

# أَوْضَحُ الْمَسَالِكَ إِلَى الْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ

تأليف

الإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف  
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى، المصرى  
المتوفى في سنة 761 من الهجرة

مكتبة لسان العرب  
[www.lisanarb.com](http://www.lisanarb.com)

دار ابن حزم

# مَكْتَبَةُ لِسَانُ الْعَرَبِ

أ. علاء الدين شوقي



رابط بديل  
[lisanerab.com](http://lisanerab.com)

**www.lisanarb.com**



twitter



facebook



مكتبة لسان العرب Instagram



مكتبة



أوضح المسالك  
إلى  
الفية ابن مالك

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

# أَوْضَحُ الْمَسَالَكُ إِلَى الْفَيْهَةِ ابْنِ مَالِكٍ

تأليف

الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف  
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الزنجاري، المصري  
المتوفى في سنة 761 من الهجرة

طَارِبُ بْنُ مُذْرَمٍ

جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٢٩ - م ٢٠٠٨

ISBN 978-9953-81-623-4

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار  
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366

هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)

بريد إلكتروني: [ibnhazim@cyberia.net.lb](mailto:ibnhazim@cyberia.net.lb)

## ترجمة المؤلف

(٧٠٨ - ١٣٦٠ هـ = ١٣٠٩ م)

هو عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام من أئمة العربية. مولده ووفاته بمصر.

ولد بالقاهرة سنة ٧٠٨هـ، واشتغل بالعربية حتى أتقنها وبرز فيها، وكان صالحًا ورعاً.

قرأ على ابن السراج، وسمع من أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى ولم يلزمه، وحضر دروس الشيخ تاج الدين التبريزى، وتفقه على مذهب الإمام الشافعى، ثم تحصل بعد ذلك.

قال عنه ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنجى من سبويه.

وقال عنه شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني: لقد انفرد ابن هشام بالفوائد العربية والباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة، والاقتدار على التصرف في الكلام.

من تصانيفه:

- مغني الليب عن كتب الأعريب.
- عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب.
- رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة.
- الإعراب عن قواعد الإعراب.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - هو كتابنا هذا -.
- نزهة الطرف في علم الصرف.
- موقد الأذهان - وهو في الألغاز النحوية -.

- توفي رحمه الله في الخامس من ذي القعدة سنة ٧٦١هـ، ودفن عند باب النصر بالقاهرة - رحمة الله واسعة -.



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام الأتمان الأكمالان على سيدنا محمد خاتم النبيين، وامام المتقين، وقائد الغر الممحجلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، صلاةً وسلاماً دائمين بدوام السماوات والأرضين.

أما بعد حمد الله مستحق الحمد ومُلهمه، ومبشىء الخلق ومُعدمه، والصلوة والسلام على أشرف الخلق وأكرمه، المنعمون بأحسن الخلق وأعظمهم، محمد نبيه، وخليله وصفيه، وعلى آله وأصحابه، وأحزابه وأحبابه، فإن كتاب الخلاصة الألفية، في علم العربية، نظم الإمام العلام جمال الدين أبي عبدالله محمد بن مالك الطائي، رحمه الله! كتاب صغير حجماً، وغزر علمًا، غير أنه لإفراط الإيجاز، قد كاد يُعد من جملة الألغاز.

وقد أسعفت طالبيه، بمختصر يدانيه، وتوضيح يسايره ويباريه، أحل به ألفاظه وأوضح معانيه، وأحل به تراكيبه، وأنفع مبانيه، وأذب به موارده، وأعقل به شوارده، ولا أخلاقي منه مسألة شاهد أو تمثيل، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل، ولم آل جهداً في توضيحه وتهذيبه، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه. وسميته: «أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك».

وبالله أعتصم، وأسئله العصمة مما يخصّ، لا ربّ غيره، ولا مأمول إلا خيره، عليه توكلت، وإليه أنيب.

هذا باب شرح الكلام، وشرح ما يتالف الكلام منه

الكلام - في اصطلاح النحوين - عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ، والإفادة. والمراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف، تحقيقاً أو تقديرأً. والمراد بالمفید: ما دلّ على معنى يحسّن السكوت عليه.

وأقل ما يتألف الكلام من اسمين: كـ«زَيْدٌ قَائِمٌ» ومن فعل واسم، كـ«قَامَ زَيْدٌ» ومنه «اسْتَقْبَمْ»؛ فإنه من فعل الأمر المنطوق به، ومن ضمير المخاطب والمقدار بآنت. والكلِّم: اسم جُنْس جَمْعِيٌّ، وَاحِدُهُ كَلِّمَة، وهي: الاسم، والفعل، والحرف، ومعنى كونه اسم جنس جماعي أنه يدل على جماعة، وإذا زيد على لفظه تاء التأنيث فقيل: «كَلِّمَة» نَقَصَ معناه، وصار دالاً على الواحد، ونظيره لِبْنُ وَلِبْنَة، وَتَبْقَة، وَتَبْقَةً. وقد تبين - بما ذكرناه في تفسير الكلام: من أن شرطه الإفاده، وأنه من كلمتين، وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة - أن بين الكلام والكلِّم عموماً وخصوصاً من وجهه؛ فالكلِّم أعمُّ من جهة المعنى؛ لانطلاقه على المفيد وغيره، وأخصُّ من جهة اللفظ؛ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين، فنحو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» كلام؛ لوجود الفائدة، وكَلِّم؛ لوجود الثلاثة بل الأربعة، و«قَامَ زَيْدٌ» كلام لا كَلِّم، و«إِنْ قَامَ زَيْدٌ» بالعكس.

والقول عبارة عن «اللفظ الدال على معنى»؛ فهو أعمُّ من الكلام، والكلِّم، والكلمة؛ عموماً مطلقاً لا عموماً من وجهه. وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام، نحو: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِّمَةٌ هُوَ قَائِمٌ﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، وذلك كثير لا قليل.



**فصل: يتميز الاسم عن الفعل والحرف بخمس علامات:**  
إحداها: الجر، وليس المراد به حرف الجر؛ لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم، نحو: «عَجَبْتُ مِنْ أَنْ قَمْتَ»، بل المراد به الكسرة التي يُحدِّثها عاملُ الجرّ، سواء كان العاملُ حرفاً، أم إضافةً، أم تَبَعِيَّةً، وقد اجتمعت في البِسْمَة.

الثانية: التَّنوين، وهو: نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطأ لغير توكيده، فخرج بقيد السكون النون في «ضَيْفَنْ» للطَّفِيلِي، و«رَغْشَنْ» للمرْتَعِش، وبقيد الآخر النون في «انْكَسَرْ» و«مُنْكَسِرْ»، وبقولي: «لَفْظًا لَا خَطَأً» النون اللاحقة لآخر القوافي، وستائي، وبقولي: «لِغَيْرِ توكِيد» نون، نحو: ﴿لَنْسَفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، و«لَتَضْرِبُنْ يَا قَوْمُ» و«لَتَضْرِبُنْ يَا هِنْدُ».

## وأنواع التنوين أربعة:

أحدُها: تنوين التمكين، كـزَيْدٌ وَرَجُلٌ، وفائدة الدلالة على خفة الاسم وَتَمَكُّنه في باب الإسمية؛ لكونه لم يُشبه الحرف فيبني، ولا الفعل فيمنع من الصرف.  
الثاني: تنوين التنکير، وهو اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التنکير؛ تقول:

«سِبَبَوْيَهُ» إذا أردت شخصاً معيناً اسمه ذلك، و«إِيَهُ» إذا استرددت مخاطبك من حديث معين؛ فإذا أردت شخصاً ماماً اسمه سببويه أو استرداده من حديث ماماً تؤتّهمـا.

الثالث: تنوين المقابلة، وهو اللاحق لنحو «مسلمات» جعلوه في مقابلة النون في نحو: مُسْلِمِينَ.

الرابع: تنوين التعويض، وهو اللاحق لنحو غواش، وجوار عوضاً عن الياء، ولإذ في نحو: **﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقْرَأُ الْمُؤْمِنُونَ﴾** [الروم: ٤]، عوضاً عن الجملة التي تضاف «إذ» إليها.

وهذه الأنواع الأربع مختصة بالاسم.  
وزاد جماعة تنوين الترثيم، وهو اللاحق للقوافي المطلقة، أي: التي آخرها حرف مد، قوله:

١- **أَقْلَّى اللَّوْمَ عَادِلَ وَالْعِتَابَنْ** وقولي إن أضبـتْ لـقد أصـابـنـ  
الأصل «العتاباً» و«أصابـاً» فجيء بالتنوين بدلاً من الألف، لترك الترثيم.

وزاد بعضـهم التـنوـينـ الغـالـيـ، وهوـ الـلاحـقـ للـقوـافـيـ المـقيـدـ زـيـادـةـ عـلـىـ الـوـزـنـ،  
ومن ثـمـ سـمـيـ غالـيـاـ، قوله:

٢- **قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِ يَا سَلْمَى وَإِنْ** كـانـ فـقـيرـاـ مـعـدـماـ قـالـتـ وـإـنـ  
والـحـقـ أـنـهـماـ نـونـانـ زـيـدـتاـ فـيـ الـوـقـفـ، كـمـ زـيـدـتـ نـونـ «ضـيـفـنـ» فـيـ الـوـصـلـ  
وـالـوـقـفـ، وـلـيـسـاـ مـنـ أـنـوـاعـ التـنـوـينـ فـيـ شـيءـ؛ لـثـبـوـتـهـمـاـ مـعـ «أـلـ»، وـفـيـ الـفـعـلـ، وـفـيـ  
الـحـرـفـ، وـفـيـ الـخـطـ وـالـوـقـفـ، وـلـحـذـفـهـمـاـ فـيـ الـوـصـلـ، وـعـلـىـ هـذـاـ فـلـاـ يـرـدـانـ عـلـىـ مـنـ  
أـطـلـقـ أـنـ الـاسـمـ يـعـرـفـ بـالـتـنـوـينـ، إـلـاـ مـنـ جـهـةـ أـنـ يـسـمـيـهـمـاـ تـنـوـيـنـ، أـمـاـ باـعـتـارـ ماـ فـيـ  
نـفـسـ الـأـمـرـ فـلـاـ.

الثالثة: النداء، وليس المراد به دخول حرف النداء؛ لأن «يا» تدخل في اللفظ على ما ليس باسم، نحو: **﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي﴾** [يس: ٢٦] **﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾** [النمل: ٢٥]  
في قراءة الكسائي، بل المراد كون الكلمة مناداة، نحو: «يا أيها الرجل، ويا فل، ويا مكرمان».

الرابعة: أـلـ غـيرـ المـوصـلـ، كالـفـرـسـ وـالـغـلامـ، فـأـمـاـ المـوصـلـةـ فـقـدـ تـدـخـلـ عـلـىـ  
المضارعـ، قوله:

٣- **مـاـ أـنـتـ بـالـحـكـمـ الـثـرـضـىـ حـكـومـتـهـ**

الخامسة: الإسناد إليه، وهو: أن تنسب إليه ما تحصل به الفائدة، وذلك كما في  
«قمـتـ» وـ«أـنـاـ» فـيـ قولـكـ: «أـنـاـ مؤـمنـ».

فصل: يَنْجِلِي الْفَعْلُ بِأَرْبَعِ عَلَامَاتٍ:  
إِحْدَاهَا: تاءُ الْفَاعِلِ، مُتَكَلِّمًا كَانَ كَـ«قَمْتُ» أَوْ مُخَاطِبًا نَحْوَهُ: «تَبَارَكْتَ».  
الثَّانِيَةُ: تاءُ التَّأْنِيَّةِ السَّاكِنَةِ، كَـ«قَامْتُ، وَقَعَدْتُ»، فَأَمَّا الْمُتَحَرِّكَةُ فَتَخْتَصُّ بِالْاسْمِ  
كَفَائِمَةً.

وَبِهَاتِينِ الْعَلَامَتَيْنِ رُدَّ عَلَى مَنْ زَعَمَ حِرْفَيْةً لِيْسَ وَعَسِيًّا، وَبِالْعَلَامَةِ الثَّانِيَّةِ عَلَى مَنْ  
زَعَمَ اسْمِيَّةً نَعَمْ وَبَئْسَ.

الثَّالِثَةُ: ياءُ الْمُخَاطِبَةِ: كَـ«قُومِيُّ»، وَبِهَذِهِ رُدَّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنْ هَاتِ وَتَعَالَ اسْمَ  
فَعَلِينَ.

الرَّابِعَةُ: نُونُ التَّوْكِيدِ شَدِيدَةٌ أَوْ خَفِيفَةٌ: نَحْوُهُ: ﴿لَيْسَجَنَّ وَلَيْكُونَ﴾ [يُوسُف: ٣٢]،  
وَأَمَّا قَوْلُهُ:

﴿- أَقَائِلُنَّ أَخْضِرُوا الشَّهْوَدَا  
فَضُرُورَةٌ.﴾

فصل: وَيُعْرَفُ الْحِرْفُ بِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ فِيهِ شَيْءٌ مِّنْ الْعَلَامَاتِ التِّسْعِ؛ كَهْلٌ وَفِي،  
وَلَمْ.

وَقَدْ أُشِيرَ بِهَذِهِ الْمُثُلِّ إِلَى أَنْوَاعِ الْحُرُوفِ؛ فَإِنْ مِنْهَا مَا لَا يَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ وَلَا  
بِالْأَفْعَالِ فَلَا يَعْمَلُ شَيْئًا كَهْلًا، وَتَقُولُ: «هَلْ زِيدَ أَخْوَكُ؟» وَ«هَلْ يَقُومُ؟» وَمِنْهَا مَا  
يَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ فَيَعْمَلُ فِيهَا كَفِيًّا، نَحْوُهُ: ﴿وَفِي الْأَرْضِ ءَائِنٌ﴾ [الْذَّارِيَّاتِ: ٢٠]، ﴿وَفِي السَّمَاءِ  
رِزْقُكُمْ﴾ [الْذَّارِيَّاتِ: ٢٢]، وَمِنْهَا مَا يَخْتَصُّ بِالْأَفْعَالِ فَيَعْمَلُ فِيهَا كَلْمًا، نَحْوُهُ: ﴿لَمْ يَكِلْدُ  
وَلَمْ يُوَلَّدُ﴾ [الْإِحْلَاصِ: ٣].

فصل: وَالْفَعْلُ جَنْسٌ تَحْتَهُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا: الْمُضَارِعُ، وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَصْلُحُ لِأَنْ يُلْيِي «لَمْ» نَحْوُهُ: «لَمْ يَقُمْ»، «لَمْ  
يَشْمَ»، وَالْأَفْصَحُ فِيهِ فَتْحُ الشَّيْنِ لَا ضَمْهَا، وَالْأَفْصَحُ فِي الْمَاضِي شَمِيمُ - بَكْسِرُ  
الْمَيْمِ - لَا فَتْحَهَا، وَإِنَّمَا سُمِيَّ مُضَارِعاً لِمُشَابِهَتِهِ لِلْأَسْمَاءِ؛ وَلِهَذَا أَعْرَبَ وَاسْتَحْقَ التَّقْدِيمِ  
فِي الذِّكْرِ عَلَى أَخْوَيِهِ.

وَمَتَى دَلَّتْ كَلْمَةُ عَلَى مَعْنَى الْمُضَارِعِ وَلَمْ تَقْبِلْ «لَمْ» فَهِيَ اسْمٌ، كَأَوْهٌ وَأَفَّ بِمَعْنَى  
أَتَوْجَعُ وَأَتَضَجَّرُ.

الثَّانِي: الْمَاضِي، وَيُتَمِيزُ بِقَبْوِلِ تاءِ الْفَاعِلِ كَتَبَارَكٌ وَعَسَى وَلَيْسٌ؛ أَوْ تاءُ التَّأْنِيَّةِ  
السَّاكِنَةِ كَبِيْغُمْ وَبِيْسٌ وَعَسَى وَلَيْسٌ.

وَمَتَى دَلَّتْ كَلْمَةُ عَلَى مَعْنَى الْمَاضِي وَلَمْ تَقْبِلْ إِحْدَى التَّاءِيَّنَ فَهِيَ اسْمٌ كَهْيَهَاتٌ  
وَشَتَّانٌ، بِمَعْنَى بَعْدَ وَافْتَرَقَ.

الثالث: الأمر، وعلامةه أن يقبل نون التوكيد مع دلالته على الأمر، نحو: «قُوَّمَنَّ»، فإن قبلت الكلمة النون ولم تدل على الأمر فهي فعلٌ مضارعٌ، نحو: «لَيَسْجُنَّ وَلَيَكُونَ» [يوسف: ٣٢]؛ وإن دلت على الأمر ولم تقبل النون فهي اسم كنزال ودراك، بمعنى انزل وأدرك، وهذا أولى من التمثيل بصمة، وحيهلهل فإن اسميهما معلومة مما تقدم؛ لأنهما يقبلان التنوين.

\* \* \*

### هذا باب شرح المعرف والمبني

الاسم ضربان: مُعَرَّب، وهو الأصل، ويسمى مُتَمَكِّناً، ومبنيٌ؛ وهو الفرع، ويسمى غير متتمكن.

وإنما يُبَتَّى الاسم إذا أشبه الحرف، وأنواع الشبه ثلاثة:

أحدها: الشبه الوضعي: وضابطه أن يكون الاسم على حرف أو حرفين، فال الأول: كتابة «فَمُتْ» فإنها شبيهة بنحو: باء الجر ولا مِه وواو العطف وفائه، والثاني: كنا مِنْ «فُمنَا» فإنها شبيهة بنحو: قَدْ وَبَلْ.

وإنما أعرَبَ نحو: «أَبٌ، وَأَخٌ» لضعف الشبه بكونه عارضاً، فإن أصلهما أبو وأخُو، بدليل أَبُوَانِ وَأَخْوَانِ.

والثاني: الشبه المعنوي: وضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، سواء وضع لذلك المعنى حرفُ، أم لا.

فال الأول: كَمَتَى، فإنها تستعمل شرطاً، نحو: «مَتَى تَقْمُ أَقْمُ» وهي حينئذ شبيهة في المعنى بـإِن الشرطية، وتستعمل أيضاً استفهاماً نحو: «مَتَى نَصَرَ اللَّهُ» [آل عمران: ٢١٤]، وهي حينئذ شبيهة في المعنى بهمزة الاستفهام.

وإنما أعربت أي الشرطية في نحو: «أَيَّا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ» [القصص: ٢٨]، والاستفهامية في نحو: «فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ» [آل عمران: ٨١]، لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء.

والثاني نحو: «هُنَا» فإنها متضمنة لمعنى الإشارة، وهذا المعنى لم تضع العرب له حرفاً، ولكنه من المعاني التي مِنْ حَقِّها أن تؤدي بالحروف؛ لأنَّه كالخطاب والتثنية، فهُنَا مستحقة للبناء؛ لتضمنها لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع.

وإنما أعرَبَ «هَذَا، وَهَاتَانِ» - مع تضمنهما لمعنى الإشارة - لضعف الشبه بما عارضه من مجئها على صورة المثنى؛ والتثنية من خصائص الأسماء.

الثالث: الشبه الاستعمالي وضابطه: أن يلزم الاسم طريقةً من طرائق الحروف كأن ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عاملٌ فيؤثر فيه، وكأن يفتقر افتقاراً متأصلاً إلى جملة.

فالأول: كـ«هيئات، وصنة، وأووه» فإنها نائبة عن بعده وأسكته وأتوجع، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل، فتتأثر به، فأشبّهت «ليت ولعل» مثلاً، إلا ترى أنهما نائبان عن «أتمّي وأترجّي» ولا يدخل عليهما عامل، واحترز بانتفاء التأثير من المصدر النائب عن فعله نحو: «ضربَا» في قوله: «ضربَا زيداً» فإنه نائب عن «اضرب» وهو مع هذا معرب، وذلك لأنّه تدخل عليه العوامل، فتؤثر فيه، تقول: «أعجبني ضرب زيد، وكرهت ضرب عمرو، وعجبت من ضربه».

والثاني: كإذ وإذا وحيث والموصلات، إلا ترى أنك تقول: «جئتك إذ»، فلا يتمُّ معنى «إذ» حتى تقول: « جاءَ زيداً»، ونحوه، وكذلك الباقي، واحترز بذكر الأصالة من نحو: «هذا يوم ينفع الصدِيقين صدُقُهم» [المائدة: ١١٩]؛ في يوم: مضاف إلى الجملة، والمضاف مفترق إلى المضاف إليه، ولكنَّ هذا الافتقار عارضٌ في بعض التراكيب، إلا ترى أنك تقول: «صُمْتَ يوْمًا، وسِرْتَ يوْمًا»، فلا يحتاج إلى شيء، واحترز بذكر الجملة من نحو: «سبحان»، و«عند» فإنهما مفترقان في الأصالة لكن إلى مفرد، تقول: «سبحان الله» و«جلست عند زيد».

وإنما أغرب «اللذان، واللتان، وأيُّ الموصولة» في نحو: «اضرب أيهم أساء»، لضعف الشَّيْء بما عارضه من المجيء على صورة التشبيه، ومن لزوم الإضافة.

وما سَلِمَ من مشابهة الحرف فمعرب؟ وهو نوعان: ما يظهر إعرابه، كأرض، يقول: «هذه أرض، ورأيت أرضاً، ومررت بأرض» وما لا يظهر إعرابه كالفتى، يقول: « جاءَ الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى»، ونظير الفتى سُمّاً، كهُدَى، وهي لغة في الاسم، بدليل قول بعضهم: «ما سُمّاك؟» حكاٰ صاحب الإصلاح، وأما قوله:

▪ - وَاللَّهُ أَنْتَ مَنْ أَنْتَ سُمّاً مُبَارَكَا

فلا دليل عليه فيه؛ لأنَّه منصوب مُنْوَن، فيحتمل أنَّ الأصل سُمُّ، ثم دخل عليه الناصب ففتح كما تقول في يَدِه: «رأيت يَدًا».

فصل: والفعل ضربان: مبنيٌّ، وهو الأصل، ومُعْرَبٌ، وهو بخلافه. فالمعنى نوعان:

أحدهما: الماضي، وبناؤه على الفتح كضرَبَ، وأما «ضرَبْتُ» ونحوه، فالسكنون عارضٌ أوجَبه كراحتهم تواли أربع متحرّكات فيما هو كالكلمة [الواحدة] وكذلك ضمة «ضرَبُوا» عارضة لمناسبة الواو.

والثاني: الأمر، وبناؤه على ما يُجزم به مضارعه، فنحو: «اضرب» مبني على السكون، ونحو: «اضرباً» مبني على حذف النون، ونحو: «أَغْزُ» مبني على حذف آخر الفعل.

والمعرب: المضارع نحو: «يَقُومُ» لكن بشرط سلامته من نون الإناث ونون التوكيد المباشرة، فإنه مع نون الإناث مبني على السكون، نحو: ﴿وَالْمُطَلَّقُتُ يَرَبَصُ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ومع نون التوكيد المباشرة مبني على الفتح، نحو: ﴿كَيْنَدَن﴾ [الهمزة: ٤]، وأما غير المباشرة فإنه معرب معها تقديرًا، نحو: ﴿لَتُبْلُوكَ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿وَلَا تَنْتَعَانَ﴾ [يونس: ٨٩].

والحروف كُلُّها مبنية.

فصل: وأنواع البناء أربعة؛ أحدها: السكون؛ وهو الأصل ويسمى أيضًا وقفًا، ولخلفته دخل في الكلم الثالث، نحو: هُلْ، وَقْمْ، وَكْمْ. والثاني: الفتح، وهو أقرب الحركات إلى السكون؛ فلذا دخل أيضًا في الكلم الثالث، نحو: سَوْفَ، وَقَامَ، وَأَيْنَ. والتوعان الآخران هما: الكسر والضم، ولتشتملما وتقل الفعل لم يدخلان فيه، ودخلان في الحرف والاسم، نحو: لام الجر و«أَمْسِ» ونحو: «مُنْذُ» في لغة مَنْ جَرَ بها أو رَفعَ، فإن الجازة حرف والرافعة اسم.

فصل: الإعراب أثر ظاهر مُقدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وأنواعه أربعة: رفع ونصب في اسم وفعل، نحو: «زَيْدٌ يَقُومُ، وَإِنْ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ» وجَرٌ في اسم، نحو: «لِزَيْدِ» وجَزْمٌ في فعل نحو: «لَمْ يَقُمْ» ولهذه الأنواع الأربع علامات أصول، وهي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم، وعلامات فروع عن هذه العلامات، وهي واقعة في سبعة أبواب:

الباب الأول: باب الأسماء الستة، فإنها ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتحضر بالياء، وهي «ذُو» بمعنى صاحب، والقُم إذا فارقته الميم، والأب، والأخ، والحم، والهن، ويشترط في غير «ذُو» أن تكون مضافة لا مفردة، فإن أفردت أعربت بالحركات، نحو: ﴿وَلَهُ، أَخ﴾ [النساء: ١٢]، و﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨]، و﴿وَبَنَاتُ الْأَخ﴾ [النساء: ٢٣]، فأما قوله:

## ٦ - خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا

вшاذ، أو الإضافة مئوية، أي: خياشيمها وفاتها، واحتظر في الإضافة أن تكون لغير الياء، فإن كانت للياء أعربت بالحركات المُقدَّرة، نحو: ﴿وَأَخِي هَكْرُوبُ﴾ [القصص: ٣٤]، ﴿إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾ [المائدة: ٢٥]، و«ذُو» ملزمة للإضافة لغير الياء، فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها.

وإذا كانت «ذو» موصولةً لزمنها الواو، وقد تعرب بالحروف كقوله:

٧ - فَخَسِبَيْ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَارَيَا

وإذا لم تفارق الميم الفم أعرّب بالحركات.

فصل: والأفضل في الهن النقص، أي: حذف اللام، فيعرب بالحركات ومنه الحديث: «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَّاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضُوهُ بِهِنِّ أَبِيهِ وَلَا تَكُنُوا»، ويجوز النقص في الأب والأخ والحم، ومنه قوله:

٨ - بِأَبِيهِ افْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

وقول بعضهم في التثنية: «أَبَانِ» و«أَخَانِ». وقصرهُنَّ أولى من نصبهن كقوله:

٩ - إِنَّ أَبَاهَاهَا وَأَبَاهَا أَبَاهَاهَا

وقول بعضهم: «مُكْرَهٌ أَخَاكَ لَا بَطَلُ».

وقولهم للمرأة «حَمَّا».

الباب الثاني: المثلث، وهو: ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين، كالزيدان والهندان؛ فإنه يرفع بالألف، ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها. وحملوا عليه أربعة الفاظ: «اثنين» و«الاثنتين» مطلقاً، و«كلاً» و«كلتاً» مضافين لمضمير؛ فإن أضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف.

الباب الثالث: باب جمع المذكر السالم، كالزيدون والمسلمون؛ فإنه يرفع بالواو، ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها.

ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط؛ أحدها: الخلو من تاء التائث، فلا يجمع، نحو: «طَلْحَة» و«عَلَمَة». الثاني: أن يكون لمذكر، فلا يجمع، نحو: «زَيْنَب» و«حَائِض». الثالث: أن يكون لعاقل، فلا يجمع، نحو: «وَاشِق» علماء الكلب، و«سَابِق» صفة لفرس.

ثم يشترط أن يكون إما علماء غير مركب تركيباً إسنادياً ولا مزجياً؛ فلا يجمع، نحو: «بَرَقَ نَحْرُهُ» و«مَعْدِي كَرِبَ»، وإما صفة تقبل التاء أو تدل على التفضيل، نحو: «قَائِمٌ» و«مُذَنِّبٌ» و«أَفْضَلٌ» فلا يجمع، نحو: «جَرِيحٌ» و«صَبُورٌ» و«سَكْرَانٌ» و«أَحْمَرٌ». فصل: وحملوا على هذا الجمع أربعة أنواع:

أحدتها: أسماء جموع، وهي: أُولُو، وعَالَمُونَ، وعَشْرُونَ، وبابه.

والثانية: جموع تكسير، وهي: بَئُونَ، وحَرْوَنَ، وَأَرَضُونَ، وسِنُونَ، وبابه؛ فإن هذا الجمع مطرد في كل ثلاثي حذفت لامه وعوضَ عنها هاء التائث ولم يكسر،

نحو : عِصَمٌ وعِصِينَ، وعِزَّةٌ وعِزِينَ، وثُبَّةٌ وثِبِينَ، قال الله تعالى : ﴿كُمْ لَيَتَّمُّ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِينِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢]، ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْءَانَ عِصِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَاءِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧]، ولا يجوز ذلك في نحو : تَمْرَة لعدم الحذف، ولا في نحو : «عِدَّة» و«زِيَّة» لأن الممحض الفاء، ولا في نحو : «يَدِ» و«دَم»، وشَدَّ أَبُونَ وآخُونَ، ولا في أَسْمَ وَأَخْتٍ وَبَنْتٍ لأن العوض غير التاء، وشَدَّ بَنْوَنَ، ولا في نحو : شَاءٌ وشَفَةٌ لأنهما كُسْرًا على شِيَاه وشِفَاه.

والثالث : جموع تصحيح لم تستوف الشروط ، كَاهْلُونَ وَوَابِلُونَ؛ لأن أَهْلًا وَوَابِلًا ليسا عَلَمِين ولا صفتين ، ولأنَّ وَابِلًا لغير عاقل .

والرابع : ما سُمِّيَ به من هذا الجمع وما الحق به كَعَلَيُونَ وَزَيْدُونَ مُسَمَّى به ، ويجوز في هذا النوع أن يُجرَى مُجْرَى غِسْلِين في لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون مُنَوَّنةً ، دونه أن يُجرَى مُجْرَى عَرَبِيَّونَ في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون مُنَوَّنةً ، كقوله :

١٠ - وَأَغْتَرَثْنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُونِ

ودون هذه أن تلزم الواو وفتح النون ، وبعضهم يُجري بنين وباب سنين مجرى غِسْلِين ، قال :

١١ - وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عَلِيٌّ أَبَا بَرًا، وَنَحْنُ لَهُ بَنِينٌ

وقال :

١٢ - دَعَازِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَ

وبعضهم يطرد هذه اللُّغَةَ في جمع المذكر السالم وكل ما حمل عليه ، ويخرج عليهما قوله :

١٣ - لَا يَرَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِبَابِ

وقوله :

١٤ - وَقَدْ جَاؤْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

فصل : نون المشنى وما حُمل عليه مكسورة ، وفتحها بعد الياء لُغَةً ، كقوله :

١٥ - عَلَى أَخْوَذِيَّينَ اسْتَقْلَلَتْ عَشِيشَةٌ

وقيل : لا يختص بالياء ، كقوله :

## ١٦ - أَعْرِفْ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا

وقيل: البيت مصنوع، ونونُ الجمع مفتوحةٌ، وكسرُها جائز في الشعر بعد الياء،  
قوله:

## ١٧ - وَأَنْكَرْتَنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ

قوله:

## وَقَدْ جَاءَوْزَتْ حَدَّ الْأَرْبَعِينِ

الباب الرابع: الجمع بـاللف وـباء مزيدين، كـهندات وـمسلمات؛ فإن نـصبـه بالـكسرـة  
نـحوـ: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾ [العنـكبوتـ: ٤٤ـ]، وـربـما نـصبـ بالـفتحـةـ إنـ كانـ مـحـذـوفـ الـلامـ  
كـسـمعـتـ لـغـائـهـمـ؛ فإنـ كانـ التـاءـ أـصـلـيـةـ كـأـبـيـاتـ وـأـمـوـاتـ أوـ الـأـلـفـ أـصـلـيـةـ كـقـضـاءـ وـغـزـاةـ  
نـصبـ بالـفتحـةـ.

وـحـمـلـ عـلـىـ هـذـاـ جـمـعـ شـيـئـاـ: «أـولـاتـ»، نـحوـ: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَلٍ﴾ [الـطـلاقـ: ٦ـ]  
وـمـاـ سـمـيـ بـهـ مـنـ ذـلـكـ، نـحوـ: «رـأـيـتـ عـرـفـاتـ» وـ«سـكـنـتـ أـدـرـعـاتـ»، وـهـيـ قـرـيـةـ  
بـالـشـامـ، فـبعـضـهـمـ يـعـربـهـ عـلـىـ ماـ كـانـ عـلـيـهـ قـبـلـ التـسـمـيـةـ، وـبـعـضـهـمـ يـتـرـكـ تـنـوـينـ ذـلـكـ،  
وـبـعـضـهـمـ يـعـربـهـ إـعـرـابـ مـاـ لـاـ يـنـصـرـفـ، وـرـوـواـ بـالـأـوـجـهـ الـثـلـاثـةـ قولـهـ:

## ١٨ - تَنَوَّرْتَهَا مِنْ أَدْرِعَاتِ وَأَهْلِهَا بِيَثْرِبِ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِيٌّ

الـبـابـ الـخـامـسـ: مـاـ لـاـ يـنـصـرـفـ، وـهـوـ مـاـ فـيـهـ عـلـتـانـ مـنـ تـسـعـ كـأـخـسـنـ، أـوـ وـاحـدـةـ  
مـنـهـاـ تـقـومـ مـقـامـهـاـ كـمـسـاجـدـ وـصـخـرـاءـ؛ فإنـ جـرـهـ بـالـفـتحـةـ، نـحوـ: ﴿فَحِيَوْا بِأَحْسَنَ مِهَآءِ﴾  
[الـنـسـاءـ: ٨٦ـ]، إـلاـ إـنـ أـضـيـفـ، نـحوـ: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [الـتـيـنـ: ١٤ـ]، أـوـ دـخـلـتـهـ أـلـ مـعـرـفـةـ،  
نـحوـ: ﴿فِي الْمَسْكِدِ﴾ [الـبـقـرةـ: ١٨٧ـ]، أـوـ مـوـصـوـلـةـ، نـحوـ: ﴿كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى﴾ [هـودـ: ٢٤ـ]  
أـوـ زـائـدـةـ كـفـوـلـهـ:

## ١٩ - رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدَ مُبَارَكًا

الـبـابـ السـادـسـ: الـأـمـثـلـةـ الـخـمـسـةـ، وـهـيـ: كـلـ فـعـلـ مـضـارـعـ اـتـصـلـ بـهـ أـلـفـ اـثـنـينـ،  
نـحوـ: تـفـعـلـانـ وـيـفـعـلـانـ، أـوـ وـاوـ جـمـعـ، نـحوـ: تـفـعـلـونـ وـيـفـعـلـونـ، أـوـ يـاءـ مـخـاطـبـةـ، نـحوـ:  
تـفـعـلـيـنـ، فإنـ رـفـعـهـاـ بـثـبـوتـ النـونـ، وـجـزـمـهـاـ وـنـصـبـهـاـ بـحـذـفـهـاـ، نـحوـ: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ  
تَفْعَلُوا﴾ [الـبـقـرةـ: ٢٤ـ]، وـأـمـاـ: ﴿إِلَآ أَنْ يَعْفُونَ﴾ [الـبـقـرةـ: ٢٣٧ـ]، فالـلـوـاـوـ لـامـ الـكـلـمـةـ،  
وـالـنـونـ ضـمـيرـ النـسـوةـ، وـالـفـعـلـ مـبـنـيـ، مـثـلـ: ﴿يَرَبَّصـ﴾ [الـبـقـرةـ: ٢٢٨ـ]، وـوـزـنـهـ يـفـعـلـنـ،  
بـخـلـافـ قـوـلـكـ: «الـرـجـالـ يـعـفـونـ»، فالـلـوـاـوـ ضـمـيرـ المـذـكـرـينـ، وـالـنـونـ عـلـامـةـ رـفعـ فـتـحـذـفـ،

نحو: «وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ» [البقرة: ٢٣٧]، وزنه تَعْفُوا، وأصله تَعْفُوا.

**الباب السابع:** الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو: ما آخره ألف كَيْخَشِي، أو ياء كَيْرِمِي، أو واو كَيْدُعُو؛ فإن جَزْمَهُن بحذف الآخر، فاما قوله:

٤٠ - أَلْمَ يَأْتِيكَ وَالْأَئْبَاءِ تَنْمِيٌ بِمَا لَاقَتْ لَبُؤُنْ بَنِي زِيَادٍ

فضرورة.

واما قوله تعالى: «إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ» [يوسف: ٩٠]، في قراءة قُتْبُل فقيل:

«مَنْ» موصولة وَتَسْكِينٌ «يَصْبِرُ» إما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة، أو على أنه وَصَلَ بنية الوقف، وإما على العطف على المعنى؛ لأن مَنْ الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامها.

تبنيه: إذا كان حرف العلة بدلاً من همزة كَيْقَرْأَ وَيُقْرِيءَ وَيُوْضُئَ، فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي، ويتمكن حينئذ الحذف لاستيفاء الجازم مُقتضاه، وإن كان قبله فهو إبدال شاذ، ويجوز مع الجازم الإثبات والحدف، بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر.



**فصل:** وتُقدَّر الحركات الثلاث في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة، نحو:

الفَتَّى وَالْمُضْطَفَى، ويسمى معتلاً مقصوراً.

والضمة والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها نحو:

الْمُرْتَقِي وَالْقَاضِي، ويسمى منقوصاً. وخرج بذكر الاسم، نحو: يَخْشَى، وَيَرْمِي، وبذكر اللَّزُوم، نحو: «رَأَيْتُ أَخَالَكَ» و«مَرَرْتُ بِأَخِيكَ»، وباشتراط الكسرة، نحو: ظَبَّيْ وَكُرْسِيَ.

وتُقدَّر الضمة والفتحة في الفعل المعتل بالألف نحو: «هُوَ يَخْشَاهَا» و«لَنْ يَخْشَاهَا».

والضمة فقط في الفعل المعتل بالواو أو الياء، نحو: «هُوَ يَدْعُو» «هُوَ يَرْمِي».

وتظهر الفتحة في الواو والياء، نحو: «إِنَّ الْقَاضِي لَنْ يَرْمِي وَلَنْ يَغْرُو».



### هذا باب النَّكْرَةِ والمُعْرِفَةِ

الاسم نَكْرَة، وهي الأصل، وهي عبارة عن نوعين:

أحدهما: ما يقبل «أَلْ» المؤثرة للتعریف، كرجل، وفرس، ودار، وكتاب.

والثاني: ما يقع موقع ما يقبل «أَل» المؤثرة للتعريف، نحو: «ذِي، وَمَنْ، وَمَا» في قوله: «مَرَّتْ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ، وَبِمَنْ مُعْجِبٌ لَكَ، وَبِمَا مُعْجِبٌ لَكَ» فإنها واقعة موقع «صاحب، وإنسان، شيء» وكذلك نحو: «صَهِ - مُنوناً - فَإِنَّهُ واقع موقع قوله: «سُكُوتاً».

ومعرفة، وهي الفرع، وهي عبارة عن نوعين:

أحدهما: ما لا يقبل «أَل» البة ولا يقع موقع ما يقبلها؛ نحو: زيد، وعمرو.

والثاني: ما يقبل «أَل» ولكنها غير مؤثرة للتعريف، نحو: «حارث، وعَبَاس، وَضَحَّاك»، فإن «أَل» الداخلة عليها لللمح الأصل بها.

وأقسام المعارف سبعة: المضمير كأننا وهم، والعلم كزيد وهند، والإشارة كذا وذى، والموصول كالذى والتي، ذو الأداة كالغلام والمرأة، والمضاف لواحد منها كابنى وغلامى، والمنادى، نحو: «يَا رَجُلُ» لمعين.

\* \* \*

فصل في المضمير: المضمير والضمير: اسمان لما وضع لمتكلم كأننا، أو لمحاطب كأنت، أو لغائب كهؤ، أو لمحاطب تارة ولغائب أخرى، وهو الألف والواو والنون، كفُوْماً وقَاماً، وقُوْمُوا وقَاماُوا، وقُمْنَ.

وينقسم إلى بارز - وهو ما له صورة في اللفظ كتاء «قُمْتُ» - وإلى مستتر، وهو بخلافه كالمقدّر في «قُمْ».

وينقسم البارز إلى متصل وهو: ما لا يفتح به التطق ولا يقع بعد «إلا» كباء «ابنِي» وكاف «أَكْرَمَكَ» وهاء «سَلَّنِيهِ» وياءه، وأمّا قوله:

٢١ - وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتِ جَارَنَا أَنْ لَا يُجَاهِدُنَا إِلَّا دَيَّسْأَرْ

فضورة.

وإلى منفصل، وهو: ما يبدأ به ويقع بعد «إلا»، نحو: «أنا» تقول: «أنا مؤمن» و«ما قام إلا أنا».

وينقسم المتصل - بحسب موقع الإعراب - إلى ثلاثة أقسام:

١ - ما يختص بمحل الرفع، وهو خمسة: التاء كقُمْتُ، والألف كقَاماً، والواو كفَاماً، والنون كفُونَ، وياء المخاطبة كفُوْمي.

٢ - وما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط، وهو ثلاثة: ياء المتكلم، نحو: «رَبِّ أَكْرَمْنِي» [الفجر: ١٥]، وكاف المخاطب، نحو: «مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ» [الضحى: ٣]، وهاء الغائب، نحو: «قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ» [الكهف: ٣٧].

٣ - وما هو مشترك بين الثلاثة، وهو «نا» خاصة، نحو: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣].

وقال بعضهم: لا يختص ذلك بكلمة «نا» بل الياء، وكلمة «هم» كذلك؛ لأنك تقول: «قُومِي» و«أَكْرَمَنِي» و«غَلَامِي» و«هُمْ فَعَلُوا» و«إِنَّهُمْ» و«لَهُمْ مَالٌ» وهذا غير سَدِيدٍ؛ لأنَّ ياء المخاطبة غير ياء المتكلَّم، والمنفصل غير المتأصل.

والفاظ الضمائر كلها مبنية، ويختص الاستثار بضمير الرفع.

وينقسم المستتر إلى مستتر وجوباً، وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل، وهو: المرفوع بأمر الواحد، كـ «فُمْ» أو بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد، كـ «تَقُومُ» أو بمضارع مبدوء بالهمزة، كـ «أَقُومُ» أو بالنون، كـ «نَقُومُ» أو بفعل استثناء، كـ «خَلَا، وَعَدَا، وَلَا يَكُونُ» في نحو قوله: «قَامُوا مَا خَلَا زِيدًا، وَمَا عَدَا عَمْرًا، وَلَا يَكُونُ زِيدًا وَمَا عَدَا عَمْرًا، وَلَا يَكُونُ زِيدًا» أو بأفعال في التعجب أو بأفعال التفضيل، كـ «مَا أَحْسَنَ الرَّيْدَيْنِ» و«هُمْ أَحْسَنُ أَنْشَآءًا» [مريم: ٧٤]، أو باسم فعل غير ماضٍ، كـ «أَوْهُ، وَنَزَالٌ».

وإلى مستتر جوازاً، وهو: ما يخلفه ذلك، وهو: المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة، أو الصفات الممحضة، أو اسم الفعل الماضي، نحو: «رَيْدَ قَامَ، وَهِنْدَ قَامَتْ، وَزِيدَ قَائِمٌ، أَوْ مَضْرُوبٌ، أَوْ حَسَنٌ، وَهِيَهَاتٌ»؛ ألا ترى أنه يجوز «زيد قام أبوه» أو «ما قام إلا هو» وكذا الباقي.

هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما، وفيه نظر، إذ الاستثار في نحو: «زيد قام» واجب، فإنه لا يقال: «قام هو» على الفاعلية، وأما: «زيد قام أبوه» أو «ما قام إلا هو» فتركيب آخر، والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوام، وإلى ما يرفعه وغيره كقَاتَمَ.

\* \* \*

وينقسم المنفصل - بحسب موقع الإعراب - إلى قسمين:

١ - ما يختص بمحل الرفع، وهو: «أنا، وأنت، وَهُوَ» وفروعهن؛ ففرع أنا: نحن، وفرع أنت: أنت، وأنتَمَا، وأنتُمْ، وأنتُنَّ، وفرع هُوَ: هيَ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ.

٢ - وما يختص بمحل النصب، وهو: «إِنَّا» مُرْدَفًا بما يدلُّ على المعنى المراد نحو: «إِيَّاهُ» للمتكلَّم، و«إِيَّاكَ» للمخاطب، و«إِيَّاهُ» للغائب، وفروعها: إِيَّانَا، وَإِيَّاكِ، وَإِيَّاكُمَا، وَإِيَّاكُمْ، وَإِيَّاهَا، وَإِيَّاهُمَا، وَإِيَّاهُمْ، وَإِيَّاهُنَّ.

تبنيه: المختار أن الضمير نفس «إيّا» وأن اللّواحق لها حروف تكمل، وخطاب، وغيبة.  
فصل: القاعدة أنه متى تأتى اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله؛ فنحو: «قُمْتُ» و«أكرمتك» لا يقال فيهما: «قام أنا» ولا «أكرمت إيّاك»، فأما قوله:

٤٢ - إِلَّا يَرِزِيقُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ

وقوله:

٤٣ - إِيَاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ

ضرورة.

ومثال ما لم يتأتّ فيه الاتصال أن يتقدم الضمير على عامله، نحو: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ» [الفاتحة: ٥]، أو يلي «إلا»، نحو: «أَمَّرَ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ» [يوسف: ٤٠].  
ومنه قوله:

٤٤ - ..... وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

لأن المعنى ما يُدَافِعُ عن أَحْسَابِهِمْ إِلَّا أنا.

ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان:

أن يكون عامل الضمير عملاً في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه وليس مرفوعاً؛  
فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان، ثم إن كان العامل فعلاً غير ناسخ، فالوصل  
أرجح كالهاء من «سلبيه»، قال الله تعالى: «فَسَيَفِي كُلُّهُمُ اللَّهُ» [البقرة: ١٣٧]، «أَنْلِزْ مَكْمُوهَا»  
[هود: ٢٨]، «إِنْ يَسْكُنُوهَا» [محمد: ٣٧]، ومن الفصل: «إِنَّ اللَّهَ مَلِكُكُمْ إِيَّاهُمْ»، وإن  
كان أسمًا فالفصل أرجح، نحو: «عجبت من حُبِّي إِيَّاهُ» ومن الوصل قوله:  
٤٥ - لَقَدْ كَانَ حُبِّيْكِ حَقًّا يَقِينًا

وإن كان فعلاً ناسخاً، نحو: «خلتينيه» فالأرجح عند الجمهور الفصل، كقوله:

٤٦ - أَخِي حَسِّي بْنُ ثَيْلَكَ إِيَّاهُ

وعند الناظم والرماني وابن الطّراوة الوصل، كقوله:

٤٧ - بُلْغْتُ صُنْعَ امْرِيِّ بَرْ إِخَالِكَهُ

الثانية: أن يكون منصوباً بكان أو إحدى أخواتها، نحو: «الصديق كنته» أو «كانه  
زيد» وفي الأرجح من الوجهين الخلاف المذكور، ومن ورود الوصل الحديث: «إن  
يُكْنِه فَلَنْ تُسْلَطَ عَلَيْهِ» ومن ورود الفصل قوله:

٤٨ - لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا

ولو كان الضمير السابق في المسألة الأولى مرفوعاً وجوب الوصل، نحو: «ضربته» ولو كان غير أعرف وجوب الفصل، نحو «أعطيه إياك» أو «إيابي» أو «أعطيك إيابي»، ومن ثم وجوب الفصل إذا اتحدت الرتبة، نحو: «ملكتني إيابي» و«ملكتك إيابي» و«ملكته إيابه»، وقد يباح الوصل إن كان الاتحاد في العينة، واختلف لفظ الضميرين، كقوله:

#### ٢٩ - أَنَّالَهُمْ مَا هُنَّ فِي أَكْرَامِ وَالدِّ

فصل: مضى أن ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محل النصب والخض.

فإن نصبهما فعل أو اسم فعل أو «لئت» وجوب قبلها نون الوقاية، فاما الفعل، فنحو: «دعاني» و«يكرمني» و«أعطيوني» وتقول: «قام القوم ما خلاني» و«ما عداني» و«حاشاني» إن قدرتهم أفعالاً، قال:

#### ٣٠ - تُمَلِّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي

وتقول: «ما أفقرني إلى عفو الله» و«ما أحسنتني إن تقني الله»، وقال بعضهم: «عليه رجلاً ليستني» أي: ليلزم رجلاً غيري، وأما تجويز الكوفي «ما أحسنتني»، فمبني على قوله: إن «أحسن» ونحوه اسم، وأما قوله:

#### ٣١ - إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

ضرورة.

وأما نحو: «تَأْمُرُونِي» [الزمر: ٦٤]، فال الصحيح أن الممحوف نون الرفع.

وأما اسم الفعل، فنحو: «درأكني» و«تراكني» و«علئكني» بمعنى أدركني وبمعنى اتركني وبمعنى الرمني.

وأما ليت فنحو: «يَلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِيَاتِي» [الفجر: ٢٤]، وأما قوله:

#### ٣٢ - فَيَا لَيْتَنِي إِذَا مَا كَانَ ذَكْرِ

ضرورة عند سيبويه، وقال الفراء: يجوز «ليتنى» و«لتينى».

وإن نصبهما «لعل» فالحدف، نحو: «لَعَلَّيَ أَبْلَغُ الْأَسْبَابَ» [غافر: ٣٦]، أكثر من الإثبات، كقوله:

#### ٣٣ - أَرِينِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلًا لَعَلَّنِي

وهو أكثر من «ليتنى»، وغلط ابن الناظم يجعل «ليتنى» نادراً، و«لعلينى» ضرورة.

وإن نصبهما بقية أخوات ليت ولعل - وهي: إن، وأن، ولكن، وكأن - فالوجهان كقوله:

#### ٣٤ - وَإِنِّي عَلَى لَيْلَى لَزَارِ، وَإِنِّي

وإن حَفَضَها حرفٌ: فإن كان «مِنْ» أو «عَنْ» وجبت النون، إلَّا في الضرورة، كقوله:

٤٥ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي  
وإن كان غيرهما امتنعت، نحو «لِي» و«بِي» و«فِي» و«خَلَائِي» و«عَدَائِي» و«حَاشَائِي» قال:

٤٦ - فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَيْهِمْ حَاشَائِي إِنِّي مُسْلِمٌ مِغْذُورٌ  
وإن حَفَضَها مضاف: فإن كان «لَدُنْ» أو «قَطْ» أو «قَدْ» فالغالب الإثبات، ويجوز  
الحذف فيه قليلاً، ولا يختص بالضرورة، خلافاً لسيبويه، وغلط ابن الناظم، فجعل  
الحذف في «قَدْ، وَقَطْ» أَعْرَفَ من الإثبات، ومثالهما: «قَدْ بَلَغَتِ مِنْ لَدُنِي عَذْرًا» [الكهف:  
٧٦]، قرئ مُشَدَّداً ومحففاً، وفي حديث النار: «قَطْنِي قَطْنِي» و«قَطِي قَطِي»، وقال:

٤٧ - قَدْنِي مِنْ تَضِيرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي

وإن كان عَيْرُهُنَّ امتنعت، نحو: «أبِي» و«أخِي».



## هذا باب العَلَم

وهو نوعان: جنسٌ وسيأتي، وشخصٌ، وهو: اسم يُعين مُسماه تعيننا مطلقاً،  
فخرج بذكر التعين النكرات، وبذكر الإطلاق ما عدا العلم من المعرف؛ فإن تعينها  
لمسمياتها تعين مقيداً، ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلاً إنما تعين مسماه ما دامت فيه «أل»  
إذا فارقتُه فارقةُ التعين، ونحو: «هذا» إنما يعين مسماه ما دام حاضراً، وكذا الباقي.



فصل: ومسماه نوعان: أول العلم من المذكرين كجعفر، والمؤنثات كخزنق،  
وما يؤلف: كالقبائل كقرن، والبلاد كعدن، والخيل كلاحقي، والإبل كشدقم، والبقر  
كعرار، والغنم كهيلة، والكلاب [نحو] واشقى.

فصل: وينقسم إلى مرتجل، وهو: ما استعمل من أول الأمر علماء، كأداد لرجل،  
وسعاد لأمرأة، ومنقول - وهو الغالب - وهو: ما استعمل قبل العلمية لغيرها، ونقوله إما  
من اسم إما لحدث كزيد وفضل، أو لعين كأسد وثور، وإما من وصف إما لفاعل  
كحارب وحسن، أو لمفعول كمنصور ومحمد، إما من فعل إما ماض كشمر، أو

مُضارع كِيشْكُر، وإما من جملة إما فعلية كشَابَ قَرَنَاهَا، أو إسمية كزِيد منطلق، وليس بمسنون، ولكنهم قَاسُوهُ، وعن سيبويه الأعلام كلها منقوله، وعن الزجاج كلها مُرَنَّجَة. فصل: وينقسم أيضاً إلى مفرد، كزِيد وهِند، وإلى مرَكِب، وهو ثلاثة أنواع: ١ - مرَكِب إسنادي، كـ«بَرَقَ نَحْرُهُ» و«شَابَ قَرَنَاهَا» وهذا حكمه الحكاية، قال:

### ٣٨ - ثَبَّتْ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ

٢ - ومرَكِب مَزْجِي، وهو: كل كلمتين نَزَّلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها، فحكم الأول: أن يُفتح آخره، كـ«بَعْلَبَكَ» وـ«حَضْرَمَوْتَ» إلا إن كان ياء فيسكن، كـ«مَعْدِي كَرِبَ» وـ«فَالِي قَلَّا» وحُكْمُ الثاني: أن يُعرَب بالضمة والفتحة، إلا إن كان كلمة «وَيْهُ» فيبني على الكسر، كـ«سِيبَوَيْهُ» وـ«عَمْرَوَيْهُ».

٣ - ومرَكِب إضافي، وهو الغالب، وهو: كل اسمين نَزَّل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله، كـ«عَبْدَالله» وـ«أَبِي قُحَافَة»، وحكمه أن يُجرِي الأول بحسب العوامل الثلاثة رفعاً ونصباً وجراً، ويجر الثاني بالإضافة.

فصل: وينقسم أيضاً إلى اسم، وكُنْيَة، ولَقَب:

فالكُنْيَة: كل مرَكِب إضافي في صَدْرِه أَبُّ أو أُمُّ، كأبي بكر، وأُم كلثوم. واللَّقَب: كل ما أَشَعَّ بِرَفْعَةِ الْمُسَمَّى أو ضَعْفِهِ، كزين العابدين وأنف الناقة. والاسم ما عَدَاهُما، وهو الغالب، كزید وعمرو.

ويؤخِّرُ اللقب عن الاسم، كـ«زَيْد زَيْنُ الْعَابِدِينَ» وربما يُقدَّم كقوله:

### ٣٩ - أَنَا أَبْنُ مُزَيْنِقِيَا عَمْرِو، وَجَدِي

ولا ترتيب بين الكُنْيَة وغيرها، قال:

### ٤٠ - أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عَمْرِو

وقال حسان:

٤١ - وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكِ سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدٍ أَبِي عَمْرِو وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضي أنَّ اللقب يجب تأخيره عن الكُنْيَة، كـ«أَبِي عبد الله أنف الناقة» وليس كذلك.

ثم إن كان اللقب وما قبله مضافين، كـ«عبد الله زين العابدين» أو كان الأول: مفرداً، والثاني: مضافاً، كـ«زَيْد زَيْنُ الْعَابِدِينَ» أو كانا بالعكس، كـ«عبد الله كرز» أتبَعَتْ الثاني للأول: إما بَدْلَاً، أو عَطْفَ بِيَانٍ، أو قَطْعَتْهُ عن التبعية: إما برفقه خبراً

لمبتدأ ممحظى، أو بتصبـه مفعولاً لفعل ممحظى، وإن كانا مفردين، كـ«سعـيد كـرـز» جاز ذلك ووجـهـ آخرـ، وهو إضافة الأول إلى الثانيـ، وجـمـهـورـ البـصـريـينـ يـوـجـبـ هذاـ الـوـجـهـ، وـيـرـدـهـ النـظـرـ، وـقـوـلـهــمـ: «هـذـاـ يـحـيـيـ عـيـنـاتـ»ـ.

فصلـ: والـعـلـمـ الـجـنـسـيـ اـسـمـ يـعـيـنـ مـسـمـاهـ بـغـيرـ قـيـدـ تـعـيـنـ ذـيـ الـأـدـاءـ الـجـنـسـيـ أـوـ الـحـضـورـيـةـ، تـقـولـ: «أـسـامـةـ أـجـرـأـ مـنـ ثـعـالـةـ»ـ، فـيـكـوـنـ بـمـنـزـلـةـ قـوـلـكـ: «الـأـسـدـ أـجـرـأـ مـنـ ثـعـالـبـ»ـ وـ«أـلـ»ـ فـيـ هـذـيـنـ لـلـجـنـسـ، وـتـقـولـ: «هـذـاـ أـسـامـةـ مـقـبـلاـ»ـ، فـيـكـوـنـ بـمـنـزـلـةـ قـوـلـكـ: «هـذـاـ أـسـدـ مـقـبـلاـ»ـ وـ«أـلـ»ـ فـيـ هـذـاـ لـتـعـرـيفـ الـحـضـورـ، وـهـذـاـ الـعـلـمـ يـشـبـهـ عـلـمـ الشـخـصـ مـنـ جـهـةـ الـأـحـكـامـ الـلـفـظـيـةـ؛ فـإـنـهـ يـمـتـنـعـ مـنـ «أـلـ»ـ وـمـنـ الصـرـفـ إـنـ كـانـ ذـاـ سـبـبـ آـخـرـ، كـالـتـائـيـثـ فـيـ: «أـسـامـةـ»ـ وـ«ثـعـالـةـ»ـ؛ وـكـوـزـنـ الـفـعـلـ فـيـ: «بـنـاتـ أـوـبـرـ»ـ وـ«ابـنـ آـوـيـ»ـ، وـيـبـتـدـأـ بـهـ، وـيـأـتـيـ الـحـالـ مـنـهـ، كـمـاـ تـقـدـمـ فـيـ الـمـثـالـيـنـ، وـيـشـبـهـ النـكـرـةـ مـنـ جـهـةـ الـمـعـنـىـ، لـأـنـهـ شـائـعـ فـيـ أـمـتـيـهـ لـاـ يـخـتـصـ بـهـ وـاحـدـ دـوـنـ آـخـرــ.

فصلـ: وـمـسـمـيـ عـلـمـ الـجـنـسـ ثـلـاثـةـ أـنـوـاعـ:

أـحـدـهـ: - وـهـوـ الـغالـبـ - أـعـيـانـ لـاـ تـؤـلـفـ، كـالـسـبـاعـ وـالـحـشـرـاتـ كـأـسـامـةـ، وـثـعـالـةـ، وـأـبـيـ جـعـدـةـ لـلـذـئـبـ، وـأـمـ عـرـيـطـ لـلـعـقـرـبــ.

وـالـثـانـيـ: أـعـيـانـ تـؤـلـفـ، كـهـيـانـ بـنـ بـيـانـ لـلـمـجـهـولـ الـعـيـنـ وـالـنـسـبـ، وـأـبـيـ الـمـضـاءـ لـلـفـرـسـ، وـأـبـيـ الدـعـفـاءـ لـلـأـحـمـقــ.

وـالـثـالـثـ: أـمـوـرـ مـعـنـوـيـةـ، كـسـبـحـانـ لـلـتـسـبـيـحـ، وـكـيـسـانـ لـلـغـدـرـ، وـيـسـارـ لـلـمـيـسـرـ، وـفـجـارـ لـلـفـجـرـةـ، وـبـرـةـ لـلـمـبـرـةــ.



### هـذـاـ بـاـبـ أـسـمـاءـ الـإـشـارـةـ

وـالـمـشـارـ إـلـيـهـ إـمـاـ وـاحـدـ، أـوـ اـثـنـانـ، أـوـ جـمـاعـةـ، وـكـلـ وـاحـدـ مـنـهـاـ إـمـاـ مـذـكـرـ وـإـمـاـ مـؤـنـثـ، فـلـلـمـفـرـدـ المـذـكـرـ «ذـاـ»ـ، وـلـلـمـفـرـدـ المـؤـنـثـ عـشـرـةـ، وـهـيـ: ذـيـ، وـتـيـ، وـذـهـ، وـتـهـ، وـذـهـ، وـتـهـ، وـذـاتـ، وـتـاـ، وـلـلـمـثـنـىـ ذـانـ، وـتـانـ رـفـعاـ، وـذـئـنـ وـتـئـنـ جـرـأـ وـنـصـبــ، وـنـحـوـ: «إـنـ هـذـيـنـ لـسـحـرـنـ»ـ [طـهـ: ٦٣ـ]ـ، مـؤـولـ، وـلـجـمـعـهـمـاـ: «أـوـلـاءـ»ـ مـمـدـودـاـ عـنـدـ الـحـجازـيـنـ وـمـقـصـورـاـ عـنـدـ تـمـيمـ، وـيـقـلـ مـجـيـئـهـ لـغـيـرـ الـعـقـلـاءـ كـقـوـلـهـ: ٤٢ـ وـالـعـيـنـ يـشـ بـغـدـ أـوـلـئـكـ الـأـيـامـ

فصلـ: وـإـذـاـ كـانـ الـمـشـارـ إـلـيـهـ بـعـيـداـ لـحـقـتـهـ كـافـ حـرـفـيـةـ تـتـصـرـفـ تـصـرـفـ الـكـافــ

الاسمية غالباً، ومن غير الغالب: ﴿ذلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [المجادلة: ١٢]، ولذلك أن تزيد قبلها لاماً، إلا في الثنية مطلقاً، وفي الجمع في لغة من مده، وفيما سبقته «ها»، وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقاً.

فصل: ويشار إلى المكان القريب بهنَا أو هُنَّا، نحو: ﴿إِنَّا هَنَّا قَعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]، وللبعيد بھنَاكَ أو هُنَّاكَ أو هُنَالِكَ أو هِنَا أو هِنَّا أو هَنَّتْ أو شَمَّ، نحو: ﴿وَأَزَلَّنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤].

\* \* \*

## هذا باب الموصول

وهو ضربان: حرفي، واسمي:

فالحرفي: كل حرف أول مع صلته بمصدر، وهو ستة: أَنْ، وَأَنْ، وَمَا، وَكَيْ، وَلَوْ، والذِي، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]، ﴿لَكَنَّ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَاجَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ﴿يَوْمَ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]، ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبه: ٦٩].  
والاسمي ضربان: تَصُّ، ومشترك.

فالنصل ثمانية: منها للمفرد المذكر «الذِي» للعالم وغيره، نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعَدَهُ﴾ [الزمر: ٧٤]، ﴿هَذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنباء: ١٠٣]، وللمفرد المؤنث: «التي» للعاقلة وغيرها، نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، ﴿مَا وَلَهُمْ عَنْ قِيلَنِهِمُ الَّتِي كَافُوا عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢]، ولتشتيتها: «اللَّذَانِ» و«اللَّتَانِ» رفعاً، و«اللَّذَيْنِ» و«اللَّتَيْنِ» جراً ونصباً، وكان القياس في تشتيتها وتشنيه: «ذَا» و«تَا»، أن يقال: اللَّذِيَانِ وَاللَّتِيَانِ وَذَيَانِ وَتَيَانِ، كما يقال: الْقَاضِيَانِ - بإثبات الياء - وَفَتَيَانِ - بقلب الألف ياء - ولكنهم فرقوا بين تشنيه المبني والمعرف، فحدفوا الآخر، كما فرقوا في التصغير، إذ قالوا: اللَّذِيَا وَاللَّتِيَا وَذَيَا وَتَيَا، فأبقوها الأول على فتحه، وزادوا ألفاً في الآخر عوضاً عن ضمة التصغير، وتميم وفيس تشدّد النون فيهما تعويضاً من المحذوف أو تأكيداً للفرق، ولا يختص ذلك بحالة الرفع خلافاً للبصريين؛ لأنه قد قرئ في السبع: ﴿رَبَّنَا أَرَنَا اللَّذَيْنِ﴾ [فصلت: ٢٩]، ﴿إِحْدَى أَبْنَتَهَا هَاتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧]، بالتشديد، كما قرئ: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٦]، ﴿فَذَانَكُبْرَهَانَانِ﴾ [القصص: ٣٢]، وبِلْحَرِثُ بنَ كَعْبٍ وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان والتان، قال:

٤٣ - أَبْنَيْ كُلَّنِيْبِ إِنَّ عَمَّيَ الْلَّذَا

وقال:

٤٤ - هَمَا الْتَّالُوْ وَلَدَتْ تَمِيمٌ

ولا يجوز ذلك في دَانِ وَتَانِ للإِلْبَاسِ.

وتَلَخَّصُ أَنَّ فِي نُونِ الْمَوْصُولِ ثَلَاثَ لُغَاتٍ، وَفِي نُونِ الإِشَارَةِ لُغَتَانِ.

وَلِجَمْعِ الْمَذَكُورِ كَثِيرًا وَلِغَيْرِهِ قَلِيلًا «الْأَلَى» مَقْصُورًا، وَقَدْ يُمَدُّ، وَ«الَّذِينَ» بِالْبَيْاءِ مُطْلَقاً، وَقَدْ يَقُولُ: بِالْوَاوِ رَفِيعًا، وَهُوَ لُغَةُ هُذِئِلُ أوْ عُقَيْلٍ، قَالَ:

٤٥ - نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ التَّخْيِيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

وَلِجَمْعِ الْمَؤْنَثِ: «اللَّاتِي» وَ«اللَّائِي»، وَقَدْ تَحْذِفُ بِأَوْهَمَا، وَقَدْ يَتَقَارَضُ الْأَلَى وَاللَّائِي، قَالَ:

٤٦ - مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الْأَلَى كُنَّ قَبْلَهَا

أَيْ: حُبُّ الْلَّاتِي، وَقَالَ:

٤٧ - فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا الْأَاءٌ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا

أَيْ: الْذِينَ.

وَالْمُشْتَرِكُ سَتَةٌ: مَنْ، وَمَا، وَأَيْ، وَأَلْ، وَذُو، وَذَا.

فَأَمَا «مَنْ» فَإِنَّهَا تَكُونُ لِلْعَالَمِ، نَحْوُهُ: «وَمَنْ عِنْدُهُ عِلْمُ الْكِتَابِ» [الرَّعْدُ: ٤٣]. وَغَيْرِهِ فِي ثَلَاثَ مَسَائلٍ:

إِحْدَاهَا: أَنْ يُنْزَلَ مِنْزَلَةً نَحْوُهُ: «مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ» [الْأَحْقَافُ: ٥]، وَقَوْلُهُ:

٤٨ - أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ

وَقَوْلُهُ:

٤٩ - أَلَا إِنْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلْلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي

فَدُعَاءُ الْأَصْنَامِ وَنِدَاءُ الْقَطَا وَالْطَّلْلِ سَوَّغَ ذَلِكَ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ يَجْتَمِعُ مَعَ الْعَاقِلِ فِيمَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ «مَنْ» نَحْوُهُ: «كَمَنْ لَا يَخْلُقُ» [النَّحْلُ: ١٧]، لِشُمُولِهِ الْأَدْمِيَّ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْأَصْنَامِ، وَنَحْوُهُ: «أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ» [الْحِجَّةُ: ١٨]، وَنَحْوُهُ: «مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ» [النُّورُ: ٤٥]، فَإِنَّهُ يَشْمَلُ الْأَدْمِيَّ وَالْطَّائِرَ.

الثَّالِثَةُ: أَنْ يَقْتَرَنَ بِهِ فِي عُمُومٍ فُصِّلَ بِمَنْ، نَحْوُهُ: «مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِيهِ» [النُّورُ: ٤٥]،

وَمَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴿النور: ٤﴾، لا قترانهما بالعاقل في عموم ﴿كُلُّ دَابَّةٍ﴾ [النور: ٤٥]. وأما «ما» فإنها لما لا يعقلُ وحده، نحو: ﴿مَا عِنْدُكُمْ يَنْفَدُ﴾ [النحل: ٩٦]، وله مع العاقل، نحو: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الحشر: ١]، ولأنواع من يعقل، نحو: ﴿فَإِنَّكُحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٣]، وللمبهم أمره كقولك: وقد رأيت شبهاً: «انظر إلى ما ظهر». والأربعة الباقية للعاقِل وغيره؛ فأما «أي» فخالف في موصوليتها ثعلب، ويردُّ قوله:

## ٥٠ - فَسَلَّمَ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ

ولا تضاف لنكرة خلافاً لابن عصفور، ولا يعمل فيها إلا مُستقبل مُتقدّم، نحو: ﴿لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُ﴾ [مريم: ٦٩]، خلافاً للبعريين، وسئل الكسائي: لم لا يجوز «أعجبني أَيُّهُمْ قَامَ»؟ فقال: أيّ كذا خُلِقْت، وقد تؤنث وتُشَّئي وتجمع، وهي معربة؛ فقيل: مطلقاً، وقال سيبويه: تُبَنِّي على الضم إذا أضيفت لفظاً وكان صدرُ صلتها ضميراً محذوفاً، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُ﴾ [مريم: ٦٩]، وقوله:

## عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ

وقد تعرّب حينئذ كما رویت الآية بالنصب والبيت بالجر.



وأما «أَل»، فنحو: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقَيْنَ وَالْمُضَدِّقَتِ﴾ [الحديد: ١٨]، ونحو: ﴿وَالسَّقِيفُ الْمَرْفُوعُ وَالْبَحْرُ الْمَسْجُورُ﴾ [الطور: ٥، ٦]، وليس موصولاً حرفياً خلافاً للمازني ومن وافقه، ولا حرف تعريف خلافاً لأبي الحسن.



وأما «ذو» فخاصة بطييء، المشهور بناؤها، وقد تعرّب، كقوله:  
فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا

فيمن رواه بالياء، المشهور أيضاً إفرادها وتذكيرها، كقوله:

## ٥١ - وَبِئْرِيْ دُوْ حَسْفَرْتُ وَدُوْ طَوَيْتُ

وقد تؤنث وتُشَّئي وتُجمَعُ، حكااه ابن السراج، ونماذج في ثبوت ذلك ابن مالك، وكلهم حكى «ذات» للمفردة، و«ذوات» لجمعها، مضمومتين، كقوله:

## ٥٢ - ذَوَاتُ يَئْهَ ضَنْ بِغَيْنِرِ سَائِقِ

وحكى إعرابهما إعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات.

وأما «ذا» فشرط موصوليتها ثلاثة أمور:

أحدها: أن لا تكون للإشارة، نحو: «مَنْ ذَا الْدَّاهِبُ؟» و«مَاذَا التَّوَانِي؟».

والثاني: ألا تكون ملغاً، وذلك بتقديرها مركبة مع «ما» في نحو: «مَاذَا صَنَعْتَ» كما قدرها كذلك من «قال: عَمَّاذَا تَسْأَلُ» فأثبتت الألف لتوسيتها، ويجوز الإلغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه آخر، وهو تقديرها زائدة.

والثالث: أن يتقدمها استفهام بما باتفاق، أو يمن على الأصح، كقول ليدي:

٥٣ - أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاولُ

وقوله:

٥٤ - فَمَنْ ذَا يُعَزِّي الْحَزِينَ

والكوفي لا يشترط ما ولا من، واحتاج بقوله:

٥٥ - أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ

أي: والذي تحملينه طليق، وعندنا أن «هذا طليق» جملة اسمية، و«تحملين» حال، أي: وهذا طليق محمولاً.

فصل: وتفتقر كل الموصولات إلى صلة متأخرة عنها مشتملة على ضمير مطابق لها يسمى العائد.

والصلة: إما جملة، وشرطها: أن تكون خبرية، معهودة، إلا في مقام التهويل والتفخيم، فيحسن إيهامها، فالمعهودة كـ« جاء الذي قام أبوه»، والمبهمة نحو: ﴿فَغَشِيَّهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَّهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، ولا يجوز أن تكون إنشائية كـ«يغتكه» ولا طلبية كـ«اضربه» و«لا تضربه»، وإما شبهاها، وهي ثلاثة: الظرف المكاني، والجار والمحرر، التامان، نحو: «الذي عنده» و«الذي في الدار» وتعلقهما باستقرار محدوداً، والصفة الصرحية، أي: الخالصة للوصفية، وتحتخص بالألف واللام، كـ«ضارب» وـ«مضروب» وـ«حسن» بخلاف ما غلبت عليها الاسمية، كأبطن وأجرع وصاحب وراكب، وقد توصل بمضارع، كقوله:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضِيِّ حُكُومَتُهُ

ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة.

فصل: ويجوز حذف العائد المعرف إذا كان مبتدأ مخبراً عنه بمفرد، فلا يُحذف في نحو: « جاء اللذان قاما» أو « ضرباً» لأنه غير مبتدأ، ولا في نحو: « جاء الذي هو

يقوم» أو «هو في الدار» لأن الخبر غير مفرد؛ فإذا حُذف الضمير لم يَدُلْ دليل على حذفه، إذ الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة، بخلاف الخبر المفرد، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُ﴾ [مريم: ٦٩]، ونحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاوَاتِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، أي: هو إِلَهٌ في السماوات، أي: معبد فيها، ولا يكثُر الحذف في صلة غير «أي» إلا إن طالت الصَّلَةُ، وَسَدَّتْ قراءة بعضهم: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، قوله:

٥٦ - مَنْ يُغْنِي بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهَ

والkovيون يَقِيسُونَ على ذلك.

ويجوز حذف المنصوب إن كان متصلًا، وناصبه فعلٌ أو وصفٌ غير صلة الألف واللام، نحو: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُشْرِونَ وَمَا تُعْلَمُونَ﴾ [التغابن: ٤]، قوله:

٥٧ - مَا اللَّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدْنَاهُ بِهِ

بخلاف «جاء الذي إياه أكرمت» و«جاء الذي إنه فاضل» أو «كأنه أسد» أو «أنا الضاربُ»، وَسَدَّ قوله:

٥٨ - مَا الْمُسْتَفِرُ الْهَوَى مَحْمُودٌ عَاقِبَةٌ

وحذف منصوب الفعل كثيرٌ، ومنصوب الوصف قليل.

ويجوز حذف المجرور بالإضافة إن كان المضاف وصفاً غير ماض، نحو: ﴿فَاقْبِضْ مَا أَنْتَ قَاضِ﴾ [طه: ٧٢]، بخلاف «جاء الذي قَامَ أَبُوهُ» و«أنا أَمْسِ ضَارِبُهُ».

والمجرور بالحرف إن كان الموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف معنى ومتعلقاً، نحو: ﴿وَشَرَبَ مِمَّا نَشَرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، أي: منه، قوله:

٥٩ - لَا تَرْكَنَنَ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ أَبْنَاءِ يَغْصُرُ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدْرُ

وَسَدَّ قوله:

٦٠ - وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُلْمٌ يَخْسُدُونِي

أي: فيه، قوله:

٦١ - وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلِقَمٌ

أي: عليه، فحذف العائد المجرور مع انتفاء حُفظ الموصول في الأول، ومع اختلاف المتعلق في الثاني، وهما: «صَبَّ» و«عَلِقَمٌ».



## هذا باب المعرفة بالأدلة

وهي «أَلْ» لا اللام وحدها، وفاقاً للخليل وسيبويه، وليس التهمزة زائدة، خلافاً لسيبويه.

وهي: إما جنسية، فإن لم تختلفها «كُلُّ» فهي لبيان الحقيقة، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وإن خلفتها «كُلُّ» حقيقة فهي لشمول أفراد الجنس، نحو: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَنَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، وإن خلفتها مجازاً فلشمول خصائص الجنس مبالغة، نحو: «أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا».

وإما عهديّة، والعهد إما ذُكرٍ نحو: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ﴾ [المزمول: ١٦]، أو علميّ نحو: ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ [طه: ١٢]، ﴿إِذْ هُمَا فِي الْعَكَارِ﴾ [التوبه: ٤٠]، أو حضوريّ نحو: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

فصل: وقد ترد «أَلْ» زائدة، أي: غير مُعرّفة، وهي إما لازمة كالتي في عَلَمَ قَارَنْتُ وَضَعَهُ كَالسَّمْوَأَلِ وَالْيَسَعِ وَاللَّاتِ وَالْعَزَى، أو في إشارة وهو «الآن» وفاقاً للزجاج والناظم، أو في موصول وهو «الذى» و«التي» وفروعهما، لأنّه لا يجتمع تعریفان، وهذه معارف بالعلمية والإشارة، والصلة، وإما عارضة: إما خاصة بالضرورة، كقوله:

٦٢ - وَلَمَّا دَرَأَهُ يَنْثَكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

وقوله:

٦٣ - صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

لأن «بنات أوبر» عَلَم، و«النفس» تميّز، فلا يقبلان التعريف، ويلتحق بذلك ما زيد شدوداً نحو: «أَذْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ».

وإما مُجَوَّزةً لِلمَحِ الأصل، وذلك أن العَلَم المنقول مما يقبل «أَلْ» قد يُلمح أصله فتدخل عليه أَلْ، وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صِفَةِ كحارث وقاسم وحسين وحسين وعباس وضحاك، وقد يقع في المنقول عن مصدر كفضل، أو اسم عَيْنِ كُنعمان، فإنه في الأصل اسم للدم، والباب كله سمعيٌّ، فلا يجوز في نحو مُحمَّد وصالح ومَعْرُوف، ولم تقع في نحو: «يزيد» و«يشُكُّر»، لأن أصله الفعل وهو لا يقبل أَلْ، وأما قوله:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدَ مُبَارَكًا

ضرورة سَهْلَها تَقْدُم ذكر الوليد.

فصل: من المُعَرَّفِ بالإضافة أو الأداة ما غَلَبَ على بعض من يستحقه حتى التَّحَقَ بالألام؛ فال الأول: كابن عباس، وابن عمر بن الخطاب، وابن عمرو بن العاص، وابن مسعود، غَلَبَتْ على العَبَادَة دون من عداهم من إخوتهم، والثاني: كالنَّجْم للثَّرِيَّا، والعَقَبَة والبيت والمدينة والأعشى، و«أَل» هذه زائدة لازمة، إلا في نداء أو إضافة فيجب حذفها، نحو: «يَا أَغْشَى بَاهْلَةً»، و«أَغْشَى تَغْلِبَ»، وقد يحذف في غير ذلك، سمع «هَذَا عَيْوَق طَالِعاً»، و«هَذَا يَوْم إِثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ».

\* \* \*

### هذا باب المبتدأ والخبر

المبتدأ: اسم أو بمنزلته، مُجرَّد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته، مُخْبَرٌ عنه، أو وصفٌ رافعٌ لمُكتَفَى به.

فلاسم، نحو: «الله ربنا» و«محمد نبينا» والذي بمنزلته، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْر لَكُم﴾ [البقرة: ١٨٤]، و﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُم﴾ [البقرة: ٦]، و«تَسْمَعُ بِالْمُعِينِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ».

وال مجرد كما مثلنا، والذي بمنزلة المجرد، نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَلِيقٍ غَيْرَ الله﴾ [فاطر: ٣]، و«يَحْسِبُكَ دِرْهَمٌ» لأن وجود الزائد كلا وجُود، ومنه عند سيبويه: ﴿يَأْتِيكُمُ الْمَفْتُون﴾ [القلم: ٦]، وعند بعضهم: «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ».

والوصف نحو: «أَقَائِمْ هَذَانِ»، وَخَرَجَ نحو: «نَزَالِ»، فإنه لا مُخْبَرٌ عنه ولا وَصفٌ، ونحو: «أَقَائِمْ أَبْوَاهُ زَيْدٌ»، فإن المرفوع بالوصف غير مُكتَفَى بِهِ، فريد: مبتدأ، والوصف خبر.

ولا بدّ لوصف المذكور من تَقْدُم نَفْي أو استفهام، نحو:

٦٤ - خَلِيلِيَّ مَا وَافِ بِعَهْدِي أَنْتُمَا

ونحو:

٦٥ - أَقَاطِنْ قَوْمَ سَلْمَى أَمْ نَوْفَا ظَعَنا

خلافاً للأخفش والковيين، ولا حُجَّةَ لهم في نحو:

٦٦ - خَبِيرِ بَئْنُوكِ لِهِبِ فَلَأَتَكُ مُلْغِيَا

خلافاً للناظم وابنه؛ لجواز كون الوصف خبراً مقدماً، وإنما صح الإخبار به عن الجمع لأنه على فعل، فهو على حد: «وَالْمَلِئَكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ» [التحريم: ٤].

وإذا لم يُطابق الوصف ما بعده تَعَيَّنَ ابتدائُه، نحو: «أَقَائِمُ أَخْوَاكَ»، وإن طَابَقَه في غير الإفراد تَعَيَّنَ خبرُه، نحو: «أَقَائِمَانِ أَخْوَاكَ»، و«أَقَائِمُونَ إِخْوَتَكَ»، وإن طَابَقَه في الإفراد احْتَمَلَهَا، نحو: «أَقَائِمُ أَخْوَكَ».

وارتفاع المبتدأ بالابتداء، وهو التجرد للإسناد، وارتفاع الخبر بالمبتدأ، لا بالابتداء، ولا بهما، وعن الكوفيين أنهما ترافقاً.

فصل: والخبرُ الجزءُ الذي حَصَلَتْ به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور، فخرج فاعلُ الفعل، فإنه ليس مع المبتدأ، وفاعلُ الوضفِ.

وهو: إما مفرد، وإما جملة. والمفرد: إما جامد فلا يتحملُ ضمير المبتدأ، نحو: «هَذَا زَيْدٌ»، إلا إنْ أُولَى بالمشتق، نحو: «زَيْدٌ أَسَدٌ»، إذا أريَدَ به شَجَاع، وإنما مشتق فيتحمل ضميره، نحو: «زيد قائم»، إلا إنْ رفع الظَّاهِرَ، نحو: «زيد قائم أَبُواهُ»، ويبرز الضميرُ المتحملُ إذا جَرَ الوضفُ على غيرِ مَنْ هو له، سواءً أَبْلَسَ، نحو: «عَلَامُ زَيْدٍ ضَارِبُهُ هُوَ» إذا كانت الهاء للغلام، أم لم يُلِّسْنَ، نحو: «عَلَامٌ هِنْدٌ ضَارِبُهُ هِيَ»، والكُوفِيُّ إنما يلتزم الإبراز عند الإلباس، تمسكاً بنحو قوله:

## ٦٧ - قَوْمٍ يَذْرَا الْمَجْدَ بِأَنْوَهَـا . . .

والجملة إما نفسُ المبتدأ في المعنى؛ فلا تحتاج إلى رَابِطٍ، نحو: «هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» [الإخلاص: ١]، إذا قُدِّرَ «هو» ضمير شأن، ونحو: «فَإِذَا هِيَ شَخْصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا» [الأنياء: ٩٧]، ومنه «نُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي» لأن المراد بالنطق المنطوق به.

وإما غَيْرُه فلا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مَسْوَقَةٌ له، وذلك بأن تشتمل على أسم بمعناه، وهو إما ضميره مذكوراً، نحو: «زيد قائم أَبُوهُ»، أو مُقدَّراً، نحو: «السَّمْنُ مَنَوَانٌ بِدِرْهَمٍ»، أي: منه، وقراءة ابن عامر: «وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحَسْنَى» [النساء: ٩٥]، أي: وَعَدَهُ، أو إشارة إليه نحو: «وَلِيَاسُ الْنَّقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ» [الأعراف: ٢٦]، إذا قُدِّرَ «ذلك» مبتدأ ثانياً، لا تابعاً للباس. قال الأخفش: أو غيرهما، نحو: «وَالَّذِينَ يُمْسِكُونَ بِالْكِتَبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ» [١٧٠] [الأعراف: ١٧٠]، أو على اسم بلفظه ومعناه، نحو: «الْحَاجَةُ مَا الْحَاجَةُ» [٢] [١] [٢] [١]، أو على اسم أَعْمَ منه، نحو: «زَيْدٌ نَعْمَ الرَّجُلُ» وقوله:

## ٦٨ - قَائِمًا الصَّبَرُ عَنْهَا فَلَا صَبَرًا

فصل: ويقع الخبر ظرفًا، نحو: «وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ» [الأنفال: ٤٢]،

ومجروراً نحو: «الْحَمْدُ لِلَّهِ» [الفاتحة: ۲]، والصحيح أن الخبر في الحقيقة متعلقهما الممحذف، وأن تقديره كائن أو مستقر، لا كان أو استقر، وأن الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور كقوله:

#### ٦٩ - فَإِنْ فَوَادِي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

ويخبر بالزمان عن أسماء المعاني نحو: «الصومُ الْيَوْمَ» و«السَّفَرُ غَدَا» لا عن أسماء الذوات، نحو: «زَيْدُ الْيَوْمَ»، فإن حصلت فائدة جاز، لأن يكون المبتدأ عاماً والزمان خاصاً، نحو: «نَحْنُ فِي شَهْرٍ كَذَا»، وأما نحو: «الْوَرْدُ فِي أَيَّارٍ»، و«الْيَوْمَ خَمْرٌ» و«اللَّيْلَةُ الْهِلَالُ»، فالالأصل: خُروجُ الورد، وشُربُ خمر، ورؤيه الهلال.

فصل: ولا يبدأ بنكرة، إلا إنْ حَصَلتْ فائدة: لأن يخبر عنها بمختص مقدم ظرف أو مجرور، نحو: «وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ» [ق: ۳۵]، و«وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ غَشَوْهُ» [البقرة: ۷]، ولا يجوز «رَجُلٌ فِي الدَّارِ» ولا «عِنْدَ رَجُلٍ مَالٍ» أو تتلو نفياً، نحو: «مَا رَجُلٌ قَائِمٌ» أو استفهاماً، نحو: «أَئِنَّهُ مَعَ اللَّهِ» [النمل: ۶۰]، أو تكون موصوفة سواء ذِكراً، نحو: «وَلَعَبَدُ مُؤْمِنُونَ» [البقرة: ۲۲۱]، أو حذفت الصفة، نحو: «السَّمْنُ مَنَوَانٍ بِدِرْهَمٍ»، ونحو: «وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهْمَمُهُمْ أَنفُسُهُمْ» [آل عمران: ۱۵۴]، أي: مَنَوانٌ منه، وطائفة من غيركم، أو الموصوف، كالحديث: «سَوْدَاءُ وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسَنَاءَ عَقِيمٍ»، أي: امرأة سُوداء، أو عاملة عمل الفعل، كالحديث: «أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ» ومن العاملة المضافة، كال الحديث: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ».

ويقاس على هذه المواقع ما أشبهها نحو: «قَصَدَكَ عَلَامُهُ رَجُلٌ» و«كَمْ رَجُلاً فِي الدَّارِ»، وقوله:

#### ٧٠ - لَوْلَا اضْطَبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِيقَةٍ

وقولك: «رُجَيْلٌ فِي الدَّارِ» لشبه الجملة بالظرف والمجرور، واسم الاستفهام بالاسم المقربون بحرفيه، وتالي «لولا» بتالي النفي، والمُصغر بالموصوف.

فصل: وللخبر ثلاث حالات:

- إحداها: التأخُرُ، وهو الأصل كـ«زَيْدٌ قَائِمٌ» ويجب في أربع مسائل: إحداها: أن يخاف التباسه بالمبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين، أو متساوين ولا فرينة، نحو: «زَيْدٌ أَخُوكَ» و«أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي» بخلاف «رجل صالح حاضر» زـ«أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ»، وقوله:

#### ٧١ - بَئَوْنَا بَئَنُوا أَبْنَائِنَا . . . .

أي: بنو أبناءنا مثل بنينا.

الثانية: أن يُخاف التباس المبتدأ بالفاعل، نحو: «زيد قام» بخلاف «زيد قائم» أو «قام أبوه» و«أخوات قاما».

الثالثة: أن يقترن بـالـمـعـنى، نحو: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢]، أو لفظاً، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، فأما قوله:

٧٣ - ... وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعَوْلُ

ضرورة.

الرابعة: أن يكون المبتدأ مُسْتَحْقًا للتصدير، إما بنفسه نحو: «ما أحسن زيداً» و«من في الدار؟» و«من يَقْنُمْ أَقْنُمْ مَعَهُ» و«كُنْ عَبِيدِ لِزَيْدٍ» أو بغيره، إما متقدماً عليه، نحو: «لَزَيْدٌ قَائِمٌ»، وأما قوله:

٧٤ - أَمُ الْحُلَيْسِ لَعَجْجُوزٌ شَهْرَبَةٌ

فالتصدير: لهي عجوز، أو اللام زائدة لا لام الابتداء، أو متأخرأ عنه، نحو: «غلام من في الدار» و«غلام من يَقْنُمْ أَقْنُمْ مَعَهُ» و«مال كُنْ رَجُلٌ عِنْدَكَ» أو مشبهأ به، نحو: «الذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ»، فإن المبتدأ هنا مشبه باسم الشرط؛ لعمومه، واستقبال الفعل الذي بعده، وكونه سبباً، ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب.

- الحالة الثانية: التقدم، ويجب في أربع مسائل:

إحداها: أن يُوقع تأخيره في لبس ظاهر، نحو: «في الدار رجل» و«عندك مال» و«قصدك غلام رجل» و«عندك فاضل»، فإن تأخير الخبر في هذا المثال يوقع في إلbas «أن» المفتوحة بالمكسورة، و«أن» المؤكدة بالتالي بمعنى لعل، ولهذا يجوز تأخيره بعد «أما» قوله:

٧٤ - ... وَأَمَّا أَنِّي جَزُعٌ يَوْمَ النَّوْى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِي

لأن «إن» المكسورة و«أن» التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا، وتأخيره في الأمثلة الأول يوقع في إلbas الخبر بالصفة، وإنما لم يجب تقديم الخبر في نحو: «وأجل مسمى عندم» [الأنعام: ٢]؛ لأن النكرة قد وصفت بمسمي، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة.

الثانية: أن يقترن المبتدأ بـالـلـفـظـاً، نحو:

٧٥ - مَا لَنَا إِلَّا أَتَبَاعُ أَخْمَدًا

أو معنى، نحو: «إنما عندك زيد».

الثالثة: أن يكون لازم الصدرية، نحو: «أين زيد؟» أو مضافاً إلى ملازمها، نحو: «صيحة أي يوم سفرك».

الرابعة: أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر، كقوله تعالى: «أمر على قلوب أفالها» [محمد: ٢٤]، وقول الشاعر:

٧٥ - ... ولكن ملء عين حبيبها

- الحالة الثالثة: جواز التقاديم والتأخير، وذلك فيما فقد فيه موجبهما، كقولك: «زيد قائم» فترجح تأخيره على الأصل، ويجوز تقديمها لعدم المانع.

فصل: وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه، وقد يجب.

فأما حذف المبتدأ جوازاً، نحو: «من عمل صلحاً فلنفسه، ومن آساء فعلها» [فصلت: ٤٦ والجاثية: ١٥]، ويقال: كيف زيد؟ فتقول: ذيف، التقادير: فعمله لنفسه، وإساءته عليه، وهو ذيف.

وأما حذفه وجوباً فإذا أخبر عنه بنت مقطوع لمجرد مدح، نحو: «الحمد لله الحميد» أو ذم، نحو: «أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين» أو ترحم، نحو: «مررت بعبدك المسكين» أو بمصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله، نحو: «سمع وطاعة» وقوله:

٧٦ - فقالت: حنان، ما أتي بك ههنا؟

القادير: أمري حنان وأمري سمع وطاعة.

أو بمحضوص بمعنى نعم أو بئس مؤخر عنها، نحو: «نعم الرجل زيد» و«بئس الرجل عمرو» إذا قدراً خبرين، فإن كان مقدماً، نحو: «زيد نعم الرجل» فمبتدأ لا غير، ومن ذلك قولهم: «من أنت زيد؟» أي: مذكورك زيد، وهذا أولى من تقدير سيبويه: كلامك زيد.

وقولهم: «في ذمتني لأفعلن»، أي: في ذمتي ميثاق أو عهد.

واما حذف الخبر جوازاً، نحو: «خرجت فإذا الأسد» أي: حاضر، نحو: «أكلها دائم وظلها» [الرعد: ٣٥]، أي: كذلك، ويقال: من عندك؟ فتقول: زيد، أي: عندي.

واما حذفه وجوباً ففي مسائل:

إحداها: أن يكون كوناً مطلقاً والمبتدأ بعد «لولا»، نحو: «لولا زيد لأكرمتك»، أي: لولا زيد موجود، فلو كان كوناً مقيداً وجب ذكره إن فقد دليلاً، كقولك: «لولا زيد سالمينا ما سليم» وفي الحديث: «لولا قومك حديثو عهد بکفر لبنيت الكعبة على

**قَوَاعِدٍ إِبْرَاهِيمَ**، وجاز الوجهان إن وُجِدَ الدليل، نحو: «لولا أَنْصَارُ زَيْدٍ حَمَوْهُ مَا سَلِيمٌ»، ومنه قول أبي العلاء المعري:

**٧٧ - فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالًا**

وقال الجمهور: لا يذكر الخبر بعد «لولا»، وأوجبوا جعل الكون الخاص مبتدأ، فيقال: لولا مُسَالِّمَةُ زيد إيانا، أي: موجودة، ولَحَنُوا المعري، وقالوا: الحديث مزروي بالمعنى.

الثانية: أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم، نحو: «لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلنَّ» و«إِيمُنُ اللَّهِ لَأَفْعَلنَّ»، أي: لعمرُكَ قَسِيمٌ، وَإِيمُنُ اللَّهِ يَمِينِي، فإن قلت: «عَهْدُ اللَّهِ لَأَفْعَلنَّ» جاز إثبات الخبر، لعدم الصراحة في القسم، وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو: «لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلنَّ» أن يقدر لقسِيمِي عمرُكَ؛ فيكون من حذف المبتدأ.

الثالثة: أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواه هي نص في المعية، نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ» و«كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ» ولو قلت: «زيد وعمرو» وأردت الإخبار باقترانهما جاز حذفه وذكره، قال:

**٧٨ - وَكُلُّ اُمْرِيٍّ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ**

وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ» مُسْتَغِنٌ عن تقدير الخبر، لأن معناه مع ضياعته.

- الرابعة: أن يكون المبتدأ إما مصدراً عاملاً في اسم مفسّر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو: «ضَرْبِي زيداً قائماً» أو مضافاً للمصدر المذكور، نحو: «أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْثُوتاً» أو إلى مؤول بالمصدر المذكور، نحو: «أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا».

وخبر ذلك مقدّر بإذ كان، أو إذا كان، عند البصريين، وبمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش، واختارة الناظم، فيقدر في «ضَرْبِي زيداً قائماً» ضربه قائماً، ولا يجوز ضربِي زيداً شديداً، لصلاحية الحال للخبرية، فالرفع واجب، وشدّ قولهم: «حَكْمُكَ مُسَمَّطاً»، أي: حكمك لك مثبتاً.

فصل: والأصح جواز تعدد الخبر، نحو: «زيد شاعر كاتب»، والمانع يدعى تقدير «هو» للثاني، أو أنه جامع للصفتين، لا الإخبار بكل منهما.

وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم من قوله:

**٧٩ - يَدَاكَ يَدْ خَيْرُهَا يُرْتَجِي وَآخْرَى لَأَغْدَائِهَا غَائِظَةٌ**

لأن «يَدَاكَ» في قوة مبتدأين لكل منهما خبر، ومن نحو قولهم: «الرَّئَمَانُ حُلُّ

حَامِضُ»، لأنهما بمعنى واحد، أي: مُزّ، ولهذا يمتنع العطف على الأصح، وأن يتوسط المبتدأ بينهما، ومن نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِيَقِنَتِنَا صُدُّ وَبِكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٩]؛ لأن الثاني تابع.



### هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويسمى أسمها، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول، ويسمى خبرها، وهي ثلاثة أقسام: أحدها: ما يعمل هذا العمل مطلقاً، وهو ثمانية: كان، وهي أم الباب، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ فَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤].

الثاني: ما يعمله بشرط أن يتقدّمه نفي أو نهي أو دعاء، وهو أربعة: زال ماضي يزال، وبَرَحَ، وَفَتَيَءَ، وَانْفَكَ، مثالها بعد النفي: ﴿وَلَا يَرَأُونَ مُخْلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، ﴿لَنْ تَرَحَ عَلَيْهِ عَنْكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، ومنه: ﴿تَأَلَّهُ تَفَتَّوْ﴾ [يوسف: ٨٥]، قوله:

٨٠ - فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحُ فَاعِدًا

إذ الأصل لا تفتّ ولا أبرح، ومثالها بعد النهي، قوله:

٨١ - صَاحِ شَمْرٌ وَلَا تَرْزَلْ ذَاكِرَ السَّمْوَتِ

ومثالها بعد الدعاء، قوله:

٨٢ - وَلَا زَالَ مُثْهَلًا بِجَرْعَائِكِ الْقَاطْرُ

وَقَيْدُتُ زال بماضي يزال احترازاً من زال ماضي يزيل، فإنه فعل تمام متعدّ إلى مفعول، ومعناه ماز، تقول: «زُلْ ضَائِكَ عَنْ مَغْزِكَ» ومصدره الزيل، ومن ماضي يزول، فإنه فعل تمام قاصر، ومعناه الانتقال، ومنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَرُوَلَا وَلَئِنْ زَالَتَا﴾ [فاطر: ٤١]، ومصدره الزوال.

الثالث: ما يعمل بشرط تقدم «ما» المصدرية الظرفية، وهو دَامَ، نحو: ﴿مَا دَمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]، أي: مُدَّةً دَوَامِي حَيًّا، وسميت «ما» مصدرية لأنها تُقدر بالمصدر، وهو الدوام، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف، وهو المدة.

فصل: وهذه الأفعال في التصرّف ثلاثة أقسام:

١ - ما لا يتصرف بحالٍ، وهو «ليس» باتفاق، و«دام» عند الفراء وكثيرٍ من المتأخرین.

٢ - وما يتصرف تصرفًا ناقصاً، وهو «زال» وأخواتها، فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر، و«دام» عند الأقدیمین، فإنهم أثبتوا لها مضارعاً.

٣ - وما يتصرف تصرفًا تاماً، وهو الباقي.

وللتصاريف في هذين القسمين ما للماضي من العمل، فالمضارع، نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بِغَيْرِهِ﴾ [مریم: ٢٠]، والأمر، نحو: ﴿كُنُوا حِجَّارَةً﴾ [الإسراء: ٥٠]، والمصدر، كقوله:

٤٣ - وَكَوْثَكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

واسم الفاعل، كقوله:

٤٤ - وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ ..... أَحِبُّكَ ..... وقوله:

٤٥ - قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءَ أَنْ لَسْتُ رَائِلًا أَحِبُّكَ ..... فصل: وتوسط أخبارهن جائز، خلافاً لابن دُرستويه في ليس، ولا بن معطٍ في دام، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقرأ حمزة وحفص: ﴿لَيْسَ اللَّهُ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧]، بحسب البر، وقال الشاعر:

٤٦ - لَا طِيبٌ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَفَّضَةً لَذَاتُهُ ..... إلا أن يمتنع مانع، نحو: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاثُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاء﴾ [الأناقل: ٣٥].

فصل: وتقديم أخبارهن جائز، بدليل: ﴿أَهَؤُلَاءِ إِنَّا كُلُّنَا يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، ﴿وَأَنفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، إلا خبر دام اتفاقاً، وليس عند جمهور البصريين، قاسوها على عسى، واحتجَّ المجيز بنحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، وأجيب بأن المعمول ظرفٌ فيتسَعُ فيه، وإذا نفي الفعل بما جاز تَوَسُّطُ الخبر بين النافي والمنفي مطلقاً، نحو: «ما قائمًا كان زيد» ويمتنع التقديم على «ما» عند البصريين والفراء، وأجازه بقية الكوفيين، وَخَصَّ ابْنُ كَيْسَانَ المنعَ بغير زال وأخواتها؛ لأن نفيها إيجابٌ، وَعَمَّ الفراء المنع في حروف النفي، ويردُّه قوله:

٤٧ - عَلَى السُّنْنِ خَيْرًا لَا يَرَالُ يَزِيدُ

فصل : ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها إن كان ظرفاً أو مجروراً، نحو : «كان عندك، أو في المسجد، زيدٌ مُعْتَكِفًا»، فإن لم يكن أحدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقاً، والkovيون يجيزون مطلقاً، وفصل ابن السراج زالفارسيٌّ وابن عصفور فأجازوه إن تقدم الخبر معه، نحو : «كان طعامك أكلًا زيدٌ زمانُوه إن تقدم وحده، نحو : «كان طعامك زيدٌ أكلًا»، واحتج الكوفيون بنحو قوله :

٨٨ - **بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوَدًا**

وأخرج على زيادة كان أو إضمار الاسم: مزاداً به الشأن، أو راجعاً إلى ما، <sup>و</sup>عليهـنـ فعـطـيـةـ مـبـدـأـ،ـ وـقـيـلـ:ـ ضـرـورـةـ،ـ وـهـذـاـ مـتـعـيـنـ فـيـ قـوـلـهـ:

٨٩ - **بَاتْ فُؤَادِيَ ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةَ**

لظهور نصب الخبر.

فصل : قد تستعمل هذه الأفعال تامةً، أي : مستغنية بمفعولها، نحو : «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ» [البقرة: ٢٨٠]، أي : وإن حصل ذو عشرة؛ «فَسُبْحَنَ اللَّهُ حِينَ تُمْسُونَ نَحْنَ نُصْبِحُونَ» [الروم: ١٧]، أي : حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في صباح؛ «خَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ» [هود: ١٠٧ و ١٠٨]، أي : ما بقيـتـ،ـ وـقولـهـ:

٩٠ - **وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ**

وقالوا : «بَاتَ بِالْقَوْمِ»، أي : نزل بهم؛ و«ظَلَّ الْيَوْمُ»، أي : دام ظلـهـ؛ و«أَضْحَيْنَا»، أي : دخلنا في الضـحـىـ.

إلا ثلاثة أفعال فإنها ألزمـتـ التـفـصــ؛ـ وهيـ فـتـءـ،ـ وـزالـ،ـ وـليسـ.

فصل : تختص «كان» بأمـورـ،ـ منهاـ جـواـزـ زـيـادـتهاـ بـشـرـطـينـ:

أـحـدهـماـ:ـ كـوـنـهـاـ بـلـفـظـ الـمـاضـيـ،ـ وـشـدـ قولـهـ عـقـيلـ:

٩١ - **أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدًا بِإِيمَانِكَ**

والثاني : كونـهـاـ بـيـنـ شـيـئـينـ متـلاـزـمـينـ لـيـساـ جـارـاـ وـمـجـرـورـاـ،ـ نحوـ:ـ «ماـ كانـ أـخـسـنـ زـيـداـ»،ـ وـقولـبعـضـهـمـ:ـ «لـمـ يـوجـدـ كـانـ مـثـلـهـمـ»،ـ وـشـدـ قولـهـ:

٩٢ - **عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ**

وليس من زيادتها قوله :

٩٣ - **وَجِبَرَانِ لَنَـاـ كـانـواـ كـرـامـ**

لرفعها الضمير، خلافاً لسيويه.

ومنها: أنها تُحذف، ويَقَعُ ذلك على أربعة أوجه:  
أحداها: - وهو الأكثر -: أن تُحذف مع اسمها ويبقى الخبر، وكثير ذلك بعد «إن»  
و«لو» الشرطيتين.

مثال «إن»، قوله: «سِرْ مُسْرِعاً إِنْ رَاكِباً وَإِنْ مَاشِياً»، قوله:  
**٩٤ - إِنْ ظَالِمًا أَبْدَا وَإِنْ مَظْلُومًا**

وقولهم: «النَّاسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ حَيْرَا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرَا فَشَرٌ». أي: إن كان  
عملهم خيراً فجزاؤهم خير، ويجوز «إِنْ حَيْرٌ فَخَيْرٌ» بتقدير: إن كان في عملهم خير  
فَيُجزَّونَ خيراً، ويجوز نصبهما ورفعهما، والأول: أرجحها، والثاني: أضعفها،  
والآخرين: متوسطان.

ومثال لو: «الْتَّمِسْنَ وَلَوْ خَاتِمًا مِنْ حَدِيدٍ»، قوله:  
**٩٥ - لَا يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا**

وتقول: «أَلَا طَعَامَ وَلَوْ تَمْرًا»، وجوز سيويه الرفع بتقدير: ولو يكون عندنا تمراً.  
وَقَلَ الْحَذْفُ المذكور بدون إن ولو، كقوله:

**٩٦ - مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِنْلَاهَهَا**

قدره سيويه: من لد أن كانت شولا.

الثاني: أن تُحذف مع خبرها ويبقى الاسم، وهو ضعيف، ولهذا ضعف «ولو  
تمراً، وإن خيراً» في الوجهين.

الثالث: أن تُحذف وحدها، وكثير ذلك بعد «إن» المصدرية في مثل: «أَمَّا  
أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ»، أصله: انطلقت لأن كنت مُنْطَلِقاً، ثم قدمت اللام وما  
بعدها على انطلقت للاختصاص، ثم حذفت اللام للاختصار، ثم حذفت «كان»  
لذلك فانفصل الضمير، ثم زيدت «ما» للتعويض ثم أدغمت النون في الميم  
للتقريب، وعليه قوله:

**٩٧ - أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَانَفِرٌ**

أي: لأن كنت ذانفراً فخررت، ثم حُذف متعلق الجار.

وَقَلَ بدونها، كقوله:

**٩٨ - أَزْمَانَ قَوْمِيَ وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي**

قال سيبويه: أراد أزمانَ كَانَ قَوْمِيَ.

الرابع: أن تُحذف مع معموليهَا، وذلك بعد «إِنْ» في قولهم: «أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا»، أي: إن كنت لا تفعل غيره، فما عِوَضٌ، ولا النافية للخبر.

ومنها: أن لام مضارعها يجوز حذفها، وذلك بشرط كونه مجزوماً، بالسكون، غير متصل بضمير نصب، ولا بساكن، نحو: «وَلَمْ أَكُ بِغَيْرِي» [مريم: ٢٠]، بخلاف: «مَنْ تَكُونُ لَهُ عَيْقَةُ الدَّارِ» [الأنعام: ١٣٥]، «وَتَكُونُ لَكُمَا الْكِبِيرِيَّةُ» [يونس: ٧٨]، لانتفاء الحزم؛ «وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَلِحِينَ» [يوسف: ٩]، لأن جَزْمَه بـحذف النون، ونحو: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسْلِطَ عَلَيْهِ»، لاتصاله بالضمير؛ ونحو: «لَمْ يَكُنْ اللَّهُ يَغْفِرَ لَهُمْ» [النساء: ١٣٧]، لاتصاله بالساكن؛ وخالف في هذا يومنا، فأجاز الحذف، تمسكاً بنحو قوله:

٩٩ - فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْمُرْأَةُ أَبْدَثَ وَسَامَةً

وحَمَلَه الجماعة على الضرورة، كقوله:

١٠٠ - وَلِكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوِكَ ذَا فَضْلٍ

فصل: في ما ولا ولات وإن المُعْمَلَاتِ عَمَلَ لَيْسَ تَشَبِّهَا بها.

أما «ما»، فأعمَلَها الحجازُيونَ، وبلغُتهم جاء التنزيل، قال الله تعالى: «مَا هَذَا شَرِّاً» [يوسف: ٣١]، «مَا هُنَّ أَمَةٌ لِهِمْ» [المجادلة: ٢]، ولا يُعَالِمُهم إِيَاهَا أربعة شروط: أحدها: أن لا يقتربن اسمُهَا بِإِنِ الزائدة، كقوله:

١٠١ - بَنِي عَذَائِةَ مَا إِنْ أَئْتُمْ ذَهَبً

وأما رواية يعقوب «ذهباً» بالنصب فتُخَرِّجُ على أنَّ إِنْ نافيةٌ مُؤكَدةٌ لـما، لا زائدة.

الثاني: أن لا ينتقض نفي خبرها بـإِلا، فلذلك وجوب الرفع في: «وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَحِيدَةً» [القمر: ٥٠]، «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ» [آل عمران: ١٤٤]، فأما قوله:

١٠٢ - وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مَعَذَبًا

فمن باب «مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيِّرًا»، أي: إِلَّا يَسِيرُ سَيِّرًا؛ والتقدير: إِلَّا يدور دَوْرَانَ شَجَنُونِ، وَإِلَّا يُعَذَّبُ مَعَذَبًا، أي: تعذيبًا.

ولأجل هذا الشرط أيضاً وجوب الرفع بعد «بل» وـ«لكن» في نحو: «مَا زَيْدٌ قَائِمًا بِإِنْ قَاعِدٌ» أو «لَكِنْ قَاعِدٌ» على أنه خبر لمبتدأ محدود، ولم يجز نصبه بالعطف لأنَّه مُوجَبٌ.

الثالث: أن لا يتقدّم الخبر، كقولهم: «مَا مُسِيَّءٌ مَنْ أَعْتَبَ»، قوله:

١٠٣ - وَمَا خُذِلْ قَوْمٍ فَأَخْضَعَ لِلْعَدَى

فأما قوله:

١٠٤ - إِذْ هُنْ قَرِينُشُ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ

فقال سيبويه: شاذ، وقيل: غلط وإن الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيين، وقيل: «مِثْلُهُمْ» مبتدأ، ولكنه بني لإبهامه مع إضافته للمبني، ونظيره: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌ مِثْلُ مَا أَكَلُمُ نَطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، ﴿لَقَدْ تَقْطَعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأعراف: ٩٤]، فيمن فتحهما، وقيل: «مِثْلُهُمْ» حال، والخبر ممحظى، أي: ما في الوجود بشّر مثلهم.

الرابع: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها، كقوله:

١٠٥ - وَمَا كُلُّ مَنْ وَأْفَى مِنَّا أَنَا عَارِفٌ

إلا إن المعمول ظرفاً أو مجروراً فيجوز، كقوله:

١٠٦ - فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُواли مُوَالِيَا

وأما «لا» فإعمالها عملاً ليس قليلاً، ويُشترط له الشروط السابقة، ما عدا الشرط الأول، وأن يكون المعمولان نكرين، والغالب أن يكون خبرها ممحظى، حتى قيل بلزم ذلك، كقوله:

١٠٧ - فَأَئَ ابْنُ قَيْنِيسِ لَا بَرَاحٌ

والصحيح جواز ذكره، كقوله:

١٠٨ - تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا      وَلَا وَزْرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقِيَا

وإنما لم يُشترط الشرط الأول لأن «إن» لا تزاد بعد «لا» أصلاً.

وأما «لات» فإن أصلها «لا» ثم زيدت التاء، وعملها واجب، وله شرطان: كون معموليها اسمياً زمان، ومحذف أحدهما، والغالب كونه المرفوع، نحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصِ﴾ [ص: ٣]، أي: ليس الحين حين فرار، ومن القليل قراءة بعضهم برفع الحين، وأما قوله:

١٠٩ - يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَا تُمْجِي رُ

فارتفاع «مجير» على الابتداء، أو على الفاعلية، والتقدير: حين لات له مجير، أو يحصل له مجير، و«لات» مهملة؛ لعدم دخولها على الزمان، ومثله قوله:

١١٠ - لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبْنَرَةً

إذ المبتدأ «ذِكْرَى» وليس بزمان.

وأما «إن» فإعمالها نادر، وهو لغة أهل العالية، كقول بعضهم: «إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية» وكقراءة سعيد: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤]، وقول الشاعر:

١١١ - إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيَا عَلَى أَحَدٍ

فصل: وتزداد الباء بكثرة في خبر «ليس» و«ما»، نحو: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافِ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]، ﴿وَمَا أَلَّهُ بِغَفِيلٍ﴾ [البقرة: ٧٤]، وبقلة في خبر «لا» وكل ناسخ منفي، قوله:

١١٢ - وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنِ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

وقوله:

١١٣ - وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الرَّازِدِ لَمْ أَكُنْ بِأَغْجَلِهِمْ .. . . . . .

وقوله:

١١٤ - فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجْدِنِي بِقُفْدِدٍ

ويئذر في غير ذلك كخبر «إن» و«لكن» و«لئت» في قوله:

١١٥ - فَإِنَّكَ مِمَّا أَخْدَثْ بِالْمُجَرَّبِ

وقوله:

١١٦ - وَلِكِنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتِ بِهِ يَنِّ

وقوله:

١١٧ - أَلَا لَئِنْتَ ذَا الْعَنْيَشَ الَّذِي بِدَائِمٍ

وانما دخلت في خبر «أن» في: ﴿أَوْلَئِرْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِخَلْقِهِنَّ يَقْدِيرِ﴾ [الأحقاف: ٣٣]، لما كان: «أو لم يروا أن الله» في معنى: «أوليس الله».



## هذا باب أفعال المقاربة

وهذا من باب تسمية الكل باسم الجزء، كتسميتهم الكلام كلمة.  
وحقيقة الأمر أن أفعال الباب ثلاثة أنواع: ما وضع للدلالة على قرب الخبر، وهو ثلاثة: كَادَ، وَأُوكِدَ، وَكَرِبَ، وما وضع للدلالة على رجائه، وهو ثلاثة: عَسَى، وَأَخْلَوَقَ، وَحَرَى، وما وضع للدلالة على الشروع فيه، وهو كثير، ومنه: أَثْنَا، وَطَفَقَ، وَجَعَلَ، وَعَلَقَ، وَأَخَذَ.

ويعمل عمل «كان»، إلا أن خبره يجب كونه جملة، وشد مجبيه مفرداً بعد «كاد» و«عسى»، كقوله:

١١٨ - فَأَبْيَثْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبًا

وقولهم: «عَسَى الْغَوَّيْرُ أَبْؤُسًا».

وأما: **﴿فَكَفَقَ مَسَحًا﴾** [ص: ٢٣]، فالخبر ممحض، أي: يمسح مسحًا.

وشرط الجملة: أن تكون فعلية، وشد مجيء الاسمية بعد «جعل» في قوله:

١١٩ - وَقَدْ جَعَلْتُ قَلْوَصُ بَنِي سُهَيْلٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعْهَا قَرِيبٌ  
وشرط الفعل ثلاثة أمور:

أحدتها: أن يكون رافعاً لضمير الاسم، فأما قوله:

١٢٠ - وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي .. .

وقوله:

١٢١ - وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبْتَهُ تُكَلِّمُنِي أَخْجَارُهُ وَمَلَائِكَةُ  
فثوابي وأخجاره بدلاً من اسمي جعل وكاد، ويجوز في «عسى» خاصة أن ترفع  
السببي، كقوله:

١٢٢ - وَمَاذَا عَسَى الْحَاجَاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ

يروى بنصب «جهده» ورفعه.

الثاني: أن يكون مضارعاً، وشد في «جعل» قول ابن عباس رضي الله عنهما:  
« يجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً».

الثالث: أن يكون مقرضاً بأن إن كان الفعل حرى أو أخلوق، نحو: «حرى زيد  
أن يأتي» و«أخلوقت السماء أن تمطر»، وأن يكون مجرداً منها إن كان الفعل دالاً على

الشروع، نحو: «وَطَفِقَا يَخْصَفَانِ» [الأعراف: ٢٢]، والغالب في خبر «عسى» و«أوشك» الاقتران بها، نحو: «عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرَمِّكُمْ» [الإسراء: ٨]، قوله: ١٤٣ - وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَاَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا والتجرد قليل، قوله:

١٤٤ - عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرْجٌ قَرِيبٌ قوله:

١٤٥ - يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا وكاد وَكَرَبَ بالعكس: فمن الغالب قوله تعالى: «وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ» [البقرة: ٧١]، قوله الشاعر:

١٤٦ - كَرَبُ الْقَلْبِ مِنْ جَوَاهِ يَذُوبُ ومن القليل، قوله:

١٤٧ - كَادَتِ السَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ قوله:

١٤٨ - وَقَدْ كَرَبْتُ أَغْنَافَهَا أَنْ تَقْطُعَها ولم يذكر سيبويه في خبر كَرَبَ إلا التجرد من أن.

فصل: وهذه الأفعال ملازمٌ لصيغة الماضي، إلا أربعة استعمل لها مضارع، وهي: «كاد»، نحو: «يَكَادُ زَيْتَهَا يُضَيِّعُ» [النور: ٣٥]، و«أوشك»، قوله: يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ

وهو أكثر استعمالاً من ماضيها، و«طفق»، حكى الأخفش: طَفَقَ يَطْفِقُ كضرب يضرب، وطَفِقَ يَطْفَقُ كعلم يعلم، و«جعل»، حكى الكسائي: «إِنَّ الْبَعِيرَ لَيَهْرُمُ حَتَّى يَجْعَلُ إِذَا شَرِبَ المَاءَ مَجْهُ». ١٤٩

واستعمل اسم فاعل لثلاثة، وهي: «كاد» قاله الناظم، وأنشد عليه: ١٤٩ - ..... وَإِنِّي يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ و«كرَب» قاله جماعة، وأنشدوا عليه:

١٤٠ - أَبَنَنِي إِنَّ أَبَاكَ كَارِبٌ يَنْوِمُهُ

و«أوشك»، كقوله:

### ١٣١ - فَإِنَّكَ مُوْشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا

والصواب أن الذي في البيت الأول: كابد - بالباء الموحدة - من المكابدة والعمل، وهو اسم غير جاري على الفعل، وبهذا جزم يعقوب في شرح ديوان كثير.

وأنَّ كارباً في البيت الثاني: اسم فاعل كَرَبَ التامة في نحو قولهم: «كَرَبَ الشتاء» إذا قَرُبَ، وبهذا جزم الجوهرى.

واستعمل مصدر لاثنين، وهما: «طفق، وكاد» حكى الأخفش طفوقاً عنمن قال: طَفَقَ بالفتح، وطَفَقاً عنمن قال: طَفَقَ بالكسر، وقالوا: كَادَ كَوْدَا وَمَكَادَةً.

فصل: وتختص «عسى» و«الخلوق» و«أوشك» بجواز إسنادهن إلى «أنْ يَفْعَلَ» مُسْتَغْنَى به عن الخبر، نحو: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكُرُّهُوا شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢١٦]، وينبني على هذا فرعان:

أحدهما: أنه إذا تقدَّمَ على إداهن اسمُ هو المُسْتَدُّ إليه في المعنى وتَأْخَرَ عنها «أنْ» والفعل، نحو: «رَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ»، جاز تقديرها حالياً من ضمير ذلك الاسم، فتكون مُسْندة إلى «أنْ» والفعل مُسْتَغْنَى بهما عن الخبر، وجاز تقديرها مسندة إلى الضمير، وتكون «أنْ» والفعل في موضع نصب على الخبر.

ويظهر أثر التقديرتين في التأنيث والتثنية والجمع، فنقول على تقدير الإضمار: «هِنْدٌ عَسْتُ أَنْ تُفْلِحَ» و«الزَّيْدَانِ عَسِيَا أَنْ يَقُومَا» و«الزَّيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا» و«الهِنْدَاتُ عَسِيْنَ أَنْ يَقْمِنَ»، ونقول على تقدير الْخُلُوُّ من الضمير «عسى» في الجميع، وهو الأفصح، قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١].

الثاني: أنه إذا ولَى إداهن «أنْ» والفعل وتَأْخَرَ عنهما اسمُ هو المُسْتَدُّ إليه في المعنى، نحو: «عَسَى أَنْ يَقُومَ رَيْدُ»، جاز في ذلك الفعل أن يُقدَّرَ حالياً من الضمير؛ فيكون مُسْنداً إلى ذلك الاسم، وعسى مسندة إلى أنْ والفعل مستغنٍّ بهما عن الخبر، وأن يُقدَّرَ مُتَحَملاً لضمير ذلك الاسم، فيكون الاسم مرفوعاً بعسى، وتكون «أنْ» والفعل في موضع نصب على الخبرية، ومنع الشَّلُوبِينَ هذا الوجه لضعف هذه الأفعال عن توسيط الخبر، وأجازه المبرد والسيرافي والفارسي.

ويظهر أثر الاحتمالين أيضاً في التأنيث والتثنية والجمع، فنقول على وجه الإضمار: «عَسَى أَنْ يَقُومَا أَخْوَاكَ» و«عَسَى أَنْ يَقُومُوا إِخْوَتُكَ» و«عَسَى أَنْ يَقْمِنَ نِسَوَتُكَ» و«عَسَى أَنْ تَطْلُعَ السَّمَاءُ» بالتأنيث لا غير، وعلى الوجه الآخر تُوحَّدُ «يَقُومُ» وتوئت «تطلعاً» أو تُذَكِّرُهُ.

مسألة: يجوز كسر سين «عَسَى» خلافاً لأبي عبيدة، وليس ذلك مطلقاً خلافاً للفارسي، بل يتقيد بأن تُسند إلى التاء أو النون أو نا، نحو: «هَلْ عَسِيْتُمْ إِنْ كُتِبَ» [البقرة: ٢٤٦]؛ «فَهَلْ عَسِيْتُمْ إِنْ تَوَلَّتُمْ» [محمد: ٢٢]، فرأهما نافع بالكسر، وغيره بالفتح، وهو المختار.



### هذا باب الأَحْرُفِ التَّمَانِيَّةِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْدِأِ وَالْخَبَرِ

فتتصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع خبره ويسمى خبرها.  
فال الأول والثاني : «إِنْ» و«أَنْ»: وهمما لتوكيدهما، ونفي الشك عنها، والإنكاري  
نها .

والثالث : «لَكِنْ»: وهو للاستدرار والتوكيد، فال الأول نحو: «زَيْدُ شُجَاعُ لَكِنْهُ بَخِيلُ» والثاني نحو: «لَوْ جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ، لَكِنْهُ لَمْ يَجِدْهُ».

والرابع : «كَأَنْ»: وهو للتشبيه المؤكّد، لأنّه مركب من الكاف وأنّ.

والخامس : «لَيْتَ»: وهو للتمني، وهو: طَلَبُ ما لا طمع فيه أو ما فيه عُسْرٌ، نحو: «لَيْتَ الشَّبَابَ عَائِدُ» وقول مُنْقَطِعِ الرِّجَاءِ: «لَيْتَ لِي مَالًا فَأَحْجَجَ مِنْهُ».

والسادس : «لَعَلَّ»: وهو للتوقّع، وعَبَرَ عنه قوم بالترجي في المحبوب، نحو: «لَعَلَّ اللَّهَ يُحِيدُثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا» [الطلاق: ١]، أو الإشفاقي في المكروره، نحو: «فَلَعَلَّكَ سُخْعَنَقَسَكَ» [الكهف: ٦]، قال الأخفش: وللتعميل، نحو: «أَفْرَغْ عَمَلَكَ لَعَلَّنَا نَتَعَدَّى» و منه: «لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ» [طه: ٤٤]، قال الكوفيون: وللاستفهام، نحو: «وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَرَى» [عبس: ٣]، وعُقَيلٌ تجيز جرّ اسمها وكسر لامها الأخيرة.

والسابع : «عَسَى» في لغية، وهي بمعنى لعل، وشرط اسمه أن يكون ضميراً، كقوله:

١٣٣ - فَقُلْتُ: عَسَاهَا نَارٌ كَأْسٍ وَعَلَّهَا

وقوله:

١٣٣ - أَقُولُ لَهَا لَعَلَّيِ أَوْ عَسَانِي

وهو حينئذ حرف وافقاً للسيرافي، ونقله عن سيبويه، خلافاً للجمهور في إطلاق نقول ب فعليته، ولا بن السراح في إطلاق القول بحرفيته.

والثامن : «لا» النافية للجنس، وستأتي .

ولا يتقدّم خبرُهُن مطلقاً، ولا يتوسّطُ إلا إن كان الحرف غير «عسى» و«لا»، والخبرُ ظرفاً أو مجروراً، نحو: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ [المزمول: ١٢]، ﴿إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ﴾ [النازارات: ٢٦].

فصل: تتعيّن «إن» المكسورة حيث لا يجوز أن يسّد المصدّر مسدها وممسداً معمولها، و«أن» المفتوحة حيث يجب ذلك، ويُجواز إن صَح الاعتباران.

فالأول في عشرة، وهي:

- (١) أن تقع في الابتداء، نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [القدر: ١]، ومنه: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا حَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزُنُونَ﴾ [يونس: ٦٢].
- (٢) أو تالية لحيث، نحو: «جَلَستُ حَيْثُ إِنْ زَيْدًا جَالِسٌ».
- (٣) أو لإذ، كـ«جِئْتُكَ إِذْ إِنْ زَيْدًا أَمِيرٌ».
- (٤) أو لموصول، نحو: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَنَتَوْا﴾ [القصص: ٧٦]، بخلاف الواقع في حشوة الصّلة، نحو: «جَاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ»، وقولهم: «لَا أَفْعَلُهُ مَا إِنَّ حِرَاءَ مَكَانَهُ» إذ التقدير ما ثبت ذلك، فليست في التقدير تالية للموصول.
- (٥) أو جواباً لقسم، نحو: ﴿حَمٌ وَالْكِتَبِ الْمُبِينِ﴾ [الدخان: ١ - ٣].
- (٦) أو محكية بالقول، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].
- (٧) أو حالاً، نحو: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقَةً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥].
- (٨) أو صفة، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنَّهُ فَاضِلٌ».
- (٩) أو بعد عامل علّق باللام، نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولِهِ وَاللَّهُ يَشَهِدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَذِبُونَ﴾ [المنافقين: ١].
- (١٠) أو خبراً عن اسم ذات، نحو: «زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ»، ومنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾ [الحج: ١٧].

والثاني في تسعه، وهي:

- (١) أن تقع فاعلة، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١].
- (٢) أو مفعولة غير محكية، نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشَرَّكُم﴾ [الأنعام: ٨١].
- (٣) أو نائبة عن الفاعل، نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ أُسْتَمِعَ لَفَرْ﴾ [الجن: ١].

(٤) أو مبتدأ، نحو: ﴿وَمِنْ أَيْمَنِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ﴾ [فصلت: ٣٩]، ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَتَّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣].

(٥) أو خبراً عن اسم معنى غير قول ولا صادي عليه خبرها، نحو: «اعتقادي أنه فاضل»، بخلاف: «قولي إنه فاضل» و«اعتقاد زيد إنه حق».

(٦) أو مجرورة بالحرف، نحو: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: ٦٢].

(٧) أو مجرورة بالإضافة، نحو: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْظِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣].

(٨) أو معطوفة على شيء من ذلك، نحو: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ الَّتِي أَنْهَتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِي فَضَلَّتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧].

(٩) أو مُبَدَّلة من شيء من ذلك، نحو: ﴿وَإِذْ يَعْدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الْطَّاغِيَّاتِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧].

والثالث في تسعة:

(١) أحدها: أن تقع بعد فاء الجزاء، نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا يُجْهَدَهُ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]، فالكسير على معنى فهو غفور رحيم، والفتح على معنى فالغفران والرحمة، أي: حاصلان، أو فالحاصل الغفران والرحمة. كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَمُوسُ﴾ [فصلت: ٤٩]، أي: فهو يموس.

(٢) الثاني: أن تقع بعد «إذا» الفجائية، قوله:

١٣٤ - إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَالْلَّهَمَّ ازِمْ

فالكسير على معنى فإذا هو عبد القفا، والفتح على معنى فإذا العبودية، أي: حاصلة، كما تقول: خرجت فإذا الأسد.

(٣) الثالث: أن تقع في موضع التعلييل، نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلِ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُ الرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨]، قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة، والباقيون بالكسر على أنه تعلييل مستأنف، ومثله: ﴿وَصَلَّى عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوةَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبه: ١٠٣]، ومثله: «لَيَكَ ؟ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ».

(٤) الرابع: أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها، قوله:

١٣٥ - أَوْ تَخْلِفِي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ أَنِي أَبُو دَيْالِكِ الصَّبِيِّ

فالكسر على الجواب، والبصريون يوجبونه، والفتح بتدبر «على» ولو أضمر الفعل أو ذكرت اللام تعين الكسر إجماعاً، نحو: «والله إنَّ رَيْدَا قَائِمٌ» و«حَلَفْتُ إِنَّ رَيْدَا لَقَائِمٌ».

(٥) الخامس: أن تقع خبراً عن قولٍ ومُخْبَراً عنها بقول القائل واحد، نحو: «قَوْلِي إِنِّي أَخْمَدُ اللَّهَ»، ولو انتفى القول الأول فتحت، نحو: «عِلْمِي أَنِّي أَخْمَدُ اللَّهَ»، ولو انتفى القول الثاني أو اختلف القائل كسرت، نحو: «قَوْلِي إِنِّي مُؤْمِنٌ» و«قَوْلِي إِنَّ رَيْدَا يَحْمُدُ اللَّهَ».

(٦) السادس: أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه، نحو: «إِنَّ لَكَ أَلَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى ﴿١١٩﴾» [طه: ١١٨، ١١٩]، فرأنا نافع وأبو بكر بالكسر: إما على الاستئناف، أو بالعطف على جملة إن الأولى، والباقيون بالفتح بالعطف على «أن لا تجوع».

(٧) السابع: أن تقع بعد حتى، ويختص الكسر بالابتدائية، نحو: «مَرِضَ رَيْدٌ حَتَّى إِنْهُمْ لَا يَرْجُونَهُ»، والفتح بالجارة والعاطفة، نحو: «عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّى أَنَّكَ فَاضِلٌ».

(٨) الثامن: أن تقع بعد «أما» نحو: «أَمَا إِنَّكَ فَاضِلٌ»، فالكسر على أنها حرف استفتاح بمنزلة إلا، والفتح على أنها بمعنى أحقاً.

(٩) التاسع: أن تقع بعد «لا جَرَم» والغالب الفتح، نحو: «لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ» [النحل: ٢٣]، فالفتح عند سيبويه على أن «جرائم» فعل ماضٍ، و«أن» وصلتها فاعلٌ: أي: وجَبَ أن الله يعلم، ولا صلة، وعند الفراء على أن «لا جَرَم» بمنزلة لا زَجْلٍ، ومعناهما لا بدّ، ومن بعدهما مُقدَّرة، والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول: «لا جَرَم لآتَيْتَكَ».

فصل: وتدخل لام الابتداء بعد «إن» المكسورة على أربعة أشياء: أحدها: الخبر، وذلك بثلاثة شروط: كونه مؤخراً، ومثبتاً، وغير ماض، نحو: «إِنَّ رَيْقَ لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ» [إبراهيم: ٣٩]، «وَإِنَّ رَيْكَ لِيَعْلَمُ» [النمل: ٧٤]، «وَإِنَّكَ لَعَلَى حُلُقٍ» [القلم: ٤]، «وَإِنَا لَنَحْنُ نُحْمِي، وَنُثْبِتُ» [الحجر: ٢٣]، بخلاف، «إِنَّ لَدِينَنَا أَنَّكَ لَا» [المزمول: ١٢]، وهو: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً» [يونس: ٤٤]، وشذ قوله: ١٣٦ - وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيْمًا وَتَرْكًا لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءٌ وبخلاف نحو: «إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَنِي» [آل عمران: ٣٣]، وأجزاء الأخفش والفراء

- وتبعهما ابن مالك - «إن زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ» و«لَعَسَى أَنْ يَقُومَ» لأن الفعل الجامد كالاسم، وأجاز الجمهور «إن زَيْدًا لَقَدْ قَامَ» لشبيه الماضي المقربون بقد بالمضارع لقرب زمانه من الحال، وليس جواز ذلك مخصوصاً بتقدير اللام للقسم لا للابتداء، خلافاً لصاحب الترشيح، وأما نحو: «إن زَيْدًا لَقَامَ»، ففي العرّة أن البصري والковي على منعها إن قدرت للابتداء، والذي نحفظه أن الأخفش وهشاماً أجازها على إضمار قد.

الثاني: معمول الخبر، وذلك بثلاثة شروط أيضاً: تقدمه على الخبر، وكونه غير حال، وكون الخبر صالحأً لللام، نحو: «إن زَيْدًا لَعَمْرًا ضَارِبٌ»، بخلاف «إن زَيْدًا جَالِسٌ في الدَّارِ» و«إن زَيْدًا رَاكِبًا مُنْطَلِقٌ» و«إن زَيْدًا عَمْرًا ضَرَبَ» خلافاً للأخفش في هذه.

الثالث: الاسم، بشرط واحد، وهو أن يتاخر عن الخبر، نحو: «إِنَّكَ فِي ذَلِكَ عَمِيرٌ» [النازعات: ٢٦]، أو عن معموله، نحو: «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا جَالِسًّا».

الرابع: الفصل، وذلك بلا شرط، نحو: «إِنَّ هَذَا لَهُ الْقَصْصُ الْحَقُّ» [آل عمران: ٦٢]، إذا لم يعرب «هو» مبتدأ.

فصل: وتتصل «ما» الزائدة بهذه الأحرف إلا «عسى» و«لا» فتكفها عن العمل، وتهيها للدخول على الجمل، نحو: «قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيْكَ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَحْدَهُ» [الأنبياء: ١٠٨]، و«كَانُوا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ» [الأنفال: ٦]، بخلاف قوله:

١٣٧ - وَلَكِنَّمَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

إلا «لينت» فتبقى على اختصاصها، ويجوز إعمالها وإهمالها، وقد روی بهما قوله:

١٣٨ - قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا

وندر الإعمال في إنما، وهل يمتنع قياس ذلك في الباقي مطلقاً؟ أو يسوغ مطلقاً؟ أو في لعل فقط؟ أو فيها وفي كأن؟ أقوال.

فصل: يعطى على أسماء هذه الحروف بالنصب: قبل مجيء الخبر، وبعده، كقوله:

١٣٩ - إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَهُودَ وَالخَرِيفَ يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصَّيْوفَا وَيُعَطَّفُ بالرفع بشرطين: استكمال الخبر، وكون العامل «أن» أو «إن» أو «لكن»، نحو: «أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ» [التوبه: ٣]، وقوله:

١٤٠ - فَإِنَّ لَنَا الْأَمْ الْتَّجِيْبَةَ وَالْأَبْ

وقوله:

### ١٤١ - وَلِكُنْ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَالْخَالُ

والمحققون على أن رفع ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حذف خبره، أو بالعطف على ضمير الخبر، وذلك إذا كان بينهما فاصل، لا بالعطف على محل الاسم مثل: «ما جاءني من رجُلٍ وَلَا امْرَأً»، بالرفع، لأن الرافع في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ.

ولم يشترط الكسائي والفراء الشرط الأول تمسكاً، بنحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، وبقراءة بعضهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلِّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وبقوله:

### ١٤٢ - فَإِنِّي وَقَيْأَرٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

وقوله:

### ١٤٣ - وَإِلَّا فَاغْلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاثَةُ . . . . .

ولكن اشترط الفراء - إذا لم يتقدم الخبر - خفاء إعراب الاسم كما في بعض هذه الأدلة.

وخرجها المانعون على التقديم والتأخير، أي: والصابئون كذلك، أو على الحذف من الأول كقوله:

### ١٤٤ - . . . . فَإِنِّي وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحا بِالْهَوِيِّ - دِفَانٌ

ويتعين التوجيه الأول في قوله:

### فَإِنِّي وَقَيْأَرٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

ولا يتأنى فيه الثاني لأجل اللام، إلا أن قدرت زائدة مثلها في قوله:

### أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجْزُ شَهْرَبَةٍ

والثاني في قوله تعالى: ﴿وَمَلَائِكَتُهُ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ولا يتأنى فيه الأول لأجل الواو في ﴿يُصَلِّونَ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، إلا إن قدرت للتعظيم مثلها في: ﴿قَالَ رَبِّ أَرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٩].

ولم يشترط الفراء الشرط الثاني تمسكاً، بنحو قوله:

### ١٤٥ - يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِي بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

وخرج على أن الأصل «وأنت معي» والجملة حالية، والخبر قوله: «في بلدة».

فصل: تُخفف «إن» المكسورة لثقلها، فيكثر إهمالها لزوال اختصاصها، نحو: «وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا حُضُورٌ» [يس: ٣٢]، ويجوز إعمالها استصحاباً للأصل، نحو: «وَإِنْ كُلًا لَمَّا لَيَوْفِيَهُمْ» [هود: ١١١]، وتلزم لام الابتداء بعد المهملة فارقةً بين الإثبات والنفي، وقد تُغْنِي عنها قرينة لفظية، نحو: «إِنْ رَيْدٌ لَنْ يَقُومُ»، أو معنوية، قوله:

#### ١٤٦ - وَإِنْ مَالِكُ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِينَ

وإن ولـي «إن» المكسورة المخففة فعل كثـر كونه مضارعاً ناسـحاً، نحو: «وَإِنْ يَكُادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيَرْلُوْنَكَ» [القلم: ٥١]، «وَإِنْ تَظُنَّكَ لِمَنْ أَكْنَدِينَ» [الشعراء: ١٨٦]، وأكثر منه كونه ماضياً ناسـحاً، نحو: «وَإِنْ كَانَتْ لَكِيرَةً» [البقرة: ١٤٣]، «إِنْ كِدَّتْ لَرْدِينَ» [الصفات: ٥٦]، «وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَسِيقِينَ» [الأعراف: ١٠٢]، وَنَدَرْ كونه ماضياً غير نـاسـحـ، قوله:

#### ١٤٧ - شَلَّتْ يَمِيْثَكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا

ولا يـقـاس عليه: «إـن قـام لـأـنـا، وـإـن قـعد لـرـيـدـ»، خـلاـفاً لـلـأـخـفـشـ وـالـكـوـفـيـنـ، وـأـنـدـرـ مـنـهـ كـوـنـهـ لـاـ مـاضـيـاـ وـلـاـ نـاسـحـاـ كـوـلـهـ: «إـنـ يـزـيـنـكـ لـنـفـسـكـ، وـإـنـ يـشـيـنـكـ لـهـيـهـ».

فصل: وـتـُخـفـفـ «أـنـ» المـفـتوـحةـ فـيـقـىـ الـعـمـلـ، وـلـكـنـ يـجـبـ فـيـ اـسـمـهـ كـوـنـهـ مـضـمـراـ مـحـذـوـفـاـ، فـأـمـاـ قـوـلـهـ:

#### ١٤٨ - بـأـنـكـ رـبـيـعـ وـغـيـثـ مـرـيـعـ وـأـنـكـ هـنـاكـ تـكـوـنـ الـثـمـالـاـ فـضـرـوـرـةـ.

ويـجـبـ فـيـ خـبـرـهـاـ: أـنـ يـكـونـ جـمـلـةـ، ثـمـ إـنـ كـانـتـ اـسـمـيـةـ أـوـ فـعـلـيـةـ فـعـلـهـاـ جـامـدـ أـوـ دـعـاءـ لـمـ تـحـتـجـ لـفـاصـلـ، نحو: «وَإـنـ أـخـرـ دـعـوـنـهـمـ أـنـ لـعـمـدـ لـلـوـ رـبـ الـعـلـمـيـنـ» [يوـنـسـ: ١٠]، «وـإـنـ لـيـسـ لـلـإـنـسـنـ إـلـاـ مـاـ سـعـىـ» [الـنـجـمـ: ٣٩]، «وـلـخـمـسـةـ أـنـ غـضـبـ اللـهـ عـلـيـهـآـ» [الـنـورـ: ٩]، وـيـجـبـ الـفـضـلـ فـيـ غـيـرـهـنـ بـقـدـ، نحو: «وـنـعـلـمـ أـنـ قـدـ صـدـقـتـنـاـ» [المـائـدـةـ: ١١٣]، وـتـنـفـيـسـ، نحو: «عـلـمـ أـنـ سـيـكـوـنـ» [الـمـزـمـلـ: ٢٠]، أـوـ نـفـيـ بلاـ، أـوـ لـنـ، أـوـ لـمـ، نحو: «وـحـسـبـوـاـ أـلـاـ تـكـوـنـ فـتـنـةـ» [المـائـدـةـ: ٧١]، «أـيـحـسـبـ أـنـ لـنـ يـقـدـرـ عـلـيـهـ أـحـدـ» [الـبـلـدـ: ٥]، «أـيـحـسـبـ أـنـ لـمـ يـرـهـ أـحـدـ» [الـبـلـدـ: ٧]، أـوـ لـوـ، نحو: «أـنـ لـوـ نـشـاءـ أـصـبـتـهـمـ» [الـأـعـرـافـ: ١٠٠]، وـيـنـدـرـ تـرـكـهـ، قوله:

#### ١٤٩ - عـلـمـوـاـ أـنـ يـؤـمـلـوـنـ فـجـادـوـاـ

ولم يذكر «لو» في الفوائل إلا قليلٌ من النحويين، وقولُ ابن الناظم: «إِنَّ  
الْفَصْلَ بِهِ قَلِيلٌ» وَهَمُّ مِنْهُ عَلَى أَبِيهِ.

فصل: وتخفف «كأن» فيبقى أيضاً إعمالها، لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد  
خبرها، كقوله:

١٥٠ - كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلُبْ

وقوله:

١٥١ - كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

يروى بالرفع على حذف الاسم، أي: كأنها، وبالنصب على حذف الخبر، أي:  
كأن مكانها، وبالجر على أن الأصل كظبية، وزيد «أن» بينهما.

وإذا حذفَ الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يتحتاج لفاصِل، كقوله:

١٥٢ - كَأَنْ ثَدِيَاهُ حُكَّانٍ

وإن كانت الجملة فعلية فصلت بلئم أو قد، نحو: «كَانَ لَمْ تَفَنْ بِالْأَمْسِ»

[يونس: ٢٤]، ونحو قوله:

١٥٣ - لَا يَهُولَكَ اضْطِلَاءُ لَظَى الْحَرَبِ؛ فَمَخْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلْمَأَ

مسألة: وتخفف «لكن» فتهمل وجوباً، نحو: «وَلَكِنَ اللَّهُ قَنَّا هُمْ» [الأفال: ١٧]،  
وعن يونس والأخفش جواز الإعمال.



### هذا باب «لا» العاملة عمل إِنَّ

وشرطها: أن تكون نافية، وأن يكون المنفي الجنس، وأن يكون نفيه نصاً، وأن  
لا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها نكرة، متصلةً بها، وأن يكون خبرها أيضاً  
نكرة، نحو: «لَا غُلَامٌ سَفَرَ حَاضِرٌ».

فإن كانت غير نافية لم تعمل، وشد إعمال الزائدة في قوله:

١٥٤ - لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانٌ لَا ذُوبَ لَهَا      إِذَا لَامَ ذُوو أَخْسَابِهَا عَمَراً

ولو كانت لنفي الوحيدة عملت ليس، نحو: «لَا رَجُلٌ قَائِمًا، بَلْ رَجُلَانِ»  
وكذا إن أريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص، وإن دخل عليها الخافض خففَ

النكرة، نحو: «جِئْتُ بِلَا زَادِ»، و: «غَضِيْبُ مِنْ لَا شَيْءٍ» وَشَدّ: «جِئْتُ بِلَا شَيْءٍ» بالفتح، وإن كان الاسمُ معرفة أو منفصلًا منها أهملت، ووجب - عند غير المبرد وابن كِيسَان - تكرارُها، نحو: «لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو» ونحو: «لَا فِيهَا غَوْلٌ» [الصفات: ٤٧]، وإنما لم تكرر في قوله: «لَا نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلُ»، وقوله:

١٥٦ - أَشَاءَ مَا شِئْتِ، حَتَّى لَا أَزَأْلُ لِمَا لَا أَنْتِ شَائِيْهَ مِنْ شَائِنَا شَانِي للضرورة في هذا، ولتأول: «لَا نَوْلُكَ» بلا يتبغي لك.



فصل: وإذا كان اسمها مفرداً - أي: غير مضاف، ولا شبيه به - بُنيَ على الفتح إن كان مفرداً أو جمع تكسير، نحو: «لَا رَجُلٌ، وَلَا رِجَالٌ» وعليه أو على الكسر إن كان جمعاً بآلف وباء، كقوله:

١٥٧ - إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذٌ وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ رُوِيَ بِهِمَا، وفي الخصائص أنه لا يجيز فتحه بصرى إلا أبا عثمان، وعلى الياء إن كان مثنياً أو مجموعاً على حده، كقوله:

١٥٧ - شَعَرٌ فَلَا إِلْفَيْنٌ بِالْعَيْشِ مُتَّعِنا

وقوله:

١٥٨ - يُخَسِّرُ النَّاسُ لَا بَزِينَ وَلَا آَبَاءٌ إِلَّا وَقَدْ عَنْتَهُمْ شُؤُونُ قيل: وعلة البناء تضمُّن معنى «من» بدليل ظهورها في قوله:

١٥٩ - وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ وقيل: تركيب الاسم مع الحرف كخمسة عشر.

وأما المضاف وشبهه فمعربان، والمراد بشبهه: ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه، نحو: «لَا قَبِيحاً فِعْلُهُ مُحَمْدٌ، وَلَا طَالِعًا جَبَلًا حَاضِرٌ، وَلَا خَيْرًا مِنْ زِيدٍ عَنْدَنَا».



فصل: ولد في نحو: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللهِ» خمسة أوجه:

أحدها: فتحهما، وهو الأصل، نحو: «لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ» [البقرة: ٢٥٤]، في قراءة ابن كثير، وأبي عمرو.

الثاني: رفعُهُمَا، إِما بالابتداء، أو على إعمال «لا» عَمَلَ ليس كالأية في قراءة الباقين ، قوله :

١٦٠ - لَا نَاقَةٌ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ

الثالث: فتح الأول ورفع الثاني ، قوله:

١٦١ - لَا أَمْ لِي سِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبْ

وقوله :

١٦٢ - وَأَنْتُمْ دُنَابَى لَا يَدِينِ وَلَا صَدْرُ

الرابع: عكس الثالث ، قوله:

١٦٣ - قَلَّا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمٌ فِيهَا

الخامس: فتح الأول ونصب الثاني ، قوله:

١٦٤ - لَا تَسْبِبِ الْيَوْمَ وَلَا خَلَةً

وهو أضعفها حتى خصه يُؤْسُ وجماعه بالضرورة كتنوين المنادى ، وهو عند غيرهم على تقدير «لا» زائدة مؤكدة ، وأن الاسم متصب بالعاطف.

فإن عطفت ولم تكرر «لا» وجَبَ فتح الأول ، وجاز في الثاني النصب والرفع ،

قوله :

١٦٥ - قَلَّا أَبَ وَأَبْنَى مِثْلُ مَرْزُوانَ وَأَبْنِيهِ

ويجوز «وابن» بالرفع ، وأما حكاية الأخفش «لَا رَجُلَ وَأَمْرَأَ» - بالفتح -

فساذة .



فصل: وإذا وصفت النكرة المبنية بمفرد متصل جاز فتحه على أنه رُكِب معها قبل معجم «لا» مثل «خَمْسَةَ عَشَرَ» ، ونسبة مراعاة لمحل النكرة ، ورفعه مراعاة لمحلها مع لا ، نحو: «لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ فِيهَا» ومنه: «أَلَا مَاءَ مَاءَ بَارِدًا عَنْدَنَا» لأنه يُوصف بالاسم إذا وصف ، والقول بأنه توكيده خطأ.

فإن فقد الإفراد نحو: «لَا رَجُلَ قَبِحًا فَعْلَهُ عَنْدَنَا» أو «لَا غُلامَ سَفَرَ ظَرِيفًا عَنْدَنَا» أو الاتصال نحو: «لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ ظَرِيفٌ» أو «لَا مَاءَ عَنْدَنَا مَاءَ بَارِدًا» امتنع الفتح ، وجاز الرفع والنصب ، كما في المعطوف بدون تكرار «لا» ، وكما في البدل الصالح

نعمل «لا» فالعطفُ نحو: «لَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ فِيهَا»، والبدل نحو: «لَا أَحَدٌ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ فِيهَا»، فإن لم يصلح له فالرفع نحو: «لَا أَحَدٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو فِيهَا» وكذا في المعطوف الذي لا يصلح لعمل «لا» نحو: «لَا امْرَأَةٌ فِيهَا وَلَا زَيْدٌ».

فصل: وإذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» لم يتغير الحكم.

ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنئيهما، كقوله:

**١٦٦ - أَلَا أَضْطِبَارَ لِسَلْمَى أُمَّ لَهَا جَلَدٌ**

وهو قليل، حتى تَوَهَّمَ السَّلْوَيْنُ أَنَّهُ غَيْرُ وَاقِعٍ.

وتارة يُراد بهما التوبخ، كقوله:

**١٦٧ - أَلَا إِزِعَوَاءَ لِمَنْ وَلَتْ شَبِيبَتُهُ**

وهو الغالب.

وتارة يُراد بهما التَّمَنِي، كقوله:

**١٦٨ - أَلَا عُمَرَ وَلَى مُسْتَطَاعٍ رُجُوعُهُ**

وهو كثير، وعند سيبويه والخليل أَنَّ «أَلَا» هذه بمنزلة أَتَمَنَّى فلا خَبَرَ لها، وبمنزلة: «لَيْتَ» فلا يجوز مُرَاعاه مَحَلُّها مع اسمها، ولا إلغاؤها إذا تكررت، وَخَالَفُهُما المازني والمبرد، ولا دليل لهما في البيت، إذ لا يَتَعَيَّنُ كون: «مستطاع» خبراً، أو صفة، و«رجوعه» فاعلاً، بل يجوز كون «مستطاع» خبراً مقدماً، و«رجوعه» مبتدأ مؤخراً، والجملة صفة ثابتة.



وترد «أَلَا» للتنبيه فتدخل على الجملتين نحو: «أَلَا إِنَّ أُولَيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ» [يونس: ٦٢]، «أَلَا يَوْمَ يَأْلِيمُهُمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ» [هود: ٨]، وَعَرْضِيَّةٌ وَتَخْضِيَّةٌ فَتَخْتَصَانُ بالفعلية نحو: «أَلَا تُشْجِعُونَ أَنْ يَعْفُرَ اللَّهُ لَكُمْ» [النور: ٢٢]، «أَلَا تُفْتَنُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ» [التوبه: ١٣].

مسألة: وإذا جُهِلَ الخبر وجَبَ ذكره، نحو: «لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» وإذا عُلِمَ فحذفهُ كثيراً، نحو: «فَلَا فَوْتَكَ» [سبأ: ٥١]، «قَالُوا لَا ضَيْرٌ» [الشعراء: ٥٠]، ويلزمه التمييمون والطائيون.



**هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها  
على المبتدأ والخبر، فتنصبهما مفعولين**

أفعال هذا الباب نوعان:

● أحدهما: أفعال القلوب، وإنما قيل لها ذلك: لأن معانيها قائمة بالقلب، وليس كل قلبي ينصب المفعولين، بل القلبي ثلاثة أقسام: ما لا يتعدى بنفسه، نحو: فكر وتفكر، وما يتعدى لواحد نحو عرف وفهم، وما يتعدى لاثنين وهو المراد، وينقسم أربعة أقسام: أحدها: ما يفيد في الخبر يقيناً، وهو أربعة: وجد، وألفي، وتعلمن - بمعنى أغلم - وذرى، قال الله تعالى: ﴿تَجْدُودُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمول: ٢٠]، ﴿إِنَّمَا الْفَوْءَاءِ بَأَبَاءِهِمْ ضَالِّينَ﴾ [الصفات: ٦٩]، وقال الشاعر:

١٦٩ - تَعْلَمُ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَذْوَهَا

والأكثر وقوع هذا على «أن» وصلتها، قوله:

١٧٠ - فَقُلْتُ تَعْلَمُ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَةً

وقوله:

١٧١ - دُرِيتَ الْوَفِيَ الْعَهْدُ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطُ

والآخر في هذا أن يتعدى بالباء، فإذا دخلت عليه الهمزة تتعدى لآخر بنفسه نحو: ﴿وَلَا أَدْرِنُكُمْ بِهِ﴾ [يونس: ١٦].

والثاني: ما يفيد في الخبر رجحانًا، وهو خمسة: جعل، وحجاج، وعد، وهب، وزعم، نحو: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلِئَكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدُ الرَّحْمَنِ إِنَّهُمْ﴾ [الزخرف: ١٩]، قوله:

١٧٢ - قَدْ كُثِّتَ أَخْجُو أَبَا عَمْرِو أَخَاثِقَةٍ

وقوله:

١٧٣ - فَلَا تَعْدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى

وقوله:

١٧٤ - وَإِلَّا فَهُ بِنِي أَمْرَأً هَالِكَا

وقوله:

١٧٥ - زَعَمَتِنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ

والأكثُر في هذا وقوعه على أن وَأَنْ وصلتهما، نحو: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يَعْلَمُوا﴾ [الغافر: ٧]، وقال:

١٧٦ - وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغْيِيرُ بَعْدَهَا

والثالث: ما يَرِد بالوجهين، والغالب كونه للبيدين، وهو اثنان: رأى، وعلم، كقوله جَلَ ثَاقِه: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ ٧ [ال المعارج: ٦، ٧]، قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ نَعْلَمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عِلْمَتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [المتحنة: ١٠].

والرابع: ما يَرِد بهما، والغالب كونه للرجحان، وهو ثلاثة: ظن، وحسب، الحال، كقوله:

١٧٧ - ظَنَّتُكَ إِنْ شَبَّتْ لَظَى الْحَرْبِ صَالِيَا

وكقوله تعالى: ﴿يَطُلُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، قول الشاعر:

١٧٨ - وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً

وقوله:

١٧٩ - حَسِبْتُ التُّقَىٰ وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ

وكقوله:

١٨٠ - إِخَالُكَ - إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الْطَّرْفَ - ذَا هَوَى

وقوله:

١٨١ - مَا خَلْتُنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا

• تنبيهان:

الأول: ترد عَلِمَ بمعنى عَرَفَ، وَظَنَّ بمعنى أَتَهُمْ، ورأى بمعنى الرأي - أي: نمذب - وَحَجَّا بمعنى قَصَدَ، فيتعدّين إلى واحد، نحو: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أَهْمَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨]، ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْفَيْبِ بِصَنِينِ﴾ ٢٤ [التكوير: ٢٤]، وتقول: «رأى أبو حنيفة حلًّا كذا، ورأى الشافعي حُرْمَتَهُ» و«حجَّوتْ بَيْتَ الله». وترد وجَدَ بمعنى حَزَن أو حَقَدَ فلا يتعدّيان.

وتأتي هذه الأفعال وبقيّة أفعال الباب لمعانٍ أُخْرَ غير قلبية فلا تتعدّى لمفعولين وإنما لم يحترز عنها لأنها لم يشملها قولنا: «أفعال القلوب».

الثاني: أَلْحَقُوا رأى الحلمية برأى العِلْمَيَة في التَّعْدِي لاثنين، كقوله:

## ١٨٣ - أَرَاهُمْ رُفْقَةَ شَرِّيٍّ حَتَّىٰ إِذَا مَا

وَمَصْدِرُهَا الرُّؤْيَا، نحو: «هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَتِي مِنْ قَبْلِ» [يوسف: ١٠٠]، وَلَا تَخْتَصُ الرُّؤْيَا بِمَصْدِرِ الْحَلْمِيَّةِ، بَلْ تَقْعُدُ مَصْدِرًا لِلْبَصَرِيَّةِ، خَلَافًا لِلْحَرِيرِيِّ وَابْنِ مَالِكَ، بَدْلِيلٌ: «وَمَا جَعَلْنَا أُرْثَيَا أَلَّىٰ أَرِيشَكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ» [الإِسْرَاءَ: ٦٠]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسَ: هِيَ رُؤْيَا عَيْنٍ.

• النَّوْعُ الثَّانِي: أَفْعَالُ التَّصْبِيرِ، كَجَعَلَ، وَرَدَّ، وَتَرَكَ، وَاتَّخَذَ، وَصَبَرَ، وَوَهَبَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءَ مَسْتُورًا» [الْفَرْقَانَ: ٢٣]، «لَوْ يَرْدُونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا» [الْبَقْرَةَ: ١٠٩]، «وَرَرَكَنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمْوِعُ فِي بَعْضٍ» [الْكَهْفَ: ٩٩]، «وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ حَلِيلًا» [النَّسَاءَ: ١٢٥]، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

## ١٨٣ - تَخِذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُمْ دَلِيلًا

وقال:

## ١٨٤ - فَصُرِّيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفِ مَأْكُولٍ

وَقَالُوا: «وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ» وَهَذَا مُلَازِمٌ لِلمُضِيِّ.



فَصْلٌ: لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ ثَلَاثَةُ أَحْكَامٍ:

أَحْدُهَا: الْإِعْمَالُ، وَهُوَ الْأَصْلُ، وَهُوَ وَاقِعٌ فِي الْجَمِيعِ.

الثَّانِي: الْإِلْغَاءُ، وَهُوَ: إِبْطَالُ الْعَمَلِ لِفَظًا وَمَحْلًا، لِضَعْفِ الْعَامِلِ بِتَوْسُطِهِ أَوْ تَأْخِرِهِ، كَـ«رَيْدَ ظَنِّتُ قَائِمٌ» وَـ«رَيْدَ قَائِمٌ ظَنِّتُ» قَالَ:

## ١٨٥ - وَفِي الْأَرَاجِيزِ خَلَتُ الْلُّؤْمُ وَالْخَوْرُ

وقال:

## ١٨٦ - هُمَا سَيِّدَانَا يَرْزُعُمَانِ، وَإِنَّمَا

إِلْغَاءُ الْمُتَأْخِرِ أَقْوَىٰ مِنْ إِعْمَالِهِ، وَالْمُتَوْسِطُ بِالْعَكْسِ، وَقِيلَ: هُمَا فِي الْمُتَوْسِطِ بَيْنَ الْمَفْعُولِينَ سَوَاءً.

الثَّالِثُ: التَّعْلِيقُ، وَهُوَ إِبْطَالُ الْعَمَلِ لِفَظًا لَا مَحْلًا، لِمَجِيءِ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ بَعْدِهِ، وَهُوَ: لَامُ الْابْتِداءِ، نحو: «وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنْ أَشَرَّنَهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ» [الْبَقْرَةَ: ١٠٢]، وَلَامُ الْقَسْمِ، كَقُولِهِ:

## ١٨٧ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنِي مَنْزِيَّتِي

وما النافية نحو: ﴿لَقَدْ عِلِّمْتَ مَا هَوُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥].

ولأ وإن النافيتان في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر، نحو: «عِلِّمْتَ وَاللَّهُ لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو» و«عِلِّمْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ». والاستفهام، قوله صورتان:

إحداهما: أن يعتض حرف الاستفهام بين العامل والجملة، نحو: ﴿وَلَمْ أَدْرِي تَرِكَبْ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

والثانية: أن يكون في الجملة أسم استفهام: عمدَةٌ كان، نحو: ﴿لَعَلَّمَ أَئِ الْجَزِيرَينَ حَصَى﴾ [الكهف: ١٢]، أو فضلة، نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ اللَّذِينَ ظَلَمُوا أَئِ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [شعراء: ٢٢٧].

ولا يدخل الإلغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التضيير، ولا في قلبي جامدٌ - وهو اثنان: هَبْ، وَتَعَلَّمْ - فإنهما يلزمان الأمر، وما عداهما من أفعال الباب متصرفٌ لا وَهَبَ، كما مر.

ولتصارييفهنَ ما لهنَ، تقول في الإعمال: «أَظُنُّ زِيدًا قَائِمًا» و«أَنَا ظَانٌ زِيدًا قَائِمًا»، وفي الإلغاء: «زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمًا، وَزَيْدٌ قَائِمُ أَظُنُّ، وَزَيْدٌ أَنَا ظَانٌ قَائِمًا، وَزَيْدٌ قَائِمُ ظَانٌ» وفي التعليق: «أَظُنُّ مَا زَيْدٌ قَائِمًا، وَأَنَا ظَانٌ مَا زِيدًا قَائِمًا».

وقد تبين مما قدمناه أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين:  
أحدهما: أن العامل المُلعَن لا عمل له البتة، والعامل المعلق له عمل في المحل، فيجوز: «عِلِّمْتَ لَزَيْدَ قَائِمَ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَمْوَرِهِ» بالنسب عطفاً على المحل، قال: ١٨٥ - وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةِ مَا الْبُكَى وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ  
والثاني: أن سبب التعليق مُوجِبٌ، فلا يجوز: «ظَنَّتُ مَا زِيدًا قَائِمًا» وسبب  
الإلغاء مُحَجَّزٌ، فيجوز: «زَيْدًا ظَنَّتُ قَائِمًا» و«زِيدًا قَائِمًا ظَنَّتُ».

ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم، خلافاً للكوفيين والأخفش، واستدلوا بقوله: ١٨٩ - أَنَّي رَأَيْتُ مِلَائِكَةَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ

وقوله:

١٩٠ - وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَثْوِيلٌ

وأجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه:

أحدُها: أن يكون من التعليق بلا ابتداء المُقدَّرة، والأصل: «لِمِلَائِكَةِ اللَّدَيْنَا» ثم حُذِفت وبقي التعليق.

والثاني: أن يكون من الإلغاء، لأن التوسيط المبيح للإلغاء ليس التوسيط بين المعمولين فقط، بل توسيط العامل في الكلام مقتض أيضاً، نعم الإلغاء للتتوسيط بين المعمولين أقوى، والعامل هنا سبق بائي وبما النافية، ونظيره: «مَتَى ظَنَّتْ زَيْدًا قَائِمًا» فيجوز فيه الإلغاء.

والثالث: أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول ممحوظ، وهو ضمير الشأن، والأصل: «وَجَدْتُهُ» و«إِحَالُهُ» كما حذف في قولهم: «إِنَّكَ رَيْدٌ مَأْخُوذٌ».



فصل: ويجوز بالإجماع حذف المعمولين اختصاراً، أي: لدليل، نحو: ﴿أَيْنَ شَرَكَاءِ الَّذِينَ كُشِّرَتْ تَزَعُّمُكَ﴾ [القصص: ٧٤]، قوله:

١٩١ - **بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّةٍ سُنَّةٍ** تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَخْسِبُ  
أي: تزعمونهم شركائي، وتحسب حبهم عاراً على.

وأما حذفهما اختصاراً - أي: لغير دليل - فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً، واحتاره الناظم، وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً، لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا  
قَلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦ و ٢٣٢]، ﴿وَهُوَ يَرَى﴾ [النجم: ٣٥]، ﴿وَكَنَّتُمْ ظَرَّ السَّوْءِ﴾ [الفتح:  
١٢]، قوله: «مَنْ يَسْمَعْ يَخْلُ»، وعن الأعلم يجوز في أفعال الظن دون أفعال العلم. ويتمكن بالإجماع حذف أحدهما اختصاراً، وأما اختصاراً فمنعه ابن ملكون وأجازه الجمهور، كقوله:

١٩٢ - **وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظْنِي غَيْرَهُ** مِنْيٰ بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ  
فصل: تُحكى الجملة الفعلية بعد القول، وكذا الإسمية، وسُلِّيْمٌ يُعْمَلُونَ فيها  
عملَ ظنَّ مطلقاً، وعليه يُروى قوله:

١٩٣ - **تَقُولُ هَرِيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثَابِ**

بالنصب، قوله:

١٩٤ - **إِذَا قُلْتُ أَتَيْ أَئِبْ أَهْلَ بَلْدَةٍ**

بالفتح، وغيرهم يشرط شروطاً، وهي: كونه مضارعاً، وسوى به السيرافي  
«قُلْتَ» بالخطاب، والковي «قُلْ»، وإسناده للمخاطب، وكونه حالاً، قاله الناظم، وردد  
قوله:

١٩٥ - **فَمَسَّتِي تَقُولُ الدَّارَ تَسْجِمَعُنَا**

والحق أن متى ظرف لتجمعنا لا لنقول، وكونه بعد استفهام بحريف أو باسمِ سمع الكسائي : «أَتَقُولُ لِلْعِمَيَانِ عَقْلًا» وقال :

### ١٩٦ - عَلَامَ تَقُولُ الرُّمْخَ يُثْقِلُ عَاتِقِي

قال سيبويه والأخفش : وكوئهما متصلين، فلو قلت : «أَأَنْتَ تَقُولُ» فالحكاية، وَخُولِفَا، فإن قَدَرْتَ الضمير فاعلاً بمحذوف النصب بذلك المحذوف جاز اتفاقاً، واغتفر الجميع الفضل بظرف أو مجرور أو معمول القول، قوله :

### ١٩٧ - أَبْغَدَ بُغْدَ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً

وقوله :

### ١٩٨ - أَجْ هَالَّا تَقُولُ بَنِي لَوَّيِّ

قال السهيلي : وأن لا يتعدى باللام، كـ «تَقُولُ لِزَيْدٍ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ».

وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط، نحو: «أَمْ نَقُولُنَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ» [البقرة: ١٤٠] الآية، في قراءة الخطاب، وروي:

### عَلَامَ تَقُولُ الرُّمْخَ

بالرفع .



## هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة

وهي : أعلم وأرى اللذان أصلحُما علم ورأى المتعديان لاثنين ، وما ضمّنَ معناهما من نبأ وأنبأ وخبار وأخبرَ وحدَثَ ، نحو: «كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْنَلَهُمْ حَسَرَتِ عَلَيْهِمْ» [البقرة: ١٦٧] ، «إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَنَكُهُمْ كَثِيرًا» [الأفال: ٤٣]. ويجوز عند الأثريين حذف الأول ، كـ «أَعْلَمْتُ كَبْشَكَ سَمِينًا» والاقتصار عليه ، كـ «أَعْلَمْتُ زَيْدًا».

وللثاني وللثالث من جواز حذف أحدهما اختصاراً وممتعه اقتصاراً، ومن الإلغاء والتعليق ما كان لهما، خلافاً لمن منع من الإلغاء والتعليق مطلقاً، ولم منعهما في المبني للفاعل ، ولنا على الإلغاء قول بعضهم : «البركة أعلمتنا الله مع الأكابر» قوله :

### ١٩٩ - وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهُ أَمْنَسْعَ عَاصِمِ

وعلى التعليق: «يُتَشَكَّلُ إِذَا مُرْفَعْتُمْ كُلَّ مُمَرَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ» [سبأ: ٧]،  
وقوله:

٤٠٠ - حَذَارٌ فَقَدْ ثَبَّتْتُ إِنَّكَ لَلَّذِي سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدُ أَوْ تَشْقَى

قال ابن مالك: وإذا كانت أرى وأعلم منقولتين من المتعددي لواحد تعددتا لاثنين،  
نحو: «مِنْ بَعْدِ مَا أَرَيْكُمْ مَا تُحِبُّونَ» [آل عمران: ١٥٢]، وحكمهما حكم مفعولي  
«كساً»، في الحذف لدليل وغيره، وفي منع الإلغاء والتعليق، قيل: وفيه نظر في  
موضعين؛ أحدهما: أن «علم» بمعنى عرف إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة،  
والثاني: أن «أرى» البصرية سمع تعليقها بالاستفهام، نحو: «رَبِّ أَرِني كَيْفَ تُحِبُّ  
الْمَوْقِنَ» [البقرة: ٢٦٠]، وقد يُجاب بالتزام جواز نقل المتعددي لواحد بالهمزة قياساً،  
نحو: «أَلْبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً» وبادعاء أن الرؤية هنا علمية.



### هذا باب الفاعل

الفاعل: أسم أو ما في تأويله، أسنده إليه فعل أو ما في تأويله، مقدم، أصلي  
المحل والصيغة.

فالاسم، نحو: «تَبَارَكَ اللَّهُ» والمُؤَولُ به، نحو: «أَوَلَمْ يَكُفِّهُمْ أَنَّا أَنْزَلْنَاكُمْ» [العنكبوت: ٥١]، وال فعل كما مثلنا، ومنه: «أَتَى زَيْدٌ» و«نِعْمَ الْفَتَنِ»، ولا فرق بين  
المتصرف والجامد، والمُؤَولُ بالفعل، نحو: «مُخْتَلِفُ الْوَنَّهُ» [النحل: ٦٩]، ونحو:  
«وَجْهُهُ» في قوله: «أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ» و«مُقَدَّمٌ» رافع لتوهم دخول، نحو: «زَيْدٌ قَامَ»  
و«أَصْلِيُّ الْمَحْلِ» مخرج لنحو: «قَائِمٌ زَيْدٌ» فإن المسند - وهو قائم - أصله التأخير لأنه  
خبر، وذكر الصيغة مخرج لنحو: «ضُرِبَ زَيْدٌ» - بضم أول الفعل وكسر ثانيه، فإنها  
مُقرَّعة عن صيغة ضرب - بفتحهما.

وله أحكام:

أحدها: الرفع، وقد يُجرّ لفظاً بإضافة المصدر، نحو: «وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ» [البقرة: ٢٥١]، أو اسمه، نحو: «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ»، إِوْ بِمِنْ أو بالياء  
الزائدتين، نحو: «أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ» [المائدة: ١٩]، «وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا»  
[الفتح: ٢٨].

الثاني: وقوعه بعد المُسْنَدِ، فإن وُجُدَ ما ظاهِرُهُ أنه فاعل تَقدِّمَ وجَبَ تقديرُ فاعل ضميراً مستتراً، وكُونُ المُقدَّمِ إما مُبَتَّداً في نحو: «زَيْدٌ قَامَ»، وإما فاعلاً مُحذوف الفعل في نحو: «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَسْتَجَارَكَ» [التوبه: ٦]، لأن أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية، وجاز الأمران في نحو: «أَبْشِرْ يَهْدُونَا» [التغابن: ٦]، و«أَسْأَمْ تَحْقِيقَهُ» [الواقعة: ٥٩]، والأرجح الفاعلية.

وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل، تَمَسِّكًا بنحو قول الزَّيَّاءِ:

### ٤٠١ - مَا لِلْجِمَالِ مَشِيهَا وَئِيدَا

وهو عندنا ضرورة، أو: «مشيهَا» مبتدأ حُذفَ خبره، أي: يَظْهَرُ وَئِيدَا، كقولهم: حُكْمُكَ مُسَمَّطًا أي: حكمك لك مُبَثِّتاً، قيل: أو: «مشيهَا» بدلٌ من ضمير الظرف.



الثالث: أنه لا بُدَّ منه، فإن ظهر في اللُّفْظِ، نحو: «قَامَ زَيْدٌ، الزِيدانَ قَاماً» فَذَاكَ، وإلا فهو ضمير مستتر راجع: إما لمذكر، كـ«زَيْدٌ قَامَ» كما مرَّ، أو لما دَلَّ عليه الفعل، كالحديث: «لَا يَرْزِنِي الرَّازِنِي حِينَ يَرْزِنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»، أي: ولا يشرب هو، أي: الشاربُ، أو لما دَلَّ عليه الكلامُ أو نَحْالُ الْمُشَاهَدَةُ، نحو: «كَلَّا إِذَا بَلَغْتَ الْتَّرَاقِ» [القيامة: ٢٦]، أي: إذا بلغت الرُّوحُ، ونحو قولهم: «إِذَا كَانَ غَدَا فَأَتَنِي»، قوله:

### ٤٠٢ - فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيَكَ حَتَّى تَرُدَّنِي

أي: إذا كان هو - أي: ما نحن الآن عليه من سلامه - أو فإن كان هو - أي: ما شاهده مِنِّي - وعن الكسائي إجازة حَذْفِهِ تَمَسِّكًا بنحو ما أَوْلَاناه.

الرابع: أنه يَصُحُّ حذفِ فعلِهِ، إن أجبَ به نَفْيُهُ، كقولك: «بَلَى زَيْدُ» لمن قال: «قام أحدٌ»، أي: بَلَى قَامَ زَيْدٌ، ومنه قوله:

### ٤٠٣ - تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ: لَمْ يَغْرِ قَلْبَهُ مِنَ الْوَجْدِ شَيْءٌ، قُلْتُ: بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

أو استفهام محقّقٌ، نحو: «نَعَمْ زَيْدُ» جواباً لمن قال: هل جاءك أحد؟ ومنه: «وَلَيْسَ سَائِلُهُمْ مَنْ حَلَقَهُمْ لِيَقُولُنَّ اللَّهُ» [الزخرف: ٨٧]، أو مُقَدَّرٌ كقراءة الشامي وأبي بكر: «يَسَّبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْعُدُوِّ وَالْأَصَالِ» [٢٣] رِجَالٌ [النور: ٣٦ - ٣٧]، وقوله:

### ٤٠٤ - لِيُبَلِّكَ يَزِيدُ ضَارَعُ لِخُصُومَةٍ

أي: يُسَبِّحُهُ رجال، وَيَبْكِيهُ ضارعُ، وهو قياسيٌّ وفاصلاً للجُرميِّ وابن جنيِّ، ولا

يجوز في نحو: «يُوَعِظُ في المسجد رَجُلٌ» لاحتماله للمفعولية، بخلاف: «يُوَعِظُ في المسجد رِجَالٌ زَيْدٌ»، أو استلزمـه ما قبله، كقوله:

٤٠٥ - غَدَةً أَحَلْتَ لابنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً      حُصَيْنٌ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالخَمْرُ  
أي: «وَحَلْتُ لِهِ الْخَمْرَ»، لأن «أَحَلْتُ» يستلزم «حَلْتُ»، أو فَسَرَهُ ما بعده،  
نحو: «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَسْتَجَارَكَ» [التوبـة: ٦]، والـحـذـفـ فيـ هـذـهـ وـاجـبـ.



الخامس: أن فعلـه يـوـحدـ معـ تـشـنـيـهـ وـجـمـعـهـ، كـماـ يـوـحدـ معـ إـفـرـادـهـ، فـكـماـ تـقـولـ:  
«قـامـ أـخـوـكـ» كـذـلـكـ تـقـولـ: «قـامـ أـخـواـكـ» وـ«قـامـ إـخـوـتـكـ» وـ«قـامـ نـسـوـتـكـ»، قال اللـهـ تـعـالـىـ:  
«قـالـ رـجـلـانـ» [المـائـدـةـ: ٢٣ـ]، «وـقـالـ أـظـلـمـونـ» [الـفـرـقـانـ: ٨ـ]، «وـقـالـ نـسـوـةـ» [يـوسـفـ:  
٣٠ـ]، وـحـكـىـ الـبـصـرـيـونـ عـنـ طـبـيـءـ وـبعـضـهـمـ عـنـ أـزـدـ شـنـوـةـ، نـحـوـ: «ضـرـبـوـنيـ قـوـمـكـ»  
وـ«ضـرـبـتـيـ نـسـوـتـكـ» وـ«ضـرـبـاـنـيـ أـخـواـكـ» قال:

٤٠٦ - أَلْفِيَّتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا

وقـالـ:

٤٠٧ - يَلْوُمُونـيـ فـيـ اـشـتـرـاءـ التـخـبـ      لـ أـهـلـيـ فـكـلـلـهـمـ أـلـوـمـ  
وقـالـ:

٤٠٨ - نَثَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا      أَلْقَحَنَهَا غَرِ السَّحَابِـ  
وـالـصـحـيـحـ أـنـ الـأـلـفـ وـالـلـوـاـوـ وـالـنـوـنـ فـيـ ذـلـكـ أـخـرـفـ دـلـلـوـ بـهاـ عـلـىـ التـشـنـيـهـ وـالـجـمـعـ،  
كـمـ دـلـلـ الـجـمـيـعـ بـالـتـاءـ فـيـ نـحـوـ: «قـامـتـ» عـلـىـ التـأـنـيـثـ، لـأـنـهـ ضـمـائـرـ الـفـاعـلـيـنـ وـمـاـ  
بـعـدـهـ مـبـدـأـ عـلـىـ التـقـدـيمـ وـالتـأـخـيرـ أـوـ تـابـعـ عـلـىـ الإـبـدـالـ مـنـ الضـمـيرـ، وـأـنـ هـذـهـ اللـغـةـ لاـ  
تـمـتـنـعـ مـنـ الـمـفـرـدـيـنـ أـوـ الـمـفـرـدـاتـ الـمـتـعـاطـفـةـ، خـلـافـاـ لـزـاعـمـيـ ذـلـكـ، لـقـولـ الـأـئـمـةـ: إـنـ ذـلـكـ  
لـغـةـ لـقـومـ مـعـيـنـيـنـ، وـتـقـدـيمـ الـخـبـرـ وـالـإـبـدـالـ لـاـ يـخـتـصـانـ بـلـغـةـ قـوـمـ بـأـعـيـانـهـمـ، وـلـمـجـيـءـ قـوـلـهـ:

٤٠٩ - وَقَدْ أَسْلَمَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

وقـولـهـ:

٤١٠ - وَإِنْ كَانَ لَهُ نَسَبٌ وَخِيلٌ

الـسـادـسـ: أـنـ إـنـ كـانـ مـؤـنـشـاـ أـنـثـ فـغـلـهـ بـتـاءـ سـاـكـنـةـ فـيـ آـخـرـ الـمـاضـيـ، وـبـتـاءـ  
الـمـضـارـعـ فـيـ أـوـلـ الـمـضـارـعـ.

ويجب ذلك في مسائلتين:

- إداهماً: أن يكون ضميراً متصلةً، كـ «هِنْدٌ قَامَتْ» أو «تَقُومُ»، وـ «السَّمْسُ  
ضَلَعَتْ» أو «تَطْلُعُ»، بخلاف المنفصل، نحو: «مَا قَامَ - أُوْ يَقُومُ - إِلَّا هِيَ» ويجوز  
تركها في الشعر إن كان التأنيث مجازياً، كقوله:

٢١١ - وَلَا أَرْضَ أَبْنَةَ لَإِبْنَةَ الْهَمَّا

وقوله:

٤١٣ - فَإِنَّ الْحَمْدَ لِلّٰهِ وَإِذَا أُوْدَى بِهِ سَا

- والثانية: أن يكون متصلةً حقيقةً التأنيث نحو: ﴿إِذْ قَالَتْ أُمَّرَاتٌ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٥]، وشدّ قول بعضهم: «قالَ فلانةً» وهو ردٍّ لا ينافي.

وإنما جاز في الفصيح، نحو: «**نِعَمُ الْمَرْأَةُ**» و«**بِئْسَ الْمَرْأَةُ**» لأن المراد الجنس،  
يسألي أن الجنس يجوز فيه ذلك.

ويجوز الوجهان في مسائلتين:

إحداهما: المنفاص، كقوله:

٢١٣ - لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَنْ طِلَّ أُمُّ سُوَءٍ

وقولهم: «حضر القاضي اليوم امرأة» والثانية أكثر، إلا إن كان الفاصل «إلا»  
الثانية خاص بالشعر، نص عليه الأخفش، وأنشد على التأنيث:

٤٠ - مَا بَرِئْتُ مِنْ رِبَّةٍ وَدَمٍ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمْ  
وَجَوَزَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّشْرِيفِ، وَقَرْبَىٰ: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً﴾ [سُورَةُ الْأَحْقَافِ: ٢٩]، ﴿فَاصْبَحُوا  
ثَرَىٰ إِلَّا مَسْكِنَهُمْ﴾ [الْأَحْقَافِ: ٢٥].

الثانية: المجازي التأنيث، نحو: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالقَمَرُ﴾ [القيامة: ٩]، ومنه اسم جنس، واسم الجمع، والجمع، لأنهن في معنى الجماعة، والجماعة مؤنثة مجازيّ، فذلك جاز التأنيث، نحو: ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمٌ نُوح﴾ [الشعراء: ١٠٥]، و﴿فَالْأَغْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤]، و﴿أُورَقَتِ الشَّجَرُ﴾ والتذكير، نحو: «أُورق الشجر»، ﴿وَكَذَبَ يَهُوَ قَوْمُكَ﴾ [الأئمّة: ٦٦]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠]، و﴿قَامَ الرِّجَالُ﴾، و﴿جَاءَ الْهُنُودُ﴾ إلا أن سلامته ضم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير في نحو: «قام الزيدون» والتأنيث في نحو: «قامت الهنود»، خلافاً للكوفيين فيهما، وللفارسيّ في المؤنث، واحتجوا بنحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ يَهُوَ أَنْتَ إِلَهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المتحنة: ١٢]، وقوله:

٤١٥ - فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزُوْجَتِي

وأُجِيبَ بِأَنَّ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتَ لَمْ يَسْلَمْ فِيهِمَا لِفَظُ الْوَاحِدِ، وَبِأَنَّ التَّذْكِيرَ فِي :  
 «جَاءَكُ» لِلْفَضْلِ، أَوْ لِأَنَّ الْأَصْلَ النِّسَاءُ الْمُؤْمِنَاتُ، أَوْ لِأَنَّ «أَلْ» مُقْدَرَةٌ بِاللَّاتِي، وَهِيَ  
 اسْمٌ جَمِيعٌ .

\* \* \*

السابع: أنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنْ يَتَصَلَّ بِفَعْلِهِ ثُمَّ يَجْعَلُ المَفْعُولَ، وَقَدْ يُعْكِسُ، وَقَدْ  
 يَتَقدِّمُهَا المَفْعُولُ، وَكُلُّ مَنْ ذَلِكَ جَائِزٌ وَوَاجِبٌ .

فَأَمَّا جَوازُ الْأَصْلِ فَنَحْوُ : «وَرِثَ سُلَيْمَانَ دَاؤِدَ» [النَّمَلٌ: ١٦] .

وَأَمَّا وُجُوبُهُ فِي مَسَأَلَتَيْنِ :

إِحْدَاهُمَا: أَنْ يُخْشَى الْبَسْ، كَـ«ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» قَالَهُ أَبُو بَكْرُ وَالْمُتَأْخِرُونَ  
 كَالْجُزُولِيِّ وَابْنِ عَصْفُورِ وَابْنِ مَالِكٍ، وَخَالِفُهُمْ ابْنُ الْحَاجِ مُحْتَاجًا بِأَنَّ الْعَرَبَ تُحِيزُ  
 تَصْغِيرَ عُمَرَ وَعُمَرَوْ، وَبِأَنَّ الْإِجْمَالَ مِنْ مَقَاصِدِ الْعُقَلَاءِ، وَبِأَنَّهُ يَجُوزُ: «ضَرَبَ أَحَدُهُمَا  
 الْآخَرَ»، وَبِأَنَّ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ لِوقْتِ الْحَاجَةِ جَائِزٌ عَقْلًا بِالْتَّفَاقِ وَشَرْعًا عَلَى الْأَصْحَاحِ، وَبِأَنَّ  
 الرَّجَاجَ نَقَلَ أَنَّهُ لَا خَلَافٌ فِي أَنَّهُ يَجُوزُ فِي نَحْوِ : «فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَتِهِمْ» [الْأَنْبِيَاءُ:  
 ١٥]، كَوْنُ «تِلْكَ» اسْمَهَا، وَ«دَعْوَتِهِمْ» الْخَبْرُ، وَالْعَكْسُ .

الثَّانِيَةُ: أَنْ يُخْصَرَ المَفْعُولُ بِإِنَّمَا، نَحْوُ : «إِنَّمَا ضَرَبَ رَيْدٌ عَمْرًا» وَكَذَا الْحَصْرُ بِالْأَلا  
 عِنْدَ الْجُزُولِيِّ وَجَمَاعَةَ، وَأَجَازَ الْبَصْرِيُّونَ وَالْكَسَائِيُّ وَالْفَرَاءُ وَابْنُ الْأَنْبَارِيِّ تَقْدِيمَهُ عَلَى  
 الْفَاعِلِ، كَقُولَهُ :

٢٩٦ - وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحًا فَرَأَهُ

وَقُولَهُ :

٢٩٧ - فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامَهَا

وَقُولَهُ :

٢٩٨ - وَتُغَرِّسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا التَّخْلُ

وَأَمَّا تَوَسُّطُ الْمَفْعُولِ جَوازًا، فَنَحْوُ : «وَلَقَدْ جَاءَ إِلَى فِرْعَوْنَ النُّذُرَ» [الْقَمَرٌ: ٤١] ،  
 وَقُولُكَ: «خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ» وَقَالَ :

٢٩٩ - كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدْرِ

وَأَمَّا وُجُوبُهُ فِي مَسَأَلَتَيْنِ :

إِحْدَاهُمَا: أَنْ يَتَّصَلَّ بِالْفَاعِلِ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ، نَحْوُ : «وَإِذَا أَتَتَكَ إِبْرَاهِيمَ رَبِّهِ» [الْبَرَّ] :

١٢٤)، ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذَرَتُهُمْ﴾ [غافر: ٥٢]، ولا يُجيزُ أكثرُ النحويين، نحو: «زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ» لا في نثِرٍ ولا في شعرٍ، وأجازه فيما الأخفشُ وابنُ جِنْيِ والطُّواوِلُ وابنُ مالِكٍ، احتجاجاً بنحو قوله:

٤٣٠ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيٌّ بْنُ حَاتِمٍ

والصحيحُ جَوَازُهُ في الشعر فقط.

والثانية: أن يُحصر الفاعلُ بإنما، نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعَلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، وكذا الحَضْرُ بِإِلَّا عند غير الكسائي، واحتجَّ بقوله:

٤٣١ - مَا عَابَ إِلَّا لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ      وَلَا جَفَّاقَطُ إِلَّا جُبًا بَطَلاً

وقوله:

٤٣٢ - وَهُلْ يُعَذَّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالثَّارِ

وقوله:

٤٣٣ - فَلَمْ يَذْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا

وأما تقدُّم المفعول جوازاً نحو: ﴿فَقَرِيقَا كَذَبُتُمْ وَفَرِيقَا نَفَلُوتُكُمْ﴾ [البقرة: ٨٧].

وأما وجوباً ففي مسائلتين:

إحداهما: أن يكون مما له الصدرُ، نحو: ﴿فَأَيَّ إِيمَانَ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، ﴿أَيَاً مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠].

الثانية: أن يقع عاملُه بعد الفاء، وليس له منصوب غيره مقدم عليها، نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَلَكِ﴾ [المدثر: ٣]، ونحو: ﴿فَامَّا الْيَتَمَ فَلَا نَفَهَرُ﴾ [الضحى: ٩]، بخلاف: «أَمَّا الْيَوْمَ فَاضْرِبْ زَيْدًا».

تبنيه: إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حَضْرٌ في أحدهما وجَب تقديمُ الفاعل كضربيته، وإذا كان المضمِر أحدهما: فإن كان مفعولاً وجَب وَضْلُه وتأخيرُ الفاعل كضربني زَيْدًا، وإن كان فاعلاً وجَب وَضْلُه وتأخيرُ المفعول أو تقديمُه على الفعل كضربتي زَيْدًا، وزَيْدًا ضربتُ، وكلامُ الناظم يُوهِمُ امتنانَ التقديم، لأنَّه سَوَى بين هذه المسألة ومسألة «ضرَبَ مُوسَى عِيسَى» والصوابُ ما ذكرنا.



## هذا باب النائب عن الفاعل

وقد يُحذف الفاعل، للجهل به كـ «سرق المئاع»، أو لغرض لفظي كتصحيح النظم في قوله:

٢٤٤ - عَلْقَتْهَا عَرَضاً، وَعَلْقَتْ رَجُلاً غَيْرِي، وَعَلْقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ  
أو معنوي كأن لا يتعلق بذكره غرض، نحو: ﴿فَإِنْ أَخْصَرْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿وَإِذَا  
حُيِّتُمْ﴾ [النساء: ٨٦]، ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا﴾ [المجادلة: ١١].

فينوب عنه - في رفعه، وعمديته، ووجوب التأخير عن فعله، واستحقاقه للاتصال به، وتأنيث الفعل لتأنيثه - واحد من أربعة:

الأول: المفعول به، نحو: ﴿وَغَيْضَ الْمَاءِ وَقُضَى الْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤].

الثاني: المجرور، نحو: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩]، قوله: «سِيرَ  
بِزَيْدٍ».

وقال ابن درستويه والشهيني وتلميذه الرئيسي: النائب ضمير المصدر لا المجرور، لأنه لا يتبع على المحل بالرفع، ولأنه يُقدم، نحو: ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْؤُلًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ، وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ، ولأن الفعل لا يؤثر له في نحو: «مُرْ بهند».

ولنا قوله: «سِيرَ بِزَيْدٍ سِيرًا» وأنه إنما يُراعى محل يظهر في الفصيح، نحو: «لَسْتُ بِقَائِمٍ وَلَا فَاعِدًا» بخلاف، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْفَاضِلَ» بالنصب، أو «مُرْ بِزَيْدٍ  
الْفَاضِلُ» بالرفع، فلا يجوز: «مَرَرْتُ زِيدًا» ولا «مُرْ زَيْدًا»، والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان، وهو المكلَّفُ، وامتناع الابداء لعدم التجريد، وقد أجازوا النيابة في: «لم يُضرَبْ مِنْ أَحَدٍ» مع امتناع: «مِنْ أَحَدٍ لَمْ يُضرَبْ»  
وقالوا في: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]: إن المجرور فاعل مع امتناع: «كَفْتُ بِهِنْدٍ».

الثالث: مصدر مُختصّ، نحو: ﴿فَإِذَا قُطِعَ فِي الْأَصْوَرِ نَفَخَهُ وَجَدَهُ﴾ [الحاقة: ١٣]،  
ويمتنع نحو: «سِيرَ سِيرًا» لعدم الفائدة، فامتناع سير على إضمamar السير أحق، خلافاً لمن  
أجازه، وأما قوله:

٢٤٥ - وَقَالَتْ مَتَى يُنْخَلُ عَلَيْكَ وَيُغَتَّلُ

فالمعنى ويُغتَلُ الاعتلال المعهود، أو اعتلال، ثم خصّه بعليك أخرى ممحوظة  
للدليل، كما تحذف الصفات المخصوصة، وبذلك يُوجه: ﴿وَحِيلَ بِيَنْهُمْ﴾ [سبأ: ٥٤]، قوله:

٢٤٦ - فَيَا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا

وقوله:

٤٢٧ - يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابِتِهِ

ولا يقال: النائب المجرور، لكونه مفعولاً له.

الرابع: ظرف مُتصَرِّفٌ مُختَصٌ، نحو: «صِبَمْ رَمَضَانُ» و«جُلِسَ أَمَامَ الْأَمِيرِ» ويُمْتَنَعُ نِيَابَة، نحو: عِنْدَكَ وَمَعَكَ وَتَمَّ، لامتناع رفعهن، ونحو: مَكَانًا وَزَمَانًا إِذَا لَمْ يُقِيدَا. ولا يَشُوُبُ غَيْرُ المفعول به مع وجوده، وأجازه الكوفيون مطلقاً، لقراءة أبي جعفر: **﴿لِيُجْزِي قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾** [الجاثية: ١٤]، والأخفش بشرط تَقدُّمِ النائب، كقوله:

٤٢٨ - مَا دَامَ مَغْنِيَّاً بِذِكْرِ قَلْبَهُ

وقوله:

٤٢٩ - لَمْ يُغْنِ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدا

مسألة: وَغَيْرُ النائب ممَّا معناه متعلَّق بالرافع واجب تَضْبِطُ لفظاً إن كان غيرَ جارٍ مجرور، كـ«ضُرِبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْخَمِيسِ أَمَامَكَ ضَرِبًا شَدِيدًا» ومن ثَمَّ تُصَبِّ المفعول الذي لم يُتَبَّ في نحو: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينارًا»، و«أُعْطِيَ دِينارٍ زَيْدًا»، أو مَحْلًا إن كان جاراً ومجروراً، نحو: **﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفَخَةً وَاحِدَةً﴾** [الحاقة: ١٣]، وَعِلَّةُ ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحداً، فكذلك نائب.



فصل: وإذا تَعَدَّى الفعل لأَكْثَرِ من مفعول فنيابة الأول جائزة اتفاقاً، ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقاً، نَقَلَهُ الْخَضْرَاوِيُّ وابن الناظم، والصواب أن بعضهم أجازه إن لم يُلْبِس، نحو: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا كَبِشَكَ سَمِينًا»، وأما الثاني: ففي باب «كَسَا» إن أَلْبَسَ، نحو: «أُعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا» امتنع اتفاقاً، وإن لم يُلْبِس، نحو: «أُعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا» جاز مطلقاً، وقيل: يمتنع مطلقاً، وقيل: إن لم يُعْتَقِدِ القلبُ، وقيل: إن كان نكرة والأول معرفة، وحيث قيل: بالجواز، فقال البصريون: إقامة الأول أولى، وقيل: إن كان نكرة فإن إقامته قبيحة، وإن كانوا معرفتين استويا في الحسن، وفي باب: «ظَنٌ»، قال قوم: يمتنع مطلقاً للإليس في النكرين والمعرفتين، ولعُودِ الضمير على المؤخر إن كان الثاني نكرة لأن الغالب كونه مشتقاً، وهو حينئذٍ شبيه بالفاعل لأنه مسند إليه فرتبته التقديم، واختاره الجزولي والخضراوي، وقيل: يجوز إن لم يلبس ولم يكن جملة،

واختاره ابن طلحة وابن عصفور وابن مالك، وقيل: يشترط أن لا يكون نكرة والأول معرفة فيمتنع: «طن قائم زيداً»، وفي باب «أعلم» أجازه قوم إذا لم يلبس، وممنوعه قوم منهم الخضراوي والأبدي وابن عصفور، لأن الأول مفعول صحيح، والأخيران مبتدأ وخبر شبيها بمفعول: «أعطي»، ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأول، قال:

٤٣٠ - وَنَبَّئْتُ عَبْدَاللهِ بِالجَوْ أَضْبَحْتُ

وقد تبين أن في النظم أموراً، وهي:

- (١) حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب: «كسا» حيث لا لبس.
- (٢) وعدم اشتراط كون الثاني من باب «طن» ليس جملة.
- (٣) وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزة باتفاق، إذ لم يذكره مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه، ولعل هذا هو الذي غلط ولده حتى حكى الإجماع على الامتناع.



فصل: يضم أول فعل المفعول مطلقاً، ويشركه ثاني الماضي المبدوء ببناء زائدة كتضارب وتعلم، وثالث المبدوء بهمز الوصل كأنطلق واستخرج وأستخل، ويكسر ما قبل الآخر من الماضي، ويفتح من المضارع.

وإذا اعتلت عين الماضي وهو ثلثي، كقال وباع، أو عين افعَل أو افعَل كاختار وإنقاد، فلك كسر ما قبلها بخلاص، أو إشمام الضم، فتقلب ياء فيهما، ولك إخلاص الضم، فتقلب واواً، قال:

٤٣١ - لَيْتَ شَبَاباً بُوَّغْ فَاسْتَرِيتْ      لَيْتَ شَبَاباً بُوَّغْ فَاسْتَرِيتْ

وقال:

٤٣٢ - حَوَّكْتَ عَلَى نِيرِينِ إِذْ تُحَكَّ

وهي قليلة، وتعزى لففعس ودبير، وادعى ابن عذرة امتناعها في افتَعل وانفعَل، والأول: قول ابن عصفور والأبدي وابن مالك، وادعى ابن مالك امتناع ما أليس من كسر كخفت وبلغت، أو ضم كعفت، وأصل المسألة «خافني زيد» و«باعني لعمرو» و«عافني عن كذا» ثم بيتهن للمفهول، فلو قلت: خفت وبلغت - بالكسر - وعفت - بالضم - لتوهم أنهن فعل وفاعل، وانعكس المعنى، فتعين أن لا يجوز فيهن إلا الإشمام، أو الضم في الأولين والكسر في الثالث، وأن يمتنع الوجه المليس، وجعلته المغاربة مرجحاً، لا

بمنوعاً ولم يلتفت سيفويه للإلباس، لحصوله في نحو مختار وتضار. وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف نحو: شد ومد، والحق قول بعض نكوفيين: إن الكسر جائز، وهي لغةبني ضبة وبعض تميم، وقرأ علقة: «رِدَتْ إِنِيَّا» [يوسف: ٦٥]، «وَلَوْ رِدُوا» [الأنعام: ٢٨]، بالكسر، وجَوَّزَ ابنُ مالِكَ الإِشْمَامَ يضاً، وقال المهابادي: من أسم في: «قِيلَ» و«بَيْعَ» أسم هنا.



### هذا باب الاستغال

إذا اشتغل فعل متاخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم كـ «رَيْدَا ضَرَبْتُهُ» أو لمحله كـ «هَذَا ضَرَبْتُهُ» فالاصل أن ذلك الاسم يجوز فيه وجهان، حدثهما: راجح لسلامته من التقدير، وهو الرفع بالابداء، فما بعده في موضع رفع عنى الخبرية، وجملة الكلام حينئذ اسمية، والثاني: مرجوح لاحتياجه إلى التقدير، وهو النصب، فإنه بفعل موافق للفعل المذكور محدود وجوباً، فما بعده لا محل له؛ لأنه مقتضى، وجملة الكلام حينئذ فعلية.

ثم قد يعرض لهذا الاسم ما يوجب نصبه، وما يرجحه، وما يسوّي بين الرفع ونصب، ولم تذكر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم لأن حد الاستغال لا يصدق عليه، وسيوضح ذلك.

فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كأدوات التخصيص، نحو: «هلا زَيْدَا أَكْرَمْتَهُ» وأدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو: «هُلْ زَيْدَا رَأَيْتَهُ» و«مَتَى عَمْرَا تَعْيَّتَهُ» وأدوات الشرط، نحو: «حَيْثُمَا زَيْدَا لَقِيَتْهُ فَأَكْرَمْهُ» إلا أن هذين النوعين لا يقع الاستغال بهما إلا في الشعر، وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل، إلا إن كنت أدلة الشرط «إذا» مطلقاً، أو «إن» والفعل ماض فيقع في الكلام، نحو: «إِذَا زَيْدَا تَلَقَاهُ - أو تَلَقَاهُ - فَأَكْرَمْهُ» و«إِنْ زَيْدَا لَقِيَتْهُ فَأَكْرَمْهُ» ويمتنع في الكلام «إِنْ زَيْدَا تَلَقَهُ شَكِّرْمُهُ» ويجوز في الشعر، وتسوية الناظم بين «إن» و«حيثما» مردودة.



ويترجح النصب في سبع مسائل:

إحداها: أن يكون الفعل طلباً، وهو الأمر والدعاء ولو بصيغة الخبر، نحو: «زَيْدَا أَضْرِبْهُ» و«اللَّهُمَّ عَبْدَكَ أَرْحَمْهُ» و«زَيْدَا عَفَّ اللَّهُ لَهُ».

وإنما وجوب الرفع في نحو: «زَيْدٌ أَحْسِنَ بِهِ» لأن الضمير في محل رفع . وإنما اتفق السبعة عليه في نحو: ﴿الَّذِي نَاهَى وَالَّذِي فَاجْلَدُوا﴾ [النور: ٢]، لأن تقديره عند سيبويه: مِمَّا يُتَلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ الزانِي وَالزنَانِي، ثُمَّ اسْتُؤْنِفُ الْحُكْمَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفَاءَ لَا تَدْخُلُ عَنْهُ فِي الْخَبْرِ فِي نَحْوِ هَذَا، وَلَذَا قَالَ فِي قَوْلِهِ:

### ٤٣٣ - وَقَائِلَةٌ خَوْلَانٌ فَائِكِخَ فَشَائِهُمْ

إن التقدير: هذه خَوْلَانٌ، وقال المبرد: الفاء لمعنى الشرط، ولا يعمل الجوابُ في الشرط، فكذلك ما أشباهما، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً؛ فالرفع عندهما واجب، وقال ابن السيّد وابن با بشاذ: يُختار الرفع في العموم كالأية، والنصب في الخصوص، كـ«زَيْدًا أَضَرْبَهُ».

الثانية: أن يكون الفعل مَقْرُونًا باللام أو بلا الطليتين، نحو: «عَمْرًا لِيَضْرِبَهُ بَكْرٌ» و«خَالِدًا لَا تُهْنِهُ»، ومنه: «زَيْدًا لَا يُعَذِّبُ اللَّهُ» لأنه نفي بمعنى الطلب.

ويجمع المسألتين قول الناظم: «قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلْبٍ» فإن ذلك صادق على الفعل الذي هو طلب، وعلى الفعل المَقْرُونِ بأداة الطلب.

الثالثة: أن يكون الاسم بعد شيء الغالب أن يليه فعل ، ولذلك أمثلة: منها همزة الاستفهام، نحو: ﴿أَبْشِرَا مِنَا وَجِدَا نَتَّعِهُ﴾ [القمر: ٢٤]، فإن فُصلت الهمزة فالمختار الرفع، نحو: «أَنْتَ زَيْدٌ تَضَرِّبُهُ»، إِلَّا في نحو: «أَكُلَّ يَوْمٍ زَيْدًا تَضَرِّبُهُ» لأن الفضل بالظرف كلاً فضل ، وقال ابن الطراوة: إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع، نحو: «أَزَيْدٌ ضَرَبَتْهُ أُمَّ عَمْرُو»، وَحَكَمَ بشذوذ النصب في قوله:

### ٤٣٤ - أَئْغَلَبَةَ الْفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحًا      عَدَلَتْ بِهِمْ طَهَيَةً وَالْخِشَابًا

وقال الأخفش: أَخْوَاتُ الهمزة كالهمزة، نحو: «أَيُّهُمْ زَيْدًا ضَرَبَهُ»، «وَمَنْ أَمَّ اللَّهِ ضَرَبَهَا»، ومنها النفي بما أو لا أو إن، نحو: «مَا زَيْدًا رَأَيْتُهُ» وقيل: ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع ، وقال ابن الباذش وابن خروف: يستويان، ومنها: «حَيْثُ»، نحو: «حَيْثُ زَيْدًا تَلْقَاهُ أَكْرِمُهُ» كذا قال الناظم ، وفيه نظر.

الرابعة: أن يقع الاسم بعد عاطفٍ غير مفصول بـأَمَّا، مسبوق بفعل غير مبني على اسم ، كـ«لَقَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا، أَكْرَمَتُهُ»، ونحو: ﴿وَالْأَنْعَمَ حَلَقَهَا لَكُمْ﴾ [النحل: ٥]، بعد: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ [النحل: ٤]، بخلاف ، نحو: «ضَرَبَتْ زَيْدًا، وَأَمَّا عَمْرُو فَأَهْنَتْهُ» فالمختار الرفع؛ لأن «أَمَّا» تقطع ما بعدها عمما قبلها ، وقريء: ﴿وَأَمَّا ثَمُودًا﴾ [فصلت: ١٧]، بالنصب على حد «زَيْدًا ضَرَبَتْهُ»، وحتى ولكن وبُلْ كالعاطف ، نحو: «ضَرَبَتْ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبَتْهُ».

الخامسة: أن يُتوهم في الرفع أن الفعل صفة، نحو: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَا﴾ [القمر: ٤٩]، وإنما لم يُتوهم ذلك مع النصب، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا.

ومن ثَمَّ وجَب الرفع إن كان الفعل صفة، نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوٌُّ في زَبْرِ﴾ [القمر: ٥٢]، أو صِلَة، نحو: «زَيْدُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ» أو مضافاً إليه، نحو: «زَيْدٌ يَوْمَ تَرَاهُ تَفْرَخُ»، أو وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء، فإذا الفجائية على لأصح، نحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو» أو قبل ما لا يَرُدُ ما قبله معمولاً لما بعده، نحو: «زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ!» أو «إِنْ رَأَيْتَهُ فَأَكْرِمْهُ» أو «هَلْ رَأَيْتَهُ» أو «هَلَا رَأَيْتَهُ».

\* (تبنيهان):

- الأول: ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع، كما في مسألة إذا فجائية، لعدم صدق ضابط الباب عليها، وكلام الناظم يوهم ذلك.

- الثاني: لم يعتبر سيبويه إيهام الصفة مُرجحاً للنصب، بل جعل النصب في الآية مثله في: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» قال: وهو عربي كثير.

السادسة: أن يكون الاسم جواباً لاستفهام منصوب، كـ«زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» جواباً لمن قال: «أَيَّهُمْ ضَرَبْتَ» أو «مَنْ ضَرَبْتَ».

ويستويان في مثل الصورة الرابعة، إذا بُنيَ الفعل على اسم غير «ما» التعجبية، وتضمنَت الجملة الثانية ضميره، أو كانت معطوفة بالفاء، لحصول المشاكلة رَفَعَت أو نَصَبَتْ، وذلك نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمِرُو أَكْرَمْتُهُ لِأَجْلِهِ»، أو «فَعَمِرًا أَكْرَمْتُهُ» بخلاف: «مَا حَسَنَ زَيْدًا وَعَمِرُو أَكْرَمْتُهُ عِنْدَهُ» فلا أثر للعطف، فإن لم يكن في الثانية ضمير للأول، ثم يعطف بالفاء، فالأخفف والسيِّرافي يمنعان النصب، وهو المختار، والفارسي وجماعة يُجِيزُونه، وقال هشام: الواو كالفاء.

وهذه أمور مُتمَمَاتٌ لما تَقدَّمَ:

أحدها: أن المُشتَغِلَ عن الاسم السابق كما يكون فعلاً، كذلك يكون اسمًا، لكن بشرط ثلاثة، أحدها: أن يكون وصفاً، الثاني: أن يكون عاملًا، الثالث: أن يكون صالحًا للعمل فيما قبله، وذلك نحو: «زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ الآنَ أَوْ غَدًا» بخلاف، نحو: «زَيْدٌ عَيْشَكُهُ» و«زَيْدٌ ضَرِبَا إِيَّاهُ» لأنهما غير صفة، نعم يجوز النصب عند مَنْ جَوَزَ تقديم معمول اسم الفعل، وهو الكسائي، ومعمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدرى، وهو المبرد والسيِّرافي، وبخلاف، نحو: «زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسِ» لأنه غير عامل على الأصح، و«زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ» و«وَجْهُ الْأَبِ زَيْدٌ حَسَنُهُ»، لأن الصَّلة والصَّفة المشبهة لا بعملان فيما قبلهما.

الثاني: لا بُدَّ في صحة الاستعمال من عُلْقَةٍ بين العامل والاسم السابق، وكما

تحصل العلقة بضميره المتصل بالعامل، كـ«زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»، كذلك تحصل بضميره المنفصل من العامل بحرف الجر، نحو: «زَيْدًا مَرَزَتُ بِهِ» أو باسم مضاف، نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ» أو باسم أجنبٍ أتبع بتابع مشتمل على ضمير الاسم بشرط أن يكون التابع نعتاً له، نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ» أو عطفاً بالواو، نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ» أو عطف بيان، كـ«زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا أَخَاهُ»، فإن قدرت الأخ بدلاً بطلت المسألة رفعت أو نصبت، إلا إذا قلنا: عامل البديل والمبدل منه واحد صحيح الوجهان.

الثالث: يجب كون المقدار في نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» من معنى العامل. المذكور ولفظيه، وفي بقية الصور من معناه دون لفظه، فيقدر: جاوزت زَيْدًا مَرَزَتُ بِهِ، وأهنت زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ.

الرابع: إذا رفع فعل ضمير اسم سابق، نحو: «زَيْدٌ قَامَ» أو «غُضِبَ عَلَيْهِ» أو ملابساً لضميره، نحو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» فقد يكون ذلك الاسم واجب الرفع بالابتداء، كـ«خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ قَامَ» و«لَيَتَمَا عَمْرُو قَعَدَ» إذا قدرت «ما» كافية.

أو بالفاعلية، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشَرِّكِينَ أَسْتَجَارَكَ﴾ [التوبه: ٦]، و«هَلَّا زَيْدٌ قَامَ».

وقد يكون راجح الابتدائية على الفاعلية، نحو: «زَيْدٌ قَامَ» عند المبرد ومُتابعيه، وغَيْرُهُم يوجب ابتدائيته، لعدم تقدم طالب الفعل.

وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية، نحو: «زَيْدٌ لَيَقُولُ»، ونحو: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَعَدَ»، ونحو: ﴿أَبْشِرُ يَهُدُونَا﴾ [التغابن: ٦]، و﴿أَتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾ [الواقعة: ٥٩].

وقد يستويان نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُو قَعَدَ عِنْدَهُ».



## هذا باب التَّعْدِي وَاللُّزُوم

الفعل ثلاثة أنواع:

أحداها: ما لا يوصف بـتَعْدِي ولا لُزُوم، وهو «كان» وأخواتها، وقد تقدمت.

الثاني: المُتَعَدِّي، وله علامتان؛ إحداهما: أن يصح أن يتصل به هاء ضمير غير المصدر، الثانية: أن يُبنى منه اسم مفعوليٍّ تام، وذلك كـ«ضَرَبَ»، ألا ترى أنك تقول: «زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرُو» فتتصل به هاء ضمير غير المصدر وهو: «زيد»، وتقول: «هُوَ مَضْرُوبٌ» فيكون تاماً.

وحكمه أن ينصلب المفعول به، كـ «ضَرَبَتْ زَيْدًا» وـ «تَدَبَّرَتِ الْكُتُبَ» إلا إن ناب عن الفاعل، كـ «ضُرِبَ زَيْدٌ» وـ «تَدَبَّرَتِ الْكُتُبَ».

الثالث: اللازم، وله اثنتا عشرة علامة، وهي:

أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر، وأن لا يُبني منه اسم مفعولٍ تام، وذلك كـ «خَرَجَ»، ألا ترى أنه لا يقال: «زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرُو»، ولا: «هُوَ مَخْرُوج»، وإنما يقال: «الْخُرُوجُ خَرَجَهُ عَمْرُو» وـ «هُوَ مَخْرُوجٌ بِهِ، أَوْ إِلَيْهِ».

وأن يدل على سُجْيَةٍ - وهي: ما ليسَ حَرَكَةً جَسِيمٍ من وصف ملازم - نحو: جَنْ رَشَجَعَ.

أو على عَرَضٍ - وهو: ما ليسَ حَرَكَةً جَسِيمٍ من وصف غير ثابت - كـ مَرِضَ رَكِيسَلَ وَنَهَمَ إِذَا شَيْءَ.

أو على نظافة، كـ نَظَفَ وَطَهَرَ وَوَضَعَ.

أو على دَنَسٍ، نحو: نَجْسَ وَقَدْرَ.

أو على مُطَاوِعَةٍ فاعِلٍ لفَاعِلٍ فعلٌ مُتَعَدِّدٌ لواحدٍ، نحو: كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ، وَمَدَدْتُهُ فَامْتَدَّ، فلو طَاوَعَ ما يتعدي فعله لاثنينٍ تُعَدِّي لواحدٍ كعَلَمَتُهُ الْحِسَابَ فَتَعَلَّمَهُ. أو يكون موازناً لـ أَفْعَلَّ، كـ أَفْشَعَّرَ وَأَشْمَازَّ، أو لـ مَا أَلْحِقَ بِهِ، وهو أَفْوَعَلَّ، كـ أَكْوَهَدَ الْفَرْخُ إِذَا ارْتَعَدَ.

أو لـ أَفْعَنَلَّ، كـ أَخْرَجَمَ، أو لـ مَا أَلْحِقَ بِهِ، وهو أَفْعَنَلَل بـ زِيادة إِحدى اللامين، كـ أَفْعَنَسَ الْجَمْلُ إِذَا أَبَى يَنْقَادَ، وـ أَفْعَنَلَى، كـ أَخْرَبَنَي الْدِيْكُ إِذَا انْتَفَشَ لِلْقَتَالِ.

وَحْكُمُ اللازم: أن يَتَعَدَّ بالجار، كـ «عَجَبْتُ مِنْهُ» وـ «مَرَزَتِ بِهِ»، وـ «غَضِبْتُ عَلَيْهِ».

وقد يُحذف ويُبقي الجر شذوذًا، كقوله:

٤٣٥ - أَشَارَتْ كُلَيْبٌ بِالْأَكْفَ الأَصَابِعُ

أي: إِلَى كُلَيْبٍ.

وقد يُحذف ويُنصلبُ المجرور، وهو ثلاثة أقسام:

(١) سَمَاعِي جائز في الكلام المنثور، نحو: «نَاصَحْتُهُ» وـ «شَكَرْتُهُ»، والأكثر ذكرُ اللام، نحو: «وَنَاصَحْتُ لَكُمْ» [الأعراف: ٧٩]، «أَنْ أَشْكَرُ لِي» [لقمان: ١٤].

(٢) وَسَمَاعِي خاص بالشعر، كقوله:

٤٣٦ - كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّغْلِبُ

وقوله :

## ٤٣٧ - آلِيَّتْ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ

أي: في الطريق، وعلى حب العراق.

(٣) وقياسياً، وذلك في أن وأن وكني، نحو: ﴿شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، ونحو: ﴿أَوْ يَجْعَلُمُ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّنْ رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٣]، ونحو: ﴿كَنَّ لَا يَكُونُ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]، أي بأنه، ومن أن جاءكم، ولقيلا، وذلك إذا قَدَرْتَ «كي» مصدرية، وأهمل النحويون هنا ذكر «كي»، واستطرط ابن مالك في أن وأن أمن اللبس؛ فمنع الحذف في نحو: «رَغِبْتُ فِي أَنْ تَفْعَلَ» أو «عَنْ أَنْ تَفْعَلَ» لإشكال المراد بعد الحذف، ويشكل عليه: ﴿وَرَغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، فحذف الحرف مع أن المفسرين اختلفوا في المراد.

\* \* \*

فصل: لبعض المفاعيل الأصلية في التقدم على بعض: إما بكونه مبتدأ في الأصل، أو فاعلاً في المعنى، أو مسراحاً لفظاً أو تقديرًا، والآخر مقيد لفظاً أو تقديرًا، وذلك كـ«زيداً» في: «ظَنَّتُ زَيْدًا قَائِمًا» و«أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا» و«اخْتَرْتُ زَيْدًا الْقَوْمَ»، أو «مِنَ الْقَوْمِ».

ثم قد يجب الأصل، كما إذا خيف اللبس، كـ«أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا» أو كان الثاني محصوراً، كـ«مَا أَعْطَيْتُ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا» أو ظاهراً والأول ضمير، نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١].

وقد يمتنع كما إذا اتصل الأول بضمير الثاني، كـ«أَعْطَيْتُ الْمَالَ مَالِكَهُ» أو كان محصوراً، كـ«مَا أَعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ إِلَّا زَيْدًا» أو ضمراً والأول ظاهر، كـ«بِالدِّرْهَمِ أَعْطَيْتُهُ زَيْدًا».

فصل: يجوز حذف المفعول لغرض: إما لفظي كتناسب الفوائل في نحو: «مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَّ﴾ [الضحى: ٣]، ونحو: ﴿إِلَّا مَذَكُورَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾ [طه: ٣]، وكالإيجاز في نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤].

إما معنوي كاحتقاره في نحو: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلَبَ﴾ [المجادلة: ٢١]، أي: الكافرين، أو لاستهجانه كقول عائشة رضي الله عنها: «مَا رَأَى مِنِّي وَلَا رَأَيْتُ مِنْهُ» أي: العورة.

وقد يمتنع حذفه، لأن يكون محصوراً، نحو: «إِنَّمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا»، أو جواباً كـ«ضَرَبْتُ زَيْدًا» جواباً لمن قال: «مَنْ ضَرَبْتَ؟»

فصل: وقد يُحذَفُ ناصبُهُ إِنْ عِلْمَ، كقولك لمن سَدَّ سهماً: «القرطاس» ولمن تَحَبَ لسفر: «مَكَّةً» ولمن قال: مَنْ أَصْرَبُ: «شَرُّ النَّاسِ»، بإضمار: ثُصِبَ، وثُرِيدَ، ثُصِرَبَ.

وقد يجب ذلك كما في الاستعمال، كـ«رَيْدَا ضَرَبْتُهُ» والنداء، كـ«يَا عَبْدَ اللَّهِ»، في الأمثال، نحو: «الكلَابُ عَلَى الْبَقَرِ»، أي: أَرْسَلَ، وفيما جرى مجرى الأمثال، نحو: «أَنْتُهُوا خَيْرًا لَكُمْ» [النساء: ١٧١]، أي: وَأَتُوا، وفي التحذير بإيَاكَ وأخواتها، نحو: «إِيَاكَ وَالْأَسَدَ»، أي: إِيَاكَ بَاعِدْ وَاحْذَرِ الْأَسَدَ، وفي التحذير بغيرها بشرط عَطْفِ تكرار، نحو: «رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ» أي: باعد واحذر، ونحو: «الْأَسَدَ الْأَسَدَ»، وفي إغراء بشرط أحدهما، نحو: «الْمُرْوَةَ وَالنَّجْدَةَ»، ونحو: «السَّلَاحَ السَّلَاحَ» بتقدير زَرْمَ.



### هذا باب التنازع في العمل

وَيُسَمَّى أَيْضًا: باب الإعمال.

وحقiqته: أن يتقدم فعلان متصرفان، أو اسماً يُشَبهانهما، أو فعلٌ متصرف باسم يُشَبهه، ويتأخر عنهما معمولٌ غيرٌ سببيٌّ مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى.

مثال الفعلين: «أَعْوَنَ أَفِرَغَ عَلَيْهِ قِطْرًا» [الكهف: ٩٦]، ومثال الاسمين قوله:

٤٣٨ - عَهِدْتَ مُغِيشًا مُغْزِيًّا مَنْ أَجْزَتَهُ

ومثال المُختلفين: «هَاهُمْ أَقْرَءُوا كِتَبَهُ» [الحاقة: ١٩].

وقد تَنَازَعُ ثلَاثَةً، وقد يكون المتنازعُ فيه متعددًا، وفي الحديث: «تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتُحَمِّدُونَ دَبَرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ» فتنازعُ ثلاثة في اثنين ظرفٍ ومصدرٍ.

وقد عُلِمَ مما ذكرُهُ أن التنازع لا يقع بين حرفين، ولا بين حرفٍ وغيره، ولا بين جامدين، ولا بين جامدٍ وغيره، وعن المبرد إجازته في فعلِي التعجب، نحو: «مَا حَسَنَ وَأَجْمَلَ رَيْدَا»، و«أَخْسِنْ بِهِ وَأَجْمَلْ بِعَمْرِو»، ولا في معمول متقدم، نحو: «يَهُمْ ضَرَبْتَ وَأَكْرَمْتَ»، أو «شَتَمْتَهُ» خلافاً لبعضهم، ولا في معمول متوسطٍ، نحو: «ضَرَبْتُ رَيْدَا وَأَكْرَمْتُ» خلافاً للفارسي، ولا في نحو:

٤٣٩ - فَهَيْنِهَاتِ هَيْنِهَاتِ الْعَقِيقَيْنِ وَمَنْ بِهِ

خلافاً له ولل مجرّد جانبي؛ لأن الطالب للمعمول إنما هو الأول، وأما الثاني، فلم يُؤتَ به للإسناد، بل لمجرّد التقوية، فلا فاعل له، ولهذا قال:

٤٤٠ - أَتَاكِ أَتَاكِ الْأَحَقُونَ أَخْبِسِ أَخْبِسِ

ولو كان من التنازع لقال: «أَتَاكِ أَتَوكِ» أو «أَتَوكِ أَتَاكِ»، ولا في نحو:

٤٤١ - وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعَنَّى غَرِيمُهَا

بل: «غريمها» مبتدأ، و«ممطول»، و«معنى» خبران، أو «ممطول» خبر، و«معنى» صفة له، أو حال من ضميره.

ولا يمتنع التنازع في نحو: «زَيْدٌ ضَرَبَ وَأَكْرَمَ أَخاهُ» لأن السبيبي منصوب.

❀ ❀ ❀

فصل: إذا تنازع العاملان جاز إعمالُ أيهما شئت باتفاق، واختار الكوفيون الأول لسبقه، والبصريون الآخر لقربيه.

فإن أعملنا الأول في المتنازع فيه، أعملنا الآخر في ضميره، نحو: «قَامَ وَقَعَدَا - أو وَضَرَبُتُهُما، أو مَرَرْتُ بهما - أَخواكِ»، وبعضهم يجيز حذف غير المرفوع؛ لأنه فضلة، كقوله:

٤٤٢ - بِعَكَاظٍ يُغْشِي النَّاظِرِيَ سَنِ إِذَا هُمْ لَمْحُوا شَعَاعَهُ  
ولنا أنَّ في حَذْفِهِ تَهْيَةً العَالِمِ لِلْعَالِمِ وَقَطْعَهُ عَنْهُ، والبيت ضرورة.

وإن أعملنا الثاني، فإن احتاج الأول لمرفوع فالبصريون يضمروننه، لامتناع حذف العمدة، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب، نحو: «رُبَّهُ رَجُلًا» و«نَعْمَ رَجُلًا» وفي الباب، نحو: «ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ» حكاہ سیبویہ، وقال الشاعر:

٤٤٣ - جَفَّوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخْلَاءِ، إِنِّي

والكسائي وهشام والسهيلي يوجبون الحذف، تمسكاً بظاهر قوله:

٤٤٤ - تَعْفَقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا ..... رِجَالٌ .....  
إذ لم يقل: «تعقّوا» ولا: «أرادوا».

والفراء يقول: إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما، نحو: «قَامَ وَقَعَدَ أَخواكِ»، وإن اختلفا أضمرته مؤخراً، كـ«ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا هُوَ».

وإن احتاج الأول لمنصوب لفظاً أو محلاً، فإن أوقع حذفه في لبسٍ أو كان

العاملُ من باب: «كان» أو من باب: «ظنّ» وجب إضمار المعمول مُؤخراً، نحو: «استعنتُ وأسْتَعَنَ عَلَيَ زَيْدٍ بِهِ، وَكُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ صَدِيقاً إِيَاهُ، وَظَنَنَّتِي وَظَنَنَتْ زَيْدًا قَائِمَاً إِيَاهُ»، وقيل: في باب: «ظن» و«كان» يضمّر متقدماً، وقيل: يظهر، وقيل: يحذف، وهو الصحيح، لأنّه حذفٌ لدليل.

وإنْ كان العامل من غير بابٍ: «كان» و«ظنّ» وجب حذف المنصوب، كـ«ضرَبْتُ وَضَرَبَنِي زِيدًا»، وقيل: يجوز إضماره، كقوله:

٤٤٥ - إِذَا كُنْتَ تُرْضِيَهُ وَيُرْضِيَكَ صَاحِبُ

وهذا ضرورة عند الجمهور.

مسألة: إذا احتاج العامل المهمَل إلى ضمير، وكان ذلك الضمير خبراً عن أسم، وكان ذلك الاسم مخالفًا في الإفراد والتذكير أو غيرهما للاسم المفسَّر له - وهو المتنازع فيه - . وجَب العدول إلى الإظهار، نحو: «أَظْنَ وَيَظْنَانِي أَخَا الرَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ».

وذلك لأنّ الأصل «أَظْنَ وَيَظْنَانِي الرَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ»، فأظن: يطلب «الزيدين أخوين» مفعوليَن، و«يَظْنَانِي» يطلب «الزيدين» فاعلاً، و«أخوين» مفعولاً؛ فأعملنا الأوَّل، فنَصَبَنا الاسميَن، وهما: «الزيدين أخوين» وأضمرنا في الثاني ضمير: «الزيدين» وهو الألف، وبقي علينا المفعول الثاني يحتاج إلى إضماره، وهو خبر عن ياء المتكلِّم، والياء مخالفة لأخوين الذي مُفسَّر للضمير الذي يُؤتَى به، فإن الياء للمفرد، و«الأخوين» تثنية، فَدَارَ الْأَمْرُ بين إضماره مُفرداً ليُواافق المخبر عنه، وبين إضماره مُثُنى نُيواافق المفسَّر، وفي كلِّ منها محدود، فوجب العدول إلى الإظهار، فقلنا: «أَخَا نُوَافِقَ المُخَبَّرَ عَنْهُ، وَلَمْ يَضُرِّهُ مُخَالَفَتُهُ لِـ«أَخَوَيْنِ»، لأنَّه اسْمٌ ظاهر لا يحتاج لما يفسره، هذا تقرير ما قالوا.

ولم يَظْهَرْ لِي فَسَادُ دَعْوَى التنازعِ في الأخوين، لأنَّ «يَظْنَانِي» لا يطلبها، لكونه مثني والمفعول الأوَّل مفرد.

وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين: حذفه، وإضماره على وفقِ المخبر عنه.



### هذا باب المفعول المطلق

أي: الذي يَصْدُقُ عليه قَوْلُنَا: «مفعول» صِدْقاً غير مُقيَّد بالجَارِ.

وهو: اسم يُؤكَّد عامله، أو يُبيَّنُ نوعه، أو عَدَدَه، وليس خبراً ولا حالاً، نحو:

«ضَرَبْتُ ضَرْبًا» أو «ضَرَبَ الْأَمِيرُ» أو «ضَرَبَتِيْنِ» بخلاف، نحو: «ضَرَبْكَ ضَرْبٌ أَلِيمٌ»، ونحو: «وَلَى مُدِيرًا» [النمل: ١٠].

وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً.

وال مصدر: اسمُ الحدِيثُ الجاري على الفعل.

وخرج بهذا القيد، نحو: «اغْتَسَلَ غُسْلًا» و«تَوَضَّأَ وُضُوءًا» و«أَعْطَى عَطَاءً» فإن هذه أسماء مصادر.

وعامله إما مصدر مثله، نحو: «فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَرَأَكُنْ جَرَاءَ مَوْفُورًا» [الإسراء: ٦٣]، أو ما اشتق منه: من فعل، نحو: «وَكَلَمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا» [النساء: ١٦٤]، أو وصف، نحو: «وَالصَّنْقَتِ صَفَا» [الصفات: ١].

وزعم بعض البصريين أن الفعل أصل للوصف، وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لهما.



فصل: ينوب عن المصدر في الانتساب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة، كـ«سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيِّرِ»، وـ«اشْتَمَلَ الصَّمَاءَ»، وـ«ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الْأَمِيرِ اللَّصَّ»، إذ الأصل: «ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ اللَّصَّ» فحذف الموصوف ثم المضاف، أو ضميره، نحو: «عَبْدَ اللَّهِ أَطْهُ جَالِسًا»، ونحو: «لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا» [المائدة: ١١٥]، أو إشارة إليه، كـ«ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ»، أو مُرادِفٍ له، نحو: «شَنِيَّتُهُ بُغْضاً» وـ«أَحْبَبْتُهُ مِقَةً» وـ«فَرَحْتُ جَدَلًا» وهو بالذال المعجمة مصدر جَذِيل بالكسر، أو مشارِك له في مادته، وهو ثلاثة أقسام: أسم مصدر كما تقدم، واسم عَيْنٍ، ومصدر لفعل آخر، نحو: «وَاللَّهُ أَنْبَكَرَ مِنَ الْأَرْضِ بَنَانًا» [نوح: ١٧]، «وَبَتَّلَ إِلَيْهِ بَتَّيلًا» [المزمول: ٨]، والأصل إِنْبَانًا وَبَتَّيلًا، أو دال على نوع منه، كـ«قَعَدَ الْقُرْفُصَاءَ» وـ«رَجَعَ الْقَهْفَرَى»، أو دال على عدده، كـ«ضَرَبْتُهُ عَشْرَ ضَرَبَاتٍ»، «فَاجْلِدُوهُ ثَمَنِينَ جَلَدًا» [النور: ٤]، أو على آله، كـ«ضَرَبْتُهُ سَوْطًا» أو: «عَصَا» أو: «كُلَّ»، نحو: «فَلَا تَمِلُوا كُلَّ الْمَيْلِ» [النساء: ١٢٩]، وقوله:

٤٤٦ - يَظْلَمُنِ اكْلَ الظَّنَّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

أو «بعض» كـ«ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ».

مسألة: المصدر المؤكّد لا يُئْتَى ولا يُجمع باتفاق، فلا يقال: ضَرَبَيْنِ ولا ضُرُوبَيْ، لأنَّه كَمَاءٌ وَعَسْلٌ، والمختوم ببناء الْوَحْدَةِ كضَرْبَةٍ بعكسه باتفاق، فيقال: ضَرَبَتِيْنِ وَضَرَبَاتِ، لأنَّه كَتْمَةٌ وَكَلْمَةٌ، وَاحْتَلَفَ فِي النَّوْعِيْ: فَالْمَسْهُورُ الْجَوَازُ، وَظَاهِرُ مذهب سيبويه المنع، واختارُ الشَّلَوَيْنِ.

فصل: اتفقوا على أنه يجوز لدليل - مقالي أو حالي - حذف عامل المصدر غير المؤكد، كأن يقال: «ما جلست» فتقول: «بَلِّي جُلُوساً طَويلاً»، أو: «بَلِّي جَلْسَتِنِ» ظكولك لمن قدم من سفر: «قُدُوماً مُباركاً».

وأما المؤكّد فزعم ابن مالك أنه لا يُحذف عامله، لأنّه إنما جيء به لتنقيته وتأثير معناه، والحرف منافٍ لهما، وردة ابنه بأنه قد حذف جوازاً في نحو: «أنت سيرأ» ووجوباً في: «أنت سيرأ سيرأ» وفي نحو: «سقياً وراغياً».

وقد يُقام المصدر مقام فعله فيمتنع ذكره معه، وهو نوعان:

(١) ما لا فعل له، نحو: «وَيْلَ زَيْدٍ» و«وَيْحَةً».

## ٤٤٧ - وَبِلِّهِ الْأُكْفَ .....

فيقدر له عامل من معناه على حد «قَعْدُتْ جُلُوساً».

(٢) وما له فعل، وهو نوعان: واقع في الطلب، وهو الوارد دعاء، كـ«سقياً وراغياً، وجذعاً»، أو أمراً أو نهياً، نحو: «قِياماً لَا قُعوداً»، ونحو: «فَضَرَبَ الرِّفَاقَ» [محمد: ٤]، قوله:

## ٤٤٨ - فَنَذَلَا رَزِيقُ الْمَالَ نَذَلَ الثَّعَالِبِ

كذا أطلق ابن مالك، وخاصّ ابن عصفور الوجوب بالتكرار، كقوله:

## ٤٤٩ - فَصَبَرَا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا

أو مقروناً باستفهم توبخني، نحو: «أَتَوَانِيَا وَقَدْ جَدَ قَرَنَاؤُك؟» قوله:

## ٤٥٠ - أَلْؤُمَا لَا أَبَا لَكَ وَأَغْتِرَابَا؟

وواقع في الخبر، وذلك في مسائل:

إحداها: مصادر مسموعة كثُر استعمالها، وذلت القرائن على عاملها، كقولهم عند تذكر نعمة وشدة: «حَمْداً وَشُكْرًا لَا كُفْرًا» و«صَبْرًا لَا جَزَعاً» وعند ظهور أمر مُعجب «عَجَباً» وعند خطاب مرضي عنه أو مغضوب عليه «أَفْعَلُهُ وَكَرَامَةً وَمَسَرَّةً» و«لَا أَفْعَلُهُ وَلَا كَيْدَا وَلَا هَمَا».

الثانية: أن يكون تفصيلاً لعاقبة ما قبله، نحو: «فَسُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَا بَعْدُ وَإِمَّا فَدَاءً»

[محمد: ٤].

الثالثة: أن يكون مكرراً، أو محصوراً، أو مستفهماً عنه، وعامله خبر عن اسم

عين، نحو: «أَنْتَ سَيِّرًا سَيِّرًا» و«مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرًا» و«إِنَّمَا أَنْتَ سَيِّرَ الْبَرِيدِ» و«أَنْتَ سَيِّرًا؟».

الرابعة: أن يكون مؤكداً لنفسه أو لغيره؛ فال الأول: الواقع بعد جملة هي نص في معناه، نحو: «لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ عُرْفًا»، أي: اعترافاً، والثاني: الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره، نحو: «رَيْدٌ أَبْنِي حَقًا» و«هَذَا رَيْدُ الْحَقَّ لَا الْبَاطِلَ» و«لَا أَفْعُلُ كَذَا الْبَتَّةَ».

الخامسة: أن يكون فعلاً علاجياً تشبيهياً، بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه، كـ «سَمَرْزُ [بَرِيدٍ] فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتٌ حِمَارٍ، وَبُكَاءُ بُكَاءُ ذَاتٍ دَاهِيَّةً».

ويجب الرفع في نحو: «لَهُ ذَكَاءُ ذَكَاءِ الْحُكَمَاءِ» لأنَّه معنويٌ لا علاجيٌ، وفي نحو: «صَوْتُهُ صَوْتٌ حِمَارٍ» لعدم تقدُّم جملة، وفي نحو: «فَإِذَا فِي الدَّارِ صَوْتٌ صَوْتٌ حِمَارٍ»، ونحو: «فَإِذَا عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحُ الْحَمَامِ» لعدم تقدُّم صاحبه، وربما نصب، نحو هذين، لكن على الحال.

تنبيه: مثل: «لَهُ صَوْتٌ صَوْتٌ حِمَارٍ» قوله:

٢٥١ - مَا إِنْ يَمْسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنْكِبٌ مِنْهُ وَحْرَفُ السَّاقِ طَيِّ الْمِخْمَلِ  
لأن ما قبله بمنزلة: «لَهُ طَيٌّ»، قاله سيبويه.



## هذا باب المفعول به

ويُسمى المفعول لأجله، ومن أجله، ومثاله: «جِئْتُ رَغْبَةً فِيكَ».

وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور:

(١) كونه مصدرأً، فلا يجوز «جِئْتُكَ السَّمْنَ وَالْعَسْلَ» قاله الجمهور، وأجاز يonus: «أَمَّا الْعَبْدُ فَذُو عَبْدٍ» بمعنى مهما يذكر شخص لأجل العبد فالذكور ذو عبید، وأنكره سيبويه.

(٢) كونه قليلاً كالرغبة، فلا يجوز: «جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ» ولا «قَتْلًا لِلْكَافِرِ» قاله ابن الخباز وغيره، وأجاز الفارسي: «جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ»، أي: لتضرب زيداً.

(٣) كونه علة: عرضاً كان كرغبة، أو غير عرض، كـ «قَعَدَ عَنِ الْحَرْبِ جُنْبَانًا».

(٤) واتحاده بالمعليل به وقتاً، فلا يجوز «تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ»، قاله الأعلم والمتاخرون.

٥) واتحاده بالمعلّل به فاعلاً، فلا يجوز «جئتكَ مَحِبَّتَكَ إِيَّاي»، قاله المتأخرون أيضاً، وخالفهم ابن خروف.

ومتى فقد المعلّل شرطاً منها وجّب، عند من اعتبر ذلك الشرط، أن يُجزَّ بحرف تعليل، فقادد الأول، نحو: ﴿وَالْأَرْضَ وَصَعَهَا لِلأَنَاءِ﴾ [الرحمن: ١٠]، والثاني نحو: ﴿وَلَا تَقْنُلُوا أُولَدَكُمْ مِنْ إِمْلَقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١]، بخلاف: ﴿خَشِيَّةً إِمْلَقَ﴾ [إسراء: ٣١]، والرابع<sup>(١)</sup> نحو:

٤٥٢ - فَجَئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِتَوْمٍ ثِيَابَهَا

والخامس نحو:

٤٥٣ - وَإِنِّي لَتَغْرُونِي لِذِكْرِكَ هِزَّةً

وقد انتفى الاتحادان في: ﴿أَقِرْ الْصَّلَوةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]. ويجوز جر المستوفى للشروط: بكثرة إن كان بـأـلـ، وبقلة إن كان مجرداً، وشاهد نقليل فيهما قوله:

٤٥٤ - لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ

وقوله:

٤٥٥ - مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةِ فِيْكُمْ حِزْ

ويستويان في المضاف، نحو: ﴿يُنِفِّقُونَ أَمْوَالَهُمْ أَبْغَاهُ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، ونحو: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهِظُّ مِنْ خَشِيَّةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤]، قيل: ومثله: ﴿لِإِيلَكِفِ فَرِيشِ﴾ [قرיש: ١]، أي: فليعبدوا رب هذا البيت لإيلافهم الرحلتين، والحرف في هذه الآية واجب عند من اشترط اتحاد الزمان.



### هذا باب المفعول فيه، وهو المسمى ظرفًا

الظرف: ما ضمّنَ معنى «في» باطراً: من اسم وقت، أو اسم مكان، أو اسم عَرَضَتْ دلالته على أحدهما، أو جار مجرّاه.  
فالمكان والزمان، كـ«أَمْكَثْ هُنَا أَزْمَنَا». والذى عَرَضَتْ دلالته على أحدهما أربعة: أسماء العدد المميزة بهما، كـ«سِرْتُ

(١) ولم يذكر فاقد الشرط الثالث وهو: كونه علة، لإخراجه بقوله: «ومتى فقد المعلّل».

عِشْرِينَ يَوْمًا، ثَلَاثِينَ فَرْسَخًا» وَمَا أَفِيدُ بِهِ كُلِّيًّا أَحدهما أَوْ جُزْئِيهِ، كَـ«سِرْتُ جَمِيعَ الْيَوْمِ، جَمِيعَ الْفَرْسَخِ»، أَوْ «كُلُّ الْيَوْمِ كُلُّ الْفَرْسَخِ»، أَوْ «بَعْضُ الْيَوْمِ، بَعْضُ الْفَرْسَخِ»، أَوْ «نِصْفُ الْيَوْمِ، نِصْفُ الْفَرْسَخِ».

وَمَا كَانَ صَفَةً لِأَحدهما، كَـ«جَلَسْتُ طَوِيلًا مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِيَ الدَّارِ».

وَمَا كَانَ مَخْفُوضًا بِإِضَافَةِ أَحدهما ثُمَّ أَنْبَيَّ عَنْهُ بَعْدِ حَذْفِهِ.

وَالْغَالِبُ فِي هَذَا النَّائِبُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا، وَفِي الْمَنْوَبِ عَنْهُ أَنْ يَكُونَ زَمَانًا، وَلَا بُدَّ مِنْ كُونِهِ مُعَيْنًا لِوَقْتٍ أَوْ لِمَقْدَارٍ، نَحْوَ: «جِئْتُكَ صَلَةَ الْعَصْرِ» أَوْ «قُدُومَ الْحَاجِ»، وَ«أَنْتَظِرُكَ حَلْبَ نَاقَةً» أَوْ «نَحْرَ جَزُورِ».

وَقَدْ يَكُونُ النَّائِبُ اسْمَ عَيْنٍ، نَحْوَ: «لَا أَكُلُّهُ الْقَارِظِينَ»، وَالْأَصْلُ: «مُدَّةَ غَيْبَةِ الْقَارِظِينَ».

وَقَدْ يَكُونُ الْمَنْوَبُ عَنْهُ مَكَانًا، نَحْوَ: «جَلَسْتُ قَرْبَ زَيْدٍ»، أَيْ: مَكَانُ قُرْبِهِ.

وَالْجَارِي مَجْرِيُ أَحدهما: الْفَاظُ مَسْمُوعَةٌ تَوَسَّعُوا فِيهَا فَنَصِيبُهَا عَلَى تَضْمِينِ مَعْنَى «فِي» كَوْلُهُمْ: «أَحَقًا أَنْكَ ذَاهِبٌ» وَالْأَصْلُ أَفِي حَقٍّ، وَقَدْ نَطَقُوا بِذَلِكَ، قَالَ:

٢٥٦ - أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغَرَّمٌ بِكِ هَائِمٌ

وَهِيَ جَارِيَةٌ مَجْرِيَ ظَرْفِ الزَّمَانِ دُونَ ظَرْفِ الْمَكَانِ، وَلِهَذَا تَقْعُ خَبْرًا عَنِ الْمَصَادِرِ دُونَ الْجُثْثِ.

وَمُثْلُهُ: «عَيْرَ شَكٌّ» أَوْ «جَهْدَ رَأِيٍّ» أَوْ «ظَنَّا مِنِّي أَنْكَ قَائِمٌ».

وَخَرْجُ عَنِ الْحَدِّ ثَلَاثَةُ أَمْوَرٌ:

أَحدها: نَحْوَ: ﴿وَرَغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النَّسَاء: ١٢٧]، إِذَا قَدِرَ بِهِ؛ فَإِنَّ النَّكَاحَ لَيْسَ بِوَاحِدٍ مَمَّا ذَكَرْنَا.

وَالثَّانِي: نَحْوَ: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾ [الإِنْسَان: ٧]، وَنَحْوَ: ﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الْأَنْعَام: ١٢٤]، فَإِنَّهُمَا لَيْسَا عَلَى مَعْنَى: «فِي» فَانْتَصَابُهُمَا عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، وَنَاصِبُ «حَيْثُ» يَعْلَمُ مَحْذُوفًا، لَأَنَّ اسْمَ التَّفْضِيلِ لَا يَنْصُبُ الْمَفْعُولَ بِهِ إِجْمَاعًا.

وَالثَّالِثُ: نَحْوَ: «دَخَلْتُ الدَّارِ»، وَ«سَكَنْتُ الْبَيْتَ» فَانْتَصَابُهُمَا إِنَّمَا هُوَ عَلَى التَّوْسُعِ بِإِسْقاطِ الْخَافِضِ، لَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، فَإِنَّهُ لَا يَطْرُدُ تَعْدِيَ الْأَفْعَالِ إِلَى الدَّارِ وَالْبَيْتِ عَلَى مَعْنَى «فِي» لَا تَقُولُ: «صَلَّيْتُ الدَّارَ» وَلَا «نَمَّتُ الْبَيْتَ».



فَصَلِّ: وَحْكَمَهُ النَّصْبُ، وَنَاصِبُهُ الْلَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى الْمَعْنَى الْوَاقِعِ فِيهِ، وَلِهَذَا الْلَّفْظُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

إحداها: أن يكون مذكوراً، كـ «سَمِّكْتُ هُنَا أَزْمَنَا»، وهذا هو الأصل.  
والثانية: أن يكون محدوداً جوازاً، وذلك كقولك: «فَرَسَخَيْنِ» أو «يَوْمَ الْجُمُعَةِ»  
جواباً لمن قال: «كَمْ سِرْتَ؟» أو «مَتَى صُمِّتَ؟»

والثالثة: أن يكون محدوداً وجوباً، وذلك في ست مسائل، وهي: أي يقع صفة  
كـ «مَرَزُتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنِ» أو صلة كـ «رَأَيْتُ الْذِي عِنْدَكَ» أو حالاً كـ «رَأَيْتُ الْهِلَالَ  
بَيْنَ السَّحَابِ» أو خبراً كـ «رَأَيْدُ عِنْدَكَ» أو مُشَغَّلاً عنه كـ «يَوْمَ الْخَمِيسِ صُمِّتُ فِيهِ» أو  
بِسْمَوْعًا بِالْحَذْفِ لَا غَيْرَ كَوْلَهُمْ: «جِينَيْدُ الْآنِ»، أي: كان ذلك حينئذ، واسمع الآن.



فصل: أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية، سواء في ذلك مُبْهِمُها  
كَحِينِ وَمُدَّةِ، وَمُخْتَصُّها كَيْوَمِ الْخَمِيسِ، وَمَعْدُودُهَا كَيْوَمَيْنِ وَأَسْبُوعَيْنِ.

والصالح لذلك من أسماء المكان نوعان:

أحدهما: المبهم، وهو: ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه: كأسماء  
نجهات نحو أمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت، وشبهها في الشياعِ كناحية  
ـ جانب ومكان، وكأسماء المقadir كـ مِيلٍ وفَرْسَخٍ وبريد.

والثاني: ما اتحدت مادته ومادة عامله، كـ «ذَهَبْتُ مَذْهَبَ زَيْدٍ»، و«رَمَيْتُ مَرْمَى  
عَمْرَو»، قوله تعالى: «وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعِدَ لِلْسَّمْعِ» [الجن: ٩].

وأما قولهم: «هُوَ مِنِي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ» و«مَرْجَرَ الْكَلْبِ» و«مَنَاطَ الشَّرِيَا» فشاذ، إذ  
نتقدير: هو مني مستقر في مقعد القابلة، فعامله الاستقرار، ولو أعمل في المقعد قعد  
ـ في المزجر زجر وفي المناط ناط لم يكن شاذًا.

فصل: الظرف نوعان:

متصرف، وهو: ما يُفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها، كأن يُستَعْمل مبتداً أو  
خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، كاليوم، تقول: «الْيَوْمُ يَوْمُ مُبَارَكٍ» و«أَعْجَبَنِي  
يَوْمٌ» و«أَحْبَبَتِي يَوْمٌ قُدُومِكَ» و«سِرْتُ نِصْفَ الْيَوْمِ».

وغير متصرف، وهو نوعان: ما لا يُفارق الظرفية أصلاً، كـ «لَقَطُّ وَعَوْضُ»،  
ـ تقول: «مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ» و«لَا أَفْعَلُهُ عَوْضُ» وما لا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه،  
ـ نحو: قَبْلُ وَبَعْدُ وَلَدْنُ وَعِنْدَ، فيحكم عليهم بعدم التصرف مع أن «مِنْ» تدخل عليهم،  
ـ لـ لـ لم يُخرِجُن عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها، لأن الظرف والجار والمجرور  
ـ حَوَانِ.



## هذا باب المفعول معه

وهو: اسم، فَضْلَة، تَالِ لَوَاوِ بِمَعْنَى مَعَ، تَالِيَّة لِجَمْلَة ذَاتِ فَعْلٍ أَوْ اسْمٍ فِيهِ مَعْنَاهُ وَحْرَوْفٌ، كـ «سِرْتُ وَالْطَّرِيقَ» و«أَنَا سَائِرٌ وَالثَّيْلَ».

فُخْرَج باللُّفْظِ الْأَوَّلِ نَحْوَ: «لَا تَأْكُلُ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ»، وَنَحْوَ: «سِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةً» إِنَّ الْوَاوَ دَاخِلَةٌ فِي الْأَوَّلِ عَلَى فَعْلٍ، وَفِي الثَّانِيِّ: عَلَى جَمْلَةِ، وَبِالثَّانِيِّ، نَحْوَ: «اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو»، وَبِالثَّالِثِ، نَحْوَ: «جَئْتُ مَعَ زَيْدًا»، وَبِالرَّابِعِ، نَحْوَ: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ، أَوْ بَعْدَهُ»، وَبِالخَامِسِ، نَحْوَ: «كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ» فَلَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ، خَلَافًا لِلصَّيْمَرِيِّ، وَبِالسَّادِسِ، نَحْوَ: «هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ» فَلَا يَتَكَلَّمُ بِهِ، خَلَافًا لِأَبِي عَلِيِّ.

فَإِنْ قَلْتَ: فَقَدْ قَالُوا: «مَا أَنْتَ وَزَيْدًا» و«كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا».

قَلْتَ: أَكْثَرُهُمْ يَرْفَعُ بِالْعَطْفِ، وَالَّذِينَ نَصَبُوا قَدْرُوا الضَّمِيرَ فَاعِلًا لِمَحْذُوفٍ لَا مُبْدِأ، وَالْأَصْلُ مَا تَكُونُ؟ وَكَيْفَ تَصْنَعُ؟ فَلَمَّا حُذِفَ الْفَعْلُ وَحْدَهُ بَرَزَ ضَمِيرُهُ وَانْفَصَلَ. وَالنَّاصِبُ لِلْمَفْعُولِ مَعَهُ مَا سَبَقَهُ مِنْ فَعْلٍ أَوْ شَبَهِهِ، لَا الْوَاوُ خَلَافًا لِلْجُرْجَانِيِّ، وَلَا الْخِلَافُ، خَلَافًا لِلْكَوْفَيْنِ، وَلَا مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: سِرْتُ وَلَأَبْسَطُ الثَّيْلَ، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ مَفْعُولًا بِهِ، خَلَافًا لِلْزَّجَاجِ.



فَصْلٌ: لِلَّا سَمْ بَعْدِ الْوَاوِ خَمْسُ حَالَاتٍ:

(١) وَجُوبُ الْعَطْفِ، كَمَا فِي: «كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ»، وَنَحْوَ: «اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو»، وَنَحْوَ: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ» لِمَا بَيَّنَّا.

(٢) وَرُجْحَانَهُ، كـ «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَقَدْ أَمْكَنَ بِلَا ضَعْفٍ.

(٣) وَوَجُوبُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ: «مَا لَكَ وَزَيْدًا»، و«مَا تَرَكْتُ زَيْدًا وَطَلُوعَ الشَّمْسِ» لِامْتِنَاعِ الْعَطْفِ، فِي الْأَوَّلِ: مِنْ جَهَةِ الصَّنَاعَةِ، وَفِي الثَّانِيِّ: مِنْ جَهَةِ الْمَعْنَى.

(٤) وَرُجْحَانَهُ، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ:

٢٥٧ - فَكُوئُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ

وَنَحْوَ: «قُمْتُ وَزَيْدًا»؛ لِضَعْفِ الْعَطْفِ، فِي الْأَوَّلِ: مِنْ جَهَةِ الْمَعْنَى، وَفِي الثَّانِيِّ: مِنْ جَهَةِ الصَّنَاعَةِ.

(٥) وامتناعهما، كقوله:

٤٥٨ - عَلَفْتُ هَاتِبْنَا وَمَاءَ بَارِدا

وقوله:

٤٥٩ - وَرَجَّ جَنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَ

أما امتناع العطف فلانتفاء المشاركة، وأما امتناع المفعول معه فلانتفاء المعيّة في لأول وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني.

ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به، أي: وَسَقَيْتُهَا سَءَ، وَكَحَلْنَ الْعُيُونَ، هذا قول الفارسي والقراء ومن تبعهما.

وذهب الجرمي والمازني والمبارد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي إلى أنه لا حذف، وأن ما بعد الواو معطوف، وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يصح نصيابه عليهما؛ فيؤول زَجَّ جَنَ بِحَسْنٍ وَعَلْفَتُهَا بِأَنْلُثَهَا.



### هذا باب المستثنى

للاستثناء أدوات ثمان:

حرفان، وهما: «إِلَّا» عند الجميع، و«حاشا» عند سيبويه، ويقال فيها: حاش، حاشا.

وفعلان، وهما: «لَيْسَ»، و«لَا يَكُونُ».

ومترددان بين الفعلية والحرفية، وهما: «خَلَّا» عند الجميع، و«عَدَّا» عند غير سيبويه.

وأسنان، وهما: «غَيْرُ» و«سِوَى» بلغاتها، فإنه يقال: سِوَى كِرْضَى، وسِوَى كِهْدَى، وسِوَاء كَسَمَاء، وسِوَاء كِبَاء، وهي أَغْرِبُها.

فإذا استثنى بـ «إِلَّا» وكان الكلام غير تمام، وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه، لا عمل لـ «إِلَّا»، بل يكون الحكم عند وجودها مثله عند فَقْدِها، ويُسمى استثناء نَفَرَغاً، وشرطه: كون الكلام غير إيجاب، وهو: النَّفْيُ، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، والنَّهْيُ، نحو: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾ [ النساء: ١٧١]، ﴿وَلَا

بِحَدِلُوا أَهْلَ الْكِتَبَ إِلَّا يَأْلِي هِيَ أَحَسْنُ» [العنكبوت: ٤٦]، والاستفهامُ الإنكارِيُّ، نحو: «فَهَلْ يُهَلِّكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَنِيسُونَ» [الأحقاف: ٣٥]، فاما قوله تعالى: «وَيَأْلِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُشَرِّمَ نُورَهُ» [التوبه: ٣٢]، فحمل «يأْلِي» على «لا يريده» لأنهما بمعنى.

وإن كان الكلام تاماً: فإن كان موجباً وجب نصب المستثنى، نحو: «فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ» [البقرة: ٢٤٩]، وأما قوله:

### ٣٦٠ - عَافِ تَغْيِيرٍ إِلَّا الْثُّؤُيُّ وَالْوَتَدُ

فحمل «تَغْيِيرٍ» على «لَمْ يَتَقَّ عَلَى حَالِهِ» لأنهما بمعنى.

وإن كان الكلام غير موجب: فإن الاستثناء متصلة فالأرجح إتباع المستثنى للمستثنى منه: بدل بعض عند البصريين، واعطف نسق عند الكوفيين، نحو: «مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ» [النساء: ٦٦]، «وَلَا يَلْفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأُكَ» [هود: ٨١]، «وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ» [الحجر: ٥٦]، والنَّصْبُ عربِيٌّ جَيِّدٌ، وقد قرئ به في السبع في: «قليل» و«امرأتك».

وإذا تَعَذَّرَ البدل على اللفظ أبدل على الموضع، نحو: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، ونحو: «مَا فِيهَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ» برفعهما، و«لَيْسَ زِيدَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئاً لَا يُعْبَأُ بِهِ» بالنصب، لأن «لا» الجنسية لا تعمل في معرفة، ولا في موجب، ومن والباء الزائدتين كذلك، فإن قلت: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاحِدٌ» فالرفع أيضاً لأنها لا تعمل في موجب.

ولا يتراجح النصب على الإتباع لتأخر صفة المستثنى منه على المستثنى، نحو: «ما فيها رَجُلٌ إِلَّا أَخْوَكَ صَالِحٌ» خلافاً للمازني.

وإن كان الاستثناء منقطعاً: فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقاً، نحو: «ما زَادَ هَذَا الْمَالُ إِلَّا مَا نَقَصَ» إذ لا يقال: زاد النقص، ومثله: «مَا نَقَعَ زَيْدٌ إِلَّا مَا ضَرَّ» إذ لا يقال: نقع الضر.

وإن أمكن تسليطه فالحجازيون يوجبون النصب، وعليه قراءة السبع: «مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَيْمَانُ الظَّرِّ» [النساء: ١٥٧]، وتميم ترجمته وتوجيه الإتباع، كقوله:

### ٣٦١ - وَبِلْدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيَسٌ إِلَّا الْيَعَافِيُّرُ وَإِلَّا الْعِيسُ

وَحَمَلَ عليه الزمخشري: «فُلَّ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ غَيْبٌ إِلَّا اللَّهُ» [النمل: ٦٥].



فصل: وإذا تقدَّم المستثنى على المستثنى منه وجَبَ نصبُه مطلقاً، كقوله: «وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَخْمَدَ شِيعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذَهَبَ الْحَقَّ مَذَهَبٌ

وبعضهم يُحيِّزُ غير النصب في المسبوق بالنفي، فيقول: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ أَحَدُ» سعَ يُونس: «مَا لَبِيَ إِلَّا أَبُوكَ نَاصِرٍ»، وقال:

**٤٦٣** - إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْتَّبِيَّونَ شَافِعُ

وَوَجْهُهُ أَنَّ الْعَامِلَ فُرِّغَ لِمَا بَعْدِ «إِلَّا» وَأَنَّ الْمُؤَخَّرَ عَامٌ أُرِيدَ بِهِ خَاصٌ؛ فَصَحَّ سَنَةُ مِنَ الْمُسْتَشْنَى، لَكِنَّهُ بَدَلَ كُلَّ شَيْءٍ فِي أَنَّ الْمُتَبَعَ أُخْرَ وَصَارَ تَابِعًا «مَا مَرَزَتْ شَيْئَ أَحَدًا».



فـ «الفَتَى» مُسْتَثنٰى من الضمير المجرور بالباء، والأرجح كونه تابعاً له في جرّه، يجوز كونه منصوباً على الاستثناء، وـ «العَلَا» بدلٌ من الفتى بدل كل من كل، لأنهما سُمِّي واحد، وـ «إِلَا» الثانية مؤكدة.

وقد اجتمع العطف والبدل في قوله:

٣- مَالِكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ      إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ  
فـ «رسيمه» بدل، و«رمله» معطوف، و«إلا» المقتنة بكل منهما مؤكدة.

وإن كان التكرار لغير توكيد - وذلك في غير بابي العطف والبدل - فإن كان عمل الذي قبل «إلا» مفروغاً تركته يؤثر في واحد من المستثنىات، وتصب ما عدا ذلك، نحو: «ما قام إلا زيد إلا عمرأ إلا بكرأ» رفعت الأول بالفعل على أنه زيداً إلا عمرأ إلا بكرأ فتنصب واحداً منها بالفعل على أنه مفعول به، وتنصب بقى بياً على الاستثناء.

وإن كان العامل غير مُفرَغٌ، فإن تقدمت المستثنىات على المستثنى منه نُصِبَتْ كَسْبًا، نحو: «مَا قَامَ إِلَّا زِيدًا إِلَّا عُمْرًا إِلَّا بَكْرًا أَحَدًّ» وإن تأخرت، فإن كان الكلام حِجاً نصت أيضًا كلها، نحو: «قَامُوا إِلَّا زَنْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا تَكْرَأً».

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ إِيجَابٍ أُعْطِيَ وَاحِدًا مِنْهَا مَا يُعْطَاهُ لَوْ اُنْفَرَدَ، وَنَصْبٌ مَا عَدَاهُ،

نحو: «مَا قَامُوا إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا» لك في واحد منها الرفع راجحًا والنصب مرجوحاً ويتبع في الباقي النصب، ولا يتبع الأول لجواز الوجهين، بل يترجح هذا حكم المستثنىات المكررة بالنظر إلى اللفظ.

وأما بالنظر إلى المعنى فهو نوعان: ما لا يمكن استثناؤه بعضه من بعض، كـ«زيد وعمرو وبكر» وما يمكن، نحو: «الله عندي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحداً». ففي النوع الأول: إن كان المستثنى الأول داخلاً - وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب - فما بعده داخل، وإن كان خارجاً - وذلك إن كان مستثنى من موجب - فما بعده خارج.

وفي النوع الثاني: اختلفوا، فقيل: الحكم كذلك، وإن الجميع مستثنى من أصل العدد، وقال البصريون والكسائي: كل من الأعداد مستثنى مما يليه، وهو الصحيح، لأن الحمل على الأقرب متبع عند التردد، وقيل: المذهبان محتملان.

وعلى هذا فالملحق به في المثال ثلاثة على القول الأول، وبسبعين على القول الثاني، ومحتمل لهما على الثالث، ولذلك في معرفة المتحصل على القول الثاني طريقتان، إحداهما: أن تُسقط الأول وتتجبر الباقي بالثاني وتُسقط الثالث، وإن كان معك رابع فإنك تجبر به، وهكذا إلى الأخير. والثانية: أن تحط الآخر مما يليه، ثم باقيه مما يليه، وهكذا إلى الأول.



فصل: وأصل «غير» أن يوصف بها إما نكرة، نحو: «صَلَحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّ نَعْمَلُ» [فاطر: ۳۷]، أو معرفة كالنكرة، نحو: «غَيْرُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ» [الفاتحة: ۷]، فإن موصوفها (الذين) وهم جنس لا قوم بآعيانهم.

وقد تخرج عن الصفة وتضمن معنى: «إلا» فيستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه، وتغرب هي بما يستحقه المستثنى بـ«إلا» في ذلك الكلام، فيجب نصبهما في نحو: «قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ» و«مَا نَفَعَ هَذَا الْمَالُ غَيْرَ الضَّرِّ» عند الجميع، وفي نحو: «مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ حَمَارٍ» عند الحجازيين، وعند الأكثر في نحو: «مَا فِيهَا غَيْرَ زَيْدٌ أَحَدٌ»، ويترجح عند قوم في نحو هذا المثال، وعند تميم في نحو: «مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ حَمَارٌ»، ويضعف في نحو: «مَا قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ»، ويمتنع في نحو: «مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ».



فصل: والمستثنى بـ«سوى» كالمستثنى بـ«غير» في وجوب الخفض. ثم قال الزجاجي وابن مالك. سوى كغير معنى وإعراباً، ويعيدهما حكاية الفراء «أتاني سواك».

قال سيبويه والجمهور: هي ظرفٌ، بدليل وصل الموصول بها، كـ «جاء الذي سواك»، قالوا: ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر، كقوله:  
 ٣٦ - **وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعَدُوِّ** نِدَّاهُمْ كَمَا دَأْسُوا  
 وقال الرمانى والعكّبى: تستعمل ظرفاً غالباً، وكغير قليلاً، وإلى هذا أذهب.



فصل: والمتشنى بـ«ليس» و«لا يكون» واجب النصب، لأنه خبرهما، وفي حديث: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلاوا، ليس السن والظفر» وتقول: «أتونى لا يكون زيداً».

واسمهما ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، أو بعض المدلول عليه بكله السابق، فتقدير: «قاموا ليس زيداً»: ليس القائم، أو ليس بعضهم، وعلى الثاني فهو نظير: «فإن كن نساء» [النساء: ١١]، بعد تقدم ذكر الأولاد. وجملتا الاستثناء في موضع نصب على الحال، أو مستأنفاتان فلا موضع لهما.

فصل: وفي المستثنى بـ«خلافاً» و«عداً» وجهان:  
 أحدهما: الجر على أنهما حرفاً جر، وهو قليل، ولم يحفظه سيبويه في «عدا»،  
 ومن شواهده قوله:

٣٧ - **أَبْخَنَا حَيَّهُمْ قَتْلًا وَأَشْرًا** عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالْطَّفْلِ الصَّغِيرِ  
 وموضعهما نصب، فقيل: هو نصب عن تمام الكلام، وقيل: لأنهما متعلقان بفعل المذكور.

والثاني: النصب على أنهما فعلان جامدان لوقوعهما موقع «إلا» وفاعلهما ضمير مستتر، وفي مفسّره وفي موضع الجملة البحث السابق.

وتدخل عليهما «ما» المصدرية فيتعين النصب، لتعيين الفعلية حينئذ، كقوله:  
 ٣٨ - **أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَأَ اللَّهُ بَاطِلٌ**

وقوله:

٣٩ - **تُمَلِّ التَّذَامَى مَا عَذَانِي فَإِنِّي**

ولهذا دخلت نون الوقاية، وموضع الموصول وصلته نصب: إما على الظرفية على حذف مضاف، أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل، فمعنى: «قاموا ما عدا زيداً» قُمُوا وقت مجاوزتهم زيداً، أو مجاوزين زيداً، وقد يجران على تقدير «ما» زائدة.

فصل : والمستثنى بـ «حَاشَا» عند سبيوبيه مجرورٌ لا غيرُ، وسمع غيرُه النصب، كقوله : «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ، حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْأَصْبَغِ». والكلامُ في موضعها جارٌ وناصبةٌ وفي فاعلها كالكلام في أختيَها . ولا يجوز دخول «ما» عليها ، خلافاً لبعضهم ، ولا دخول «إلا» خلافاً للكسائي .



### هذا باب الحال

الحال نوعان : مؤكدة ، وستائي ، ومؤسسة ، وهي : وصف ، فضلة ، مذكور لبيان الهيئة ، كـ «جِئْتَ رَائِبًا» و«ضَرَبْتُهُ مَكْتُوفًا» و«لَقِيْتُهُ رَائِبَيْنِ» .

وخرج بذكر الوصف ، نحو : «الْفَهْقَرَى» في «رَجَعْتُ الْفَهْقَرَى» . وبذكر الفضلة الخبر في نحو : «رَيْدٌ ضَاحِكٌ» .

وبالباقي التمييز في نحو : «لِلَّهِ دَرْهُ فَارِسًا» والنعت في نحو : «جَاءَنِي رَجُلٌ رَائِبٌ» فإنَّ ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه ، وذكر النعت لتفصيص المنعوت ، وإنما وقع بيان الهيئة بهما ضمناً لا قصداً .

وقال الناظم :

الحال وصف فضلة منتسب مفهوم في حال كذا.....

فالوصف : جنس يشمل الخبر والنعت والحال ، وفضلة : مخرج للخبر ، ومنتسب . مخرج لنعتي المرفوع والمفوض ، كـ «جَاءَنِي رَجُلٌ رَائِبٌ» و«مَرَزَتْ بِرَجُلٍ رَائِبٍ» ومفهوم في الحال كذا : مخرج لنعت المنصوب كـ «رَأَيْتُ رَجُلًا رَائِبًا» فإنه إنما سيق لتقيد المنعوت ؛ فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد ، وإنما أفهمه بطريق اللزوم .

وفي هذا الحد نظر ؛ لأن التصب حكم ، والحكم فرع التصور ، والتصور متوقف على الحد ، فباء الدور .



فصل : للحال أربعة أوصاف :

- أحدها : أن تكون متنقلة لا ثابتة ، وذلك غالب ، لا لازم ، كـ «جاءَ رَيْدٌ ضَاحِكًا» .

وتقع وصفاً ثابتاً في ثلاثة مسائل :

إحداها: أن تكون مؤكدة، نحو: «زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا» و«وَيَوْمَ أُبَعِثُ حَيًّا»

[تريم: ٣٣].

الثانية: أن يدلّ عاملها على تجدد صاحبها، نحو: «خَلَقَ اللَّهُ الرَّزَافَةَ يَدِيهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلِهَا» فـ«يَدِيهَا»: بدلٌ بعض، وـ«أَطْوَلَ»: حال ملازم.

الثالثة: نحو: «فَإِنَّمَا بِالْقِسْطِ» [آل عمران: ١٨]، ونحو: «أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا» [الأعراف: ١١٤]، ولا ضابط لذلك، بل هو موقوف على السمع، ووهم ابن نظام فمثل بمفاصلاً في الآية للحال التي تجدد صاحبها.

● الثاني: أن تكون مُشَفَّهَةً لا جامدة، وذلك أيضاً غالباً، لا لازم.

وتقع جامدة مُؤَوَّلة بالمشتق في ثلات مسائل:

إحداها: أن تدلّ على تشبيه، نحو: «كَرَ زَيْدٌ أَسَدًا» وـ«بَدَتِ الْجَارِيَةُ قَمَرًا، وَتَشَنَّتْ غَصْنًا»، أي: شُجاعاً ومضيئه ومُعتدلة، وقالوا: «وَقَعَ الْمُضْطَرِعُانِ عِذْلَى عَيْرٍ»، أي: نصْطَحِيْنِ اصطحاب عِذْلَى حمار حين سقوطهما.

الثانية: أن تدلّ على مُقَاعِلَة، نحو: «بِعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ»، أي: متقابضين، وـ«كَلْمَتُهُ فَاهَ بِّحَفَّيْ»، أي: متشارفين.

الثالثة: أن تدلّ على ترتيب، كـ«سَادُّلُوا رَجُلًا رَجُلًا»، أي: متربعين.

وتقع جامدة غير مُؤَوَّلة بالمشتق في سبع مسائل، وهي: أن تكون موصوفة، نحو: «فَرَءَنَا عَرِيَّا» [يوسف: ٢]، «فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا» [تريم: ١٧]، وتسمى حالاً مُوطَّئةً.

أو دالة على سِعْرٍ، نحو: «بِعْتُهُ مُدًا بِكَذَا».

أو عدد، نحو: «فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً» [الأعراف: ١٤٢].

أو طَوْرٍ واقع فيه تفضيل، نحو: «هَذَا بُشْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا».

أو تكون نَوْعًا لصاحبها، نحو: «هَذَا مَالُكَ ذَهَبًا».

أو فَرْعَاً، نحو: «هَذَا حَدِيدُكَ خَاتِمًا»، «وَنَحْنُ نُونَ الْجِبَارَ بِيُوتَكَ» [الأعراف: ٧٤].

أو أصلًا له، نحو: «هَذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا»، وـ«أَسَجُدُ لِمَنْ خَلَقَ طِينًا» [إسراء: ٦١].

\* تنبية: أكثر هذه الأنواع وقوعاً مسألة التسعير، والمسائل الثلاث الأولى، وإلى

ذلك يشير قوله:

يَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سَعْرٍ، وَفِي مُبْدِي تَأْوِيلٍ بِلَا تَكُلُّ فِي وَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهَا بَقْعَةٌ جَامِدَةٌ فِي مَوْضِعٍ أُخْرَى بِقِلَّةٍ، وَأَنَّهَا لَا تُؤَوَّلُ بِالْمُشْتَقِ كَمَا لَا تُؤَوَّلُ الْوَاقِعَةُ فِي التَّسْعِيرِ، وَقَدْ بَيَّنَتْهَا كُلُّهَا.

وزعم ابنه أن الجميع مُؤَول بالمشتق، وهو تكلف، وإنما قلنا به في الثالث الأول؛ لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي؛ فالتأويل فيها واجب.

الثالث: أن تكون نكرة لا معرفة، وذلك لازم؛ فإن ورَدَت بلفظ المعرفة أوَلت بنكرة، قالوا: «جَاءَ وَحْدَهُ»، أي: منفردًا و«رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ»، أي: عائدًا، و«أَدْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ»، أي: متربتين، و«جَاؤُوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ»، أي: جمِيعاً، و«أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ»، أي: معركة.

الرابع: أن تكون نفس صَاحِبِها في المعنى، فلذلك جاز: «جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا» وأَمْتنع «جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا».

وقد جاءت مصادر أحوالاً، بِقَلْةٍ في المعرف، كـ«جَاءَ وَحْدَهُ»، و«أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ». وبِكثرة في النَّكِراتِ، كـ«طَلَعَ بَعْتَهُ»، و«جَاءَ رَكْضًا»، و«فَتَلَتْهُ صَبْرًا»، وذلك على التأويل بالوصف، أي: مُبَاغِثًا، ورَاكِضًا، ومَضْبُورًا، أي: محبوساً.

ومَعَ كثرة ذلك فقال الجمهور: لا يُنْقَاس مطلقاً، وفَاسَهُ المبرد فيما كان نوعاً من العامل، فأجاز: «جَاءَ زَيْدٌ سُرْعَةً» ومنع: «جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا»، وفَاسَهُ النَّاظِمُ وابنهُ بعد «أَمَا»، نحو: «أَمَا عِلْمًا فَعَالِمٌ»، أي: مهما يذكر شخص في حال علم فالمحذف عالم، وبعد حَبَرٍ شَبَهَ به مبتدئه، كـ«زَيْدٌ رُهِينٌ شِعْرًا» أو قُرْنَ هو بأَل الدال على الكمال، نحو: «أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا».



فصل: وأصلُ صاحب الحال التعريف، ويقع نكرة بِمُسَوِّغٍ، كأن يتقدَّم عليه الحال، نحو: «فِي الدَّارِ جَالِسًا رَجُلٌ»، وقوله:

### ٢٦٩ - لِمَ يَأْتِي مُوْجِشًا طَلَلُ

أو يكون مخصوصاً إما بِوَضْفِ، كقراءة بعضهم: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ١٠١]، وقول الشاعر:

٣٧٠ - نَجَيْتَ يَا رَبَّ نُوحًا وَأَسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلُكِ مَا خِرِ في الْيَمِّ مَشْحُونًا

وليس منه: ﴿فِيهَا يُفَرِّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٌ ﴾ ﴿أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا﴾ [الدخان: ٤، ٥]، خلافاً للناظم وابنه، أو بإضافة، نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَامٍ سَوَاء﴾ [فصلت: ١٠]، أو بمعمول، نحو: «عجبت مِنْ ضَرْبِ أَخُوكَ شَدِيدًا» أو مسبوقاً بنفي، نحو: ﴿وَمَا أَهْلَكَنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَهَا كِتَابٌ مَعَلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]، أو نهي، نحو:

لَا يَبْغِ اُمْرُؤٌ عَلَى اُمْرِي؛ مُسْتَسْهِلاً

وقوله:

٣٠ - لَا يَرْكَنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِخْجَامِ يَوْمَ الْوَعْيِ مُتَخَوِّفًا لِجَمَامٍ

أو استفهام، كقوله:

٤٧٢ - يَا صَاحِبَ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًّا فَتَرَى

وقد يقع نكراً بغير مسوغ، كقولهم: «عَلَيْهِ مِائَةُ بِيضاً»، وفي الحديث: «وَصَلَّى زَرَاءُهُ رِجَالٌ قِيَاماً».

فصل: وللحال مع صاحبها ثلاثة حالات:

إحداها - وهي الأصل -: أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تقدم عليه، كـ«جاء ضاحكاً»، و«ضَرَبَتِ اللَّصْ مَكْتُوفًا» ذلك في: «ضاحكاً» و«مكتوفاً» أن تقدمهما على المرفوع والمنصوب.

الثانية: أن تتأخر عنه وجوباً، وذلك لأن تكون محصوراً، نحو: «وَمَا نُرِسِّلُ مُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ» [الأنعام: ٤٨]، أو يكون صاحبها مجروراً: إما بحرف جر غير زائد، كـ«سَمَرَزْتُ بِهِنْدَ جَالِسَةً»، وخالف في هذه الفارسي وابن جنني وابن كيسان؛ فجازوا التقديم، قال الناظم: وهو الصحيح؛ لوروده كقوله تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَةً لِلنَّاسِ» [سبأ: ٢٨]، وقول الشاعر:

٤٧٣ - تَسَلَّيْتُ طُرَا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ

والحق أن البيت ضرورة، وأن «كَافَةً»، حال من الكاف، والتاء للمبالغة، لا تستثنى، ويلزمه تقديم الحال المحصور، وتعدى «أَرْسَلَ» باللام، والأول: ممتنع، الثاني: خلاف الأكثر.

وإما بإضافة، كـ«أَغْبَنَنِي وَجْهُهَا مُسْفِرَةً».

وإنما تجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف بعضه لهذا المثال، وك قوله تعالى: «وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍ إِخْوَانًا» [الحجر: ٤٧]، «إِيَّاهُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلْ حَمَّ أَخِيهِ مَيَتًا» [الحجارات: ١٢]، أو ببعضه، نحو: «مِلَةٌ إِنْهِيمَ حَنِيفًا» [النحل: ١٢٣]، «عَالِمًا فِي الْحَالِ»، نحو: «إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا» [يونس: ٤]، و«أَغْبَنَنِي انْطِلَاقُ شَفِرِدًا» و«هَذَا شَارِبُ السَّوِيقِ مَلْتُوتًا».

الثالثة: أن تقدم عليه وجوباً، كما إذا كان صاحبها محصوراً، نحو: «مَا جَاءَ بِكَ إِلَّا زَيْدٌ».



فصل : وللحال مع عاملها ثلاثة حالات أيضاً :  
إحداها : - وهي الأصل :- أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تقدم عليه، وإنما يكون ذلك إذا كان العامل : فعلاً متصراً ، كـ « جاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا » ، أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، كـ « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ مُسْرِعًا » ، فلك في « راكباً » و « مسرعاً » أن تقدمهما على « جاءَ » وعلى « منطلق » ، كما قال الله تعالى : ﴿خُشَّعًا أَبْصَرُهُ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧] ، وقالت العرب : « شَيْئًا تَوْبُ الْحَلَبَةُ » ، أي : متفرقين يرجع الحالبون ، وقال الشاعر :  
**نَجَوْتِ وَهَذَا نَخْمِلِينَ طَلِيقٌ**

فـ « **نَخْمِلِينَ** » في موضع نصب على الحال ، وعاملها : « طليق » وهو صفة مشبهة .  
الثانية : أن تقدم عليه وجوباً ، كما إذا كان لها صدر الكلام ، نحو : « **كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ** ؟

الثالثة : أن تتأخر عنه وجوباً ، وذلك في ست مسائل : وهي أن يكون العامل فعلاً جامداً ، نحو : « **مَا أَخْسَنَهُ مُقْبِلًا** » ، أو صفة تشبه الفعل الجامد - وهو اسم التفضيل - ، نحو : « **هَذَا أَفْصَحُ النَّاسِ حَاطِبِيًّا** » ، أو مصدراً مقدراً بالفعل وحرف مصدرى ، نحو : « **أَغْبَجَنِي أَغْتَكَافُ أَخِيكَ صَائِمًا** » ، أو اسم فعل ، نحو : « **نَزَالٌ مُسْرِعًا** » ، أو لفظاً مضميناً معنى الفعل دون حروفه ، نحو : ﴿فَتَلَكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَّةٌ﴾ [النمل: ٥٢] ، قوله :  
**٤٧٤ - كَانَ قُلُوبَ الْطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا**

وقولك : « **لَيْتَ هِنْدًا مُقِيمَةً عِنْدَنَا** » أو عملاً آخر عرض له مانع ، نحو : « **لَا أَضِيرُ مُحْتَسِبًا** » و « **لَا عَتَكَفَنَ صَائِمًا** » فإن ما في حيز لام الابتداء ولام القسم لا يتقدم عليهما .

ويستثنى من أفعال التفضيل ما كان عملاً في حالين لاسمين متحدي المعنى أو مختلفين ، وأحد هما مفضل على الآخر ؛ فإنه يجب تقديم حال الفاضل ، كـ « **هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا** » ، قوله : « **زَيْدٌ مُفَرَّدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍ وَمَعَانًا** » .

ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه : أن أكون ظرفاً أو مجروراً مخبراً بهما ، فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به ، قوله :  
**٤٧٥ - بَنَا عَادَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِي ذَلَّةٍ لَدَيْكُمْ .....**

وكقراءة بعضهم : « **مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَمِ خَالِصَةٌ لِذَكُورِنَا** » [الأنعام: ١٣٩] ، وكقراءة الحسن : « **وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَاتٍ يَمْيِنِيهِ** » [الزمر: ٦٧] ، وهو قول الأخفش ، وتبعه الناظم .

والحق أن البيت ضرورة ، وأن : « **خَالِصَةٌ** » و « **مَطْوِيَاتٍ** » معمولان لصلة : « ما » ،

ولـ «قَبْضَتِهِ»، وأن «السَّمَاوَاتِ» عطف على ضمير مستتر في: «قَبْضَتِهِ» لأنها بمعنى مَقْبُوضَتِهِ، لا مبتدأ، و«يَمْيِنَةِ» معمول الحال، لا عاملها.

فصل: ولشبه الحال بالخبر والنتع جاز أن تتعدد، لمفرد، وغيره، فال الأول

كقوله:

٤٢٠ - عَلَيَّ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةً بَيْتِ اللَّهِ رَجْلَانَ حَافِيَا  
وليس منه، نحو: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحِينَ مُصَدِّقًا بِكَلْمَةِ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾  
[آل عمران: ٣٩].

والثاني: إن اتَّحدَ لَفْظُهُ و معناه ثُنِي أو جمع، نحو: ﴿وَسَخَرَ لَكُمُ الْشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَاهِيَنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣]، الأصل دائبة ودائباً، و نحو: ﴿وَسَخَرَ لَكُمُ الْيَلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنَّجْوَمَ مَسْخَرَاتٍ﴾ [النحل: ١٢]، وإن اختلف فُرُقٌ بغير عطف، كـ «لَلْقِيَةُ مُضِعِّدًا مُتَحَدِّرًا»، ويقدر الأول للثاني وبالعكس، قال:

٤٢٧ - عَهِذْتُ سُعَادَ ذَاتَ هَرَوِيِّ مُعَنِّي

وقد تأتي على الترتيب إن أُمِنَ اللَّبْسُ، كقوله:

٤٢٨ - خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِيَ تَجْرِي وَرَاءَنَا

ومن الفارسي وجماعة النوع الأول، فَقَدَرُوا نحو قوله: «حَافِيَا» صفة أو حالاً من ضمير «رَجْلَانَ» وَسَلَّمُوا الجواز إذا كان العامل اسم التفضيل، نحو: «هَذَا بُسْرًا أَطَيْبُ مِنْهُ رُطْبًا».



فصل: الحال ضربان:

مُؤَسَّسَة، وهي: التي لا يستفاد معناها بدونها، كـ «بَجَاءَ زَيْدُ رَاكِبًا» وقد مضت.  
ومُؤَكَّدة: إما لعاملها لفظاً ومعنى، نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]،  
قوله:

٤٢٩ - أَصِحْ مُصِيَخَا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيَخَتْهُ

أو معنى فقط، نحو: ﴿فَنَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩]، ﴿وَلَنْ مُدِيرًا﴾ [النمل: ١٠].  
وإما لصاحبها، نحو: ﴿لَا مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يوس: ٩٩].  
وإما لِمَضْمُونِ جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدتين، كـ «زَيْدُ أَبُوكَ عَطْوَفَا»

وهذه الحال واجبة التأخير عن الجملة المذكورة، وهي معهولة لمحذوف وجوباً تقديره أحقه ونحوه.



فصل: تقع الحال اسماً مفرداً كما مضى.

وظرفاً كـ«رَأَيْتُ الْهِلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ» وجاراً ومجروراً، نحو: «فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ» [القصص: ٧٩]، ويتعلقان بمستقر أو استقر محدوفين وجوباً.

وجملة بثلاثة شروط:

أحدها: كونها خبرية، وغلط من قال في قوله:

٤٨٠ - أَطْلَبْ وَلَا تَضْجَرْ مِنْ مَطْلَبْ

إن «لا» نافية والواو للحال، والصواب أنها عاطفة مثل: «وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً» [النساء: ٣٦].

الثاني: أن تكون غير مصدراً بدليل استقبال، وغلط من أعراب «سَيِّدِينَ»، من قوله تعالى: «إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدِينِ» [الصافات: ٩٩]: حالاً.

الثالث: أن تكون مرتبطة، إما بالواو والضمير، نحو: «خَرَجُوا مِنْ دِيَرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ» [البقرة: ٢٤٣]، أو بالضمير فقط، نحو: «أَهْبَطُوا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوًّا» [البقرة: ٣٦]، أي: متعادين، أو بالواو فقط، نحو: «لِئِنْ أَكَلَهُ الْذَّئْبُ وَنَحْنُ عُصَبَةٌ» [يوسف: ١٤]. وتجب الواو قبل «قد» داخلة على مضارع، نحو: «لَمْ تُؤْذُنَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ» [الصف: ٥].

وتمتنع في سبع صور:

إحداها: الواقعة بعد عاطف، نحو: «فَجَاءَهَا بَأْسْنَا بَيْتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ» [الأعراف: ٤].

الثانية: المؤكدة لمضمنون الجملة، نحو: «هو الحق لا شك فيه» و«ذلك الكتاب لا رب له» [البقرة: ٢].

الثالثة: الماضي التالي إلا، نحو: «إِلَّا كَانُوا يَهُونُونَ» [الحجر: ١١].

الرابعة: الماضي المتأخر بأو، نحو: «لأنه ربنا ذهب أو مكث».

الخامسة: المضارع المنفي بلا، نحو: «وَمَا لَنَا لَا تُؤْمِنُ بِاللَّهِ» [المائدة: ٨٤].

السادسة: المضارع المنفي بما، قوله:

٤٨١ - عَهِذْكَ مَا تَضْبُو وَفِيكَ شَبِيبَة

السابعة: المضارع المثبت، قوله تعالى: «وَلَا تَمْنَنْ سَتَكِيرْ» [المدثر: ٦].

وأما نحو قوله:

## ٤٨٢ - عَلِّقْتُهَا عَرَضاً وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا

فقيل: ضرورة، وقيل: الواو عاطفة والمضارع مُؤَوَّل بالماضي، وقيل: واوُ حال والمضارع خَبَرٌ لمبتدأ ممحظى، أي: وأنا أقتل.



فصل: وقد يُحذف عاملُ الحال: جوازاً، لدليل حاليٍّ، كقولك لقاصد السفر: «شِداً» وللقادم من الحج: «مَاجُوراً» أو مَقَالِيٍّ، نحو: «بَلَى قَدِيرِينَ» [القيامة: ٤]، «فَإِنْ حَنَّمْ فِرَجاً لَا أَوْ رُكَبَانَا» [البقرة: ٢٣٩]، بإضمار: تساير، ورجعت، ونجمعها، وصلوا. ووُجُوباً قياساً في أربع صور، نحو: «صَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا»، نحو: «زَيْدُ أَبُوكَ عَصْفَفَا» وقد مضتا، والتي يُبَيِّنُ بها ازدياد أو نقص بتدريج، كـ«تَصَدَّقَ بِدِينَارٍ شَاعِدًا»، وـ«اَشْتَرَهُ بِدِينَارٍ فَسَافِلًا»، وما ذُكر لتبسيخ، نحو: «أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ»، وـ«أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى»، أي: أتوjad، وأتحوال. وسماعاً في غير ذلك، نحو: «هَنِئَا لَكَ»، أي: ثبت لك الخير هنيئاً، أو أهناك هنيئاً.



## هذا باب التمييز

التمييز: اسم نكرة، بمعنى مِنْ، مُبَيِّنٌ لإبهام اسم أو نسبة.

فخرج بالفصل الأول: نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ».

وقد مضى أن قوله:

صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

محمول على زيادة: «أَلْ». .

وبالثاني: الحال فإنَّه بمعنى في حال كذا، لا بمعنى من.

وبالثالث: نحو: «لَا رَجُلٌ» ونحو:

## ٤٨٣ - أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَبَابًا لَسْتُ مُخْصِيَّهُ

فإنهما وإن كانا على معنى «مِنْ» لكنها ليست للبيان، بل هي في الأول: -ستغرق، وفي الثاني: للابتداء.

وَحْكُمُ التمييز النصب، والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم، كـ «عِشْرِينَ دِرْهَمًا» والناتب لمبين النسبة المستند من فعل أو شبيهه، كـ «طَابَ نَفْسًا»، و«هُوَ طَيِّبٌ أُبُوَةً»، وعلم بذلك بُطلان عموم قوله:

يُنَصَّبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَرَهُ

فصل: والاسم المبهم أربعة أنواع:

أحداها: العدد، كـ «أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا» [يوسف: ٤].

والثاني: المقدار، وهو إما مساحة، كـ «شِبْرٌ أَرْضًا» أو كيل، كـ «قَفِيزٌ بُرًّا» أو وزن، كـ «مَنَوْيٌ عَسَلًا» وهو تشنيه مَنَّا - كَعَصَمَا - ويقال فيه: مَنْ - بالتشديد - وتشنيته مَنَّا.

والثالث: ما يُشبه المقدار، نحو: «مِثْكَالٌ ذَرَّةٌ خَيْرًا» [الزلزلة: ٧]، و«نَحْيٌ سَمْنَانًا»، «وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا» [الكهف: ١٠٧]، وحمل على هذا: «إِنَّ لَنَا غَيْرَهَا إِبْلًا».

والرابع: ما كان فرعاً للتمييز، نحو: «خَاتَمٌ حَدِيدًا»، فإن الخاتم فرع الحديد، ومثله: «بَابٌ سَاجًا» و«جُبَّةٌ خَزَا» وقيل: إنه حال.

والنسبة المبهمة نوعان: نسبة الفعل للفاعل، نحو: «وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبَهُ» [مريم: ٤]، ونسبة للمفعول، نحو: «وَفَجَرَنَا الْأَرْضُ عَيْوَنًا» [القمر: ١٢].

ولك في تمييز الاسم أن بجره بإضافة الاسم، كـ «شِبْرٌ أَرْضٌ» و«قَفِيزٌ بُرٌّ» و«مَنَوْيٌ عَسَلٌ»، إلا إذا كان الاسم عدداً، كـ «عِشْرِينَ دِرْهَمًا» أو مضافاً، نحو: «بِمِثْلِهِ مَدَدًا» [الكهف: ١٠٩]، و«مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا» [آل عمران: ٩١].



فصل: من مُميّز النسبة الواقع بعد ما يُفيد التعجب، نحو: «أَكْرَمْ بِهِ أَبَا»، و«مَا أَشْجَعَهُ رَجُلًا»، و«لِلَّهِ دَرَهُ فَارِسًا»، والواقع بعد اسم التفضيل، وَشَرْطٌ نصب هذا كونه فاعلاً معنى، نحو: «زَيْدٌ أَكْثُرُ مَالًا» بخلاف: «مَالٌ زَيْدٌ أَكْثُرُ مَالٍ»، وإنما جاز: «هُوَ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا» لتعذر إضافة أفعى مرتين.



فصل: ويجوز جر التمييز بِمِنْ، كـ «رِطْلٌ مِنْ زَيْتٍ» إلا في ثلاث مسائل: إحداها: تمييز العدد، كـ «عِشْرِينَ دِرْهَمًا».

الثانية: التمييز المحول عن المفعول، كـ «غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا»، ومنه: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَدَبًا» بخلاف: «مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا».

الثالثة: ما كان فاعلاً في المعنى إن كان مُحوّلاً عن الفاعل صناعةً، كـ «طَابَ

زَيْدٌ نَفْسًا»، أو عن مضاد غيره، نحو: «زَيْدٌ أَكْثُرُ مَالًا» إذ أصله: «مَا لِ زَيْدٍ أَكْثُرُ» بخلاف: «لِلَّهِ دَرْهُ فَارِسًا».

## ٢٨٤ - ... وَأَبْرَخَتْ جَازَا

فإنهما وإن كانا فاعلين معنى؛ إذ المعنى عَظَمْتَ فارساً وَعَظَمْتَ جاراً، إلا أنهما غير مُحوَّلين، فيجوز دخول «من» عليهما، ومن ذلك «نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ» يجوز «نِعْمَ مِنْ رَجُلٍ» قال:

## ٢٨٥ - فِي نِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ

فصل: لا يتقدّم التمييز على عامله إذا كان أسماء، كـ«رِطْلٌ زَيْنًا» أو فعلاً جاماً، نحو: «مَا أَخْسَنَهُ رَجُلًا» وَنَدَرَ تَقْدُمه على المتصرف كقوله:

## ٢٨٦ - أَنَفْسًا تَطِيبُ بِشَيْلِ الْمُئَنِّى

وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي.



### هذا باب حروف الجر

وهي عشرون حرفاً؛ ثلاثة مضت في الاستثناء - وهي: خلا، وعدا، وحاشا -  
وثلاثة شادةً:

● أحدها: (متى) في لغة هذيل، وهي بمعنى (من) الابتدائية، سمع من بعضهم: (آخر جها متى كمه)، وقال:

## ٢٨٧ - مَتَى لِجَحِ خُضْرِ لَهُنَّ نَئِيجُ

● والثاني: (لعل) في لغة عقيل، قال:

## ٢٨٨ - لَعَلَ اللَّهِ فَضَلَّكُمْ عَلَيْنَا

ولهم في لامها الأولى الإثبات والحدف، وفي الثانية الفتح والكسر.

● والثالث: (كى) وإنما تجر ثلثة: أحدها: (ما) الاستفهامية، يقولون إذا سألوا عن علة الشيء: (كينمة)، والأكثر أن يقولوا: (لمه).

الثاني: (ما) المصدرية وصلتها كقوله:

## ٢٨٩ - يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أي: للضر والنفع، قاله الأخفش، وقيل: (ما) كافية.

الثالث: (أن) المصدرية وَصِلْتُهَا، نحو: (جِئْتُ كَمْ تُكْرِمَنِي) إذا قدرت (أن) بعدها؛ بدليل ظهورها في الضرورة، كقوله:

٣٩٠ - لِسَائِكَ كَيْمَانَ أَنْ تَعْرَرَ وَتَخْدَعَ

والأولى أن تقدّر (كي) مصدرية فتقدر اللام قبلها؛ بدليل كثرة ظهورها معها، نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسُوا﴾ [الحديد: ٢٣].

والرابعة عشر الباقية قسمان:

(١) سبعة تجر الظاهر والمضمر، وهي: من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، والباء، واللام؛ نحو: ﴿وَمِنْكَ وَمِنْ نُوح﴾ [الأحزاب: ٧]، ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨]، ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [يونس: ٤]، ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقِ﴾ [الانشقاق: ١٩]، ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم﴾ [البينة: ٨]، ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَلَكِ تُحْكَمُونَ﴾ [٢٢] [المؤمنون: ٢٢]، ﴿وَفِي الْأَرْضِ إِيمَانٌ﴾ [الذاريات: ٢٠]، ﴿وَفِيهَا مَا شَتَّهِيَهُ أَنْفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، ﴿ءَاءَمْنُوا بِاللَّهِ﴾ [الحديد: ٧]، ﴿وَءَامِنُوا بِهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]، ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

(٢) وسبعة تختص بالظاهر، وتنقسم أربعة أقسام:

ما لا يختص بظاهر بعينه، وهو: حتى، والكاف، والواو، وقد تدخل الكاف في الضرورة على الضمير، كقول العجاج:

٣٩١ - وَأَمَّا أُوعَدُكُمْ فَمَا أَفْرَادْ

وقول الآخر:

٣٩٢ - كَمْ وَلَكَ هُنَّ إِلَّا حَاضِلَاءَ

وما يختص بالزمان، وهو: مُذْ، وَمُنْذُ، فاما قولهم: (ما رأيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ فتقديره: مُذْ زَمِنْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ، أي: مُذْ زَمِنْ خَلْقِ اللَّهِ إِيَّاهُ).

وما يختص بالنكرات، وهو رُبُّ، وقد تدخل في الكلام على ضمير غيبة مُلَازِمٍ للإفراد، والتذكير، والتفسير يتميز بعده مطابق للمعنى، قال:

٣٩٣ - رُبَّهُ فِي ثَيَّةَ دَعَوْتُ إِلَى مَا

وما يختص بالله ورَبُّ مضافاً للكعبة أو ليء المتكلم، وهو التاء، نحو: ﴿وَتَأَلَّهُ لَأَكِيدَن﴾ [الأبياء: ٥٧]، و(تَرَبُّ الْكَعْبَةِ) و(تَرَبَّ لِأَفْعَلَنَ)، وَنَدَرَ (تَالَّرَحْمَنِ) و(تَحِيَّاتِكَ).

## فصل: في ذكر معانى الحروف.

ل (من) سبعه معان:

أحداها: التبعيض، نحو: ﴿هَتَّىٰ تُنِفِّقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، ولهذا قُرِيءَ: ﴿بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ﴾.

والثاني: بيان الجنس، نحو: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١].

**والثالث:** ابتداء الغاية المكانية باتفاق، نحو: «من المسجد الحرام»

[الإسراء: ١]، والزمانية، خلافاً لأكثر البصريين، ولنا قوله تعالى: ﴿مَنْ أَوْلَى بِيَوْمٍ﴾

[النوبة: ١٠٨]، والحديث: «فَمُطْرِنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ»، وقول الشاعر:

٢٩٤ - تُخْيِّرُنَ مِنْ أَرْمَانِ يَوْمَ حَلَيْمَةَ

والرابع: التنصيص على العموم، أو تأكيد التنصيص عليه، وهي الزائدة، ولها ثلاثة شروط: أن يسبقها نَفْيٌ، أو نَهْيٌ، أو استفهام بِهَلْ، وأن يكون مجرورها نكرة، وأن يكون إِمَّا فاعلاً، نحو: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّنْ ذِكْرٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، أو مفعولاً، نحو: ﴿هَلْ تُحِسْ بِنَهْمٍ مِّنْ أَحَدٍ﴾ [مريم: ٩٨]، أو مبتدأ، نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَاتِقٍ غَيْرَ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

والخامس: معنى البدل، نحو: «أَرَضِيْتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ»

٣٨ : سَهْدَة

والسادس: الظرفية، نحو: ﴿مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٠]، ﴿إِذَا تُؤْدِي  
بِنَصْلَوَةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩].

**والسابع:** التعليل، كقوله تعالى: ﴿إِمَّا حَطَّيْتُهُمْ أَغْرِقْتُهُمْ﴾ [نوح: ٢٥]، وقال تفرزدق:

**يُعْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابِّتِهِ**

三

وللأم إثنا عشرَ معنىً:

أحدّهَا: الْمَلِكُ، نَحْوُهُ: ﴿اللَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [لَقَمَانٌ: ٢٦].

والثاني: شَبَهُ الْمَلِكُ، وَيُعَبِّرُ عَنِهِ بِالاِخْتِصَاصِ، نَحْوَهُ: (السَّرْجُ لِلَّدَائِبَةِ).

والثالث: التعديّة، نحو: (مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعُمْرِهِ).

والرابع: التعليل، كقوله:

وَإِنَّمَا لَتَّعْرُونِي لِذِكْرِ رَائِهِ هِزَّةٌ

والخامس: التوكيد، وهي الزائدة، نحو قوله:

## ٤٩٥ - ملكاً أجار لمسلم ومعاهد

وأما **﴿رَدَفَ لَكُم﴾** [النمل: ٧٢]، فالظاهر: أنه ضمّنَ معنى اقترب؛ فهو مثل: **﴿أَقْرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُم﴾** [الأنياء: ١].

والسادس: تقوية العامل الذي ضعف: إما بكونه فرعاً في العمل، نحو: **﴿مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُم﴾** [البقرة: ٩١]، **﴿فَقَالُوا مَا يُرِيدُونَ﴾** [البروج: ١٦]، وإما بتأخره عن المعمول، نحو: **﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّءَايَا تَعْبُرُونَ﴾** [يوسف: ٤٣]، وليس المقوية زائدةً محضره، ولا معديةً محضره، بل هي بينهما.

والسابع: انتهاء الغاية، نحو: **﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجْلٍ مُسَمَّى﴾** [فاطر: ١٣].

والثامن: القسم، نحو: **(لِلَّهِ لَا يُؤَخِّرُ الْأَجْلَ).**

والنinth: التعجب، نحو: **(لِلَّهِ دَرُكُ!).**

والعاشر: الصيرورة، نحو:

## ٤٩٦ - لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْتَلُوا لِلْخَرَابِ

والحادي عشر: البعدية، نحو: **﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾** [الإسراء: ٧٨]، أي: **بَعْدَهُ.**

والثاني عشر: الاستعلاء نحو: **﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾** [الإسراء: ١٠٩]، أي: عليها.



وللباء الثنا عشر معنى أيضاً:

أحدها: الاستعانة، نحو: **(كَتَبْتُ بِالْقَلْمَ).**

والثاني: التعديّة، نحو: **﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾** [البقرة: ١٧]، أي: أذهبـهـ.

والثالث: التعويض، كـ **(يُعْتَكَ هــذا بـهـذاـ).**

والرابع: الإلصاقـ، نحو: **(أَمْسَكْتُ بِزَيْدِـ).**

والخامس: التبعيضـ، نحو: **﴿عَيْنَا يَشَرِّبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾** [الإنسان: ٦]، أي: منهاـ.

والسادس: المصاحبـةـ، نحو: **﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ﴾** [المائدـةـ: ٦١]، أي: معـهـ.

والسابع: المجاوزـةـ نحو: **﴿فَسَلَّمَ بِهِ خَبِيرًا﴾** [الفرقـانـ: ٥٩]، أي: عنهـ.

والثامن: الظرفـيةـ، نحو: **﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْفَرَّيِ﴾** [القصـصـ: ٤٤]، أي: فيهـ،  
ونـحوـ: **﴿بَحَثَنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾** [القمر: ٣٤].

والنـinthـ: الـبدـلـ، كـقولـ بعضـهمـ: (ـمـا يـسـرـنـي أـنـي شـهـدـتـ بـذـراـ بـالـعـقـبةـ)، أيـ: بـذـلـهاـ.

والعاشر: الاستعلاء، نحو: ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥]، أي: على قنطرة.

والحادي عشر: السببية، نحو: ﴿فِيمَا نَقْضِيهِمْ مِّيقَاتُهُمْ لَعَنَّهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]. والثاني عشر: التأكيد، وهي الزائدة، نحو: ﴿وَكُنْ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، ونحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُرُّ إِلَى الْتَّلْكَهَ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ونحو: (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ)، ونحو: (زَيْدٌ لَّيْسَ بِقَائِمٍ).

ولـ(في) ستة معانٍ:

(١) الظرفية حقيقةً مكانيةً أو زمانيةً، نحو: ﴿فِي أَدْنَى الْأَرْضِ﴾ [الروم: ٣]، ونحو: ﴿فِي بِضَعِ سِينَتَيْ﴾ [الروم: ٤].

أو مجازية، نحو: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أَشْوَأُ﴾ [الأحزاب: ٢١].

والسببية، نحو: ﴿لَمْسَكُرٌ فِي مَا أَفْضَيْتُ فِيهِ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النور: ١٤].

والصاحبة، نحو: ﴿قَالَ أَدْخُلُوهُ فِي أُمَّرِ﴾ [الأعراف: ٣٨].

والاستعلاء، نحو: ﴿وَلَا صِلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١].

والمقاييسة، نحو: ﴿فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبه: ٣٨].

(٦) وبمعنى الباء، نحو:

٤٩٧ - بَصِيرُونَ فِي طَغْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى



ولـ(على) أربعة معانٍ:

أحدها: الاستعلاء، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلَكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢].

والثاني: الظرفية، نحو: ﴿عَلَى حِينِ غَفَلَةٍ﴾ [القصص: ١٥]، أي: في حين غفلة.

والثالث: المجاورة، قوله:

٤٩٨ - إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَئُثُو قُشَيْرٍ

أي: عنـي.

والرابع: المصاحبة، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦]، أي: مع ظلمهم.

ولـ(عن) أربعة معانٍ أيضاً:

أحدها: المجاوزة، نحو: (سِرْتُ عَنِ الْبَلْدِ)، و(رميـتـ عنـ القوسـ).

والثاني : البُعْدِيَّة ، نحو : ﴿ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾ [الانشقاق: ١٩] ، أي : حالاً بعد حال .  
 والثالث : الْأَسْتِغْلَاء ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلْ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ [محمد: ٣٨] ، أي : على نفسه ، وكقول الشاعر :  
 ..... لَأَبْنُ عَمَّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسْبٍ غَنْثِي .....  
 أي : على .

والرابع : التعليل ، نحو : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِسَارِكِينَ إِلَّا هَنَاكُنَا عَنْ قَوْلِكَ ﴾ [هود: ٥٣] ، أي : لأجله .

\* \* \*

وللكاف أربعة معان أيضاً :  
 أحدها : التشبيه ، نحو : ﴿ وَرَدَةً كَالْدَهَانِ ﴾ [الرحمن: ٣٧] .  
 والثاني : التعليل ، نحو : ﴿ وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَنَاكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٨] ، أي : لهدايته  
 إياكم .

والثالث : الاستعلاء ، قيل لبعضهم : كيف أضبخت ؟ فقال : كَخَيْرٍ ، أي : عليه ،  
 وجعل منه الأخفش قوله : (كُنْ كَمَا أَنْتَ) ، أي : على ما أنت عليه .  
 والرابع : التوكيد ، وهي الزائدة ، نحو : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١] ،  
 أي : ليس شيء مثله .

\* \* \*

ومعنى إلى وحتى انتهاء الغاية ، مكانية أو زمانية ، نحو : ﴿ مِنَ الْمَسِيْدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسِيْدِ الْأَقْصَا ﴾ [الإسراء: ١] ، ونحو : ﴿ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْيَلِلِ ﴾ [البقرة: ١٨٧] ، ونحو :  
 (أَكَلْتُ السَّمْكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا) ، ونحو : ﴿ سَلَمٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [القدر: ٥] .  
 وإنما يُجرُّ حتى في الغالب آخر أو مُتَصلٌ بآخر ، كما مثلنا ، فلا يقال : (سَهِرْتُ  
 الْبَارَحةَ حَتَّى نِصْفِهَا) .

\* \* \*

ومعنى كي التعليل ، ومعنى الواو والباء القسم ، ومعنى مُذْ ومبْذُ ابتداء الغاية إن  
 كان الزمان ماضياً ، كقوله :  
 ..... أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَّاجٍ وَمُذْ دَهْرٍ  
 ..... وقوله :

٤٠١ - وَرَبِيعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مُبْذُ أَزْمَانٍ

والظرفية إن كان حاضراً، نحو: (مُنْذُ يَوْمِنَا) وبمعنى مِنْ وإلى معاً إن كان معدوداً، نحو: (مُذْ يَوْمَنِنَ).

\* \* \*

ورب للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً؛ فال الأول كقوله عليه الصلاة والسلام: «يَا رَبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا، عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وقول بعض العرب عند انتهاء رمضان: (يَا رَبَّ حَائِمٍ لَنْ يُصُومَهُ، وَقَائِمٍ لَنْ يَقُومَهُ)، والثاني كقوله:

٢٠ - أَلَا رَبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ      وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبُوَانٍ

يريد بذلك آدم وعيسى عليهما الصلاة والسلام.

\* \* \*

فصل: من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية، وهو خمسة: أحدها: الكاف، والأصح أن اسميتها مخصوصة بالشعر، كقوله:

٣٠٣ - يَضْخَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُتَهَمِّ

والثاني والثالث: عن وعلى، وذلك إذا دخلت عليهما (من) كقوله:

٣٠٤ - مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

وقوله:

٣٠٥ - عَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَ ظْمُؤُهَا

والرابع والخامس: مذ ومنذ، وذلك في موضعين:

أحدهما: أن يدخل على اسم مرفوع، نحو: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ)، أو (مُنْذُ يَوْمُ جُمُعةٍ) وهما حينئذ مبتدآن، وما بعدهما خبر، وقيل بالعكس، وقيل: ظرفان، وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة.

والثاني: أن يدخل على الجملة، فعلية كانت، وهو الغالب، كقوله:

٣٠٦ - مَا زَالَ مُذْ عَقَدْتَ يَدَاهُ إِزَارَهُ

أو اسمية، كقوله:

٣٠٧ - وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ

وهما حينئذ، ظرفان باتفاق.

فصل: تُزاد الكلمة (ما) بعد (من) و(عَنْ) والباء؛ فلا تُكَفِّهُنَّ عن عمل الجر، نحو: «مَمَّا خَطَيْتُهُمْ» [نوح: ٢٥]، «عَمَّا قَلِيلٍ» [المؤمنون: ٤٠]، «فِيمَا نَفَضُّهُمْ» [المائدة: ١٣]. وبعد (رُبَّ) والكاف؛ فيبقى العمل قليلاً، كقوله:

٣٠٨ - رَبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ

وقوله:

٣٠٩ - كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

والغالب أن تُكَفِّهُما عن العمل، فيدخلان حينئذ على الجمل، كقوله:

٣١٠ - كَمَا سَيْفٌ عَمْرٌ وَلَمْ تَخْنُنْهُ مَضَارِبُهُ

وقوله:

٣١١ - رَبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ

والغالب على (رُبَّ) المكسورة أن تدخل على فعل ماضٍ كهذا البيت.

وقد تدخل على مضارع منزلة الماضي لتحقق وُقوعه، نحو: «رَبِّمَا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا» [الحجر: ٢].

وَنَدَرَ دخولها على الجملة الاسمية، كقوله:

٣١٢ - رَبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبِّلُ فِيهِمْ

حتى قال الفارسي: يجب أن تُقدَّر (ما) اسمًا مجروراً بـ (رُبَّ) بمعنى شيء، و(الجامل) خبراً لضمير محذوف، والجملة صفة لما، أي: رب شيء هو الجامل المؤبل.

\* \* \*

فصل: تُحذَف (رُبَّ) ويبقى عمُلها، بعد الفاء كثيراً، كقوله:

٣١٣ - فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَذْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ

وبعد الواو أكثر، كقوله:

٣١٤ - وَلَيْلٌ كَمَفْجِ الْبَخْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ

وبعد (بل) قليلاً، كقوله:

٣١٥ - بَلْ مَهْمَمَهُ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَمَهُ

وبدونهن أَقْلَ، كقوله:

٤٦ - رَسْمِ دَارِ وَقَفْتُ فِي طَلْلَةٍ

وقد يُحذَفُ غيرُ (رُبَّ) ويبيَّن عمله، وهو ضربان:

(١) سَمَاعِيٌّ، كقول رُؤبة: (خَيْرٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ) جواباً لمن قال له: كَيْفَ أَضْبَحْتَ؟

(٢) وَقِيَاسِيٌّ، كقولك: (بِكُمْ دِرَهَمٌ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ) أي: بِكُمْ مِنْ دِرَهَمٍ؟ خلافاً للزجاج، في تقديره الجر بالإضافة، وكقولهم: (إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا وَالْحُجْرَةَ عَمْرًا)، أي: وفي الحجرة، خلافاً للأخفش؛ إذ قَدَرَ العطف، على معنوي عاملين، وقولهم: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحٍ فَطَالِحٍ) حكاية يونس، وتقديره: إِلَّا أَمْرٌ بِصَالِحٍ، فقد مررت بطالح.



### هذا باب الإضافة

تَحْذِفُ من الاسم الذي تريده إضافته ما فيه من تنوين ظاهر أو مُقَدَّر، كقولك: ثَوْبٌ وَدَرَاهِمٌ: (ثَوْبٌ زَيْدٌ) و(دَرَاهِمُهُ). ومن نُونٍ تَلِي عَلَامَةَ الإِعْرَابِ، وهي نون تشنية وشبهها؛ نحو: ﴿تَبَتَّ يَدَا أَيْ لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، و(هَذَا أَثْنَا زَيْدٌ) ونونٌ جمع مذَكُور السالم وشبهه، نحو: ﴿وَالْمُقِيمِيَّ الْصَّلَوة﴾ [الحج: ٣٥]، و(عَشْرُو عَمْرُو) ولا تَحْذِف النون التي تليها عَلَامَةَ الإِعْرَابِ، نحو: (بَسَاتِينُ زَيْدٍ)، و﴿شَيْطَنَ الْأَنْيَ﴾ [الأنعام: ١١٢].

ويُجَرُ المضاف إليه بالمضاف، وفاقاً لسيبويه، لا بمعنى اللام، خلافاً للزجاج.



فصل: وتكون الإضافة على معنى اللام بأَكْثَرِيَّةِ، وعلى معنى (مِنْ) بكثرة، وعلى معنى (في) بقلة.

وَضَابِطُ التَّيْ بِمَعْنَى (فِي): أَنْ يَكُونُ الثَّانِي ظَرْفًا لِلأَوَّلِ، نحو: ﴿مَكْرُ أَيْلِ﴾ [سَأِ: ٣٣]، و﴿يَصَدِّحِي السِّجْن﴾ [يوسف: ٤١ و ٣٩].

والتي بمعنى (مِنْ): أَنْ يَكُونَ المضاف بعَضَ المضاف إِلَيْهِ وصَالِحًا لِلإخْبَارِ بِهِ، كـ (خَاتَمَ فِضَّة)، أَلَا ترى أنَّ الخاتم، بعَضُ جنس الفضة، وَأَنَّهُ يقال: هذا خاتم فضة.

فإن انتفى الشيطان معاً، نحو: (ثُوْبُ زَيْدٍ) و(غُلَامَه)، و(حَصِيرُ الْمَسْجِدِ)، و(قِنْدِيلَه)، أو الأولى فقط، نحو: (يَوْمُ الْخَمِيس)، أو الثاني فقط، نحو: (يَدُ زَيْدٍ)، فالإضافة بمعنى لام الملك والاختصاص.



فصل: والإضافة على ثلاثة أنواع:

(١) نوع يفيد تَعْرُفَ المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة، كـ (غُلَامَ زَيْدٍ)، وتَخَصُّصَهُ به إن كان نكرة، كـ (غُلَامَ امْرَأَة)، وهذا النوع، هو الغالب.

(٢) نوع يفيد تَخَصُّصَ المضاف دون تعرفه، وضابطه: أن يكون المضاف مُتَوَغاً في الإبهام كغير ومثل إذا أُريد بهما مُطلق المماثلة والمغايرة، لا كَمَالُهُمَا؛ ولذلك صحّ وصف النكرة بهما في نحو: (مَرَزُّتُ بِرَجُلٍ مِثْلَكَ) أو (غَيْرِكَ).

وتُسمى الإضافة في هذين التَّوْعِينَ مَعْنَوِيَّة؛ لأنَّها أفادت أمراً معنوياً ومُحْضَة، أي: خالصة من تقدير الانفصال.

(٣) نوع لا يفيد شيئاً من ذلك، وضابطه: أن يكون المضاف صفة تُشبه المضارع في كونها مُرَادًا بها الحال أو الاستقبال، وهذه الصفة ثلاثة أنواع: اسم فاعل، كـ (ضَارِبُ زَيْدٍ)، و(رَاجِينا)، واسم المفعول، كـ (مَضْرُوبُ الْعَبْدِ) و(مُرَوْعُ القَلْبِ) والصفة المشبهة، كـ (حَسَنُ الْوَجْهِ) و(عَظِيمُ الْأَمْلِ) و(قَلِيلُ الْحِيلِ).

والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً: وَصْفُ النكرة به في نحو: «هَدَيَا بَلَغَ الْكَعْبَةَ» [المائدة: ٩٥]، و«قُوَّعَهُ حَالاً» في نحو: «ثَانِي عِطْفَهِ» [الحج: ٩]، وقوله:

٤٧ - فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفَؤَادِ مُبَطَّنًا

ودخول (رب) عليه في قوله:

٤٨ - يَا رَبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قوله: (ضَارِبُ زَيْدٍ): ضارب زيداً؛ فالاختصاص موجود قبل الإضافة، وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف، أو رفع القبح.

أما التخفيف، فيحذف التنوين الظاهر، كما في (ضَارِبُ زَيْدٍ)، و(ضَارِبَاتُ عَمْرُو) و(حَسَنٌ وَجْهِهِ)، أو المُقدَّر، كما في (ضَوَارِبُ زَيْدٍ) و(حَوَاجِ بَيْتِ اللَّهِ)، أو نون التثنية، كما في (ضَارِبَا زَيْدٍ)، أو الجمع، كما في (ضَارِبُو زَيْدٍ).

وأمام رفع القُبْح، ففي نحو: (مَرَزُتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَاجِهِ)؛ فإن في رفع الْوَاجِهِ قُبْحَ خُلُّ الصَّفَةِ من ضمير، يعود على الموصوف، وفي نصبه قُبْح إجراء صَفَ الْقَاصِرُ، مُجْرَى وصف المتعدّى، وفي الجر تخلصُ منهما. ومن ثم امتنع لَحَسَنٍ وَجْهِهِ)، لانتفاء قُبْح الرفع، ونحو: (الْحَسَنِ وَجْهِهِ) لانتفاء، قُبْح النصب؛ لأنَّ سُكْرَةَ تنصب على التمييز.

وَتُسَمَّى الإضافة في هذا النوع لفظية؛ لأنَّها أفادت أمراً لفظياً، وغير مُخضَّة؛ لأنَّها في تقدير الانفعال.



فصل: تختص الإضافة اللفظية بجواز دخول (أَلْ) على المضاف في خمس مسائل:

إحداها: أن يكون المضاف إليه بـأَلْ، كـ(الْجَعْدُ الشَّعْرُ)، قوله:

٣١٩ - شِفَاءٌ، وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمُ

الثانية: أن يكون مُضافاً لما فيه (أَلْ)، كـ(الضَّارِبُ رَأْسُ الْجَانِيِّ)، قوله:

٣٢٠ - لَقَدْ ظَفِرَ الرُّؤَارُ أَفْفِيَةُ الْعِدَى

الثالثة: أن يكون مُضافاً إلى ضمير ما فيه (أَلْ)، كقوله:

٣٢١ - الْوُدُّ أَتَتِ الْمُسْتَحِقَّةَ صَفْوِهِ

الرابعة: أن يكون المضاف مُثُنى، كقوله:

٣٢٢ - إِنْ يَغْتَيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنِ

الخامسة: أن يكون جمعاً اتَّبعَ سَبِيلَ المثنى، وهو جمع المذكر السالم، فإنه يعرب بحرفين، ويُسلِّم فيه بناء الواحد وَيُخْتَمُ بنون زائد، تحذف للإضافة، كما أن المثنى كذلك، كقوله:

٣٢٣ - لَيْسَ الْأَخِلَاءُ بِالْمُضْغِي مَسَامِعِهِمْ

وَجَوَزَ الْفَرَاءُ إِضافةُ الْوَصْفِ الْمُحَلِّي بـأَلْ إلى المعرف كلها، كـ(الضَّارِبُ زَيْدٌ) - (ضَارِبٌ هَذَا) بخلاف (الضَّارِبُ رَجُلٌ)، وقال المبرد والرمانبي في (الضَّارِبِكَ) - (ضَارِبِكَ): موضع الضمير حَفْضٌ، وقال الأَخْفَشُ: نصب، وقال سيبويه: الضمير كـنَظَاهِرٍ؛ فهو منصوب في (الضاربَكَ) مخوض في (ضاربَكَ) ويجوز في (الضَّارِبَاكَ) - (ضاربُوكَ) الوجهان.

مسألة: قد يكتسب المضاف المذكور من المضاف إليه المؤنث تأنيثه، وبالعكس، وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه. فمن الأول، قولهم: (قطعت بعض أصابعه)، وقراءة بعضهم: «تلتقطه بعض السيارة» [يوسف: ١٠]، قوله:

٣٤ - طول الليل أسرع في تقضي

ومن الثاني، قوله:

٣٥ - إارة العقل مكسوف بطبع هوى

ويحتمله «إن رحمت الله فربت من المحسنين» [الأعراف: ٥٦]، ولا يجوز (فأامت غلام هندي)، ولا (قام امرأة زيد) لعدم صلاحية المضاف فيما للاستغناء عنه بالمضاف إليه.

مسألة: لا يضاف اسم لم ráدفه، كـ (لَيْث أَسَد) ولا موصوف إلى صفتة، كـ (رَجُل فَاضِل) ولا صفة إلى موصوفها، كـ (فَاضِل رَجُل) فإن سمع ما يوهم شيئاً من ذلك، يُؤَوَّل.

فمن الأول، قولهم: ( جاءني سعيد كرزي )، وتأويله: أن يرَاد بالأول: المسمى، وبالثاني: الاسم، جاءني مسمى هذا الاسم.

ومن الثاني، قولهم: ( حبة الحمقاء )، و(صلاة الأولى)، و(مسجد الجامع)، وتأويله: أن يقدّر موصوف، أي: حبة البقلة الحمقاء، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد المكان الجامع.

ومن الثالث، قولهم: ( جزْد قطيفة )، و( سحق عمامة )، وتأويله: أن يقدّر موصوف أيضاً، وإضافة الصفة إلى جنسها، أي: شيء جزد من جنس القطيفة، وشيء سحق من جنس العمامة.



فصل: الغالب على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد، كـ (غلام) و(ثوب).

ومنها ما يمتنع إضافته كالمضمرات، والإشارات، وكغير أيٍ من الموصولات وأسماء الشرط، والاستفهام.

ومنها ما هو واجب الإضافة إلى المفرد، وهو نوعان: ما يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ، نحو: (كل) وبعض)، وأي)، قال الله تعالى: «وكل في ذلك

**بَسِّبُحُونَ** [يس: ٤٠]، و**فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ** [البقرة: ٢٥٣]، و**أَيَّاً مَا تَدْعُوا** [إسراء: ١١٠]، وما يلزم الإضافة لفظاً، وهو ثلاثة أنواع: ما يضاف للظاهر والمضمر، نحو: (كلا) و(كُلْتَا) و(عِنْدَ) و(لَدَى) و(قُصَارَى) و(سَوَى)، وما يختص بالظاهر، كـ (أُولَى) و(أُولَاتِ) و(ذِي) و(ذَاتِ)، قال الله تعالى: **نَحْنُ أُولُو الْفُؤُدُ** [آل عمران: ٣٣]، **وَأَوْلَتُ الْأَمْمَالِ** [الطلاق: ٤]، **وَذَا الْنُّونِ** [الأنياء: ٨٧]، و**ذَاتَكَ بَهْجَةٌ** [آل عمران: ٦٠]، وما يختص بالمضمر، وهو نوعان: ما يضاف لكل مضمر، وهو (وَحْدَة)، نحو: **إِذَا دَعَى اللَّهُ وَحْدَهُ** [غافر: ١٢]، قوله:

**٣٢٦ - وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهٍ يَوْمَ حَدَّكَ**

قوله:

**٣٢٧ - وَالذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ وَخَدِي .....**

وما يختص بضمير المخاطب، وهو مصادر مثناة لفظاً، ومعناها التكرار، وهي (لَبَيْك) بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة، و(سَعَدَيْك) بمعنى إسعاداً لك بعد إسعاد، ولا تستعمل إلا بعد لَبَيْك، و(حَنَائِيك) بمعنى تحننا عليك بعد تحنن، و(دَوَالِيك) بمعنى تداولاً بعد تداوِيل، و(هَذَا ذِيَك) - بذالين معجمتين - بمعنى: إسراعاً بعد إسراع، قال:

**٣٢٨ - ضَرِبَ هَذَا ذِيَكَ وَطَغَنَا وَخَضَا**

وعامله وعامل لَبَيْك من معناهما، والبواقي من لفظهما.

وتجويز سببويه في (هَذَا ذِيَك) في البيت، وفي (دَوَالِيك) من قوله:

**٣٢٩ - دَوَالِيكَ حَتَّى كُلَّنَا غَيْرُ لَأْيِسِ**

الحالية بتقدير نفعه مُتَدَاوِلينَ، وَهَادِينَ - أي: مُسْرِعينَ - ضعيف للتعریف، ولأن مصدر الموضوع للتکثیر لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً.

وتجويز الأعلم في هَذَا ذِيَك في البيت الوصفي مردود لذلك.

وقوله فيه وفي أخواته: إن الكاف لمجرد الخطاب مثلها في (ذلك) مردود أيضاً؛ نقولهم: (حَنَائِيهِ) و(لَبَيْ زَيْدِ) ولحذفهم النون، لأجلها، ولم يحذفوها في (ذَانِكَ) ربأنها، لا تتحقق الأسماء التي لا تُشبه الحرف.

وشددت إضافة لَبَيْ إلى ضمير الغائب، في نحو قوله:

**٣٣٠ - لَقْلَلْتَ لَبَيْهِ لِمَنْ يَذْعُونِي**

وإلى الظاهر في نحو قوله:

### ٤٣١ - فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْرَورٍ

وفيه رد على يُوشَّ في رَعْمِه أَهَ مفرد، وأصله لَبَّا، فَلَبَّيْتُ أَلْفَه يَاءً، لأجل الضمير، كما في لَدَنِكَ وَعَلَيْكَ، وقول ابن الناظم: إِنَّ خَلَافَ يُونَسَ فِي لَبَّيْكَ وَأَخْوَاتَه وَهُمْ.

ومنها ما هو واجب الإضافة إلى الجمل، اسمية كانت، أو فعلية، وهو: (إذا)، (حيث)، فأمّا (إذا)، فنحو: «وَادْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ» [الأنفال: ٢٦]، «وَادْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا» [الأعراف: ٨٦]، وقد يُحذَف ما أُضِيفَتْ إِلَيْهِ لِلعلم بِهِ؛ فَيُجَاءُ بالتنوين عِوضًا مِنْهُ، كقوله تعالى: «وَيَوْمَئِذٍ يَقْرَأُ الْمُؤْمِنُونَ» [الروم: ٤]، وأما حيث، فنحو: (جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ) و(حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ) وربما أُضِيفَتْ إِلَى المفرد، كقوله:

### ٤٣٢ - بِيَضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ

ولا يُقَاسُ عَلَيْهِ، خَلَافًا لِلكسائي.

ومنها: ما يختص بالجمل الفعلية، وهو (لَمَا)، عند مَنْ قال باسميتها، نحو: (لَمَا جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ) و(إذا)، عند غير الأخفش والковيين، نحو: «إِذَا طَلَقْتُمُ الْأَنْسَاءَ» [الطلاق: ١]، وأما نحو: «إِذَا أَلْسَاءَ أَنْشَأَتْ» [الانشقاق: ١]، فمثل: «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَسْتَجَارَكَ» [التوبه: ٦]، وأما قوله:

### ٤٣٣ - إِذَا بَاهِلَيْ تَخْتَهُ حَنْظَلِيَّةُ

فعلى إضمار (كان) كما أضمرت هي وضمير الشأن في قوله:

### ٤٣٤ - فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

فصل: وما كان بمنزلة (إذا) أو (إذا) - في كَوْنِهِ اسْمَ زَمَانٍ مُبْهَمٌ لِمَا مَضَى أو لِمَا يَأْتِي - فإنه بمنزلتهما فيما يُضافَان إِلَيْهِ؛ فلذلك تقول: (جَئْتُكَ زَمَانَ الْحَجَاجُ أَمِيرُ)، أو (زَمَانَ كَانَ الْحَجَاجُ أَمِيرًا) لِأَنَّه بمنزلة (إذا)، و(أَتَيْكَ زَمَانَ يَقْدَمُ الْحَاجُ) ويُمْتَنَعُ (زَمَانَ الْحَاجُ قَادِم) لِأَنَّه بمنزلة إذا، هذا قول سيبويه، ووافقه الناظم في مُشِبِّهِ إِذْ دُونَ مُشِبِّهِ إذا، مُخْتَجِّا بقوله تعالى: «يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ» [الذاريات: ١٣]، وقوله:

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ

وهذا نحوه مما نُزِّلَ فِيهِ الْمُسْتَقْبَلُ لِتَحْقِيقِ وُقُوعِهِ مِنْزَلَةً مَا قَدْ وَقَعَ وَمَضَى.



فصل: ويجوز في الزمان المحمول على (إذا) أو (إذ) الإعراب على الأصل، والبناء حملاً عليهما، فإن كان ما فيه فعلاً مبنياً، فالبناء أرجح للتناسب، قوله:

٤٣٥ - عَلَى حِينَ عَائِبُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا

وقوله:

٤٣٦ - عَلَى حِينَ يَسْتَضِيئَ كُلَّ حَلِيمٍ

وإن كان فعلاً مُعَرَّباً أو جملة اسمية؛ فالإعراب أرجح عند الكوفيين، وواجب عند البصريين، واعتراض عليهم بقراءة نافع: ﴿هَلَا يَوْمٌ يَنَفَعُ﴾ [المائدة: ١١٩]، بالفتح، قوله:

٤٣٧ - عَلَى حِينَ التَّوَاضُلُ غَيْرُ دَانِ

فصل: مما يلزم الإضافة (كلا) و(كُلَّا)، ولا يُضافان إلا لما استكملا ثلاثة شروط:

أحدها: التَّعْرِيفُ؛ فلا يجوز (كلا رجُلَيْنِ) ولا (كُلَّا امْرَأَتَيْنِ) خلافاً للكوفيين.  
والثاني: الدَّلَالَةُ على اثنين، إما بالنصّ نحو: (كلاهُما) و﴿كُلَّا الْجَنَّاتِ﴾  
[تكهف: ٣٣]، أو بالاشتراك، نحو قوله:

٤٣٨ - كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ

فإن كلمة (نا) مشتركة بين الاثنين والجماعة. وإنما صَحَّ قوله:

٤٣٩ - إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِ مَدْىٌ وَكِلَّا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ  
لأنَّ (ذا) مُثَنَّاة في المعنى مثلها في قوله تعالى: ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا يَكُرُّ عَوَانٌ بَيْنَ  
ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، أي: وكلاً ما ذُكر، وبينَ ما ذكر.

والثالث: أن يكون كلمة واحدة؛ فلا يجوز (كلا رَبِيدٍ وَعَمِرو) فأما قوله:

٤٤٠ - كِلَّا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضْدًا

فمن نَوَادِرِ الضرورات.



ومنها (أيُّ) وتضاف للنكرة مطلقاً؛ نحو: (أيَ رَجُلٌ) و(أيَ رَجُلَيْنِ) و(أيَ رِجَالٍ)، وللمعرفة إذا كانت مثناة، نحو: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ﴾ [الأنعام: ٨١]، أو مجموعة نحو: ﴿أَيُّكُمْ أَحَسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، ولا تضاف إليها مفردة إلا إن كان بينهما جمعٌ

مُقَدَّرٌ، نحو: (أَيُ زَيْدٌ أَحْسَنُ؟؛ إِذَاً أَجْزَاءِ زَيْدٍ أَحْسَنُ؛ أو عطف عليها مثلها بالواو كقوله:

### ٤٤١ - أَيْ يَ وَأَيْكَ فَارِسُ الْأَخْرَابِ

إِذَاً أَجْزَاءِ زَيْدٍ أَحْسَنُ.

ولا تضاف (أي) الموصولة إلا إلى المعرفة، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُ﴾ [مريم: ٦٩]، خلافاً لابن عصفور، ولا (أي) المنعوت بها والواقعة حالاً إلا لنكرة ك (مَرَزْتُ بِفَارِسِ أَيِّ فَارِسٍ) و (بِزَيْدِ أَيِّ فَارِسٍ).

وأما الاستفهمية والشرطية فيضافان إليهما، نحو: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِيَنِي بِعِرْشِهَا﴾ [النمل: ٣٨]، ﴿أَيَّمَا أَلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨]، ﴿فِي أَيِّ حَدِيثٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وقولك: (أَيِّ رَجُلٍ جَاءَكَ فَأَكْرِمْهُ).



ومنها (لَدُنْ) بمعنى عِنْدَ؛ إلا أنها تختص بستة أمور: أحدها: أنها مُلَازِمةً لمبدأ الغايات، فمن ثُمَّ يتَعَاقَبَانِ في نحو: (جِئْتُ مِنْ عِنْدِهِ) و (مِنْ لَدُنِهِ)، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَمَنَا مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]. بخلاف، نحو: (جلستُ عِنْدَهُ)؛ فلا يجوز فيه (جلست لدنه) لعدم معنى الابتداء هنا. الثاني: أن الغالب استعمالها مجرورة بمن. الثالث: أنها مبنية إلا في لغة قَيْسٍ؛ وبلغتهم قُرَىءَ: ﴿مِنْ لَدُنِهِ﴾ [النساء: ٤٠]. الرابع: جواز إضافتها إلى الجمل، كقوله:

### ٤٤٢ - لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَائِبِ

الخامس: جواز إفرادها قبل (عُدُوة) فتنصبهما: إما على التمييز، أو على التشبيه بالفعل به، أو على إضمار (كان) واسمها، وحکى الكوفيون رفعها على إضمار (كان) تامةً، والجرُّ القياسيُّ والغالبُ في الاستعمال.

السادس: أنها لا تقع إلا فضلةً، تقول: (السَّفَرُ مِنْ عِنْدِ البَصَرَةِ) ولا تقول: (من لَدُنِ البَصَرَةِ).



ومنها (مَعَ) وهو اسم لمكان الاجتماع، مُغَرَّب، إلا في لغة ربعة وعشرين فُتنَى على السكون كقوله:

### ٤٤٣ - فَرِيشَيِّي مِنْكُمْ وَهَوَايَيْ مَغْكُمْ

وإذا لقي الساكنة ساكنٌ جاز كسرُها وفتحُها، نحو: (مَعِ الْقَوْمِ)، وقد تفرد بمعنى جمِيعاً، فتنصب على الحال، نحو: (جاؤُوا معاً).

ومنها (غير) وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده، وإذا وقع بعد (ليس) وعلم المضاف إليه جاز ذكره كـ(تَبَضَّعَ عَشَرَةً لِيَسْ غَيْرُهَا) وجاز حذفه لفظاً، فيضمُّ بغير تنوين، ثم اختلف، فقال المبرد: ضمة بناء؛ لأنَّها كَفَيلٌ في الإبهام فهي سِمٌ أو خبر، وقال الأخفش: إعراب؛ لأنَّها اسم ككل وبعْض، لا ظرف كقبل وبعد، شهي اسم لا خبر، وجَوَزَهُما ابنُ خروف، ويجوز الفتح قليلاً مع التنوين ودونه، فهي خبر، والحركة إعراب باتفاق، كالضم مع التنوين.

ومنها (قبل) و(بعد) ويجب إعرابهما في ثلاثة صور:

أحداها: أن يُصرَح بالمضاف إليه، كـ(جِئْتُكَ بَعْدَ الظُّهُرِ) و(قبل العصر) و(من شَبَّيلِه) و(من بَعْدِه).

الثانية: أن يُحذَفَ المضاف إليه ويُنْوَى ثُبُوت لفظه، فيبقى الإعراب وترك التنوين كما لو ذكر المضاف إليه، كقوله:

٤٤ - وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَؤْلَى قَرَابَةٍ

أي: ومن قَبْلِ ذلك، وقراءة: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤]، بالجر من غير تنوين، أي: من قبل الغَلَبِ ومن بعده.

الثالثة: أن يُحذَفَ ولا يُنْوَى شيء، فيبقى الإعراب، ولكن يرجع التنوين لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير، كقراءة بعضهم: ﴿مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤]، بالجر والتنوين، وقوله:

٤٥ - فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُثِّتَ قَبْلًا

وقوله:

٤٦ - فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَمْرًا

وهما نكرتان في هذا الوجه، لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً، ولذلك نُوننا، ومعرفتان في الوجهين قبله.

فإنْ نُويَّ معنى المضاف إليه دون لفظه بُنيا على الضم، نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤]، في قراءة الجماعة.



ومنها (أَوْلُ و(دُونَ) وأسماء الجهات كـ (يَمِينٍ) و(شَمَالٍ) و(وَرَاءٍ) و(أَمَامٍ) و(فَوْقَ) و(تَحْتَ)، وهي على التفصيل المذكور في قبل وبعد، تقول: (جَاءَ الْقَوْمُ وَأَخْرُوكَ خَلْفُهُ) أو (أَمَامُهُ) تريده خلفهم أو أمامهم، قال:

٤٤٧ - لَغَنَاً يُشَنِّ عَلَيْهِ مِنْ قِدَامٍ

وقوله :

٤٤٨ - عَلَى أَيْتَانَاتٍ غَدُوا الْمَمْنِيَّةُ أَوْلُ

وحكى أبو علي (ابداً بِذَاهِنَةِ أَوْلُ بالضم على نية معنى المضاف إليه. وبالخفض على نية لفظه، وبالفتح على نية تركها، ومنعه من الصرف للوزن والوقف.



ومنها (حَسْبُ) ولها استعمالان:

أحدهما: أن تكون بمعنى كافٍ، فتستعمل استعمال الصفات، فتكون نعتاً لنكرة. كـ (مَرَأْتُ بِرَجُلٍ حَسْبَكَ مِنْ رَجُلٍ)، أي: كافٍ لك عن غيره، وحالاً لمعرفة. كـ (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ حَسْبَكَ مِنْ رَجُلٍ) واستعمال الأسماء، نحو: «**حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ**» [المجادلة: ٨]، «**فَإِنَّكَ حَسْبَكَ اللَّهُ**» [الأనفال: ٦٢]، (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ) وبهذا، يُرَدُّ على مَنْ زعم أنها اسم فعل، فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاقٍ.

والثاني: أن تكون بمنزلة (لا غير) في المعنى، فتستعمل مفردة، وهذه هي حَسْبُ المتقدمة، ولكنها عند قطعها عن الإضافة، تجدد لها إشرابها هذا المعنى. وملازمتها للوصفيّة أو الحالية أو الابتدائية، وبناؤها على الضم، تقول: (رَأَيْتُ رَجُلاً حَسْبُهُ) و(رَأَيْتُ زِيدًا حَسْبُهُ).

قال الجوهرى: كأنك قلت: (حَسْبِي) أو (حَسْبُكَ)، فأضمرت ذلك، ولم تُتَّنُّ، انتهى. وتقول: (قَبَضْتُ عَشَرَةَ حَسْبَهُ)، أي: فحسبي ذلك.

واقتضى كلام ابن مالك، أنها تعرّب نصباً إذا تكررت كقبل وبعد.

قال أبو حيان: ولا وجه لنصبها؛ لأنّها غير ظرف إلا إن نقل عنهم نصبها حالاً إذا كانت نكرة، انتهى.

فإن أراد بكونها نكرة قطعها عن الإضافة اقتضى أن استعمالها حينئذ منصوبة شائع. وأنها كانت مع الإضافة معرفةً، وكلاهما ممنوع، وإن أراد تنكيرها مع الإضافة فلا وجه لاشتراطه التنكير حينئذ، لأنّها لم ترِد إلا كذلك، وأيضاً فلا وجه لتوقفه في تجويز انتصابها على الحال حينئذ، فإنه مشهور، حتى إنه مذكور في كتاب الصّاحح،

نـ: تقول: (هذا رَجُلٌ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ) وتقول في المعرفة: (هذا عبدُ اللهِ حَسْبَكَ مِنْ رَجُلٍ) فتنصب حسبك على الحال، انتهى. وأيضاً، فلا وجه للاعتذار عن ابن سـث بذلك، لأنّ مراده التنكير الذي ذكره في قـبـل وبـعـدـ، وهو: أن تقطع عن الإضافة بـحـثـ وتقديرـاً.

وأما (علـ) فإنـها توافق (فـوقـ) في معناها، وفي بنائـها على الضـمـ، إذا كانت سـعـرـفةـ، كـقولـهـ:

٣٤٩ - وَأَتَيْتُ نَخْوَ بَنِي كُلَيْبٍ مِنْ عَلـ

أـيـ: مـنـ فـوـقـهـمـ، وفي إـعـرـابـهاـ إـذـاـ كـانـتـ نـكـرـةـ، كـقولـهـ:

٣٥٠ - كَجُلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلـ

أـيـ: مـنـ شـيـءـ عـالـ.

وـتـخـالـفـهـاـ فيـ أـمـرـيـنـ:ـ أـنـهـ لاـ تـسـعـمـلـ إـلـاـ مـجـرـوـرـةـ بـمـنـ،ـ وـأـنـهـ لاـ تـسـعـمـلـ مـضـافـةـ،ـ قالـ جـمـاعـةـ،ـ مـنـهـمـ ابنـ أـبـيـ الرـبـيعـ،ـ وـهـوـ الـحـقـ،ـ وـظـاهـرـ ذـكـرـ ابنـ مـالـكـ لـهـ فـيـ عـدـادـ غـصـنـ:ـ الـأـلـفـاظـ أـنـهـ يـجـوزـ إـضـافـتـهـ،ـ وـقـدـ صـرـحـ الـجـوـهـرـيـ بـذـلـكـ،ـ فـقـالـ:ـ يـقـالـ:ـ (أـتـيـتـهـ مـنـ غـرـ الدـارـ)ـ بـكـسـرـ الـلـامــ أـيـ:ـ مـنـ عـالــ وـمـقـضـىـ قـولـهـ:

عَرَبُوا نَضْبَأْ إِذَا مَا نَكَرَـ قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذَكَرَـ

أـنـهـ يـجـوزـ اـنـصـابـهـ عـلـىـ الـظـرـفـيـةـ،ـ أـوـ غـيرـهـ،ـ وـمـاـ أـطـنـ شـيـئـاـ مـنـ الـأـمـرـيـنـ مـوـجـوـدـاـ.

وـإـنـماـ بـسـطـتـ القـوـلـ قـلـيلـاـ فـيـ شـرـحـ هـاتـيـنـ الـكـلـمـتـيـنـ،ـ لـأـنـيـ لـمـ أـرـ أـحـدـ وـفـأـهـمـاـ حـثـبـهـاـ مـنـ الشـرـحـ،ـ وـفـيـمـاـ ذـكـرـتـهـ كـفـاـيـةـ وـالـحـمـدـ لـلـهــ.



فصل: يـجـوزـ أـنـ يـحـذـفـ ماـ عـلـمـ مـنـ مـضـافـ وـمـضـافـ إـلـيـهـ.

فـإـنـ كـانـ الـمـحـذـفـ الـمـضـافـ؛ـ فـالـغالـبـ أـنـ يـخـلـفـهـ فـيـ إـعـرـابـهـ الـمـضـافـ إـلـيـهـ،ـ نـحـوـ بـيـجـاءـ رـبـيـكــ [الفـجرـ:ـ ٢٢ـ]ـ،ـ أـيـ:ـ أـمـرـ رـبـيـكــ،ـ وـنـحـوـ:ـ (ـوـسـأـلـ الـقـرـيـةــ)ـ [يـوسـفـ:ـ ٨٢ـ]ـ،ـ أـيـ:ـ عـرـ الـقـرـيـةــ.

وـقـدـ يـقـيـ علىـ جـرـهـ،ـ وـشـرـطـ ذـلـكـ فـيـ الـغالـبـ:ـ أـنـ يـكـونـ الـمـحـذـفـ مـغـطـوفـاـ،ـ عـسـيـ مـضـافـ بـمـعـنـاهـ،ـ كـقـولـهـمـ:ـ (ـمـاـ مـيـثـلـ عـبـدـ اللهـ وـلـاـ أـخـيـهـ يـقـولـانـ ذـلـكــ)ـ،ـ أـيـ:ـ وـلـاـ مـيـثـلـ خـيـهــ؛ـ بـدـلـيـلـ قـولـهـمـ:ـ (ـيـقـولـانـ)ـ بـالـثـنـيـةـ،ـ وـقـولـهـ:

٤ـ كـلـ أـمـرـيـءـ تـخـسـبـيـنـ أـمـرـأـ وـنـارـ تـوـقـدـ بـالـلـيـلـ نـارـاـ

أي: وكل نار، لئلا يلزم العطف على معمولني عاملين.

ومن غير الغالب قراءة ابن جماز: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَة﴾ [الأنفال: ٦٧]، أي: عمل الآخرة، فإن المضاف ليس معطوفاً، بل المعطوف جملة فيها المضاف.

وإن كان الممحون المضاف إليه، فهو على ثلاثة أقسام؛ لأن تارة يزول من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين ويُبَيَّن على الضمّ، نحو: (لَيْسَ غَيْرُ)، ونحو: ﴿مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدًا﴾ [الروم: ٤]، كما مر، وتارة يبقى إعرابه، ويُرَدُّ إليه تنوينه، وهو الغالب، نحو: ﴿وَكُلَا ضَرَبَتِنَا لَهُ الْأَمْثَل﴾ [الفرقان: ٣٩]، ﴿أَيَا مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]. وتارة يبقى إعرابه، ويُرَدُّ تنوينه، كما كان في الإضافة، وشرط ذلك في الغالب أذ يُعطَف عليه اسمُ عامل في مثل الممحون، وهذا العامل إما مضاف، كقولهم: (خُذْ رُبْعَ وَنِصْفَ مَا حَصَلَ)، أو غيره، كقوله:

#### ٤٥٢ - بِمِثْلِ أَوْ أَنْفَعِ مِنْ وَبِلِ الدَّيْمِ

ومن غير الغالب قولهم: (أَبْدَا بِذَا مِنْ أَوْلِ) بالخفض من غير تنوين، وقراءة بعضهم: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِم﴾ [المائدة: ٦٩]، أي: فلا خوف شيء عليهم.

فصل: زَعَمَ كثيرٌ من التحويين أنَّه لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشعر. والحق أن مسائل الفصل سبعة، منها ثلات جائزة في السعنة:

إحداها: أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله.

كقراءة ابن عامر: ﴿قَتْلُ أُولَادَهُمْ شُرَكَائِهِم﴾ [الأنعام: ١٣٧]، قوله الشاعر:

#### ٤٥٣ - فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبُغَاثِ الْأَجَادِلِ

وإما ظرفه، كقول بعضهم: (تَرَكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا).

الثانية: أن يكون المضاف وصفاً، والمضاف إليه إما مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني، كقراءة بعضهم: ﴿فَلَا تَحْسَنَ اللَّهُ مُخْلِفٌ وَعَدَهُ رُسُلُهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧]، قوله الشاعر:

#### ٤٥٤ - وَسِوَاكَ مَانِعٌ فَضْلَهُ الْمُخْتَاجِ

أو ظرفه، كقوله عليه الصلاة والسلام: «هَلْ أَنْثُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي»، قوله الشاعر:

#### ٤٥٥ - كَتَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٌ بِعَسِيلِ

الثالثة: أن يكون الفاصل قسماً، كقولك: (هَذَا غُلَامٌ وَاللَّهُ زَيْدٌ).

والأربع الباقيه تختص بالشعر:

إحداها: الفضل بالأجنبي، ونعني به معمول غير المضاف، فاعلاً كان، كقوله:

٤٥٦ - أَثْجَبَ أَيَّامَ وَالْدَّاهِ بِهِ إِذْ نَجَلَهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَ

أو مفعولاً، كقوله:

٤٥٧ - سَقِيَ امْتِيَاحًا نَدِيَ الْمِسْوَاكَ رِيقَتِهَا

أي: سقى ندي ريقتها المسواك.

أو ظرفاً، كقوله:

٤٥٨ - كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

الثانية: الفضل بفاعل المضاف، كقوله:

٤٥٩ - وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدَ صَبَّ

ويحتمل أن يكون منه أو من الفضل بالمفعول قوله:

٤٦٠ - فَإِنْ نِكَاحَهَا مَطْرِ خَرَامُ

بدليل أنه يروى بنصب مطري ويرفعه، فالتقدير فإن نكاح مطري إياها أو هي.

والثالثة: الفضل بنت المضاف، كقوله:

٤٦١ - مِنْ أَبْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِيحِ طَالِبٌ

الرابعة: الفضل بالنداء، كقوله:

٤٦٢ - كَأَنَّ بِرْذُونَ أَبَا عِصَامٍ زَيْدٌ حَمَارُ دُقٌّ بِالْلَّجَامِ

أي: كأن برذون زيد يا أبا عصام.



## فصل: في أحكام المضاف للباء

يجب كسر آخره كعلامي، ويجوز فتح الباء وإسكانها.

ويستثنى من هذين الحكمين أربع مسائل، وهي: المقصور كفتى وقدى، والمنقوص كرام وقادس، والمثلثي كابنئين وغلامين، وجمع المذكر السالم كزيدين ومسليمين.

فهذه الأربعة آخرها واجب السكون، والياء معها واجبة الفتح، وندر إسكانها بعد الألف في قراءة نافع: «وَمَحْيَانِي» [الأنعام: ١٦٢]، وكسرُها بعدها في قراءة الأعمش والحسن: «هِيَ عَصَايِ» [طه: ١٨]، وهو مُطرد في لغةبني يربوع في الياء المضaf إليها جمع المذكَر السالِم، وعليه قراءة حمزة: «يُمْضِرِخِي إِنِي» [إبراهيم: ٢٢]. وتُذْعَمْ ياء المنقوص، والمثنى، والمجموع في ياء الإضافة، كقاضي، ورأيَت ابْنَيَ وَزَنْدِيَ، وَتُقلُّبُ وَالجَمْع يَاءَ، ثُمَّ تُذْعَمْ، كقوله:

٣٦٣ - أَوْدِي بَنِيَ وَأَغْنَقَ بَوْنِي حَسْنَرَةَ

وإن كان قبلها ضمة، قلبت كسرة، كما في بَنِيَ وَمُسْلِمِيَ، أو فتحة، أبقيت كمضطفي، وَتَسْلِمَ الْفُ التَّثْنِيَة، كمُسْلِمَاتِيَ، وأجازت هَذِيلَ في ألف المقصور قلبها ياء، كقوله:

٣٦٤ - سَبَّقُوا هَرَوِيَ وَأَغْنَتُقُوا لِهَرَوَاهُمْ

واتفق الجميع على ذلك في عَلَيَّ ولَدَيَّ، ولا يختص بباء المتكلِّم، بل هو عامٌ في كل ضمير، نحو: عَلَيْهِ وَلَدَيْهِ، وَعَلَيْنَا وَلَدَيْنَا، وكذا الحكم في إِلَيَّ.



### هذا باب إعمال المصدر، واسمه

الاسم الدال على مجرَّد الحَدَث إن كان عَلَمًا، كـ (فَجَار) وـ (حَمَادٍ) للفجرة والمُحْمِدة، أو مبدوءاً بميم زائدة لغير المُفَاعلة، كـ (مَضَرَبٌ) وـ (مَقْتَلٌ)، أو متتجاوزاً فعله الثلاثة، وهو بزنة اسم حَدَثُ الثَّلَاثِيَّة، كـ (غُسْلٌ) وـ (وُضُوءٌ) في قوله: (اغْتَسَلَ غُسْلًا)، وـ (تَوَضَّأَ وُضُوءًا) فإنَّهما بزنة القُرْب والدخول في (قَرُبَ قُرْبًا) وـ (دَخَلَ دُخُولًا)؛ فهو اسم مصدر، وإلا فال مصدر.

ويَعْمَلُ المصدرُ عَمَلَ فِعْلِهِ، إن كان يَحْلُّ مَحْلَهُ فَعَلَّ، إِمَّا مَعَ (أَنْ)، كـ (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا أَمْسِ) وـ (يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا غَدًا)، أي: أَنْ ضَرَبَهُ وَأَنْ تَضْرِبَهُ، إِمَّا مَعَ (ما) كـ (يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا الْآنَ)، أي: ما تَضْرِبَهُ، وَلَا يَجُوزُ في نحو: (ضَرَبْتَ ضَرْبًا زَيْدًا) كونَ (زيَداً) منصوباً بالمصدر، لانتفاء هذا الشرط.

وَعَمَلُ المَصْدُرِ مَضَافاً أَكْثَرُ، نحو: «وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ» [القراءة: ٢٥١]، وَمُنَوَّنَا أَقْيَسُ، نحو: «أَوْ إِطْعَمْ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ١٤١٥】 [البلد: ١٥، ١٤]، وبأَلْ قَلِيلٍ ضَعِيفٌ، كقوله:

## ٣٦٥ - ضعيف النكارة أغداة

واسم المصدر إن كان علماً لم يعمل اتفاقاً، وإن كان ممياً فكالمصدر اتفاقاً، كقوله:

## ٣٦٦ - أظلُّوم إِنْ مُضَابِّكُمْ رجلاً

وإن كان غيرهما لم ي العمل عند البصريين، وي العمل عند الكوفيين والبغداديين،  
وعليه قوله:

## ٣٦٧ - وَيَغْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّاعِ

ويكثر أن يضاف المصدر إلى فاعله، ثم يأتي مفعوله، نحو: «وَلَا دَفْعُ اللهِ  
نَاسٌ» [البقرة: ٢٥١]، ويقل عكسه، كقوله:

## ٣٦٨ - قَرْعَ الْقَوَاقِيرِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

وقيل: يختص بالشعر، ورد بالحديث: «وَحْجُّ الْبَيْتِ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً»،  
ي: وأن يحج البيت المستطاع، وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول وبالعكس  
فكثير، نحو: «رَبَّكَا وَتَقَبَّلَ دُعَاءَهُ» [إبراهيم: ٤٠]، وهو: «لَا يَسْعُمُ الْإِنْسَنُ مِنْ دُعَاءِ  
خَيْرٍ» [فصلت: ٤٩]، ولو ذكر لقيل: دعائي إليك، ومن دعائه الخير.

وابع المجرور يجر على اللفظ، أو يحمل على المحل؛ فيرفع كقوله:

## ٣٦٩ - طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

أو ينصب، كقوله:

## ٣٧٠ - مَخَافَةُ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَائِ



### هذا باب إعمال اسم الفاعل

وهو: ما دل على الحدث والحدوث وفاعله.

فخرج بالحدوث، نحو: (أفضل) و(حسن) فإنهما إنما يدلان على الثبوت،  
وخرج بذكر فاعله، نحو: (مضروب) و(قام).

فإن كان صلة لأجل عميل مطلقاً، وإن لم يكن عمل بشرطين:  
أحدهما: كونه للحال أو الاستقبال، لا الماضي، خلافاً للكسائي، ولا حججاً له

في : ﴿بَسِطْ ذَرَاعِيهِ﴾ [الكهف: ١٨] ، لأنَّه على حكاية الحال ، والمعنى : يَبْسُط ذراعيه ،  
بدليل : ﴿وَنَقْلَبُهُم﴾ [الكهف: ١٨] ، ولم يقل : وَقَلْبَنَا هُمْ .

والثاني : اعتماده على استفهام أو نَفْي أو مُخْبَر عنه أو مَوْصُوف ، نحو : (أَضَارَبْ زَيْدُ عَمْرًا) ، و(ما ضَارَبْ زَيْدُ عَمْرًا) ، و(زَيْدٌ ضَارَبْ أَبُوهُ عَمْرًا) ، و(مَرَزَتْ بِرَجُلٍ ضَارَبْ أَبُوهُ عَمْرًا) .

والاعتماد على المُقدَّر كالاعتماد على الملفوظ به ، نحو : (مُهِينْ زَيْدُ عَمْرًا أمْ مُكْرِمُهُ؟) أي : أَمْهِينْ ، ونحو : ﴿مُخْلِفُ الْوَنْعَ﴾ [النحل: ٦٩] ، أي : صِنْفٌ مُخْتَلِفُ الْوَانَهُ ، وقوله :

### ٣٧١ - كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لَيْوَهَنَهَا

أي : كَوَاعِلْ نَاطِح ، ومنه (يَا طَالِعاً جَبَلاً) ، أي : يا رجلاً طالعاً ، وقول ابن مالك : (إِنَّه اعتمد على حرف النداء) سَهْوٌ ؛ لأنَّه مختص بالاسم ؛ فكيف يكون مُقرَّباً من الفعل .

فصل : تُحوَّل صيغة فاعل للمبالغة والتکثير إلى : فَعَال ، أو فَعُول ، أو مِفعَال ، بكثرة ، وإلى فَعِيل ، بِقلَّة ، فيعمل عَمَلَه بشرطه ، قال :

### ٣٧٢ - أَخَا الْحَرْبِ لَبَاسًا إِلَيْهَا جَلَالَهَا

وقال :

### ٣٧٣ - ضَرُوبٌ بِنَاضِلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا

وحكى سيبويه : (إِنَّه لِمِنْحَارٍ بَوَائِكَهَا) ، وقال :

٣٧٤ - فَتَائِنٍ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَهُ هَلَالًا .....  
وقال :

### ٣٧٥ - أَتَانِي أَتَهُمْ مَرْقُونَ عِرْضِي



فصل : تَشْيَهُ اسم الفاعل وجَمْعُه وَتَشْيَهُ أَمْثَلُ المبالغة وجَمْعُها كَمُفَرِّدِهِنَّ في العمل والشُّرُوط ، قال الله تعالى : ﴿وَالَّذِكْرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٥] ، وقال تعالى : ﴿هَلْ هُنَّ كَيْشَفَتُ ضُرُوعَ﴾ [الزمر: ٣٨] ، وقال : ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُ﴾ [القمر: ٧] ، قال الشاعر :

### ٣٧٦ - وَالثَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي

وقال:

٣٧٧ - غَفَرْ رَذْبَهُمْ غَنِيرْ فُخْزْ

غُفرٌ: جمع غفور، وذبَّهُمْ: مفعوله.

\* \* \*

فصل: يجوز في الاسم الفضلي الذي يتلو الوصف العامل أن ينصب به، وأن يُخْفَض بإضافته، وقد قرئ: «إِنَّ اللَّهَ يَلْعُغُ أَمْرِهِ» [الطلاق: ٣]، و«هُلْ هُنَّ كَلِشَفَتُ حُرْرِهِ» [الزمر: ٣٨]، بالوجهين، وأما ما عدا التالي فيجب نصبه، نحو: (خليفة) من قوله تعالى: «إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً» [البقرة: ٣٠].

وإذا أتى المجرور فالوجه جَرُّ التابع على اللُّفْظ؛ فتقول: (هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرِو)، ويجوز نصبه بإضمار وَضَفِّ مَتَّوْنَ أو فعل اتفاقاً، وبالعطف على المحل عند بعضهم، ويَتَعَيَّنُ إضمارُ الفعل إن كان الوَضْفُ غيرَ عاملٍ، فننصبُ (الشَّمْسَ) في: «وَجَاعِلٌ أَيَّلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ» [الأنعام: ٩٦]، بإضمار جَعَلَ لَا غير، إلا إنْ قُدْرُ (جاعِل) على حكاية الحال.

\* \* \*

### هذا باب إعمال اسم المفعول

وهو: ما دَلَّ على حَدِيثٍ ومفعوله، كـ (مَضْرُوبٍ) وـ (مُكْرَمٌ).  
ويعمل عَمَلٌ فعل المفعول، وهو كاسم الفاعل؛ في أنه إنْ كان بآل عَمَلٍ مطلقاً،  
إنْ كان مُجَرَّداً عَمِيلٌ بشرط الاعتماد وكُونِه للحال أو الاستقبال.  
تقول: (زَيْدٌ مُغْطَى أَبُوهُ دِرْهَمَا) الآن أو عَدَا، كما تقول: (زَيْدٌ يُعْطَى أَبُوهُ دِرْهَمَا)، وتقول: (الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي)، كما تقول: (الَّذِي يُعْطَى أَوْ أُغْطَى)  
فالمعطى: مبتدأ، ومفعوله الأول مستتر عائد إلى (أَل)، وكفافاً: مفعول ثان، ويكتفي:  
خبر.

وينفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع به في  
معنى، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف، ونصب الاسم  
على التشبيه.

تقول: (الْوَرَعُ مَحْمُودٌ مَقَاصِدُهُ)، ثم تقول: (الْوَرَعُ مَحْمُودٌ الْمَقَاصِدُ) بالنصب،  
ثم تقول: (الْوَرَعُ مَحْمُودٌ الْمَقَاصِدُ) بالجر.

## هذا باب أبنية مصادر الثلاثي

اعلم أن للفعل الثلاثي ثلاثة أوزان: فَعَلَ - بالفتح - ويكون مُتَعَدِّيَا، كـ (ضرَبَهُ)، وَقَاصِرًا، كـ (قَعَدَ)، وَفَعِلَ - بالكسر - ويكون قاصرًا، كـ (سَلِمَ)، وَمُتَعَدِّيَا، كـ (عَلِمَهُ)، وَفَعْلَ - بالضم - ولا يكون إلا قاصرًا، كـ (ظَرَفَ).

فأمّا فَعَلَ وَفَعِلَ المُتَعَدِّيَان فقياسُ مصادرهما الفَعْلُ؛ فالأول: كالأكْلِ والضَّرْبِ والرَّدُّ، الثاني: كالفهمِ واللَّثَمِ والأمنِ.

وأما فَعَلَ الْقَاصِرُ، فقياسُ مصدره الفَعْلُ، كالفرَحِ، والأَشْرِ والجَوَى والشَّلَلِ، إلا إن دَلَّ على حِزْفَةٍ، أو لِلَايَةِ فقياسُهُ الْفِعَالَةُ، كَوْلَيَ عَلَيْهِمْ وِلَايَةً.

وأما فَعَلَ الْقَاصِرُ، فقياسُ مصدره الْفَعُولُ، كالقُعُودِ، والجُلُوسِ، والخُرُوجِ، إلا إن دَلَّ على امتناعِ، فقياسُ مصدره الْفِعَالُ كِالْإِبَاءِ وَالنَّفَارِ، وَالْجِمَاحِ، وَالْإِبَاقِ، أو على تقلُّبِ فقياسُ مَصْدِرِه الْفَعْلَانُ كِالْجَوْلَانُ، وَالْغَلَيَانُ، أو على داءِ فقياسُهُ الْفِعَالُ كَمَشَى بَطْنُهُ مُشَاءً، أو على سَيْرِ فقياسِهِ الْفَعِيلِ كِالرَّجِيلِ وَالدَّمِيلِ، أو على صَوْتِ فقياسُهُ الْفِعَالُ أو الْفَعِيلِ كِالصُّرَاخِ وَالْعُوَاءِ وَالصَّهَيْلِ وَالثَّهِيقِ وَالزَّئِيرِ، أو على حِزْفَةٍ أو لِلَايَةِ فقياسُ الْفِعَالَةِ كَتَجَرَ تِجَارَةً وَخَاطَ خِيَاطَةً، وَسَفَرَ بَيْنَهُمْ سِفَارَةً إِذَا أَصْلَحَ.

وأما فَعَلَ - بالضم - فقياسُ مصدره الْفُعُولَةُ كِالصُّعُوبَةِ وَالسُّهُولَةِ وَالْعُذُوبَةِ وَالْمُلُوَّحةِ، وَالْفِعَالَةُ كِالبَلَاغَةِ وَالْفَصَاحَةِ وَالصَّرَاحَةِ.

وما جاء مخالفًا لما ذكرناه، فبأبه التَّقْلِيلِ.

كقولهم في فَعَلَ المُتَعَدِّي: جَحَدَهُ جُحُودًا، وَشَكَرَهُ شُكُورًا وَشُكْرَانًا، وقالوا: (جَحَدًا) على القياس.

وفي فَعَلَ الْقَاصِرِ: مَاتَ مَوْتًا، وَفَازَ فَوْزًا، وَحَكَمَ حُكْمًا، وَسَانَ شَيْخُوَخَةً، وَنَهَى نَمِيمَةً، وَذَهَبَ ذَهَابًا.

وفي فَعَلَ الْقَاصِرِ: رَغَبَ رُغُوبَةً، وَرَضِيَ رِضاً، وَبَخَلَ بُخْلًا، وَسَخَطَ سُخْطًا - بضم أولهما وسكون ثانهما - وأما البَخَلُ وَالسَّخَطُ - بفتحتين - فعلى القياس كالرَّغْبِ.

وفي فَعَلَ نحو: حَسْنَ حُسْنًا، وَقَبَحَ قُبْحًا.

وذكر الزجاجيُّ وابن عصفور أنَّ الفَعْلَ قياسٌ في مصدرِ فَعَلَ، وهو خلافُ مقاله سيبويه.



## هذا باب مصادر غير الثلاثي

لا بد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس.

فقياس فعل - بالتشديد - إذا كان صحيح اللام التفعيل كالتشليل والتكليم - تطهير، ومعتلها كذلك، ولكن تُحذف ياء التفعيل وتُعوض منها التاء؛ فيصير وزنه شعنة كالتوصية والتسمية والتزكية.

وقياس أفعال إذا كان صحيح العين الإفعال كالإكرام والإحسان ومعتلها كذلك، ولكن تُنقل حركتها إلى الفاء، فتقلب ألفاً، ثم تُحذف الألف الثانية وتُعوض عنها التاء، ثقاماً إقامة، وأعاناً إعاناً، وقد تُحذف التاء، نحو: «وأقاموا الصلوة» [الأنبياء: ٧٣].  
نحو: [٣٧].

وقياس ما أوله همزة وضل أن تكسير ثالثة وتزيد قبل آخره ألفاً، فينقلب مصدراً، نحو: اقتداراً اقتداراً، واضطفت أضطفاء، وانطلق انطلاقاً، واستخرج استخراجاً، فإن استفعل معتل العين عمل فيه ما عمل في مصدر أفعال المعتل العين؛ فتقول: شمام استقامه، واستعاد استعادة.

وقياس تفعيل وما كان على وزنه أن يضم رابعة؛ فيصير مصدرًا كتدحرج - حرجاً، وتتحمل تحملًا، وتشيطن تشىطناً، وتمسك تمسكناً، ويجب إبدال الضمة ثرثرة إن كانت اللام ياء، نحو: التوانى والتدايني.

وقياس فعل وما ألحق به: فعللة كدحرج دحرجة، وزلزل زلزلة، وبططر بطترة، بحقل حوقلة، وفعلل - بالكسر - إن كان مضاعفاً كزلزال ووسواس، وهو في غير مضاعف: سمعي، كسرهف سرهافاً، ويجوز فتح أول المضاعف، والأكثر أن يعني سفتح اسم الفاعل، نحو: «من شر الوسوس» [الناس: ٤]، أي: المؤوس.

وقياس فاعل كضارب وخاصم وقاتل الفعال والمفاعة، ويمتنع الفعال فيما فاوه نحو: ياسر ويامن، وشد ياومة يوماً.

وما خرج عما ذكرناه فشاذ، كقولهم: كذب كذاباً، قوله:

٤٧٨ - فـهـيـ تـنـزـيـ دـلـوـهـاـ تـنـزـيـاـ

قولهم: تحمل تحملًا، وترامي القوم رميًّا، وحوقل حيقالاً، وافسح قشعريَّة، نقياس: تكذيباً، وتنزيهًا، وتحملًا، وتراميًّا، وحوقلة، وافسحهاراً.



فصل: ويدل على المرة من مصدر الفعل الثلاثي ب فعلة - بالفتح - كجلس جلسة،

ولَيْسَ لِبَسَةً، إِلَّا إِنْ كَانَ بَنَاءُ الْمَصْدِرِ الْعَامُ عَلَيْهَا؛ فَيُدَلِّلُ عَلَى الْمَرَةِ مِنْهُ بِالْوَصْفِ.  
كَرَحَمَ رَحْمَةً وَاحِدَةً.

وَيُدَلِّلُ عَلَى الْهَيْئَةِ بِفِعْلَةٍ - بِالْكَسْرِ - كَالْجِلْسَةِ وَالرُّكْبَةِ وَالْقِتْلَةِ، إِلَّا إِنْ كَانَ بَنَاءُ  
الْمَصْدِرِ الْعَامُ عَلَيْهَا؛ فَيُدَلِّلُ عَلَى الْهَيْئَةِ بِالصَّفَةِ وَنَحْوِهَا، كَنَشَدَ الْضَّالَّةِ نِشَدَةً عَظِيمَةً.  
وَالْمَرَةِ مِنْ غَيْرِ الْثَلَاثِي بِزِيادةِ التَّاءِ عَلَى مَصْدِرِهِ الْقِيَاسِيِّ كَأَنْطِلَاقَةٍ وَاسْتِخْرَاجِهِ فَإِنْ  
كَانَ بَنَاءُ الْمَصْدِرِ الْعَامُ عَلَى التَّاءِ دَلَّ عَلَى الْمَرَةِ بِالْوَصْفِ، كِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ وَاسْتِقَامَةٍ  
وَاحِدَةً.

وَلَا يُبَيِّنُ مِنْ غَيْرِ الْثَلَاثِي مَصْدَرَ لِلْهَيْئَةِ، إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ قَوْلِهِمْ: اخْتَمَرْتُ حِمْرَةً.  
وَاتَّقَبَتْ نِقْبَةً، وَتَعَمَّمَ عِمَّةً، وَتَقْمَصَ قِمْصَةً.



## هذا باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها

يأتي وَصْفُ الْفَاعِلِ مِنَ الْفَعْلِ الْثَلَاثِي الْمُجَرَّدِ عَلَى فَاعِلٍ بِكَثْرَةِ فَعْلٍ - بِالْفَتحِ -  
مُتَعَدِّيَاً كَانَ كَضَرِيَّهُ وَقَتْلَهُ، أَوْ لَازِمًا كَذَهَبَ وَغَذَا - بِالْغَيْنِ وَالْذَّالِ الْمَعْجَمَتِينِ - بِمَعْنَى  
سَالٍ، وَفِي فَعْلٍ بِالْكَسْرِ مُتَعَدِّيَاً كَأَمِئَةٍ وَشَرِبَهُ وَرَكِبَهُ، وَيُقْلُّ فِي الْقَاصِرِ، كَسَلِيمٍ، وَفِي  
فَعْلٍ بِالضَّمِّ، كَفَرَةً.

وَإِنَّمَا قِيَاسُ الْوَصْفِ مِنْ فَعْلِ الْلَّازِمِ: فَعْلٌ فِي الْأَعْرَاضِ، كَفَرِحُ وَأَشِيرُ، وَأَفْعَرُ  
فِي الْأَلْوَانِ وَالْخِلْقَ، كَأَخْضَرُ، وَأَسْوَدُ، وَأَكْحَلُ، وَأَلْمَى، وَأَغْوَرُ، وَأَغْمَى، وَفَعْلَانٌ  
فِيمَا دَلَّ عَلَى الْأَمْتَلَاءِ وَحَرَارَةِ الْبَاطِنِ، كَشْبَعَانُ، وَرَيَانُ، وَعَطْشَانُ.

وَقِيَاسُ الْوَصْفِ مِنْ فَعْلٍ - بِالضَّمِّ - فَعِيلٌ كَظَرِيفٍ وَشَرِيفٍ، وَدُونَهُ فَعْلٌ كَشَهِيْهُ  
وَضَحْمٌ، وَدُونَهُمَا أَفْعَلٌ كَأَخْطَبٍ إِذَا كَانَ أَحْمَرُ إِلَى الْكُدْرَةِ، وَفَعْلٌ كَبَطْلٌ وَحَسَنٌ، وَفَعَدٌ  
- بِالْفَتحِ - كَجَبَانٍ، وَفَعَالٌ - بِالضَّمِّ - كَشَجَاعٍ، وَفَعْلٌ كَجُبْ، وَفَعْلٌ كَعْفَرٌ أَيْ : شُجَاعٌ مَاكِرٌ.  
وَقَدْ يَسْتَغْنُونَ عَنْ صِيغَةِ فَاعِلٍ مِنْ فَعْلٍ - بِالْفَتحِ - بِغَيْرِهَا كَشِيْخٌ وَأَشِيبٌ وَطَيْبٌ  
وَعَفِيفٌ.

تَنبِيهٌ: جَمِيعُ هَذِهِ الصَّفَاتِ صَفَاتٌ مُشَبَّهَةٌ؛ إِلَّا فَاعِلًا كَضَارِبٍ وَقَائِمٍ، فَإِنْهُ اسْتَهِنَّ  
فَاعِلٌ، إِلَّا إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَرْفُوعِهِ، وَذَلِكَ فِيمَا دَلَّ عَلَى الثَّبُوتِ - كَ (طَاهِيرِ الْقَلْبِ).  
وَ(شَاحِطِ الدَّارِ)، أَيْ : بَعِيدَهَا - فَصِيقَةٌ مُشَبَّهَةٌ أَيْضًا.



فصل: ويأتي وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد بلفظ مضارعه، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة، وكسر ما قبل الآخر مطلقاً، سواء كان مكسوراً في المضارع، كـ(مُنْطَلِق)، و(مُسْتَخْرِج) أو مفتوحاً كـ(مُتَعَلِّم) و(مُتَدَخِّر).

\* \* \*

### هذا باب أبنية أسماء المفعولين

يأتي وصف المفعول من الثلاثي المجرد على زنة مفعولٍ، كـ(مَضْرُوب) وـ(مَفْصُود)، وـ(مَمْرُور به)، ومنه مبيعٌ، ومقولٌ، ومزميٌّ، إلا أنها غيرت.

ومن غيره بلفظ مضارعه، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة، فإن شئت فقل: بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر، نحو: المال مُسْتَخْرِج، زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ به.

وقد ينوب فعيلٌ عن مفعول، كـ(لَهِيْن) وـ(كَحِيل) وـ(جَرِيح) وـ(طَرِيح)، ومراجعته السماع، وقيل: ينقايس فيما ليس له فعيلٌ بمعنى فاعل، نحو: قَدَرَ وَرَحَمَ، تَوَلَّهُمْ: قَدِيرٌ وَرَحِيمٌ.

\* \* \*

### هذا باب إعمال الصفة المشبهة

#### باسم الفاعل المتعدّي إلى واحد

وهي: الصفة التي استحسن فيها أن تضاف لما هو فاعل في المعنى، كـ(حسينٌ زَجْه) وـ(نَقِيَّ الثَّغْرِ) وـ(طَاهِرِ الْعِرْضِ).

فخرج نحو: (زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ) فإن إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتنعة؛ لثلا عِرْضِهم الإضافة إلى المفعول، ونحو: (زيد كاتب أبوه) فإن إضافة الوصف فيه وإن كانت تُتمتنع لعدم اللبس، لكنها لا تحسن؛ لأن الصفة لا تضاف لمرفوعها، حتى يُقدر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها، بدليلين، أحدهما: أنه لو لم يقدر كذلك لزم صافة الشيء إلى نفسه. والثاني: أنهم يؤثثون الصفة في نحو: (هَنْدٌ حَسَنَةُ الْوَجْهِ)؛ فلهذا حسن أن يقال: (زيد حسن الوجه)؛ لأن مَنْ حَسُنَ وَخَهُ حَسُنَ أن يسند حُسْنُ إلى جملته مجازاً، وقبع أن يقال: (زيد كاتب الأب)؛ لأن مَنْ كَتَبَ أبُوهُ لا يحسن أن تُسند الكتابة إليه، إلا بمجاز بعيد.

وقد تبيّن أن العلم بحسن الإضافة، موقوفٌ على التّنّظر في معناها، لا على معرفة كونها صفة مُشَبَّهَة، وحيثُنِي فلا دُورَ في التعريف المذكور كما تَوَهَّمَهُ ابنُ النّاظِمِ.



فصل: وتختصُ هذه الصفةُ عن اسم الفاعل بخمسةٍ أمور:

أحدها: أنها تُصاغ من اللازم دون المتعدي، كـ(حسَن) و(جَمِيل)، وهو يُصاغُ منها، كَفَائِمٍ وضَارِبٍ.

الثاني: أنَّها للزمن الحاضر الدائم، دون الماضي المنقطع والمستقبل، وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة.

الثالث: أنها تكون مُجَارِيَّةً للمضارع في تحركه وسكنه، كـ(طَاهِرِ القَلْبِ) و(ضَامِيرِ البَطْنِ) و(مُسْتَقِيمِ الرَّأْيِ) و(مُعْتَدِلِ الْقَامَةِ) وَغَيْرُ مُجَارِيَّةٍ له، وهو الغالبُ في المبنية من الثلاثي كـ(حسَن)، و(جَمِيل)، و(ضَحْمٌ)، و(مَلَانٌ) ولا يكونُ اسمُ الفاعل إلَّا مُجَارِيًّا له.

الرابع: أن منصوبها لا يَتَقدَّمُ عليها، بخلاف منصوبه، ومن ثَمَّ صَحَ النصبُ في نحو: (زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ) وامتنع في نحو: (زَيْدٌ أَبُوهُ حَسَنٌ وَجَهُهُ).

الخامس: أنَّه يلزم كون معمولها سَبَبِيًّا، أي: متصلًا بضمير موصوفها، إما لفظاً نحو: (زَيْدٌ حَسَنٌ وَجَهُهُ)، وإما مَعْنَى، نحو: (زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ)، أي: منه، وقيل: إن (أَلْ) خَلَفٌ عن المضاف إليه، وقولُ ابن النّاظِمِ: (إن جواز نحو: «زَيْدٌ بِكَ فَرِحٌ مُبْنِيٌّ لِعُومٍ قُولُهُ: إن المعمول لا يكون سَبَبِيًّا مُؤخِّراً). مردودٌ؛ لأنَّ المُرَادَ بالمعمول ما عملُها فيه لحقِ الشَّبَهِ، وإنَّما عملُها في الظَّرفِ بما فيها من معنى الفعل، وكذا عملها في الحال، وفي التَّمييز، ونحو ذلك.



فصل: لعمول هذه الصفة ثلاثة حالات: الرفع على الفاعلية، وقال الفارسي: أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة، والخفض بالإضافة، والنصب على التشبيه بالمحظوظ به، إن كان معرفةً، وعلى التمييز إن كان نكرة، والصفة مع كلٍّ من الثلاثة. إما نكرة، أو معرفة، وكلٌّ من هذه الستة للمعمول معه سُتُّ حالاتٍ، لأنَّه إما بألف، كـ(الْوَجْهِ)، أو مضاف لما فيه أَلْ كـ(وَجْهِ الْأَبِ)، أو مضاف للضمير كـ(وَجْهِهِ)، أو مضاف لمضاف للضمير كـ(وَجْهِ أَبِيهِ) أو مجرد كـ(وَجْهِ) أو مضاف إلى المجرد كـ(وَجْهِ أَبِ)؛ فالصور سُتُّ وثلاثون، والممتنع منها أربع، وهي: أن تكون الصفة بألف

والمعمول مجردأ منها ومن الإضافة إلى تاليها، وهو مخوض، كـ(الْحَسْنَ وَجْهِهِ) أو (وَجْهِ أَيْهِ) أو (وَجْهِهِ) أو (وَجْهِهِ أَبِ).



## هذا باب التَّعْجُب

وله عبارات كثيرة، نحو: ﴿كَيْفَ تَكُفُّرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمَوَاتًا فَأَحْيَيْتُمْ﴾ [بقرة: ٢٨]، «سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُس» لِلَّهِ دَرْهُ فَارِسًا!

والمبوب له منها في النحو اثنان:

إحداهما: ما أَفْعَلَهُ، نحو: (ما أَحْسَنَ زَيْدًا).

فأمّا (ما) فأجمعوا على اسميتها؛ لأنّ في (أَحْسَنَ) ضميرًا يعود عليها، وأجمعوا على أنها مبتدأ؛ لأنّها مجردة للإسناد إليها، ثم قال سيبويه: وهي نكرة تامةً بمعنى شيء، وابتديء بها لتضمنها معنى التعجب، وما بعدها خبر، فموضعه رفع، وقال لأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنى الذي، وما بعدها: صلة فلا موضع له، أو نكرة ناقصة، وما بعدها صفة فمحله رفع، وعليهما فالخبر مذوق وجوباً، أي: شيء عظيم.

وأما (أَفْعَلَ) كـأَحْسَنَ، فقال البصريون والكسائي: فعل؛ للزومه مع ياء المتكلّم عن الوقاية، نحو: (ما أَفْقَرَنِي إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى) ففتحته بناءً كالفتحة في ضرب من زيد ضرب عمراً) وما بعده مفعول به، وقال بقية الكوفيين: اسم؛ لقولهم: (ما حَسِنَتْ)، ففتحته إعراباً، كالفتحة في (زيد عندك) وذلك لأنّ مخالفة الخبر للمبتدأ، تتضيّع عندهم نصبه، وأَحْسَنَ إنما هو في المعنى وصف لزيد، لا لضمير (ما)، (زيد) عندهم مُشبّه بالمفعول به.

الصيغة الثانية: أَفْعَلْ به، نحو: (أَحْسَنْ بِزَيْدٍ).

وأجمعوا على فعلية أَفْعَلْ، ثم قال البصريون: لفظه لفظُ الأمر، ومعناه الخبر، وهو في الأصل فعل ماض على صيغة أَفْعَلْ بمعنى صار ذا كذا كـ(أَغَدَ البعير)، أي: صار ذا غدة، ثم غيرت الصيغة، فصبح إسناد صيغة الأمر، إلى الاسم الظاهر، فزيادة بناء في الفاعل، ليصير على صورة المفعول به، كـ(أَمْرَزَ بِزَيْدٍ) ولذلك التزمت، بخلافها في: ﴿وَكَنَّ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨]، فيجوز تركها، كقوله:

٣٧٩ - كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

وقال الفراء، والزجاج، والمخشري، وابن كيسان، وابن خروف: لفظه ومعناه

الأمر، وفيه ضمير، والباء للتعدية، ثم قال ابن كيسان: الضمير للحسن، وقال غيره: للمخاطب، وإنما التزم إفراده لأنه كلام جرئي مجرئ المثل.

مسألة: ويجوز حذف المتعجب منه، في مثل (ما أحسنه)، إن دل عليه دليل.

قوله:

٢٨٠ - رَبِيعَةَ خَيْرًا مَا أَعْفَ وَأَكْرَمَا

وفي (أ فعل به) إن كان أ فعل معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف. نحو: ﴿أَسْعَ يَهُمْ وَأَبْصَر﴾ [مريم: ٢٨]، وأما قوله:

٢٨١ - حَمِيدًا، وَإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَأَجْدِر

أي: به، فشاذ.

\* \* \*

مسألة: وكل من هذين الفعلين ممنوع التصريف؛ فال الأول: نظير تبارك، وعسى. وليس، والثاني: نظير هب بمعنى اعتقاد، وتعلم بمعنى اعلم، وعلة جمودهما تضمئهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع.

\* \* \*

مسألة: ولعدم تصرف هذين الفعلين، امتنع أن يتقدّم عليهما معمولهما، وأن يفصل بينهما، بغير ظرف و مجرور؛ لا تقول: (ما زيداً أحسن)، ولا (بزيد أحسن). وإن قيل: إن (بزيده) مفعول، وكذلك لا تقول: (ما أحسن يا عبد الله زيداً) ولا (أحسن لولا بخله بزيد).

واختلفوا في الفضل بظرف أو مجرور متعلقين بالفعل، وال الصحيح الجواز.

قولهم: (ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أثبت به أن يكذب)، وقوله:

٢٨٢ - وَأَخْرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوْلَأَ

ولو تعلق الظرف والجار والمجرور بعمول فعل التعجب، لم يجز الفصل به اتفاقاً، نحو: (ما أحسن معتاكفا في المسجد)، و(أحسن بجالس عندك).

\* \* \*

فصل: وإنما يُبنى هذه الفعاليات مما اجتمعت فيه ثمانية شروط:

أحدها: أن يكون فعلاً؛ فلا يُبنيان من الجلف والحمار، فلا يقال: (ما أجلفه).

ولا (ما أحمره)، وشد (ما أدرع المرأة)، أي: ما أخف يدها في الغزل، بتزويه من

قولهم : امرأة ذراع ، ومثله (ما أقمنه) ، و(ما أجدره بعده).

الثاني : أن يكون ثلثياً ; فلا يُبَيَّنَانِ من دخراج وضارب واستخراج ، إلا أفعلاً ، فقيل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كانت الهمزة لغير التقل ، نحو : (ما أظلم الليل) و(ما أفقـرـ هذا المكان) ، وشـدـ على هذين القولين : (ما أغطـاهـ نـدرـاـهمـ) و(ما أوـلـاهـ لـمـعـرـوـفـ) ، وعلى كل قول : (ما أتقـاهـ) ، و(ما أملـاـ القرـبةـ) ، لأنهما من اتقـىـ وامـتـلـاتـ ، و(ما أخـصـرـهـ) ، لأنـهـ من اخـتـصـرـ ، وفيـهـ شـذـوذـ آخرـ ، وسيأتيـ.

الثالث : أن يكون متصرفاً ; فلا يُبَيَّنَانِ من نحوـ : نـعـمـ وـيـسـ.

الرابع : أن يكون معناه قابلاً للتفاضل ؛ فلا يُبَيَّنَانِ من نحوـ : (فـيـ وـمـاتـ).

الخامس : أن لا يكون مبنياً للمفعول ؛ فلا يُبَيَّنَانِ من نحوـ : (ضـربـ) ، وـشـدـ (ما خـصـرـهـ!) من وجهـينـ ، وبـعـضـهـمـ يـسـتشـنـيـ ماـ كـانـ مـلـازـمـاًـ لـصـيـغـةـ (فـعـلـ) ، نحوـ : (عـيـنـتـ بـحـاجـتـكـ) و(زـهـيـ عـلـيـنـاـ) فـيـجـيزـ : (ما أـعـنـاهـ بـحـاجـتـكـ) و(ما أـزـهـاهـ عـلـيـنـاـ).

السادس : أن يكون تاماً ، فلا يُبَيَّنَانِ من نحوـ : كـانـ ، وـظـلـ ، وـبـاتـ ، وـصـارـ ، وـكـادـ .

السابع : أن يكون مثبتاً ؛ فلا يُبَيَّنَانِ من مـنـفيـ ، سـوـاءـ كـانـ مـلـازـمـاًـ لـلـنـفـيـ ، نحوـ : (ما عـاجـ بـالـدـوـاءـ) أيـ : ما انتـفعـ بـهـ ، أـمـ غـيرـ مـلـازـمـ كـ (ما قـامـ زـيدـ).

الثامن : أن لا يكون اسمـ فـاعـلـهـ عـلـىـ أـفـعـلـ فـعـلـاـ ؛ فلا يُبَيَّنَانِ من نحوـ : (عـرـجـ ، وـشـهـلـ ، وـخـضـرـ الزـرـعـ).



فصل : وـيـتـوـصـلـ إـلـىـ التـعـجـبـ منـ الرـائـدـ عـلـىـ ثـلـاثـةـ ، وـمـاـ وـضـفـهـ عـلـىـ أـفـعـلـ فـعـلـاـ بـ (ـمـاـ أـشـدـ) وـتـحـوـهـ ، وـيـنـصـبـ مـصـدـرـهـمـ بـعـدـهـ ، أـوـ بـ (ـأـشـدـ) وـنـحـوـهـ ، وـيـجـرـ مـصـدـرـهـمـ بـعـدـهـ بـالـبـلـاءـ ؛ فـتـقـولـ : (ـمـاـ أـشـدـ - أـوـ أـعـظـمـ - دـخـرـجـتـهـ ، أـوـ اـنـطـلـاقـهـ أـوـ حـمـرـتـهـ) وـ(ـأـشـدـ - أـوـ عـظـمـ - بـهـاـ).

وكـذاـ المـنـفـيـ وـالـمـبـنـيـ لـلـمـفـعـولـ ، إـلـاـ أـنـ مـصـدـرـهـمـ يـكـونـ مـؤـوـلاـ ، لـاـ صـرـيـحاـ ، نحوـ : (ـمـاـ أـكـثـرـ أـنـ لـاـ يـقـومـ) وـ(ـمـاـ أـعـظـمـ مـاـ ضـربـ) وـ(ـأـشـدـ بـهـمـاـ).

وـأـمـاـ الـفـعـلـ النـاقـصـ ؛ فـإـنـ قـلـنـاـ : لـهـ مـصـدـرـ ، فـمـنـ النـوعـ الـأـوـلـ ، إـلـاـ فـمـنـ الثـانـيـ ، تـقـولـ : (ـمـاـ أـشـدـ كـوـنـهـ جـمـيـلاـ) ، أـوـ (ـمـاـ أـكـثـرـ مـاـ كـانـ مـخـسـنـاـ!) ، وـ(ـأـشـدـ - أـوـ أـكـثـرـ - بـذـلـكـ!).

وـأـمـاـ الـجـاـمـدـ وـالـذـيـ لـاـ يـتـفـاـوـتـ مـعـنـاهـ ، فـلـاـ يـتـعـجـبـ مـنـهـمـ الـبـتـةـ .



## هذا باب نعم وبئس

وهما فulan عند البصريين والكسائي؛ بدليل (فبها ونعمت)، واسمان عند باقي الكوفيين؛ بدليل (ما هي ينعم الولد)، جامدان، رافعان لفاعلين معرفين بأجل الجنسية، نحو: «نعم العبد» [ص: ٣٠]، و«بئس الشراب» [الكهف: ٢٩]، أو بالإضافة إلى ما قارنها، نحو: «ولنعم دار المتقين» [النحل: ٣٠]، «فليئس موثي المتكبرين» [النحل: ٢٩]، أو إلى مضارف لما قارنها، كقوله:

٤٨٣ - فِيْنَعِمْ ابْنُ أَخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذِّبٍ

أو مضمرين مستترین مفسرين بتمييز، نحو: «بئس للاطلالين بدلاً» [الكهف: ٥٠]، وقوله:

٤٨٤ - نِعْمَ امْرَأً هَرِمْ لَمْ تَغُرِّ نَائِبَةً

وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي أن يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، كقوله:

٤٨٥ - نِعْمَ الْفَتَاهَةَ فَتَاهَهِنْدَلُوْبَذَلُ

ومنه سيبويه والسيرافي مطلقاً، وقيل: إن أفاد معنى زائداً جاز، وإلا فلا، كقوله:

فِيْنَعِمْ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي

واختلف في كلمة (ما) بعد نعم وبئس؛ فقيل: فاعل؛ فهي معرفة ناقصة - أي: موصولة - في نحو: «فِيْنَاهَا يَعْظُمُكُمْ بِهِ» [النساء: ٥٨]، أي: نعم الذي يعظكم به، ومعرفة تامة في نحو: «فِيْنَاهَا هِيَ» [البقرة: ٢٧١]، أي: فنعم الشيء هي، وقيل: تمييز، فهي نكرة موصوفة في الأول وتامة في الثاني.



فصل: ويذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد فاعل نعم وبئس؛ فيقال: (نعم الرجل أبو بكر)، و(بئس الرجل أبو لهب)، وهو مبتدأ، والجملة قبله خبره، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ واجب الحذف، أي: الممدوح أبو بكر، والمذموم أبو لهب.

وقد يتقدم المخصوص؛ فيتغير كونه مبتدأ، نحو: (زيد نعم الرجل).

وقد يتقدم ما يُشعر به فيحذف، نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعْمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤]، أي: هو وليس منه (العلم نعم المفتى)، وإنما ذلك من التقدم.



فصل: وكل فعل ثلاثي صالح للتعجب منه؛ فإنّه يجوز استعماله على فعل بضم العين - إما بالأصل كـ(ظرف، وشرف) أو بالتحويل كـ(ضرب) وـ(فهم)، ثم يجرى، حينئذ، مجرى نعم وبئس: في إفادة المدح والذم، وفي حكم الفاعل، وحكم المخصوص، تقول في المدح: (فهم الرجل زيد)، وفي الذم: (حبث الرجل عمر). ومن أمثلته (سأ) فإنّه في الأصل سوا بالفتح؛ فحوال إلى فعل - بالضم - فصار فاصراً، ثم ضمن معنى بئس فصار جاماً، قاصراً، محكوماً له ولفاعله بما ذكرنا، تقول: (سأ الرجل أبو جهل) وـ(سأ خطب النار أبو لهب) وفي التنزيل: ﴿وَسَاءَتْ مُرْتَفَقَا﴾ [الكهف: ٢٩]، و﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤].

ولك في فاعل فعل المذكور أن تأتي به أسماء ظاهراً مجرداً من (آل) وأن تجره بالباء، وأن تأتي به ضميراً مطابقاً، نحو: (فهم زيد)، وسمع (مررت بآيات جاد بهن آياتاً) وجذن آياتاً)، وقال:

### ٤٨٦ - حَبَّ بِاللَّزَوْرِ الَّذِي لَا يُرَى

أصله: (حب الزور) فزاد الباء، وضم الحاء؛ لأنّ فعل المذكور، يجوز فيه أن تسكن عينه، وأن تنقل حركتها إلى فائه؛ فتقول: (ضرب الرجل) وـ(ضرب).



فصل: ويقال في المدح: (حبذا) وفي الذم: (لا حبذا)، قال:  
٤٨٧ - أَلَا حَبَّذَا عَادِري فِي الْهَوَى      وَلَا حَبَّذَا الْجَاهِلُ الْعَادِلُ  
ومذهب سيبويه أن (حب) فعل، وـ(ذا) فاعل، وأنهما باقيان على أصلهما، وقيل: ركبها وغلبت الفعلية؛ لتقدم الفعل، فصار الجميع فعلاً وما بعده فاعل، وقيل: ركبها وغلبت الاسمية لشرف الاسم، فصار الجميع أسماءً مبتدأ وما بعده خبراً.

ولا يتغير (ذا) عن الإفراد والتذكير، بل يقال: (حبذا الزيدان والهندان)، أو (الزيدون والهندان)؛ لأن ذلك كلام جرى مجرى المثل؛ كما في قولهم: (الصيف ضيغت اللبان)، يقال لكل أحد بكسر الناء وإفرادها، وقال ابن كيسان: لأن المشار إليه مضاف محدود، أي: حبذا حسن هند.

ولا يتقدم المخصوص على (حبذا) لما ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى المثل،

وقال ابن بابشاذ: لئلا يتوهم أنَّ في (حَبَّ) ضميراً، وأنَّ (ذا) مفعول.  
تنبيه: إذا قلت: (حَبَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ) فحبَّ هذه من باب فعل المتقدم ذكره،  
ويجوز في حائه الفتح والضم، كما تقدَّم؛ فإن قلت: (حَبَّذَا) ففتح الحاء واجب إن  
جعلتهما كالكلمة الواحدة.



### هذا باب أفعال التفضيل

إنما يصاغ أفعال التفضيل مما يصاغ منه فعل التعجب؛ فيقال: (هُوَ أَضَرُّ)  
(أَعْلَمُ) و(أَفْضَلُ) كما يقال: (مَا أَضَرَّهُ ) و(أَعْلَمَهُ ) و(أَفْضَلَهُ ) وشدة بناؤه من وصف لا  
فعل له؛ كـ (هُوَ أَقْمَنُ بِهِ) أي: أحقُّ، (الْأَلْصُ مِنْ سِطْرَاطِ) ، وممَّا زاد على ثلاثة  
كـ (هَذَا الْكَلَامُ أَخْصَرُ مِنْ عَيْرِهِ)، وفي أفعال المذاهب الثلاثة، وسمع (هُوَ أَغْطَاهُمْ  
لِلَّدَّارِهِمْ، وَأَوْلَاهُمْ لِلْمَعْرُوفِ)، وـ (هَذَا الْمَكَانُ أَقْبَرُ مِنْ عَيْرِهِ)، ومن فعل المفعول  
كـ (هُوَ أَزَهَى مِنْ دِيكَ) وـ (أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحِيَّينَ) وـ (أَعْنَى بِحَاجِتَكَ).

وما توصل به إلى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه يتوصل به إلى التفضيل،  
ويُجاج بعده بمصدر ذلك الفعل تميزاً؛ فيقال: (هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجًا) وـ (حُمْرَة).



**فصل: ولاسم التفضيل ثلاث حالات:**

إحداها: أن يكون مجرداً من آل والإضافة، فيجب له حكمان:  
أحدهما: أن يكون مفرداً مذكراً دائماً، نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخْوَهُ أَحَبُّ﴾ [يوسف: ٨]  
ونحو: ﴿قُلْ إِنَّ كَانَ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ ...﴾ [التوبه: ٢٤] الآية، ومن ثم قيل في (آخر):  
إنه معدول عن آخر، وفي قول ابن هانىء:

**٣٨٨ - كَانَ صُغْرَى وَكُبَرَى مِنْ فَقَاقِعَهَا**

إنه لحنٌ.

والثاني: أن يؤتى بعده بمن جارة للمفضول، وقد تُحذفان نحو: ﴿وَالآخِرَةُ خَيْرٌ  
وَأَبْقَى﴾ [الأعلى: ١٧]، وقد جاء الإثبات والمحذف في: ﴿أَنَّا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعْزَزُ  
نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]، أي: منك.

وأكثر ما تحذف (من) إذا كان أفعالُ خبراً، ويُقللُ إذا كان حالاً، كقوله:

**٣٨٩ - دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْتَنَاكِ كَالْبَذْرِ أَجْمَلَ**

أي: دَنَوْتِ أَجْمَلَ مِنَ الْبَدْرِ، أَوْ صَفَةً كَفُولَهُ:

### ٣٩٠ - تَرَوَّحَيْ أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلَيْ

أي: تَرَوَّحَيْ وَائِتِي مَكَانًا أَجْدَرَ مِنْ غَيْرِهِ بِأَنْ تَقِيلَيْ فِيهِ.

ويجب تقديم (مِنْ) و مجرورها عليه إن كان المجرور استفهاماً، نحو: (أَنْتَ مِمْنَ أَفْضَلُ ) أو مضافاً إلى الاستفهام (أَنْتَ مِنْ عَلَامٍ مِنْ أَفْضَلِ)، وقد تقدم في غير الاستفهام، كقوله:

### ٣٩١ - فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

وهو ضرورة.

الحالة الثانية: أن يكون بأَلْ؛ فيجب له حكمان: أحدهما: أن يكون مُطابِقاً لموصوفه، نحو: (زَيْدُ الأَفْضَلُ ) و (هِنْدُ الْفُضْلِيَّ) و (الرَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ) و (الرَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ) و (الهِنَّادُ الْفُضْلَيَّاتُ ) أو (الْفُضْلُ).

والثاني: أَلَا يُؤْتَى مَعَهِ بِمِنْ ، فَأَمَّا قَوْلُ الْأَعْشَى :

### ٣٩٢ - وَلَسْنَتِي بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى

فَخُرَّجَ عَلَى زِيَادَةِ (أَلْ ) أَوْ عَلَى أَنَّهَا مَتَعَلِّقَةُ بِ (أَكْثَر) نَكْرَةٍ مَحْذُوفَةٍ مُبَدِّلَةٍ مِنْ (أَكْثَر) الْمَذَكُورِ.

الثالثة: أن يكون مُضَافاً، فإن كانت إضافته إلى نَكْرَة لزمه أمران: التَّذْكِيرُ و التَّوْحِيدُ، كما يلزمان الْمَجْرَدُ؛ لاستواهُمَا فِي التَّنْكِيرِ، و يلزم في المضاف إِلَيْهِ أَنْ يُطَابِقَ، نحو: (الرَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ) و (الرَّيْدُونَ أَفْضَلُ رِجَالِيَّ) و (هِنْدُ أَفْضَلُ امْرَأَةَ)، فَأَمَّا: ﴿وَلَا تَكُونُوْنَا أَوَّلَ كَافِرِيْ بِهِ﴾ [البقرة: ٤١]، فالْتَّقْدِيرُ: أَوَّلَ فَرِيقٍ كافِرٍ.

وإن كانت الإضافة إلى معرفة؛ فإن أَوَّلَ أَفْعَلُ بِمَا لَا تَفْضِيلَ فِيهِ وَجَبَتِ الْمَطَابِقَةُ، كَفُولَهُمْ: (النَّاقِصُ وَالأشْجُعُ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ)؛ أي: عَادِلَاهُمْ، وَإِنْ كَانَ عَلَى أَصْلِهِ مِنْ إِفَادَةِ الْمُفَاضِلَةِ جَازَتِ الْمَطَابِقَةُ؛ كَفُولُهُ تَعَالَى: ﴿أَكَبَرُ مُجْرِمِهِا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، ﴿هُمْ رَأَذْلُنَا﴾ [هود: ٢٧]، وَتَرُكُهُمْ كَفُولُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنَجِدَهُمْ أَحَرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةِ﴾ [البقرة: ٩٦]، وهذا هو الغالب، وابن السراج يوجبه، فإن قُدْرَ (أَكَابِر) مَفْعُولاً ثَانِيَاً، و (مُجْرِمِهِا) مَفْعُولاً أَوَّلَ فِي لِزْمِهِ الْمَطَابِقَةِ فِي الْمَجْرَدِ.



مسألة: يرفع أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ الضَّمِيرَ الْمُسْتَرَ فِي كُلِّ لُغَةٍ، نحو: (زَيْدُ أَفْضَلُ )،

والضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة، كـ (مَرَأْتُ بَرَجُلًا أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ) أو (أنت)، ويطرد ذلك إذا حل محل الفعل، وذلك إذا سبقه نفي، وكان مرفوعه أجنبياً، مفضلاً على نفسه باعتبارين، نحو: (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَخْسَنَ فِي عَيْنِيهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ رَيْدٍ)، فإنه يجوز أن يقال: (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يَخْسُنُ فِي عَيْنِيهِ الْكُحْلُ كَحُسْنِهِ فِي عَيْنِ رَيْدٍ)، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين، أولهما: للموصوف، وثانيهما: للظاهر، كما مثلنا، وقد يُحذف الضمير الثاني، وتدخل (من) إما على الاسم الظاهر، أو على محله، أو على ذي المحل؛ فتقول: (مِنْ كُحْلِ عَيْنِ رَيْدٍ)، أو (مِنْ عَيْنِ رَيْدٍ)، أو (مِنْ رَيْدٍ)؛ فتحذف مضافاً، أو مضافين، وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء؛ فتقول: (مَا رَأَيْتُ كَعْيِنَ رَيْدٍ أَخْسَنَ فِيهَا الْكُحْلُ)، وقالوا: (مَا أَحَدُ أَخْسَنُ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ رَيْدٍ)، والأصل: (مَا أَحَدُ أَخْسَنُ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ حُسْنِ الْجَمِيلِ بِرَيْدٍ) ثم إنهم أضافوا الجميل إلى زيد لملابسته إياه، ثم حذفوا المضاف؛ ومثله في المعنى:

لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ  
والأصل: (مِنْ وِلَايَةِ الْفَضْلِ بِالصَّدِيقِ) ثم (مِنْ فَضْلِ الصَّدِيقِ) ثم (مِنَ الصَّدِيقِ).



### هذا باب النعت

الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب خمسة: النعت، والتوكييد، وعطف البيان، والنَّسقُ، والبدل.

فالنعت - عند الناظم - هو (التابع الذي يكمل متبوعه، بدلاته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به).

فخرج بقيد التكميل النَّسقُ والبدلُ، وبقيد الدلالة المذكورة: البيانُ والتوكييدُ. والمراد بالمكمل الموضّح للمعرفة، كـ (جاءَ رَيْدٌ التَّاجِرُ) أو (التَّاجِرُ أَبُوهُ)، والمخصوص للنكرة، كـ (جاءَنِي رَجُلٌ تَاجِرٌ) أو (تَاجِرٌ أَبُوهُ).

وهذا الحدُّ غير شامل لأنواع النَّعْت؛ فإن النَّعْت قد يكون لمجرد المدح، كـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ۲]، أو لمجرد الذم، نحو: (أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) أو للترحِم، نحو: (اللَّهُمَّ أَنَا عَبْدُكَ الْمِسْكِينُ) أو للتوكييد، نحو: ﴿نَفَخْتُ وَحْدَهُ﴾ [الحاقة: ۱۳].



فصل: وَتَجِبُ مُوَافَقَةُ النَّعْتِ لِمَا قَبْلَهُ فِيمَا هُوَ مُوْجُودٌ فِيهِ مِنْ أُوْجُهِ الإِعْرَابِ الْثَّالِثَةِ، وَمِنْ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ.

تقول: (جَاءَنِي زَيْدُ الْفَاضِلُ) وَ(رَأَيْتُ زَيْدًا الْفَاضِلَ) وَ(مَرَزُتُ بِزَيْدِ الْفَاضِلِ) وَ(جَاءَنِي رَجُلُ فَاضِلٍ) كَذَلِكَ.

وَأَمَّا الإِفْرَادُ وَالثَّنْيَةُ وَالجَمْعُ وَالتَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ؛ فَإِنْ رَفَعَ الْوَضْفُ ضَمِيرَ الْمَوْصُوفِ الْمُسْتَتَرِ وَأَفْقَهُ فِيهَا، كَـ(جَاءَنِي اُمْرَأَةُ كَرِيمَةٌ)، وَرَجُلَانِ كَرِيمَانٌ، وَرِجَالُ كِرَامٌ) وَكَذَلِكَ: (جَاءَنِي اُمْرَأَةُ كَرِيمَةُ الْأَبِ) أَوْ (كَرِيمَةُ أَبَا) وَ(جَاءَنِي رَجُلَانِ كَرِيمَانِ كِرِيمَانٌ الْأَبِ) أَوْ (كَرِيمَانِ أَبَا) وَ(جَاءَنِي رِجَالُ كِرَامُ الْأَبِ) أَوْ (كِرَامُ أَبَا)؛ لَأَنَّ الْوَصْفَ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ رَافِعٌ ضَمِيرَ الْمَوْصُوفِ الْمُسْتَتَرِ.

وَإِنْ رَفَعَ الظَّاهِرُ أَوْ الضَّمِيرُ الْبَارِزُ أُغْطِيَ حُكْمُ الْفَعْلِ، وَلَمْ يُعْتَبَرْ حَالُ الْمَوْصُوفِ.

تقول: (مَرَزُتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أُمُّهُ) وَ(بِأُمْرَأَةٍ قَائِمٍ أُبُوهاً)، كَمَا تقول: (قَامَتْ أُمُّهُ) وَ(قَامَ أُبُوهاً) وَ(مَرَزُتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمَيْنِ أُبُواهُمَا)، كَمَا تقول: (قَامَ أُبُواهُمَا)، وَمَنْ قَالَ: (قَامَا أُبُواهُمَا) قَالَ: (قَائِمَيْنِ أُبُواهُمَا)، وَتَقُولُ: (مَرَزُتُ بِرِجَالٍ قَائِمَ آبَاؤُهُمْ)، كَمَا تَقُولُ: (قَامَ آبَاؤُهُمْ)، وَمَنْ قَالَ: (قَائِمَيْنِ آبَاؤُهُمْ) قَالَ: (قَائِمَيْنِ آبَاؤُهُمْ) وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ فَصَحُّ مِنَ الْإِفْرَادِ، كَـ(قَيَّامِ آبَاؤُهُمْ).



فصل: وَالْأَشْيَاءُ الَّتِي يُنْعَتُ بِهَا أَرْبَعَةٌ:  
أَحَدُهَا: الْمُشْتَقُ، وَالْمَرَادُ مَا دَلَّ عَلَى حَدِيثٍ وَصَاحِبِهِ، كَـ(ضَارِبٌ) وَ(مَضْرُوبٌ)  
وَ(حَسَنٌ) وَ(أَفْضَلٌ).

الثَّانِي: الْجَامِدُ الْمُشَبِّهُ لِلْمُشْتَقِ فِي الْمَعْنَى، كَاسْمُ الْإِشَارَةِ، وَ(ذِي) بِمَعْنَى صَاحِبٍ، وَأَسْمَاءُ الشَّيْبِ، تَقُولُ: (مَرَزُتُ بِزَيْدٍ هَذَا) وَ(بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ) وَ(بِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ) لَأَنَّ مَعْنَاهَا الْحَاضِرُ، وَصَاحِبُ مَالٍ، وَمَنْسُوبٌ إِلَى دِمَشْقٍ.

الثَّالِثُ: الْجَمْلَةُ، وَلِلْتَّعْتُ بِهَا ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ: شُرُوطُ فِي الْمَنْعُوتِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً إِمَّا لِفَظًا وَمَعْنَى، نَحْوًا: «وَأَنْتُمُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ إِلَيْهِ إِلَيْهِ اللَّهُ» [الْبَقْرَةُ: ٢٨١]، أَوْ مَعْنَى لَا لِفَظًا، وَهُوَ الْمُعْرَفُ بِأَلِّ الْجِنْسِيَّةِ، كَوْلَهُ:

٣٩٣ - وَلَقَدْ أَمْرَأَ عَلَى الْلَّئِيمِ يَسْبُبُنِي

وَشَرْطَانُ فِي الْجَمْلَةِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ مُشْتَمَلَةً عَلَى ضَمِيرٍ يَرْبُطُهَا بِالْمَوْصُوفِ، مَا مَلْفُوظٌ بِهِ كَمَا تَقَدَّمُ، أَوْ مُقَدَّرٌ كَوْلَهُ تَعَالَى: «وَأَنْتُمُوا يَوْمًا لَا تَجِزُّونَ نَفْسًا عَنْ نَفْسِ شَيْئًا»

[البقرة: ١٢٣]، أي: لا تجزي فيه، والثاني: أن تكون خَبْرِيَّةً، أي: مُحْتَمِلَةً للصدقِ والكذب؛ فلا يجوز (مَرْزُتُ بِرَجُلٍ أَضْرِبْهُ) ولا (يَعْدُ بِعْتُكَهُ) قاصداً لإنشاء البيع، فإن جاءَ ما ظاهره ذلك يُؤَوَّلُ على إضمار القول كقوله:

### ٣٩٤ - جاؤوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الدَّئْبَ قَطٌّ

أي: جاؤوا بلبن مخلوطٍ بالماء مقولٍ عند رؤيته هذا الكلام.

الرابع: المصدرُ، قالوا: (هَذَا رَجُلٌ عَدْلٌ، وَرِضاً، وَزَوْرٌ، وَفِطْرٌ) وذلك، عند الكوفيين، على التأويل بالمشتق، أي: عَادِل، وَمَرْضِيٌّ، وَزَائِرٌ، وَمُفْطِرٌ، وعند البصريين على تقدير مضافٍ، أي: دُو كذا، ولهذا التُّرْمَ إفراده وتذكيره، كما يلتزمان لور صُرَّخ بذو.



فصل: وإذا تَعَدَّدت النَّعوتُ: فإن اتَّحدَ معنِي النَّعْتِ اسْتَغْنَى بالتشنيه والجمع عن تفريقه، نحو: (جَاءَنِي رَجُلَانِ فَاضِلَانِ) و(رِجَالُ فُضَلَاءِ) وإن اختلف وجَب التَّفْرِيقُ فيها بالعطف بالواو، كقوله:

### ٣٩٥ - عَلَى رَبِيعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ

وقولك: (مَرْزُتُ بِرِجَالٍ شَاعِرٍ وَكَاتِبٍ وَفَقِيهٍ).

وإذا تَعَدَّدت النَّعوتُ واتَّحدَ لفظ النَّعْتِ؛ فإن اتَّحدَ معنِي العامل وعملُه جاز الإتباع مطلقاً، كـ (جَاءَ زَيْدٌ وَأَتَى عَمْرُو الظَّرِيفَانِ) و(هَذَا زَيْدٌ وَذَاكَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ) و(رَأَيْتَ زَيْدًا وَأَبْصَرْتُ خَالِدًا الشَّاعِرَيْنِ)، وَخَصَّ بعضاً منهم جَوازَ الإتباع بكون المتبوعين فاعليٍّ فعلين، أو خَبَرِيٍّ مبتدأين.

إن اختلفا في المعنى والعمل، كـ (جَاءَ زَيْدٌ وَرَأَيْتَ عَمْرًا الفَاضِلَيْنِ)، أو اختلف المعنى فقط، كـ (جَاءَ زَيْدٌ وَمَضَى عَمْرُو الْكَاتِبَانِ) أو العمل فقط كـ (هَذَا مُؤْلِمٌ زَيْدٌ وَمُوجِعٌ عَمْرًا الشَّاعِرَيْنِ) وجَب القطعُ.



فصل: وإذا تَكَرَّرت النَّعوتُ لواحد؛ فإن تعَيَّنَ مُسَمَّاهُ بدونها، جازَ إتباعها، وَقَطْعُها، والجمع بينهما بشرط تقديم المُتَبَعِ، وذلك، كقول حَرْنَقَ:

### ٣٩٦ - لَا يَبْعَدُنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ النَّازِلُونَ بِكُلِّ مَغْتَرٍ وَالظَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

ويجوز فيه رفع (النازلين) و(الطيبين) على الإتباع لـ (قومي)، أو على القطع بإضمار (هم)، ونصبُهما بإضمار (أمدح) أو (أذكر)، ورفعُ الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا، وعكسه على القطع فيهما.

وإن لم يُعرف إلا بمجموعها، وجَب إتباعها كلها، لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد، وذلك، كقولك: (مَرَّتْ بِزَيْدِ التَّاجِرِ الْفَقِيهِ الْكَاتِبِ) إذا كان هذا الموصوف يُشاركه في اسمه ثلاثة، أحدهم: تاجر كاتب، الآخر: تاجر فقيه، والآخر: فقيه كاتب.

وإن تعين بعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الأوجه الثلاثة.

وإن كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإتباع، وجاز في الباقي قطع، كقوله:

٤٩٦ - وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَظِيلٍ وَشُغْلًا مَرَاضِيًّعَ مِثْلَ السَّعَالِي  
وحقيقة القطع: أن يجعل النعت خبراً لمبدأ، أو مفعولاً لفعل.

فإن كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجَب حذف المبتدأ بالفعل، كقولهم: (الحمد لله الحميد) بالرفع بإضمار (هو)، قوله تعالى: ﴿وَآمَرَهُمْ حَمَّالَةَ الْحَاطِبِ﴾ [المد: ٤]، بالنصب بإضمار (أدم).

وإن كان لغير ذلك جاز ذكره، تقول: (مررت بزيد التاجر) بالأوجه الثلاثة، ولكل ن تقول: (هو التاجر) و(أعني التاجر).



فصل: ويجوز بكثرة حذف المنعوت إن علما، وكان النعت إما صالحاً لمباشرة نحوك: ﴿أَنِّي أَعْمَلُ سَيِّغَتٍ﴾ [سبأ: ١١]، دُرُوعاً سَابِغَاتٍ، أو بعض اسم مُقدِّم مخوض بمن أو في.

فالأول كقولهم: (منا ظعنَ وَمِنَا أَقامَ)، أي: منا فريقٌ ظعنَ، ومنا فريقٌ أقامَ.  
والثاني، كقوله:

٤٩٧ - لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيَّشِمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسْبٍ وَمِنْسِمٍ  
أصله (لو قلت: ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم) فحذف الموصوف وهو (أحد)، وكسر حرف المضارعة من تأثم، أبدل الهمزة ياء، وقدَّم جواب لو فاصلاً بين خبر المُقدِّم، وهو الجار والمجرور، والمبتدأ وهو (أحد) المحذوف.



ويجوز حذف النعت إن علِم، كقوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصِّبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، أي: كُلَّ سفينة صالحة، قوله الشاعر:

٣٩٩ - فَلَمْ أُغْطِ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنِئْ

أي: شيئاً طائلاً وقوله:

٤٠٠ - مُهَفَّةٌ لَهَا فَرْعَ وَجِيدٌ

أي: فرع فاحم وجيد طويل.

\* \* \*

### هذا باب التوكيد

وهو ضربان: لفظي وسيائي، ومعنوي وله سبعة ألفاظ:  
الأول والثاني: النَّفْسُ والعَيْنُ، ويؤكّد بهما لرفع المجاز عن الذات، تقول: (جاءَ الْخَلِيفَةُ) فيحتمل أن الجائي خبّرة أو ثقله، فإذا أكدت بالنفس أو بالعين أو بهما ارتفع ذلك الاحتمال.

ويجب اتصالهما بضمير مُطابِقٍ للمؤكّد، وأن يكون لفظهما طبقة في الإفراد والجمع، وأمّا في الثنوية فالأصح جمْعُهُما على أفعُل، ويترجح إفرادهما على تشتيتهما، عند الناظم، وغيره يعكس ذلك.

والألفاظ الباقيّة: كِلاً وَكِلْتَا للمثنى، وَكُلُّ وَجْمِيع وَعَامَّة لغيره.

ويجب اتصالهُنَّ بضمير المؤكّد؛ فليس منه ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، خلافاً لمن وَهُمْ، ولا قراءة بعضهم: ﴿إِنَّا كُلُّا فِيهَا﴾ [غافر: ٤٨]، خلافاً للفراء والزمخشري، بل (جميعاً) حال، و(كلاً) بدّل، ويجوز كونه حالاً من ضمير الظرف.

ويؤكّد بهنَّ لرفع احتمال تقدير بعض مضارِف إلى متبعهن؛ فمن ثم جاز (جاءَني الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا) و(المَرْأَتَانِ كِلَاهُمَا) لجواز أن يكون الأصل، جاء أحد الزيدتين أو إحدى المرأتين، كما قال تعالى: ﴿يَصْرُخُ مِنْهُمَا الْلُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَاثُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، بتقدير يخرج من أحدهما، وامتنع على الأصح (اختَصَّ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا) و(الهِنْدَانِ كِلَاهُمَا) لامتناع التقدير المذكور، وجاز (جاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ) و(اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ) وامتنع (جاءَ زَيْدٌ كُلَّهُ).

والتوكيد بجميع غريب، ومنه قول امرأة:

٤٠١ - فِي ذَاكَ حَيٌّ خَوْلَانٌ جَمِيعُهُمْ وَهُمْ دَارٌ

وكذلك التوكيد بعامة، والباء فيها بمنزلتها في النافلة؛ فتصلح مع المؤنث والمذكر؛ فتقول: (اشترىت العبد عامتة)، كما قال تعالى: ﴿وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء: ٢٣].

. [٧٢]



فصل: ويجوز - إذا أريد تقوية التوكيد - أن تُتبع كُلُّهُ بأجمعَ، وكُلُّها بجَمْعَاء، وكلهم بأجْمَعِين، وكلهن بجَمْعَ، قال الله تعالى: ﴿فَسَاجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠].

وقد يُؤكَد بهن وإن لم يتقدّم كل، نحو: ﴿لَا غُوَيْنَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]، ﴿لَمَوْعِدُهُمْ جَمِيعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣]، ولا يجوز تثنية أجمع ولا جماع استغناء بِكُلَا وَكُلَّتَا، كما استغناوا بتثنية سِيّ عن تثنية سَوَاء، وأجاز الكوفيون والأخفش ذلك؛ فتقول: (جَاءَنِي الرِّيَّانِ أَجْمَعَانِ) و(الهِنْدَانِ جَمِيعَاً وَانِ).

وإذا لم يُفْدِ توكيده لـم يَجُزْ باتفاق، وإن أفاد جاز عند الكوفيين، وهو صحيح، وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكَد محدوداً والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، كـ(أَعْتَكْفُتُ أَسْبُوعاً كُلُّهُ) قوله:

٤٠٢ - يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلُّهُ رَجَبٌ

ومنْ أنسد (شهر) مكان حول فقد حَرَفَه، ولا يجوز (صُمِّتْ زَمَنًا كُلُّهُ) ولا (شَهْرًا تَسْهِهُ).



فصل: وإذا أكَدَ ضمير مرفوع متصل، بالنفس أو بالعين، وجب توكيده أولاً بالضمير المنفصل، نحو: (فُوْمُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ) بخلاف (قَامَ الرِّيَّادُونَ أَنْفُسُهُمْ) فيمتنع الضمير، وبخلاف (ضَرَبْتُهُمْ أَنْفُسَهُمْ)، و(مَرَزَتُ بِهِمْ أَنْفُسِهِمْ)، و(قَامُوا كُلُّهُمْ)، فالضمير جائز لا واجب.



وأما التوكيد اللغطي فهو: اللفظ المكرر به ما قبله.

فإن كان جملة فالأكثر اقترانها بالعاطف، نحو: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النَّبَأ: ٤، ٥]، نحو: ﴿أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾ [القيمة: ٣٤]، وتأتي بدونه، نحو قوله ﷺ: «وَاللهُ لَأَغْرِيَنَّ قُرَيْشًا» ثلاَثَ مَرَاتٍ، ويجب الترك عند إيهام التعدد، نحو: (ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُ زَيْداً).

وإن كان اسمًا ظاهراً أو ضميراً منفصلًا منصوبًا فواضح، نحو: (فِنْكَاحُهَا بَاطِلٌ  
بَاطِلٌ بَاطِلٌ) قوله:

٤٠٣ - فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِيَّاهُ

وإن كان ضميراً منفصلاً مرفوعاً، جاز أن يُؤكَد به كل ضمير متصل، نحو:  
(قُمْتَ أَنْتَ) و(أَكْرَمْتُكَ أَنْتَ) و(مَرَزْتُ بِكَ أَنْتَ).

وإن كان ضميراً متصلةً وصل بما وصل به المؤكَد، نحو: (عَجِبْتُ مِثْكَ مِنْكَ).

وإن كان فعلًا أو حرفًا جوابياً فواضح، كقولك: (قَامَ قَامَ زَيْدٌ) قوله:

٤٠٤ - لَا لَا أَبُو حُبْ بَشِّئَةَ إِنَّهَا

وإن كان غير جوابيًّا، وجب أمران: أن يُفصل بينهما، وأن يعاد مع التوكيد مـ اتصل بالمؤكـد إنـ كانـ مضـمراًـ،ـ نحوـ: ﴿أَيَعْدُكُمُ الْكُمْ إِذَا مِئْمَ وَكُسْمَ تُرَابًا وَعَظَمًا أَنْكُمْ  
مُّخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٥]، وأن يعاد هو أو ضميره إنـ كانـ ظـاهـراًـ،ـ نحوـ: (إِنَّ زَيْدَ  
إِنَّ زَيْدًا فَاضِلٌ) أو (إِنَّ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلٌ) وهو الأولى، وشدّ اتصال الحرفين، كقوله:

٤٠٥ - إِنَّ إِنَّ الْكَرِيمَ يَخْلُمُ مَالَمْ

وأسهل منه قوله:

٤٠٦ - حَتَّىٰ تَرَاهَا وَكَانَ وَكَانَ

لأنـ المؤـكـدـ حـرـفـانـ؛ـ فـلـمـ يـتـصـلـ لـفـظـ بـمـثـلـهـ،ـ وـأـشـدـ مـنـهـ قولهـ:

٤٠٧ - وَلَا لِمَمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءٌ

لكونـ الحـرـفـ عـلـىـ حـرـفـ وـاحـدـ.

وأسهل منه قوله:

٤٠٨ - فَأَضْبَخَ لَا يَسْأَلُهُ عَنْ بِمَا بِهِ

لأنـ المؤـكـدـ عـلـىـ حـرـفـينـ،ـ وـلـاخـلـافـ الـلـفـظـينـ.



## هذا باب العطف

وهو ضربان: عَطْفُ نَسْقٍ، وسِيَاتِي، وعَطْفُ بَيَانٍ، وهو (التَّابُعُ الْمُشَبِّهُ للصَّفَةِ فِي

٤٣٦ - تُضيّح مَتَبُوعَهُ، إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً، وَتُخْصِيصُهُ إِنْ كَانَ نَكْرَةً).

وَالْأُولُ: مُتَقَّعٌ عَلَيْهِ، كَوْلُهُ:

#### ٤٠٩ - أَفَسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عَمَرٌ

والثاني: أُبَيْتُهُ الْكَوْفِيُونَ وَجَمَاعَةً وَجَوَزُوا أَنْ يَكُونُ مِنْهُ، «أَوْ كَفَرَةُ طَعَامُ مَكْيَنَ» [المائدة: ٩٥]، فِيمَنْ نَوَّلَ كُفَارَةً، وَنَحُوا: «مِنْ مَاءِ صَدِيدٍ» [إِبْرَاهِيمٌ: ١٦]، وَلَا يَبْقَوْنَ يُوجِبُونَ فِي ذَلِكَ الْبَدَلِيَّةَ، وَيَخُصُّونَ عَطْفَ الْبَيَانِ بِالْمَعَارِفِ.

وَيُؤَافِقُ مَتَبُوعَهُ فِي أَرْبَعَةِ مِنْ عَشَرَةِ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ الْثَلَاثَةِ وَالْإِفْرَادِ وَالْتَذْكِيرِ وَالْنَّتْكِيرِ وَفِرْوَعَهُنَّ، وَقُولُ الزَّمْخَشْرِيِّ: إِنَّ «مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ» [آل عمران: ٩٧]، عَطْفٌ عَلَى «إِمَائِتُمْ بَيَّنَتْ» [آل عمران: ٩٧]، مُخَالِفٌ لِإِجْمَاعِهِمْ، وَقُولُهُ وَقُولُ الْجُرْجَانِيِّ يُشْتَرِطُ كُونَهُ وَضَحَّ مِنْ مَتَبُوعَهُ مُخَالِفٌ لِقُولِ سَبِيبِهِ فِي: (يَا هَذَا ذَا الْجُمَّةَ) إِنَّ (ذَا الْجُمَّةَ) عَطْفٌ يَبْيَانُ مَعَ أَنَّ الْإِشَارَةَ أَوْضَحُ مِنَ الْمَضَافِ إِلَى ذِي الْأَدَاءِ.

وَيَصُحُّ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ أَنْ يُعْرَبَ بَدَلًا كُلًّا، إِلَّا إِنْ امْتَنَعَ الْاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ، نَحُوا: (إِنِّي قَمَ زَيْدٌ أَخْوَهَا) أَوْ إِحْلَالُهُ مَحْلَ الْأُولَى، نَحُوا: (يَا زَيْدُ الْحَارِثَ) وَقُولُهُ:

#### ٤١٠ - أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَفَّافِيْسِ وَنَوْفَلَا

وَقُولُهُ:

#### ٤١١ - أَنَا أَبْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرِّ

وَتَجُوزُ الْبَدَلِيَّةُ فِي هَذَا عَنْ الدَّفَرَاءِ؛ لِإِجازَتِهِ (الضَّارِبُ زَيْدٌ)، وَلَيْسَ بِمَرْضِيِّ.



### هذا باب عطف النسق

وَهُوَ (تَابِعٌ يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتَبُوعَهُ أَحَدُ الْأَخْرُوفِ الْأَتِيِّ ذِكْرُهَا).

وَهِيَ نُوعَانٌ: مَا يَقْتَضِي التَّشْرِيكَ فِي الْلَّفْظِ وَالْمَعْنَى، إِمَّا مَطْلَقاً، وَهُوَ الْوَاوُ وَالْفَاءُ وَ(ثُمَّ) وَ(حَتَّى)، وَإِمَّا مُقَيَّداً، وَهُوَ (أَوْ) وَ(أَمْ)؛ فَشَرْطُهُمَا أَنْ لَا يَقْتَضِيَا إِضْرَابًا، وَمَا يَقْتَضِي التَّشْرِيكَ فِي الْلَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى، إِمَّا لِكُونِهِ يُثْبَتُ لَمَّا بَعْدِ مَا اتَّقَى عَمَّا قَبْلَهُ، وَهُوَ (بَلْ) عَنْ الْجَمِيعِ، وَ(لَكِنْ) عَنْ سَبِيبِهِ وَمَوْافِقِهِ، وَإِمَّا لِكُونِهِ بِالْعَكْسِ، وَهُوَ (لَا) عَنْ الْجَمِيعِ، وَ(لَيْسَ) عَنِ الْبَغْدَادِيِّينَ، كَوْلُهُ:

#### ٤١٢ - إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ

فصل: أما الواو فلمطلق الجمع؛ فتعطف متأخراً في الحكم، نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْتُ  
نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]، ومتقدماً، نحو: ﴿كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾  
[الشورى: ٣]، ومصاحباً، نحو: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَة﴾ [العنكبوت: ١٥].

وتنفرد الواو بأنها تعطف أسماء على اسم لا يكتفى بالكلام به كـ(اختصم زيد  
وعمرو) وـ(تضارب زيد وعمرو) وـ(اضطاف زيد وعمرو) وـ(جلست بين زيد وعمرو) إذ  
الاختصار والتضارب والاضطاف والبيان من المعاني التسنية التي لا تقوم إلا باثنين  
فصاعداً، ومن هنا قال الأصمسي: الصواب أن يقال:

#### ٤١٣ - بَيْنَ الدَّخُولِ وَحُومَلِ

بالواو؛ وجحجة الجماعة أن التقدير: بين أماكن الدخول فأماكن حومل؛ فهو  
بمنزلة: (اختصم الزيدون فالعمران).



وأما الفاء فللترتيب والتفعيب، نحو: ﴿أَمَّا هُنَّ فَأَقْبَرُ﴾ [عبس: ٢١]، وكثيراً ما تقتضي  
أيضاً التسبيب إن كان المعطوف جملة، نحو: ﴿فَوَكَزْمٌ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]  
واعتراض على الأول بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤]، ونحو: (تواض  
فغسل وجهه ويدئنه) الحديث، والجواب: أن المعنى أردنا إهلاكها، وأراد الوضوء،  
وعلى الثاني قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً﴾ [الأعلى: ٥]، والجواب أن التقدير: فمضت مدة  
فجعله غثاء، أو بأن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه وسيأتي.

وتختص الفاء بأنها تعطف على الصلة ما لا يصح كونه صلة لخلوه من العائد،  
نحو: (اللَّذَانِ يَقُومَانِ فَيَعْضُبُ زَيْدُ أَخْوَاهُ)، وعكسه، نحو: (الذِي يَقُومُ أَخْوَاهُ  
فَيَعْضُبُ هُوَ زَيْدٌ)، ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والحال، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ  
اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْسَرَةً﴾ [الحج: ٦٣]، وقوله:

#### ٤١٤ - وَإِنَّسَانٌ عَيْنِي يَخْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً فَيَبْدُو.....



وأما (ثم) فللترتيب والتراخي، نحو: ﴿فَأَقْبَرُ﴾ ٢١ ثم إذا شاء أشرف [عبس:  
٢١، ٢٢]، وقد توسع موضع الفاء، كقوله:

#### ٤١٥ - جَرَى فِي الْأَنْابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبَ



وأما (حتى) فالعاطف بها قليل، والkovfion ينكرونها، وشروطه أربعة أمور:

أحدها: كون المعطوف اسمًا.

والثاني: كونه ظاهراً؛ فلا يجوز (قَاتَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا) ذكره الخضراء.

والثالث: كونه بعضاً من المعطوف عليه، إما بالتحقيق، نحو: (أَكَلْتُ السِّمْكَ حَتَّى رَأْسَهَا) أو بالتأويل، قوله:

٤٠ - الْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفَّفَ رَحْلَهُ وَالرَّازَادَ حَتَّى نَعْلَهُ الْقَاهَاهَا

فيمن نصب (نَعْلَهُ)، فإنَّ ما قبلها في تأويل الْقَى ما يُثْقِلُهُ، أو شبهاً بالبعض،  
قولك: (أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى كَلَامُهَا) ويمتنع (حَتَّى وَلَدُهَا) وضابط ذلك أنه إن  
حسن الاستثناء حسن دخول حتى.

والرابع: كونه غاية في زيادة حسية، نحو: (فُلَانٌ يَهْبُ الأَعْدَادَ الْكَثِيرَةَ حَتَّى  
لِلْأَلْوَافِ) أو معنوية، نحو: (مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ، أو الْمُلُوكُ)، أو في نقص  
ذلك، نحو: (الْمُؤْمِنُ يُجْزَى بِالْحَسَنَاتِ حَتَّى مِثْقَالِ الذَّرَّةِ)، ونحو: (غَلَبَكَ النَّاسُ  
حَتَّى الصَّبِيَّانُ، أو النِّسَاءُ).

وأما (أم) فضربان: منقطعة وستائي، ومتصلة وهي المسبوقة إما بهمزة التسوية،  
هي الداخلة على جملة في محل المصدر، وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين،  
نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، أو اسميتين، قوله:

٤١٧ - أَمْ—وَتَيْ نَاءِ أَمْ هُوَ الآنَ وَاقِعٌ

أو مختلفتين، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدْعُوكُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَنِعُوكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٣]  
إما بهمزة يطلب بها ويأم التعين، وتقع بين مفردين متوسط بينهما ما لا يسأل عنه،  
نحو: ﴿أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقَنَا أَمْ أَنْتُمْ أَنْتُمْ﴾ [النازعات: ٢٧]، أو متاخرًا عنهم، نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِي  
غَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، وبين فعليتين، قوله:

٤١٨ - فَقُلْتُ أَهِيَ سَرَّتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمُ

لأن الأرجح كون (هي) فاعلاً بفعل محذف، واسميتين، قوله:

٤١٩ - شَعَيْتُ ابْنَ سَهْمٍ أَمْ شَعَيْتُ ابْنَ مِثْقَرٍ

الأصل (أشعشت) فحذفت الهمزة والتنوين منهم.

والمنقطعة هي الحالية من ذلك، ولا يفارقها معنى الإضراب، وقد تقتضي مع  
ذلك استفهماماً: حقيقياً نحو: (إِنَّهَا لِلَّيلُ أَمْ شَاءُ)، أي: بل أهي شاء، وإنما قدرنا  
بعدها متبدأ، لأنها لا تدخل على المفرد، أو إنكارياً، قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَثُ﴾  
[الطور: ٣٩]، أي: أله البناث، وقد لا تقتضيه البتة، نحو: ﴿أَمْ هَلْ سَتَوَى الظُّلْمَتُ

وَالنُّورُ ﴿الرعد: ١٦﴾، أي: بل هل تستوي؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام، ويكقول الشاعر:

#### ٤٢٠ - هَذَا لِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمِ

إذ لا معنى للاستفهام.

وأما (أو) فإنها بعد الطلب للتخيير، نحو: (تزوج زينب أو اختها) أو للإباحة. نحو: (جالس العلماء أو الزهاد) والفرق بينهما امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير، وجوازه في الإباحة.

وبعد الخبر للشك، نحو: (لِتَنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ) [الكهف: ١٩]، أو للإبهام. نحو: (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) [سـ١: ٢٤]، وللتفصيل، نحو: (وَقَالُوا كُوَّلُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى) [البقرة: ١٣٥]، أو للتقسيم، نحو: (الكلمة أسم أو فعل أو حرف)، وللإضراب عند الكوفيين وأبي علي، حكى الفراء: (اذهب إلى زيد أو دع ذلك فلأتبريح اليوم)، وبمعنى الواو عند الكوفيين، وذلك عند أمين اللبس، قوله:

#### ٤٢١ - مَا بَيْنَ مُلْجِمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ

وزعم أكثر النحويين: أن (إما) الثانية في الطلب والخبر - نحو: (تزوج إما هند وإنما اختها) و( جاءني إما زيد وإنما عمرو ) - بمنزلة (أو) في العطف والمعنى، وقال أبو علي وابنا كيسان ويزهان: هي مثلها في المعنى فقط، ويؤيدُه قولهم: إنها مجامعة للواو لزوماً، والعاطف لا يدخل على العاطف، وأما قوله:

#### ٤٢٢ - أَيْمَانًا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمَانًا إِلَى نَارٍ

فشاذ، وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى.

وأما (لكن) فعاطفة خلافاً ليونس، وإنما تعطف بشرط: إفراد معطوفها، وأن تسبق بنفي أو نهي، وأن لا تقترن بالواو، نحو: (ما مررت برجل صالح، لكن طالح)، ونحو: (لا يقُمْ زيد، لكن عمرو) وهي حرف ابتداء إن تلتها جملة، قوله:

#### ٤٢٣ - إِنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُشَتَّرِ

أو تلث واوا، نحو: (ولكن رسول الله) [الأحزاب: ٤٠]، أي: ولكن كان رسول الله، وليس المنصوب معطوفاً بالواو؛ لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والإيجاب، أو سبقت بإيجاب، نحو: (قام زيد لكن عمرو لم يقم) ولا يجوز (لكن عمرو) على أنه معطوف، خلافاً للكوفيين.

وأما (بل) فيعطف بها بشرطين، إفراد معطوفها، وأن تسبق بإيجاب أو أمر أو

نَحْيٍ أَوْ نَهْيٍ، وَمَعْنَاهَا بَعْدَ الْأُولَئِينَ سَلْبُ الْحُكْمِ عَمَّا قَبْلَهَا وَجَعْلُهُ لَمَّا بَعْدَهَا، كَ(قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو)، وَ(لِيَقُمْ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو)، وَبَعْدَ الْأَخِيرِينَ تَقْرِيرُ حُكْمِ مَا قَبْلَهَا وَجَعْلُهُ لَمَّا بَعْدَهَا، كَمَا أَنْ لَكَنْ كَذَلِكَ، كَقُولُكَ: (مَا كُنْتَ فِي مَثْرِلٍ رَبِيعَ بَلْ فِي أَرْضٍ يُهْتَدِي بِهَا)، وَ(لَا يَقُمْ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو) وَأَجَازَ الْمِبْرَدُ كَوْنَهَا نَاقِلَةً مَعْنَى النَّفَيِّ وَالنَّهَيِّ مَعَ بَعْدِهَا؛ فَيُجَوزُ عَلَى قَوْلِهِ: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدًا) عَلَى مَعْنَى بَلْ مَا هُوَ قَاعِدًا، وَمَذَهَبُ الْجَمَهُورِ أَنَّهَا لَا تَفِيدُ تَقْلِيلَ حُكْمِ مَا قَبْلَهَا لَمَّا بَعْدَهَا إِلَّا بَعْدَ الإِيْجَابِ وَالْأَمْرِ، نَحْوَ: (قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو)، وَ(أَضْرَبَ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا).

\* \* \*

وَأَمَّا (لَا) فَيُعْطَفُ بِهَا بِشَرْوَطٍ: إِفْرَادٌ مَعْطَوفُهَا، وَأَنْ تُسْبَقَ بِإِيْجَابٍ أَوْ أَمْرٍ اِتْفَاقًا، كَ(هَذَا زَيْدٌ لَا عَمْرُو)، وَ(أَضْرَبَ زَيْدًا لَا عَمْرًا)، أَوْ نَدَاء، خَلْفًا لَابْنِ سَعْدَانَ، نَحْوَ: (ابْنَ أَخِي لَا ابْنَ عَمِّي) وَأَنْ لَا يَصِدُّقَ أَحَدٌ مَتَعَاطِفُهَا عَلَى الْآخِرِ، تَصَّرُّ عَلَيْهِ شَهِيلِيٌّ، وَهُوَ حَقٌّ؛ فَلَا يُجَوزُ (جَاءَنِي رَجُلٌ لَا زَيْدٌ)، وَيُجَوزُ (جَاءَنِي رَجُلٌ لَا أَمْرَأٌ). وَقَالَ الزَّجَاجِيُّ: وَأَنْ لَا يَكُونَ الْمَعْطَوفُ عَلَيْهِ مَعْمُولًا فَعْلٍ مَاضٍ؛ فَلَا يُجَوزُ (جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو) وَبِرَدَهُ قَوْلُهُ:

#### ٤٢٤ - عَقَابُ تَسْوِيفِي لَا عَقَابُ الْقَوَاعِلِ

فَصَلْ: يُعْطَفُ عَلَى الظَّاهِرِ وَالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ وَالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الْمُنْصُوبُ بِلَا شَرْطٍ، كَ(قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) وَ(إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ)، وَنَحْوَ: «جَعَنْتُكُمْ وَالْأُولَئِينَ» [المرسلات: ٣٨].

وَلَا يَحْسُنُ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ بِأَرْزَأً كَانَ أَوْ مَسْتَرَأً إِلَّا بَعْدَ تَكِيَّدِهِ بِضَمِيرِ الْمُنْفَصِلِ، نَحْوَ: «لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَإِبْرَأُوكُمْ» [الأنبياء: ٥٤]، أَوْ وَجُودُ الْمُنْفَصِلِ، أَيْ فَاصِلٌ كَانَ بَيْنَ الْمَتَبَعِ وَالْمَتَابِعِ، نَحْوَ: «يَدْلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ» [الرعد: ٢٣]، أَوْ فَصْلٌ بِـ(لَا) بَيْنَ الْعَاطِفِ وَالْمَعْطَوفِ، نَحْوَ: «مَا أَشَرَّكْنَا وَلَا إَبَأَوْنَا» [الأنعام: ١٤٠]، وَقَدْ اجْتَمَعَ الْفَضْلَانُ فِي نَحْوِ: «مَا لَرَ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا إَبَأَوْكُمْ» [الأنعام: ٩١]، وَيَضْعُفُ بِدُونِ ذَلِكَ، كَ(مَرَزَتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ)، أَيْ: مُسْتَوٍ هُوَ وَالْعَدَمُ، وَهُوَ نَشِّ في الشِّعْرِ، كَقُولِهِ:

#### ٤٢٥ - مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبْ لَهُ لِيَنَالَ

وَلَا يَكْثُرُ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ إِلَّا بِإِعْدَادِ الْخَافِضِ، حِرْفًا كَانَ أَوْ سِمًا، نَحْوَ: «فَقَالَ لَهَا وَلَلأَرْضَ» [فصلت: ٢٢]، «فَالَّذِي نَعْبُدُ إِلَهُكَ وَإِلَهُنَا إِيَّاكَ» [البقرة: ١٣]، وَلَيْسَ بِلَازْمٍ، وَفَاقَا لِيَوْسَنَ وَالْأَخْفَشَ وَالْكَوْفَيْنَ، بَدْلِيلُ قِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «لَهُ حَسْنٌ وَغَيْرُهَا» «تَسَاءَلُنَّ بِهِ وَالْأَرْجَامُ» [النساء: ١]، وَحَكَايَةُ قَطْرَبِ (مَا فِيهَا عَيْرُهُ

وَفَرَسِهِ)، قيل: ومنه: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفُرٌ بِهِ، وَالْمَسْجِدُ الْحَرامُ﴾ [البقرة: ٢١٧]. إذ ليس العطف على السبيل؛ لأنه صلة المصدر، وقد عطف عليه (كفر) ولا يُعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته.



ويُعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما، سواء اتحد نوعاهما، نحو: ﴿لَنْخِيَ بِهِ بَلَدَةً مَيْتَا وَشَقِيقَةً﴾ [الفرقان: ٤٩]، ونحو: ﴿وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَنَقُولُ أُجُورَكُمْ وَنَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦]، أم اختلافاً، نحو: ﴿يَقْدُمُ قَوْمٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدُهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨]، ونحو: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَرُ وَيَجْعَلُ لَكَ﴾ [الفرقان: ١٠] الآية.

ويُعطف الفعل على الاسم المُشبِّه له في المعنى، نحو: ﴿فَالْمُغْبَرَاتُ صَبَّحَـا ﴾ ٢٧ فَأَتَرَـا﴾ [العاديات: ٣، ٤]، ونحو: ﴿صَفَّدَتِ وَيَقِضَنَ﴾ [الملك: ١٩]، ويجوز العكس كقوله:

٤٣٦ - أَمْ صَبَّـيْ قَدْ حَبَـا أَوْ دَارِـ

وَجَعَلَ منه الناظم: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيْتِ وَمُخْرِجُ الْمَيْتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]. وقدر الزمخشري عطف (مخرج) على (فالق).



فصل: تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما بدليل، مثاله في الفاء: ﴿أَنْ أَضْرِبَ يَعْصَاكَ الْحَاجَرَ فَأَبْجَسْتَ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، أي: فضرب فانبجست. وهذا الفعل المحدود معطوف على (أوحينا)، ومثاله في الواو قوله:

٤٣٧ - فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حَاجِرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِـ  
أي: بين الخير وبيني، وقولهم: (زاكب الناقة طليحان)، أي: والناقة.

وتختص الواو بجواز عطفها عاماً قد حذف وبقي معه معموله، مرفعاً كان، نحو: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، أي: وليسكن زوجك، أو منصوباً، نحو: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُ الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩]، أي: وألقو الإيمان، أو مجروراً، نحو: (مـ كل سوداء تمرة ولا يتضاء شحمة)، أي: ولا كل بيضاء.

وإنما لم يجعل العطف فيهنَّ على الموجود في الكلام لثلاً يلزم في الأول: رفع فعل الأمر للاسم الظاهر، وفي الثاني: كون الإيمان متبواً، وإنما يتبعاً المنزلي، وفي الثالث: العطف على معمولي عاملين، ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان مفعولاً معه؛ لعدم الفائدة في تقيد المهاجرين بمصاحبة الإيمان؛ إذ هو أمر معلوم.

ويجوز حذف المعطوف بالفاء والواو؛ فال الأول كقول بعضهم: (وبِكَ وَأَهْلًا وَسَهْلًا) جواباً لمن قال له: مَرْحَبَا، والتقدير: ومرحبا بك وأهلا، والثاني نحو: ﴿فَنَضَرَبُ عَنْكُمُ الْذِكْرَ صَفْحًا﴾ [الرخرف: ٥]، أي: أنهملكم فنضرب، ونحو: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْ إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ [سبأ: ٩]، أي: أَعْمُوا فلم يرُوا.



## هذا باب البدل

وهو: (التابع، المقصود بالحكم، بلا واسطة).

فخرج بالفصل الأول النعت والبيان والتأكيد، فإنها مكملات للمقصود بالحكم.

وأما التسق فثلاثة أنواع:

أحداها: ما ليس مقصوداً بالحكم، كـ (جاء زيد لا عمرُو) و(ما جاء زيد بل عمرُو) أو (لِكُنْ عَمْرُو)، أما الأول: فواضح؛ لأن الحكم السابق مئفي عنه، وأما الآخرين: فلأن الحكم السابق هو نفي المجيء، والمقصود به إنما هو الأول.

النوع الثاني: ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه المقصود، وذلك كالمعطوف بالواو، نحو: (جاء زيد وعمرُو) و(ما جاء زيد ولا عمرُو).

وهذان النوعان خارجان بما خرج به النعت والتوكيه والبيان.

النوع الثالث: ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله، وهذا هو المعطوف ببل بعد لإثبات، نحو: (جاءني زيد بل عمرُو).

وهذا النوع خارج بقولنا: (بلا واسطة) وسلام الحد بذلك للبدل.

وإذا تأمّلت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما علمت أنّهم عنإصابة الغرض بمغزيل.

وأقسام البدل أربعة:

الأول: بدل كل من كل، وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه، نحو: ﴿أَهِدِنَا صِرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [صراطَ الَّذِينَ] [الفاتحة: ٦، ٧]، وسمّاه الناظم البدل المطابق؛ نشوعه في اسم الله تعالى، نحو: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [الله] [إبراهيم: ١، ٢]، فيمن قرأ بالجر، وإنما يطلق (كل) على ذي أجزاء، وذلك ممتنع هنا.

والثاني: بدل بعض من كل، وهو بدل الجزء من كله، قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً، أو أكثر، كـ (أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَةً، أَوْ نِصْفَهُ، أَوْ ثُلُثِيهِ).

ولا بُدَّ من اتِّصاله بضمير، يرجع على المبدل منه: مذكور كالأمثلة المذكورة. وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، أو مُقدَّر، كقوله تعالى: ﴿وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، أي: منهم.

الثالث: بدل الاستعمال، وهو بدل شيء من شيء يستعمل عامله على معنٍ استعمالاً بطريق الإجمال، كـ (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، أو حُسْنُهُ) و(سُرِقَ زَيْدٌ ثُوْبُهُ، أو فَرَسُهُ).

وأمْرهُ في الضمير كأمر بدل البعض؛ فمثال المذكور ما تَقدَّمَ من الأمثلة، وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قَتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ومثال المُقدَّر قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنْهَبُ الْأَخْدُودَ النَّارِ﴾ [البروج: ٤، ٥]، أي: النار فيه، وقيل: الأصل (ناره) ثم نابت أَل عن الضمير.

والرابع: البَدْلُ الْمُبَابِنُ، وهو ثلاثة أقسام؛ لأنَّه لا بُدَّ أن يكون مقصوداً كما تعدد في الحَدِّ:

ثم الأول إن لم يكن مقصوداً الْبَيْتَةُ، ولكن سَبَقَ إِلَيْهِ اللِّسَانُ، فهو بَدْلُ الغلط. أي: بدل عن اللفظ الذي هو غلط، لا أنَّ البَدْلَ نَفْسَهُ هو الغلط، كما قد يُتوَهَّمُ. وإن كان مقصوداً؛ فإنَّ تَبَيَّنَ بعد ذكره فسادَ قَصْدِهِ، فبدلُ نِسْيَانٍ، أي: بدل شيء ذُكِرَ نِسْيَانًا.

وقد ظهر أنَّ الغلط متعلق باللسان، والنِّسْيَان متعلق بالجَنَانِ، والناظم وكثير من النحوين لم يُفَرِّقوا بينهما فَسَمُوا التَّوْعِين بـ بَدْلَ غلط. وإن كان قَصْدُ كل واحد منهما صحيحاً فبدل الإضراب، ويُسمَّى أيضاً بـ البَدَاءِ.

وقول الناظم: (خُذْ بَلَأَ مُدَى) يحتمل الثلاثة، وذلك باختلاف التقادير، وذلك لأنَّ التَّبْلَ اسْمُ جَمْعِ لِسَهْمٍ، والمُدَى: جمع مُدْيَة، وهي السُّكِّين. فإنَّ كان المتكلِّم إنما أراد الأمر بأخذ المُدَى، فسبقهُ لسانُه إلى التَّبْلِ، فبدلتُ غلط.

وإن كان أراد الأمر بأخذ التَّبْلِ، ثم تَبَيَّنَ له فساد تلك الإرادة، وأنَّ الصواب الأمر بأخذ المُدَى فبدل نسيان.

وإن كان أراد الأول، ثم أضرَبَ عنه إلى الأمر بأخذ المُدَى وجعل الأول في حكم المتروك بـ بَدْلِ إِضْرَابٍ وَبَدَاءِ. والأحسنُ فيهنَّ أن يؤتى بـ بَلَ.



فصل : يُبَدِّلُ الظاهِرُ مِن الظاهرِ كَمَا تَقْدِمْ .

وَلَا يُبَدِّلُ المضْمُرُ مِن المضْمُرِ، وَنَحْوُ : (فُمْتَ أَنْتَ) وَ(مَرْزُتَ بِكَ أَنْتَ) تَوْكِيدْ تَفَاقَأً، وَكَذَلِكَ نَحْوُ : (رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ) عِنْدَ الْكَوْفِيِّينَ وَالنَّاظِمِ .

وَلَا يُبَدِّلُ ماضِيٌّ مِنْ ظَاهِرٍ، وَنَحْوُ : (رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ) مِنْ وَضْعِ التَّحْوِيْنِ، وَلَيْسَ بِمَسْمُوعٍ .

وَيَجُوزُ عَكْسُهُ : مَطْلَقًا إِنْ كَانَ الضَّمِيرُ لغَائِبٍ، نَحْوُ : ﴿وَأَسْرُوا الْجَوَى الَّذِينَ ظَاهَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]، فِي أَحَدِ الْأُوْجُهِ، أَوْ كَانَ لِحَاضِرٍ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا بَعْضٍ، كَ (أَعْجَبْتَنِي بِرَجْهُكَ)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوُ اللَّهَ وَيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١]، أَوْ بَدَلَ اشْتِمَالٍ، كَ (أَعْجَبْتَنِي كَلَامُكَ) وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

#### ٤٢٨ - بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا

أَوْ بَدَلَ كُلَّ مَفْيِدٍ لِلإِحْاطَةِ، نَحْوُ : ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوْلَانَا وَءَاخِرَنَا﴾ [المائدة: ١١٤] .

وَيَمْتَنِعُ إِنْ لَمْ يُفْدُ؛ خَلَافًا لِلأَخْفَشِ؛ فَإِنَّهُ أَجَازَ (رَأَيْتُكَ زَيْدًا)، وَ(رَأَيْتَنِي عَمْرًا) .

فَصَلْ : يُبَدِّلُ كُلَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَالْفَعْلِ، وَالْجَمْلَةِ، مِنْ مِثْلِهِ؛ فَالْأَسْمَاءُ كَمَا تَقْدِمْ، وَالْفَعْلُ كَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَمَنْ يَعْكِلُ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً﴾ ٦٩ [الفرقان: ٦٨]، وَالْجَمْلَةُ كَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿أَمَدَكُ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ ١٣٣ [آلِيَّةٍ: ١٣٢]، وَقَدْ تُبَدِّلُ الْجَمْلَةُ مِنَ الْمُفْرَدِ، كَقَوْلُهُ :

٤٢٩ - إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِيْنَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ أَبْدَلُ (كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ) مِنْ (حَاجَةٍ وَأُخْرَى)، أَيْ : إِلَى اللَّهِ أَشْكُو هَاتِينِ الْحَاجَتَيْنِ تَعَذُّرُ التَّقَائِهِمَا .



فَصَلْ : وَإِذَا أَبْدَلَ اسْمًّا مِنْ اسْمٍ مُضَمَّنَ مَعْنَى حَرْفٍ اسْتَفْهَامٍ، أَوْ حَرْفٍ شَرْطٍ، ذَكَرَ ذَلِكَ الْحَرْفَ مَعَ الْبَدْلِ، فَالْأَوَّلُ، كَقَوْلُكَ : (كُمْ مَالُكَ أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ) وَ(مَنْ رَأَيْتَ أَزِيدًا أَمْ عَمْرًا) وَ(مَا صَنَعْتَ أَخْيَرًا أَمْ شَرًا)، وَالثَّانِي : نَحْوُ : (مَنْ يَقْنُمْ إِنْ زَيْدُ، إِنْ عَمْرُو أَقْنُمْ مَعَهُ) وَ(مَا تَضَعُ إِنْ خَيْرًا وَإِنْ شَرًا تُجْزَ بِهِ) وَ(مَتَى تُسَافِرْ إِنْ غَدَا وَإِنْ بَعْدَ غَدِ أَسَافِرْ مَعَكَ) .



هذا باب النداء

وفيه فصول

## الفصل الأول

### في الأَخْرُفِ التِّي يُنَبِّهُ بِهَا الْمَنَادِيُّ، وَأَحْكَامُهَا

وهذه الأَخْرُفُ ثَمَانِيَّةٌ: الْهَمْزَةُ، وَأَيْنُ - مَقْصُورَتَيْنِ، وَمَمْدُودَتَيْنِ - وَيَا، وَأَيَا، وَهِيَا، وَوَا.

فالْهَمْزَةُ الْمَقْصُورَةُ لِلْقَرِيبِ إِلَّا إِنْ نُزِّلَ مَنْزِلَةَ الْبَعِيدِ؛ فَلَهُ بَقِيَّةُ الْأَخْرُفِ كَمَا أَنَّهُ لِلْبَعِيدِ الْحَقِيقِيِّ.

وَأَعْمَمُهَا (يَا) فَإِنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى كُلِّ نَدَاءٍ، وَتَعْتَيِنُ فِي نَدَاءِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَفِي بَابِ الْاسْتَغاثَةِ، نَحْوِ: (يَا اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ) وَتَعْتَيِنُ هِيَ أَوْ (وَا) فِي بَابِ التَّذْكِيرَةِ، وَ(وَا) أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا، مِنْهَا فِي ذَلِكَ الْبَابِ، وَإِنَّمَا تَدْخُلُ (يَا) إِذَا أَمِنَ اللَّبَسُ؛ كَقُولِهِ:

٤٣٠ - وَقُلْمَتْ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَراً

وَيَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ، نَحْوِ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يُوسُف: ٢٩]، ﴿سَقَرْفَةُ لَكُمْ أَيُّهُ أَشْقَالَ﴾ [الرَّحْمَن: ٣١]، ﴿أَنَّ أَدُوْا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾ [الدُّخَان: ١٨]، إِلَّا فِي ثَمَانِ مَسَائِلٍ: الْمَنْدُوبُ، نَحْوِ: (يَا عُمَراً)، وَالْمُسْتَغَاثُ، نَحْوِ: (يَا اللَّهُ)، وَالْمَنَادِيُّ الْبَعِيدُ: لَأَنَّ الْمَرَادُ فِيهِنَّ إِطَالَةُ الصَّوْتِ، وَالْحَذْفُ يَنْافِيَهُ، وَاسْمُ الْجِنْسِ غَيْرُ الْمَعْيَنِ؛ كَقُولُ الْأَعْمَى: (يَا رَجُلاً، خُذْ بِيَدِي)، وَالْمَضْمُرُ، وَنَدَاؤُهُ شَاذٌ، وَيَأْتِي عَلَى صِيغَتِي الْمَنْصُوبِ وَالْمَرْفُوعِ، كَقُولُ بَعْضِهِمْ: (يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ)، وَقُولُ الْآخِرِ:

٤٣١ - يَا أَبْجَرُ بْنَ أَبْجَرِ يَا أَنَّا

وَاسْمُ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا لَمْ يُعُوَضْ فِي آخِرِ الْمِيمِ الْمُشَدَّدَةِ، وَأَحْجَازُهُ بَعْضِهِمْ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ أُمَيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ:

٤٣٢ - رَضِيْتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبَّا فَلَنْ أَرَى أَدِينُ إِلَيْهَا غَيْرَكَ اللَّهُ ثَانِيَ

وَاسْمِ الإِشَارَةِ، وَاسْمِ الْجِنْسِ لِمَعِينٍ، خَلْفًا لِلْكَوْفِيَّنِ فِيهِمَا، احْتَجُوا بِقُولِهِ:

٤٣٣ - بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةُ وَغَرَامٌ

وَقُولُهُمْ: (أَطْرِقْ كَرَا) وَ(أَفْتَدِ مَخْنُوقُ) وَ(أَضْيَخْ لَيْلُ) وَذَلِكَ عِنْ الْبَصَرِيَّنِ ضَرُورَةٌ وَشَذْوذٌ.

## الفصل الثاني في أقسام المنادى، وأحكامه

المنادى على أربعة أقسام:

- أحدها: ما يجب فيه أن يُبْتَنى على ما يُرْفَع به لو كان معرباً، وهو ما اجتمع فيه أمران:

أحدهما: التعريف، سواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء، نحو: (يَا زَيْدُ)، أو عارضاً في النداء بسبب القصد والإقبال، نحو: (يَا رَجُلُّ) تزيد به معياناً.

والثاني: الإفراد، ونعني به أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به؛ فيدخل في ذلك نمركب المزجي، والمثنى، والمجموع، نحو: (يَا مَعْدِيَ كَرْبُّ) و(يَا زَيْدَانَ) و(يَا زَيْدُونَ) و(يَا رَجُلَانِ) و(يَا مُسْلِمُونَ) و(يَا هِنْدَانِ).

وما كان مبنياً قبل النداء، كـ (سِبَيْوَيْه) و(حَذَّام) في لغة أهل الحجاز قدرت فيه نسمة، ويظهر أثر ذلك في تابعه؛ فتقول: (يَا سِبَيْوَيْهِ الْعَالَمُ بِرْفَعُ (الْعَالَمُ)) ونصبه، كما تفعل في تابع ما تَجَدَّدَ بناؤه، نحو: (يَا زَيْدُ الْفَاضِلُّ) والمحكى كالمبني تقول: (يَا زَيْدَ شَرِّ الْمِقْدَامُّ) أو (المِقْدَامُ).

- الثاني: ما يجب نصبه؛ وهو ثلاثة أنواع:
  - أحدها: النكرة غير المقصودة، كقول الواعظ: (يَا غَافِلاً، وَالْمَوْتُ يَطْلُبُه)، وقول لأعمى: (يَا رَجُلاً، حُذْ بَيْدِي)، وقول الشاعر:

٤٣٤ - فَيَا رَائِبَا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنَ

وعن المازني أنه أحوال وجود هذا القسم.

الثاني: المضاف، سواء كانت الإضافة مَحْضَةً؛ نحو: (رَبَّنَا أَغْفِرْ لَنَا) أو غير مَحْضَةً، نحو: (يَا حَسَنَ الْوَجْه) وعن ثعلب إجازة الضم في غير المضافة.

الثالث: الشَّبَّيبة بالمضاف، وهو: ما اتصل به شيء من تمام معناه، نحو: (يَا حَسَنَا وَجْهُهُ وَ(يَا طَالِعاً جَبَلًا) و(يَا رَفِيقًا بِالْعِبَادِ) و(يَا ثَلَاثَةَ وَثَلَاثِينَ) فيمن سميت به ذلك، ويمتنع إدخاله (يَا) على (ثلاثين) خلافاً لبعضهم؛ فإن ناديت جماعة هذه عِدَّتها؛ فإن كانت غير معينة نصبتها أيضاً، وإن كانت معينة؛ ضمت الأولى، وَعَرَفَتَ ثَانِي بِأَلْ وَنصبته أو رفعته، إلا إن أُعيدت معه (يَا) فيجب ضمه وتجريده من أَلْ، وَمَنَعَ ابن خروف إعادة (يَا) وتخيره في إلحاق (أَلْ) مردود.

- والثالث: ما يجوز ضمه وفتحه، وهو نوعان:
  - أحدهما: أن يكون عَلَمًا مفرداً موصوفاً بابن متصل به مضاف إلى عَلَم، نحو:

(يا زَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ) والمحترٌ عند البصريين - غير المبرد - الفتح، ومنه قوله:

٤٣٥ - يَا حَكَمُ بْنَ الْمُسْنِدِ بْنَ الْجَارُوذِ

ويتعين الضم في نحو: (يا رَجُلُ ابْنَ عَمْرُو)، و(يا زَيْدُ ابْنَ أَخِينَا)؛ لانتفاء علمية المنادي في الأولى، وعلمية المضاف إليه في الثانية، وفي نحو: (يا زَيْدُ الْفَاضِلِ ابْنَ عَمْرُو)؛ لوجود الفصل، وفي نحو: (يا زَيْدُ الْفَاضِلَ) لأن الصفة غير (ابن) ولم يشترط ذلك الكوفيون، وأنشدوا:

٤٣٦ - بِأَجْوَادِ مِثْكَ يَا عَمَرَ السَّجَوَادَا

بفتح (عمر)، والوصف بائنة كالوصف بابن، نحو: (يا هِنْدُ ابنة عمرو) ولا أثر للوصف ببنت، فنحو: (يا هِنْدُ بِنَتَ عَمْرُو) واجب الضم.

الثاني: أن يكرر مضافاً، نحو: (يا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ)؛ فالثاني واجب النصب. والوجهان في الأول؛ فإن ضممتَه فالثاني بيان، أو بدل أو بإضمار (يا) أو أعني، وإن فتحته فقال سيبويه: مضافٌ لما بَعْدَ الثاني، والثاني مُقْحَمٌ بينهما، وقال المبرد: مضاف لمحدودٍ مُمَاثِلٍ لما أُضِيفَ إِلَيْهِ الثَّانِي، وقال الفراء: الاسمان مضافان للمذكور، وقار بعضهم: الاسمان مرکبان تركيب خمسة عشر ثم أضيفا.

● الرابع: ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادي المستحق للضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه، كقوله:

٤٣٧ - سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرَ عَلَيْهَا

وقوله:

٤٣٨ - أَعْبَدَا حَلَّ فِي شَعَبَيِ غَرِيبَا

واختار الخليل وسيبوه الضم، وأبو عمرو وعيسي النصب، ووافق الناظم والأعلم سيبويه في العلم، وأبا عمرو وعيسي في اسم الجنس.



فصل: ولا يجوز نداء ما فيه (أـلـ) إلا في أربع صور:

إحداها: اسم الله تعالى، أجمعوا على ذلك، تقول: (يا الله) بإثبات الألفين، و(يـالـلهـ) بحذفهما، و(يـالـلهـ) بحذف الثانية فقط، والأكثر أن يحذف حرف النداء، ويُعوّض عنه الميم المشددة، فتقول: (الـلـهـمـ) وقد يجمع بينهما في الضرورة التامة؛ كقوله:

٤٣٩ - أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

الثانية: الجمل الممحكية، نحو: (يا المُنْتَلِقُ زَيْدٌ) فيمن سمي بذلك، نص على ذلك سبويه، وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بـأي؛ نحو: الذي والتي، وصوابه الناظم.

الثالثة: اسم الجنس المشبه به، كقولك: (يا الْخَلِيفَةُ هَيْفَةً) نص على ذلك ابن سعدان.

الرابعة: ضرورة الشعر، كقوله:

٤٤٠ - عَبَّاسٌ يَا الْمَلِكَ الْمُتَّوَجِّ وَالَّذِي

ولا يجوز ذلك في التتر، خلافاً للبغداديين.

### الفصل الثالث في أقسام تابع المنادي المبني وأحكامه

وأقسامه أربعة:

- أحدها: ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادي؛ وهو ما اجتمع فيه أمران: أحدهما: أن يكون نعتاً أو بياناً أو توكيداً.

الثاني: أن يكون مضافاً مجرداً من (أي)، نحو: (يا زيداً صاحب عمرو) و(يا زيداً أبا عبد الله) و(يا تميم كلهم، أو كلهم).

● الثاني: ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادي، وهو نعت (أي) و(أية) ونعت اسم الإشارة إذا كان اسم الإشارة وصلة لنداءه، نحو: ﴿يَتَائِبُهَا النَّاسُ﴾ [آل البقرة: ٢١]، ﴿يَتَائِبُهَا النَّفْسُ﴾ [الفجر: ٢٧]، وقولك: (يا هذا الرجل)، إن كان المراد أولاً نداء الرجل؛ ولا يوصف اسم الإشارة أبداً إلا بما فيه أى، ولا تُوصف أي وأية في هذا الباب إلا بما فيه (أى)، أو باسم الإشارة نحو: (يا أيها هذا الرجل).

- والثالث: ما يجوز رفعه ونصبه، وهو نوعان: أحدهما: النعت المضاف المقوون بـأى؛ نحو: (يا زيداً الحسن الوجه).

والثاني: ما كان مفرداً من نعت، أو بياناً أو توكيداً أو كان معطوفاً مقووناً بـأى، نحو: (يا زيداً الحسن) و(الحسن) و(يا غلاماً بشراً) و(بشراً) و(يا تميم أجمعون) و(أجمعين)، وقال الله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوَّلِي مَعَهُ وَالْطَّيْرُ﴾ [سبأ: ١٠]، قرأه السبعية بالنصب، واختاره أبو عمرو وعيسى، وقرئ بالرفع؛ واختاره الخليل، وسيبوه، وقدروا النصب بالعطف على (فضلاً) من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنَّا دَأْدَدْ مِنَّا فَضْلًا﴾ [سبأ: ١١]

[١٠]، وقال المبرد: إن كانت أَلْ للتعريف مثلها في (الطير) فالمحتر النصب، أو لغيره: مثلها في (اليسع) فالمحتر الرفع.

• والرابع: ما يُعطى تابعاً ما يستحقه إذا كان منادى مستقلاً، وهو البدل والمنسق المجرد من (أَلْ) وذلك لأنّ البدل في نية تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل؛ تقول: (يا زَيْدُ بِشْرٌ) بالضمّ، وكذلك: (يا زَيْدُ وَبِشْرٌ)، وتقول: (يا زَيْدُ أَبْ عَبْدِ اللَّهِ)، وكذلك: (يا زَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ) وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب.



## الفصل الرابع في المنادى المضاف للباء

وهو أربعة أقسام:

أحداها: ما فيه لُغة واحدة، وهو المعتل؛ فإنّ ياءه واجبة الثبوت والفتح، نحو: (يا فَتَائِي) و(يا قَاضِي).

والثاني: ما فيه لُغتان، وهو الوضفُ المُشَيْهُ للفعل، فإنّ ياءه ثابتة لا غير، وهي إما مفتوحة أو ساكنة؛ نحو: (يا مُكْرِمِي) و(يا ضَارِبِي).

الثالث: ما فيه ست لُغات، وهو ما عدا ذلك وليس أباً ولا أمّا؛ نحو: (يَ غَلَامِي)، فالأكثر حذفُ الباء والاكتفاء بالكسرة، نحو: ﴿يَعْبَادُ فَانْقُون﴾ [الزمر: ١٦]، ثم ثبوتها ساكنة، نحو: ﴿يَعْبَادُ لَا حَوْفٌ عَلَيْكُم﴾ [الزخرف: ٦٨]، أو مفتوحة، نحو: ﴿يَعْبَادُ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [الزمر: ٥٣]، ثم قلبُ الكسرة فتحةً والباء ألفاً، نحو: ﴿بَحَسَرَى﴾ [الزمر: ٥٦]، وأجاز الأخفش حذفَ الألف والاجتزاء بالفتحة، كقوله:

٤٤١ - بِلَهْفَ وَلَا بِلَيْتَ وَلَا لَوَانِي

أصله بقولي: يَا لَهْفَا، ومنهم مَنْ يكتفي من الإضافة ببنيتها، ويُضم الاسم كم تضمُ المفردات، وإنما يفعل ذلك، فيما يكثر فيه، أن لا يُنادى إلا مضافاً، كقول بعضهم: (يَا أُمّ لَا تَفْعَلِي)، وقراءة آخر: ﴿رَبُّ السِّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣].

الرابع: ما فيه عَشْرُ لُغاتٍ، وهو الأَبُ والأَمُ؛ ففيهما مع اللغات الست: أَنْ تُعَوَّضَ تاء التأنيث عن ياء المتكلّم، وتكسرها، وهو الأَكْثَرُ، أو تفتحها وهو الأَقْيَسُ، أو تَضُمُّها على التشبيه، نحو: ثُبَّةٌ وَهِبَّةٌ، وهو شاذ، وقد قُرِئَ بـهـن، وربما جمع بين التاء والألف، فقيل: (يَا أَبَتَا) و(يَا أُمَتَا) وهو كقوله:

أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

وسِبْلُ ذَلِك الشِّعْرِ، وَلَا يَجُوز تَعْوِيْضُ تاء التَّائِيَّةِ عَنْ ياء المُتَكَلِّمِ إِلَّا فِي النَّدَاءِ،  
فَلَا يَجُوز (جَاءَنِي أَبَتْ) وَلَا (رَأَيْتُ أَمَتْ).

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ التَّاءَ فِي (يَا أَبَتْ)، وَ(يَا أَمَتْ) عِوَضٌ مِنَ الْيَاءِ أَنَّهُمَا لَا يَكَادان  
يَجْتَمِعُانِ، وَعَلَى أَنَّهَا لِلتَّائِيَّةِ أَنَّهُ يَجُوز إِبْدالُهَا فِي الْوَقْتِ هَاءِ.

\* \* \*

فَصَلْ : وَإِذَا كَانَ الْمَنَادُ مُضَافًا إِلَى مُضَافٍ إِلَى الْيَاءِ، فَالْيَاءُ ثَابِتَةٌ لَا غَيْرُ،  
كَفُولُكَ : (يَا ابْنَ أَخِي) وَ(يَا ابْنَ خَالِي) إِلَّا إِنْ كَانَ (ابْنَ أَمَّ) أَوْ (ابْنَ عَمَّ)، فَالْأَكْثَرُ  
لَا جُنْزَاءُ بِالْكَسْرَةِ عَنِ الْيَاءِ، أَوْ أَنْ يَفْتَحَ لِلتَّرْكِيبِ الْمَزْجِيُّ، وَقَدْ قُرِئَ : «فَالَّذِي أَبْنَ أَمَّ»  
[الأعراف: ١٥٠] ، بِالْوَجْهِيْنِ، وَلَا يَكَادُونَ يُشْتَبِهُونَ الْيَاءَ وَالْأَلْفَ إِلَّا فِي الْفُسْرَوَةِ، كَوْلُهُ :  
**٤٤٢ - يَا ابْنَ أَمَّيِ وَيَا شُفَّيْقَ نَفْسِي**

وَقَالَ :

**٤٤٣ - يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي**

\* \* \*

### هذا بَابٌ فِي ذِكْرِ أَسْمَاءِ لَازْمَتِ النَّدَاءِ

مِنْهَا (فُلُّ) وَ(فُلَةُ) بِمَعْنَى رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ وَجَمَاعَةٌ : بِمَعْنَى زِيدٍ وَهَنْدٍ  
وَنَحْرَهُمَا، وَهُوَ وَهُمُّ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِمَعْنَى فَلَانٍ وَفَلَانَةً، وَأَمَّا قَوْلُهُ :  
**٤٤٤ - فِي لَجَّةِ أَمْسِكٍ فُلَانًا عَنْ فُلِّ**

فَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ : هُوَ فُلُّ الْخَاصُّ بِالنَّدَاءِ اسْتَعْمَلُ مَجْرُورًا لِلضَّرُورَةِ، وَالصَّوَابُ أَنْ  
يَحْذَفَ هَذَا (فَلَانُ). وَأَنَّهُ حُذِفَ مِنْهُ الْأَلْفُ وَالنُّونُ لِلضَّرُورَةِ، كَوْلُهُ :

**٤٤٥ - دَرَسَ الْمَنَازِلَ بِمُسْتَالِعٍ فَأَبَانِ**

أَيِّ : دَرَسَ الْمَنَازِلُ.

وَمِنْهَا : (لُؤْمَانُ ) بِضمِّ أَوْلَهُ وَهَمْزَةُ سَاقِنَةِ ثَانِيَّةٍ، بِمَعْنَى كَثِيرِ اللُّؤْمِ، وَ(نَوْمَانُ ) بِفتحِ أَوْلَهُ  
وَرِزْوَانُ سَاقِنَةِ ثَانِيَّةٍ، بِمَعْنَى كَثِيرِ النَّوْمِ، وَفُعَلُّ كَعْدَرٍ وَفُسَقَى، سَبَّا لِلْمَذْكُورِ، وَاخْتَارَ ابْنُ عَصْفُورٍ  
كَوْنَهُ قِيَاسِيًّا، وَابْنُ مَالِكٍ كَوْنَهُ سَمَاعِيًّا، وَفَعَالٍ كَفَسَاقٍ وَخَبَانِ، سَبَّا لِلْمَؤْنَثِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

**٤٤٦ - إِلَى بَسِينَتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعٍ**

فاستعمله خبراً ضرورة، وينقاس هذا وفعالاً بمعنى الأمرِ كنزاً من كلّ فعل، ثلاثي.  
تام، مُتَصَرِّفٌ، فخرج، نحو: دَحْرَجَ، وَكَانَ، وَبَعْمَ، وبش، والمبرد لا يقيس فيهما.



### هذا باب الاستغاثة

إذا استغثت اسم منادي وجب كون الحرف (يا) وكونها مذكورة، وغلب جرّ:  
بلام واجبة الفتح، كقول عمر رضي الله تعالى عنه: (يا لله) وقول الشاعر:  
**٤٤٧ - يَا لَكَ فَوْمِي وَيَا لِأَمْثَالِ فَوْمِي**

إلا إن كان معطوفاً ولم تُعد معه (يا) فتكسر، ولا م المستغاث له مكسورة دائماً.  
كقوله: (يا لله لِلْمُسْلِمِينَ)، وقول الشاعر:

**٤٤٨ - يَا لَكُهُولِ وَلِلشَّبَانِ لِلْعَجَبِ**

ويجوز أن لا يبدأ المستغاث باللام؛ فالأكثر حيث ذكر أن يختتم بالألف، كقوله:

**٤٤٩ - يَا يَزِيدَا لَأْمِيلَ زَيْلَ عِزَّ**

وقد يخلو منها، كقوله:

**٤٥٠ - أَلَا يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ**

ويجوز نداء المتعجب منه؛ فيعامل معاملة المستغاث، كقولهم: (يا للماء) و(يا  
للدواهي)، إذا تعجبوا من كثريهما.



### هذا باب النُّدبة

حُكم المندوب - وهو المُتَفَجَّعُ عليه أو المُتَوَجَّعُ منه - حكم المنادي؛ فيُضمُّ في  
نحو: (وا زَيْداً) وينصب في نحو: (وا أمير المؤمنين) إلا أنه لا يكون نكرة كرجل، وزاد  
بهما، كأي واسم الإشارة والموصول؛ إلا ما صلته مشهورة فينبذ، نحو: (وا منْ حَفَرَ  
بِئْرَ زَمَرَاءَ) فإنه بمنزلة (وا عبد المُطَلبَة) إلا أنَّ الغالب، أن يختتم بالألف، كقوله:  
**وَقَمَتْ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَراً**

ويُحذفُ لهذه الألف ما قبلها: من ألف، نحو: (وَأَمْوَالَهُمْ) أو تنوين في صلة، نحو: (وَمَنْ حَفَرَ بِئْرَ رَمْزَمَاهُ)، أو في مضافي إليه، نحو: (وَأَعْلَامَ زَيْدَاهُ)، أو في بحكيٍّ، نحو: (وَقَامَ زَيْدَاهُ فِيمَنْ اسْمَهُ قَامُ زَيْدَاهُ)، ومن ضمة، نحو: (وَزَيْدَاهُ)، أو كسرة، نحو: (وَعَبْدَ الْمَلِكَاهُ)، وإن أوقع حذف الكسرة أو الضمة في لبسٍ بقياً، وجعلت الألف ياء بعد الكسرة، نحو: (وَغَلَامَكِيٍّ) وواواً بعد الضمة، نحو: (وَغَلَامَهُو) أو (وَغَلَامَكُمو)، ولنك في الوقف زيادة هاء السكت بعد آخر المد.



فصل: وإذا ندب المضاف للباء فعلى لغة من قال: (يا عَبْدِ) بالكسر، أو (يا عَبْدُ) بالضم، أو (يا عَبْدَا) بالألف، أو (يا عَبْدِي) بالإسكان، يقال: (وَأَعْبَدَا) وعلى لغة من قال: (يا عَبْدِي) بالفتح، أو (يا عَبْدِي) بالإسكان، يقال: (وَأَعْبَدِيَا) بإبقاء الفتح على الأول، وباحتلابه على الثاني، وقد تبين أن لمن سكن الباء أن يحذفها أو يفتحها، والفتح رأي سيبويه، والمحذف رأي المبرد.  
إذا قيل: (يا عَلَامَ عَلَامِي) لم يجز في النسبة حذف الباء؛ لأن المضاف إليها غير منادي.



### هذا باب الترخيم

يجوز ترخيم المنادي - أي: حذف آخره تخفيفاً - وذلك بشرط كونه معرفة، غير مستغاث، ولا مندوب، ولا ذي إضافة، ولا ذي إسناد؛ فلا يُرَخَّم نحو قول الأعمى: (يا إِسَانًا حُذْبِيِّي)، وقولك: (يا لَجَعْفَرَ) و(واجعفراء) و(يا أمير المؤمنين) و(يا تَابَطَ شَرَّاً).  
وعن الكوفيين إجازة ترخيم ذي الإضافة بحذف عجز المضاف إليه، تمسّكاً بنحو

شُرْنَه :

**٤٥١ - أَبَا عَرْوَ لَا تَبْعَدْ فَكُلْ أَبْنَ حُرَّةٍ**

وزعم ابن مالك: أنه قد يُرَخَّم ذو الإسناد، وأنَّ عَمْراً نَقَلَ ذلك، وعَمْرو هذا هو عدم النحوين رحمه الله وسيبوه لقبه، وكتبه أبو بشر.

ثم إن كان المنادي مختوماً ببناء التائث جاز ترخيمه مطلقاً، فتقول في هبة علماً: بـ هبـ وفي جارية لمعيـة: (يا جـاريـ)، قال:

**٤٥٢ - جَارِيٌ لَا تَسْتَكِرِي عَذِيزِي**

وإذا كان مجرداً من التاء، أشترط لجواز ترخيمه: كونه علماً، زائداً على ثلاثة. ك (جَعْفَرَ)، و(سَعَادَ)، ولا يجوز ذلك في نحو إنسان لمعين، ولا في نحو: زيد، ولا في نحو: حَكْمَ، وقيل: يجوز في مُحَرَّك الوسط دون ساكِنَه، وقيل: يجوز فيهما.



فصل: والمحدوف للترخييم إما حرفٌ، وهو الغالب، نحو: (يا سُعا)، وقراءة بعضهم: **﴿يَا مَالِ﴾** [الزخرف: ٧٧].

وإما حرفان، وذلك، إذا كان الذي قبل الآخر من أحُرُفِ اللين، ساكناً، زائداً. مكملأً أربعةً فصاعداً، وقبله حركة من جنسه لفظاً أو تقديرأً، وذلك نحو: مَرْوَانَ. وسَلْمَانَ، وأَسْمَاءَ، وَمَنْصُورَ، وَمِسْكِينَ عَلَمَ، قال:

**٤٥٣ - يَا مَرْوَانَ مَطِيَّتِي مَخْبُوْسَةَ**

وقال:

**٤٥٤ - يَا اسْمُ صَبْرَا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ**

بخلاف، نحو: (شَمَالٍ) عَلَمَ، فإن زائده - وهو الهمزة - غير حرف لين، ونحو: (هَبَيْخَ، وَقَنَوْر) علمين؛ لتحرّك حرف اللين، ونحو: (مُخْتَارٍ، وَمُنْقَاد) علمين؛ لأصانة الألفين، ونحو: (سَعِيدٍ وَثَمُودٍ وَعِمَادٍ)؛ لأنَّ السَّابق على حرف اللين اثنان، وبخلاف. نحو: (فِرْعَوْنَ وَغُرْنَيْقَ) عَلَمَ؛ لعدم مجانية الحركة، ولا خلاف في نحو: (مُضْطَفَوْنَ) و(مُضْطَفَيْنَ) علمين؛ لأنَّ أصلهما (مُضْطَفِيُونَ) و(مُضْطَفَيَّنَ) فالحركة المجانية مقدرة.

وإما كلمة برأسها، وذلك في المركب الممزجيّ، تقول في معده يَكْرِبَ: (يَ مَعْدِي). وإنما كلمة وحرف، وذلك في (اثنا عشر) تقول: (يا اثَنَ)؛ لأنَّ عَشَرَ في موضع النون؛ فنزلت هي والألف متزللة الزيادة في (اثنان) عَلَمَ.



فصل: الأكثر أن يُنْوَى المحدوفُ، فلا يُعَيِّر ما بقي؛ تقول في جعفر: (يَ جَعْفَ) بالفتح، وفي حَارِثٍ: (يا حَارِثٍ) بالكسر، وفي منصور: (يا مَنْصُورٍ) بتلك الضمة. وفي هِرَقْلَ: (يا هِرَقْلٍ) بالسكون، وفي ثَمُودٍ، وَعَلَوَةَ، وَكَرَوَانَ: (يا ثَمُوْدَ، وَيَا عَلَوَةَ، وَيَا كَرَوَانَ).

ويجوز أن لا يُنْوَى فيجعل الباقِي كأنَّه آخرُ الاسم في أصل الوضع؛ فتقول: (يَ جَعْفُ، وَيَا حَارُّ، يَا هِرَقْلُ) بالضم فيهن، كذلك تقول: (يا مَنْصُورٍ) بضم حادثة للبناء.

وتقول: (يا ئِي) بإبدال الضمة كسرة، والواو ياء، كما تقول في جَرْزِو، وَذُلُو: الأَجْرِي، وَالْأَذْلِي، لأنَّه ليس في العربية اسمٌ معرَب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها، وخرج بالاسم الفعلُ، نحو: (يَدْعُونَ) وبالمعنى المبنيُّ، نحو: (هُوَ)، وبذكر الضم، نحو: (ذُلُو وغَرْزِو) وباللَّازِمَة، نحو: (هَذَا أَبُوكَ)، وتقول: (يا عَلَاءُه) بإبدال الواو همزة؛ نتطرَّفُها بعد ألف زائدة كما في كِسَاء، وتقول: (يا كَرَا) بإبدال الواو ألفاً؛ لتحرُّكها وإنفتاح ما قبلها كما في العَصَا.



**فصل: يُختَصُّ ما فيه تاء التائيث بأحكام:**  
ومنها: أنه لا يُشترط لترخيمه علمية ولا زيادة على الثلاثة كما مرّ.  
وأنه إذا حُذِفت منه التاء توافر من الحذف، ولم يستتبُح حذفها حذف حرف قبلها؛ فتقول في عَقَنْبَاه: (يا عَقَنْبَاه).

وأنه لا يُرَخَّم إلَّا على نية المحذوف، تقول في مُسْلِمَة، وَحَارِثَة، وَحَفْصَة: (يا مُسْلِمَة، ويَا حَارِثَة، ويَا حَفْصَة) بالفتح؛ لئلا يتبسَّ بنداء مذكور لا ترخييم فيه، فإن لم يُحْفَ لَبَسْ جاز، كما في نحو: هَمَزَة، ومَسْلِمَة.  
ونداءه مرخماً أكثرُ من ندائِه تاماً، كقوله:

#### ٤٥٥ - أَفَاطِمَ مَهْلَأً بَعْضَ هَذَا التَّدَلِ

لكن يُشارِكه في هذا، مَالِك وعَامِر وحَارِث.



**فصل: ويجوز ترخييم غير المنادي بثلاثة شروط:**  
أحدها: أن يكون ذلك في الضرورة.  
الثاني: أن يصلح الاسم للنداء؛ فلا يجوز في نحو: (الغلام).  
الثالث: أن يكون إما زائداً على الثلاثة، أو بباء التائيث، كقوله:

#### ٤٥٦ - طَرِيفُ بَنُ مَالِ لَيْلَةَ الْجُمُوعِ وَالْخَضْرِ

ولا يمتنع على لُغَةٍ مَنْ يَنْتَظِرُ المَحْذُوفَ، خلافاً للمبرد، بدليل:

#### ٤٥٧ - وَأَضْحَى مِنْكَ شَاسِعَةً أَمَامَا



## هذا باب المنصوب على الاختصاص

وهو: اسم معمول لأنْحُضُ واجب الحذف.

فإن كان (أيَّها) أو (أيُّها) استعملان كما يستعملان في النداء؛ فِيُضَمَّانَ وَيُوصَفَانَ لزوماً باسم لازم الرفع محلّي بـأَل، نحو: (أَنَا أَفْعَلُ كَذَّا أَيَّهَا الرَّجُلُ) و(اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّهَا الْعِصَابَةُ).

وإن كان غَيْرُهُمَا نصب نحو: (نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ).



وَيُفَارِقُ الْمَنَادِيَ فِي أَحْكَامِ:

أحدها: أنه ليس معه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديرأً.

الثاني: أنه لا يقع في أول الكلام، بل في أثناء كالواقع بعد (نَحْنُ ) في الحديث المتقدم، أو بعد تمامه، كالواقع بعد (أَنَا) و(نَا) في المثالين قبله.

والثالث: أنه يتشرط أن يكون المتقدم عليه اسمًا بمعناه، والغالب كونه ضمير تكلم، وقد يكون ضمير خطاب، كقول بعضهم: (بِكَ اللَّهُ تَرْجُو الْفَضْلَ).

والرابع والخامس: أنه يقلُّ كونه عَلَمًا، وأنه ينتصب مع كونه مفرداً، كما في هذا المثال.

والسادس: أنه يكون بـأَل قياساً، كقولهم: (نَحْنُ الْعُرْبُ أَقْرَئُ النَّاسِ لِلِّضَّيْفِ).



## هذا باب التحذير

وهو: تَنْهِيَةُ المخاطب على أمرٍ مكرهٍ ليجتنبه.

فإن ذُكِرَ المحذَّرُ بلفظ (إِيَّا)، فالعامل محدود لزوماً، سواء عَطَفْتَ عليه، أم كَرَّزْتَه، أم لم تعطف ولم تكرر، تقول: (إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ) الأصل: (احذِرْ تَلَاقِي نَفْسِكَ وَالْأَسَدَ)، ثم حُذِفَ الفعل وفاعله، ثم المضاف الأول، وأنيب عنه الثاني، فانتصب، ثم الثاني، وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل.

وتقول: (إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ)، والأصل: (بِاعْدِ نَفْسِكَ مِنَ الْأَسَدِ)، ثم حُذِفَ باعد وفاعله والمضاف، وقيل: التَّقدِيرُ (احذِرْكَ مِنَ الْأَسَدِ)، فنحو: (إِيَّاكَ الْأَسَدَ) ممتنع على التَّقدِيرِ الأوَّلِ، وهو قول الجمهور، وجائز على الثاني، وهو رأيُ ابن النَّاظِمِ، ولا

خلاف في جواز (إياك أن تفعَل) لصلاحيته بتقدير من.  
ولا تكون (إيا) في هذا الباب لمتكلم، وَشَدَّ قولُ عَمَرَ رضي الله عنه: (لِتُذَكِّرُكُمُ الْأَسْلُوْلُ وَالرِّمَاحُ وَالسَّهَامُ، وَإِيَّاَيِ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الْأَرْبَبَ) وأصله إياتي باعدوا عن حذف الأربب، وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأربب، ثم حذف من الأول: المحذور، ومن الثاني: المحذَر.

ولا يكون لغائب، وَشَدَّ قولُ بعضهم: (إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّتِينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَ) بالتقدير: فَلَيَحْذِرْ تَلَاقِي نَفْسِهِ وَأَنْفُسِ الشَّوَابِ، وفيه شذوذان، أحدهما: اجتماع حذف الفعل، وحذف حرف الأمر، والثاني: إقامة الضمير، وهو (إيا) مُقامَ الظاهر، وهو الأنس، لأنَّ المستحق للإضافة إلى الأسماء الظاهرة، إنما هو المظهر لا المضرر.  
 وإن ذكر المحذَر بغير لفظ (إيا) أو افتصر على ذكر المحذَر منه، فإنما يجب حذف إن كرَّرت أو عَطَفْتَ، فالأول نحو: (نَفْسَكَ نَفْسَكَ)، والثاني نحو: (الأسد) و﴿نَافَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس: ١٣]، وفي غير ذلك يجوز الإظهار، كقوله:

٤٥٨ - خَلُّ الْطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ



### هذا باب الإغراء

وهو: تَبَيْهُ المخاطب على أمر محمود ليفعله.  
وَحْكُمُ الاسم فيه حُكْمُ التَّحْذِير الذي لم يُذَكَّر فيه (إيا)؛ فلا يلزم حذف عامله إلا في عطف أو تكرار، كقولك: (المُرْوَةُ وَالنَّجْدَةُ) بتقدير: الزم، وقوله:  
٤٥٩ - أَخْرَاكَ أَخْرَاكَ إِنْ مَنْ لَا أَخْرَالَهُ

ويقال: (الصَّلَاةَ جَامِعَةً)، فتنصب (الصَّلَاةَ) بتقدير اخْضُروا، و(جَامِعَةً) على الحال، ولو صرِح بالعامل لجاز.



### هذا باب أسماء الأفعال

اسم الفعل: ما ثَابَ عن الفعل معنى واستعمالاً، كـ (شتَان)، و(صَهْ) و(أَوَهْ).  
والمراد بالاستعمال كونه عاملاً غير معمول؛ فخرجت المصادر والصفات في

نحو: (ضَرِبَ زَيْدًا) و(أَقَاءُوا الرَّيْدَانِ) فإنَّ العوامل تدخل عليها.  
ووُرُودُه بمعنى الأمر كثير، كـ(صَهْ)، و(مَهْ)، و(آمِينَ) بمعنى: اسْكُثْ،  
وائْكَفْ، واسْتَجْبْ، ونَزَالٍ، وبابه، ويُعنى الماضي والمضارع قليلاً، كـ(شَتَانَ)،  
و(هَيْهَاتَ)، بمعنى افْتَرَقَ وَبَعْدَ، و(أَوَّهَ) و(أَفَ) بمعنى أَتَوْجَحُ وَأَتَضَجَّرُ، و(وَا)،  
و(وَيْ)، و(وَاهَا) بمعنى أَعْجَبَ، كقوله تعالى: ﴿وَيَكَانُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، أي: أَعْجَبَ لعدم فلاح الكافرين، وقول الشاعر:

٤٦٠ - وَاهَا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا

وقول الآخر:

٤٦١ - وَاهَا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا

فصل: اسم الفعل ضَرِبَانِ:

أحدهما: ما وضع من أول الأمر كذلك، كـشَانَ وَصَهْ وَوَيْ.

الثاني: ما نُقلَ من غيره إليه، وهو نوعان: منقول من ظرف أو جار ومحرر، نحو:  
(عَلَيْكَ) بمعنى الزَّمْ، ومنه ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفَسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، أي: الرَّمُوا شَانَ أنفسكم،  
و(دُونَكَ زَيْدًا) بمعنى خُذْه، و(مَكَانَكَ) بمعنى اثْبُتْ، و(أَمَامَكَ)، بمعنى تَقْدَمْ، و(وَرَاءَكَ)،  
بمعنى تَأْخَرْ، و(إِلَيْكَ)، بمعنى تَنَحَّ، ومنقول من مصدر، وهو نوعان: مصدر اسْتُغْمِلَ  
فعله، ومصدر أَهْمِلَ فعله؛ فالأول نحو: (رُوَيْدَ زَيْدًا) فإنهم قالوا: أَرْوَادُه إِرْوَادًا، بمعنى  
أمْهاله إِمْهالًا، ثم صَغَرُوا الإِرْوَاد تصغير التَّرْخِيمِ، وأقاموه مُقَامَ فعله، واستعملوه تارة مضافاً  
إلى مفعوله؛ فقالوا: (رُوَيْدَ زَيْدًا)، وتارة مُتَوَنًا ناصِبًا للمفعول، فقالوا: (رُوَيْدًا زَيْدًا)، ثم  
إنهم نقلوه وَسَمَّوا به فعله، فقالوا: (رُوَيْدَ زَيْدًا)، والدليل على أنَّ هذا اسمُ فعل: كونُه  
مبنياً، والدليل على بنائه كونُه غير مُتَوَنٍ، والثاني قولهم: (بَلَه زَيْدًا)، فإنه في الأصل مصدر  
فعل مُهْمَلٌ مُرَادِ لدَعْ وَاتْرُكْ، يقال: (بَلَه زَيْدًا)، بالإضافة إلى المفعول، كما يقال: (تَرَكَ  
زَيْدًا)، ثم قيل: (بَلَه زَيْدًا) بنصب المفعول وبناء (بَلَه) على أنه اسمُ فعل.



فصل: يَعْمَلُ اسْمُ الفَعْلِ عَمَلَ مُسَمَّاهُ، تقول: (هَيْهَاتَ نَجَدُ)، كما تقول:  
(بَعْدَتْ نَجَدُ)، قال:

٤٦٢ - فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ

وتقول: (شَتَانَ زَيْدُ وَعَمْرُو)، كما تقول: (افْتَرَقَ زَيْدُ وَعَمْرُو) و(تَرَاكَ زَيْدًا)، كما  
تقول: (أَتْرُكَ زَيْدًا).

وقد يكون اسم الفعل مشتركاً بين أفعال سُمِّيت به؛ فيستعمل على أوجُهٍ باعتبارها، قالوا: (حَيَّهُلُ التَّرِيدَ)، بمعنى: ائْت التَّرِيدَ، و(حَيَّهُلُ عَلَى الْخَيْرِ)، بمعنى: أقبل على الخير، قالوا: (إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهُلُ بِعُمَرَ)، أي: أُسْرِعُوا بذكره. ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه، خلافاً للكسائي، وأما: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُم﴾ [النساء: ٢٤]، قوله:

﴿٤٦٣ - يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَ فَمُؤَوْلَانِ﴾.



فصل: وما نُونَ من هذه الأسماء فهو نكرة، وقد التُّزِّمَ ذلك في (واهَا) و(وَيْهَا) كما التُّزِّمَ تَنْكِيرُ، نحو: أَحِدٌ وَغَرِيبٌ وَدَيَّارٌ. وما لم يُنَوَّنْ منها فهو معرفة، وقد التُّزِّمَ ذلك في (نَزَالٍ) و(تَرَاكٍ) وبابهما، كما التُّزِّمَ التعريفُ في المُضْمَرَاتِ والإِشَارَاتِ وَالموصولاتِ. وما استعمل بالوجهين فعلى معنىَيْنِ، وقد جاء على ذلك: صَهْ وَمَهْ وَإِيهِ، وألفاظُ آخرُ، كما جاء التعريف والتَّنْكِيرُ في نحو: كتاب، ورجل، وفرس.



### هذا باب أسماء الأصوات

وهي نوعان: أحدهما: ما خُو طِبَ به ما لا يَعْقِلُ مما يُشَبِّهُ اسم الفعل، كقولهم في دعاء الإبل لشرب: (جِيءُ جِيءُ) مهموزيَنِ، وفي دعاء الضأن (لحاحا)، والمعز (غاًغاً) غير مهموزين، وال فعلُ منها حاخِيَتْ وغاَيَيَتْ، والمصدر حَيْحَاء وَعَيْعَاء، قال:

﴿٤٦٤ - يَا غَئِزُ هَذَا شَجَرٌ وَمَاءٌ وَفِي زَجْرِ الْبَغْلِ (عَدَسٌ)، قَالَ:

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ

وقولنا: (مَمَا يُشَبِّهُ اسْمَ الْفِعْلِ) احترازٌ من نحو قوله:

﴿٤٦٥ - يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلَيَاءِ فَالسَّنَدِ

وقوله:

## ٤٦٦ - أَلَا أَيُّهَا الْلَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا إِنْجَلِي

الثاني: ما حُكى به صوت، كـ(غَاق) لحكاية صوت الغَرَاب، وـ(طَاق) لصوت الضَّرْب، وـ(طَق)، لصوت وقع الحجارة، وـ(قَبْ)، لصوت وقع السيف على الضريبة. والنوعان مُبْنِيَان، لشبههما بالحروف المهملة في أنها لا عاملة، ولا معمولة، كما أن أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة في أنها عاملة غير معمولة، وقد مضى ذلك في أوائل الكتاب الجزء الأول. [باب المعرف والمبني].



## هذا باب نوني التوكيد

لتوكيد الفعل نونان: ثقيلة، وخفيفة، نحو: ﴿لَيْسَ جَنَّ وَلَيَكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢]. ويوَكِّدُ بهما الأمر مطلقاً، ولا يُؤكِّدُ بهما الماضي مطلقاً.

وأما المضارع فله حالات:

إحداها: أن يكون توكيدُه بهما واجباً، وذلك إذا كان: مُبْنِيَا، مُسْتَقْبَلاً، جواباً لقسم، غير مفصل من لامه بفواصل، نحو: ﴿وَتَأَلَّهُ لَأَكِيدَنَ أَصْنَمُكُ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، ولا يجوز توكيدُه بهما إن كان مُنْفِيَا، نحو: ﴿تَأَلَّهُ تَفْتَأُ تَذَكَّرُ يُوسُف﴾ [يوسف: ٨٤]، إذ التقدير: لا تفتأ، أو كان حالاً، كقراءة ابن كثير: ﴿لَا قِسْمٌ يَوْمَ الْقِيَمَة﴾ [القيمة: ١]، قوله الشاعر:

## ٤٦٧ - يَمِينَنَا لَا بُغْضُ كُلَّ اُمْرَىءٍ

أو كان مفصولاً من اللام، مثل: ﴿وَلِئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلَيْهِ تُحَشَّرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَرَضَ﴾ [الضحى: ٥].

والثانية: أن يكون قريباً من الواجب، وذلك إذا كان شرطاً، لأن المؤكدة بما، نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَ﴾ [الأنفال: ٥٨]، ﴿فَإِمَّا نَذَهَبَنَ﴾ [الزخرف: ٤١]، ﴿فَإِمَّا تَرِنَ﴾ [مريم: ٢٦].

ومن تَرْكِ توكيدِه، قوله:

## ٤٦٨ - يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ

وهو قليل، وقيل: يختص بالضرورة.

الثالثة: أن يكون كثيراً، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا﴾ [إبراهيم: ٤٢]، قوله الشاعر:

٤٦٩ - هَلَا تَمُنْ بِوَعْدٍ غَيْرَ مُخْلِفٍ

وقول الآخر:

٤٧٠ - فَلَيْتَكِ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرِيَتِنِي

وقوله:

٤٧١ - أَفَبَغَدَ كِنْدَةَ تَمْدَحْنَ قَبِيلًا

الرابعة: أن يكون قليلاً، وذلك بعد (لا) النافية، أو (ما) الزائدة التي لم تُسبق بإِنْ، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوكُمْ مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، وقولهم:

٤٧٢ - وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَثْبُتْ شَكِيرُهَا

وقال:

٤٧٣ - قَلِيلًا بِهِ مَا يَخْمَدُكَ وَارِثُ

الخامسة: أن يكون أقلّ، وذلك بعد لم، وبعد أداة جزاء غير (إِمَّا)، كقوله:

٤٧٤ - يَخْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا

وَقوله:

٤٧٥ - مَنْ نَشَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيْ

\* \* \*

## فصل في حكم آخر المؤكّد

اعلم أن هنا أصلين يُستثنى من كلّ منها مسألة:

الأصل الأول: أن آخر المؤكّد يُفتح، تقول: (لِتَضْرِبَنَّ) و(أَضْرِبَنَّ) ويُستثنى [من ذلك] أن يكون مُسندًا إلى ضمير ذي لِيْنٍ؛ فإنّه يحرّك آخره حينئذ بحركة تجانس ذلك اللّيْنَ، كما نشرحه.

والأصل الثاني: أن ذلك اللّيْنَ يجب حذفه إن كان ياءً أو واواً، تقول: (أَضْرِبَنَّ)

يَا قَوْمٍ بضم الباء، و(أَضْرِبِينَ يَا هِنْدُ) بكسرها، والأصل: اضْرِبُونَ، واضْرِبِينَ، ثم حُذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين.

ويستثنى من ذلك أن يكون آخر الفعل ألفاً، كـ(يَخْشَى) فإنك تحذف آخر الفعل، وتثبت الواو مضبوطة، والياء مكسورة؛ فتقول: (يَا قَوْمَ أَخْشَوْنَ) و(يَا هِنْدَ أَخْشِينَ) فإن أسنداً هذا الفعل إلى غير الواو والياء لم تُحذف آخره، بل تقلبه ياء؛ فتقول: (لَيَخْشَيْنَ زَيْدُ) و(لَتَخْشَيَانَ يَا زَيْدَانَ) و(لَتَخْشَيَانَ يَا هِنْدَاتَ).



فصل: تنفرد النونُ الخفيفةُ بأربعةِ أحكام:

أحدُها: أنها لا تقع بعد الألف، نحو: (قُومًا) و(أَقْعُدَا)؛ لئلا يلتقي ساكنان، وعن يونس والkovfieen إجازته، ثم صرّاح الفارسي في الحجّة بأنّ يونس يُنْبَقِي النونَ ساكنةً، وَنَظَرَ ذلك، بقراءة نافع: ﴿وَمَحْيَى﴾ [الأعراف: ١٦٢]، وذكر الناظمُ أنه يكسرُ النونَ، وحمل على ذلك قراءة بعضهم: ﴿فَدَمَرَ إِنْهُمْ تَدَمِيرًا﴾ [القرآن: ٣٦]، وجوزه في قراءة ابن ذكوان: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩]، بتخفيف النون.

وأما الشديدة فتقع بعدها اتفاقاً، ويجب كسرُها، كقراءة باقي السبعة: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩].

الثاني: أنها لا تؤكّد الفعل المستند إلى نون الإناث، وذلك لأنّ الفعل المذكور، يجب أن يُؤثّر بعد فاعله بـألفٍ فاصلةٌ بين التوئين، قصداً للتخفيف؛ فيقال: (اضْرِبْتَانَ) وقد مضى أن الخفيفة لا تقع بعد الألف، ومنْ أجاز ذلك فيما تقدم أجازه هنا بشرط كسرها.

الثالث: أنها تُحذف قبل الساكن، كقوله:

٤٧٦ - لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَى أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَ  
أصله: (لَا تُهِينَ).

الرابع: أنها تُعطى في الوقف حكم التنوين؛ فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً؛ كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعَا﴾ [العلق: ١٥]، ﴿وَلَيَكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢]، وقول الشاعر:

٤٧٧ - وَلَا تَغْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاغْبُدَا

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذفت، ويجب حينئذ أن يُرَدَّ ما حذف في الوصل لأجلها؛ تقول في الوصل: (اضْرِبُنْ يَا قَوْمٍ) و(اضْرِبِينْ يَا هِنْدُ) والأصل: اضْرِبُونَ واضْرِبِينَ، كما مر، فإذا وقفت حذفت الثُّونَ لتشبهها بالتنوين في نحو: (جَاءَ

زَيْدٌ) و(مَرْزُتُ بِزَيْدٍ) ثم ترجع بالواو والياء لزوال السّاكنين؛ فتقول: (اضْرِبُوا) و(اضْرِبِي).



## هذا باب ما لا ينصرف

الاسم إن أشباه الحرف بُنيَ كما مر، وسُميَ غير متمكن، وإلاً أعراب، ثم المعرب إن أشباه الفعل مُنْعِنُ الصرف كما سيأتي، وسُميَ غير أمكن، وإلاً صُرفَ، وسُميَ أُمكَنَ.

والصرفُ: هو التنوين الدالُ على معنى يكون الاسم به أُمكَنَ، وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف ولل فعل، كـ (زَيْدٌ) و(فَرِسٌ).

وقد علم من هذا أنَّ غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين، ويستثنى من ذلك، نحو: (مُسْلِمَاتٍ) فإنه منصرفٌ مع أنه فاقدٌ له؛ إذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالِمِ.



ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان:

● أحدهما: ما يمتنع صرفُه لعلة واحدة، وهو شيئاً:

أحدهما: ما فيه أَلْفُ التائيَّثِ مطلقاً، أي: مقصورةً كانت أو ممدودةً، ويمتنع صرف مصحوبها كيما وقع، أي: سواء وقع نكرة كـ (ذِكْرٌ) و(صَحْرَاء)، أم معرفة كـ (رَضْوَى) و(زَكْرِيَاء)، أم مفرداً كما تقدم، أم جمعاً كـ (جَرْحَى) و(أَنْصِبَاء)، أم اسمياً كما تقدم، أم صفة كـ (حُبْلَى) و(حَمْرَاء).

والثاني: الجمع المُوازن لِمَفَاعِلٍ، أو مَفَاعِيلٍ؛ كـ (دَرَاهِمٌ) و(دَنَانِيرٌ).

وإذا كان مفاعل منقوصاً فقد تبدل كسرته فتحة؛ فتنقلب ياءه ألفاً؛ فلا يُنون، كـ (عَذَارَى) و(مَدَارَى)، والغالبُ أن تبقى كسرته؛ فإذا خلا من (أَل)، والإضافة أُجْرِيَ في الرفع والجرِّ مجرَى قاض وسار في حذف يائه وثبتت تنوينه، نحو: «وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاثِي» [الأعراف: ٤١]، «وَالْفَجْرُ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝» [الفجر: ١، ٢]، وفي النصب مجرَى دراهم في سلامه آخره وظهور فتحته، نحو: «سِيرُوا فِيهَا لِيَالَّى» [سبأ: ١٨].

(سَرَاقِيلُ ) ممنوع من الصرف مع أنه مفرد؛ فقيل: إنَّه أَعْجمي حُمِلَ عَلَى مُوازنه

من العربي، وقيل: إنه منقول عن جمع سِرْوَالَة، ونقل ابنُ الحاجب أنَّ من العرب من يصرفه، وأنكر ابنُ مالك عليه ذلك.

وإن سُميَ بهذا الجمع أو بما وارَّنه من لفظ أعمامي، مثل: سَرَاوِيل وشَراحِيل لفظ أَرْتُجَل للعلمية، مثل: كَشَاجِم، مُنْع الصَّرْف.

\* \* \*

● النوع الثاني: ما يمتنع صرفه بعَلَتِين، وهو نوعان:

\* أحدهما: ما يمتنع صرفه نكرةً ومعرفةً، وهو ما وُضع صفة، وهو إما مَزِيَّة في آخره ألف ونون، أو مُوازن للفعل، أو مَعْدُول.

- أما ذو الزيادتين فهو فَعْلَان بشرط أن لا يقبل التاء؛ إما لأن مؤنثه فَعْلَى. ك (سَكَرَان وغَضْبَان وعَطْشَان)، أو لكونه لا مؤنث له ك (لَحْيَان)، بخلاف، نحو: مَصَان للثيم، وسَيْفَان للطويل، وألْيَان لـكبير الألية، ونَدْمَان: من المنادمة لا مِنَ النَّدَم: فإن مؤنثاتها فَعْلَانَة.

- وأما ذو الوزن فهو أَفْعَلُ بشرط أن لا يقبل التاء، إما لأن مؤنثه فَعْلَاء ك (أَحْمَر)، أو فُعلَى ك (أَفْضَل)، أو لكونه لا مؤنث له، ك (أَكْمَر) و(أَدَر)، وإنما صُرِفَ أَرْبَعٌ في نحو: (مَرْزُت بِنِسْوَة أَرْبَع) لأنَّه وضع اسمًا؛ فلم يُلْتَفَت لما طرأ به من الوصفية، وأيضاً فإنه قابل للتأء، وإنما منع بعضهم صرف باب أَبْطَح وأَذْهَم للقيمة وأَسْوَد وأَرْقَم للحَيَّة - مع أنها أسماء - لأنَّها وُضعت صفاتٍ؛ فلم يلتفت إلى ما طرأ به من الإِسْمِيَّة، وربما اعتدَ بعضهم باسميتها فَصَرَفَها، وأما أَجْدَلُ للصقر، وأَخْيَلُ لطائر ذي خِيلَان، وأَفْعَى للحَيَّة، فإنَّها أسماء في الأصل والحال؛ فلهذا صرفت في لُغَةِ الأَكْثَر، وبعضهم يمنع صرفها لـلِّمْحَ معنى الصفة فيها، وهي القوة والتلون والإِيذاء.

قال:

٤٧٨ - فِرَاغُ الْقَطَا لِأَقْيَنَ أَجْدَلَ بَازِيَا

وقال:

٤٧٩ - فَمَا طَائِري يَسُوماً عَلَيْكِ بِأَخْيَلاً

- وأما ذو العَدْل فنوعان:

أحدهما: مُوازن فَعال وَمَفْعَل، من الواحد إلى الأربعة باتفاق، وفي الباقي على الأَصْحَح، وهي معدولة عن الفاظ العدد الأصول مكررة؛ فأَصْلُ (جَاءَ الْقَوْمُ أَحَادِ): جاؤُوا واحداً واحداً، وكذا الباقي، ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نُعوتاً، نحو: ﴿أُولَئِنَّ أَجْنِحَةَ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرَبْعَ﴾ [فاطر: ١]، أو أحوالاً، نحو: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرَبْعَ﴾ [فاطر: ١]

وَثُلَّتَ وَرُبَّعٌ ﴿النساء: ۲۳﴾، أو أخباراً، نحو: (صلاتة اللَّيْلِ مَشَى مَشَى) وإنما كرر لقصد التوكيد، لا لإفاده التكرير.

الثاني: (آخر) في نحو: (مررت بسيدة آخر) لأنها جمع الآخر، والأخرى أنثى آخر - بالفتح - بمعنى معاير، وأخر من باب اسم التفضيل، واسم التفضيل قياسه أن يكون في حال تجرده من الـأـل والإضافة مفرداً مذكراً، نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخْوَهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَّا﴾ [يوسف: ۸]، ونحو: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ أَبَاكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ - إلى قوله سبحانه -: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم﴾ [التوبه: ۲۴]، فكان القياس أن يقال: (مررت بامرأة آخر) و(بنسأء آخر) و(برجال آخر) و(برجليين آخر) ولكنهم قالوا: آخر، وأخر، وأخرون، وأخران، قال الله تعالى: ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ۲۸۲]، ﴿فَعِدَّهُ مِنْ أَيَّامِ أُخْرَى﴾ [البقرة: ۱۸۴]، ﴿وَآخْرُونَ أَعْرَفُوا﴾ [التوبه: ۱۰۲]، ﴿فَآخَارَنِ يَقُومَانِ﴾ [المائدة: ۱۰۷].

ولإنما خص النحويون آخر بالذكر، لأن في آخرى ألف التأنيث، وهي أوضاع من العدل، وأخرون وأخران معتبران بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب، وأما آخر فلا عدل فيه، وإنما العدل في فروعه، وإنما امتنع من الصرف للوصف والوزن.

وإن كانت أخرى بمعنى آخرة، نحو: ﴿وَقَالَتْ أُولَئِنَّهُمْ لِأَخْرَهُمْ﴾ [الأعراف: ۳۹]، جُمِعت على آخر مصروفاً؛ لأن مذkerها آخر - بالكسر - بدليل ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّسَاءَ لِأَخْرَى﴾ [النجم: ۴۷]، ﴿ثُمَّ أَللَّهُ يُنْشِئُ النَّسَاءَ الْآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ۲۰]، فليست من باب اسم التفضيل.

وإذا سُمي بشيء من هذه الأنواع، بقي على منع الصرف؛ لأن الصفة لمّا ذهبت بالتسمية خلقتها العلمية.



\* النوع الثاني: ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة، وهو سبعة:  
أحدها: العَلَمُ المركب تركيب المَرْجُ، كـ (بَعْلَبَكَ)، و(حَضْرَمَوْتَ) وقد يضاف أول جُزْأِيهِ إلى ثانيةِهما، وقد يُبَيَّنَ على الفتح، وعلى اللغات الثلاث، فإن كان آخر الأول معتلاً كـ (مَعْدَ يَكْرِبَ) و(قَالَيْ قَلَّا) وجُب سكونه مطلقاً.

الثاني: العَلَمُ ذو الزيادتين كـ (مَرْوَانَ)، وعُمَرَانَ، وعُثْمَانَ، وعَطَفَانَ، وأصْبَهَانَ.  
الثالث: العَلَمُ المؤنث، ويتحتم مئنه من الصرف إن كان بالتاء كـ (فَاطِمَةَ) و(طَلْحَةَ)، أو زائداً على ثلاثة كـ (رَزِينَبَ)، و(سُعَادَ)، أو مُحرِّكَ الوسط كـ (سَقَرَ)، و(لَظَى)، أو أعمجياً كـ (سَمَاءَ)، و(جُورَ)، أو منقولاً من المذكر إلى المؤنث كـ (رَزِيدَ) - اسم امرأة - ويجوز في نحو: (هِنْد) و(دَعْد) الصرف وتركه، وهو أولى، والزجاج يُوجبه، وقال عيسى وَالْجُرمِيُّ والمبرد في نحو: (زَيْد) - اسم امرأة - إله كهند.

الرابع: العَلَمُ الْأَعْجَمِيُّ، إِنْ كَانَ عِلْمَهُ فِي الْلُّغَةِ الْعِجمِيَّةِ، وَزَادَ عَلَىِ ثَلَاثَةِ كَ (إِبْرَاهِيمَ)، وَ (إِسْمَاعِيلَ) وَإِذَا سُمِّيَ بِنَحْوِ: (الْجَام) وَ (فَرِند) صُرِفَ؛ لِحَدُوثِ عِلْمِهِ. وَنَحْوُ: (نُوحٌ) وَ (لُوطٌ) وَ (شَرَّ) مَصْرُوفَةٌ، وَقِيلَ: السَّاكِنُ الْوَسْطِ ذُو وَجَهَيْنِ، وَالْمُحَرَّكُ مُتَحَثِّمُ الْمَنْعِ.

الخامس: العَلَمُ الْمُوازِنُ لِلْفَعْلِ، وَالْمُعْتَبُرُ مِنْ وَزْنِ الْفَعْلِ أَنْوَاعٌ:

- أحدها: الْوَزْنُ الَّذِي يَخْصُّ الْفَعْلَ، كَ (خَضْمَ) لِمَكَانٍ، وَ (شَمَرَ) لِفَرْسٍ. وَ (دُلَّل) لِقَبِيلَةٍ، وَكَ (أَنْطَلَقَ) وَ (أَسْتَخْرَجَ) وَ (تَقَاتَلَ) أَعْلَامًا.

- الثاني: الْوَزْنُ الَّذِي بِهِ الْفَعْلُ أَوْلَىٰ؛ لِكُونِهِ غَالِبًا فِيهِ، كَ (إِائِمَدَ)، وَ (إِاصْبَعَ) وَ (أَبْلُمَ) أَعْلَامًا؛ فَإِنْ وُجُودُ مُوازِنَهَا فِي الْفَعْلِ أَكْثَرُ كَالْأَمْرِ مِنْ ضَرْبٍ، وَذَهَبٍ، وَكَتَبٍ.

- الثالث: الْوَزْنُ الَّذِي بِهِ الْفَعْلُ أَوْلَىٰ؛ لِكُونِهِ مُبَدِّعًا بِزِيادةِ تَدْلُّ فِي الْفَعْلِ وَلَا تَدْلُّ فِي الْأَسْمَاءِ، نَحْوَ: أَفَكَلَ وَأَكْلَبَ؛ فَإِنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِمَا لَا تَدْلُّ، وَهِيَ فِي مُوازِنَهُمَا مِنَ الْفَعْلِ، نَحْوَ: أَذْهَبَ وَأَكْتُبَ دَالَّةً عَلَىِ الْمُتَكَلِّمِ.

ثُمَّ لَا بدَ مِنْ كَوْنِ الْوَزْنِ لَازِمًا بِأَقِيَّا غَيْرِ مُخَالِفٍ لِطَرِيقَةِ الْفَعْلِ؛ فَخُرُجُ بِالْأَوْنَ حَوْنَ: (أَمْرُؤَ) عَلَمًا؛ فَإِنَّهُ فِي النَّصْبِ نَظِيرٌ لِأَذْهَبٍ، وَفِي الْجَرِ نَظِيرٌ لِأَصْبَرٍ؛ فَلَمْ يَبْتَأْ عَلَىِ حَالَةِ وَاحِدَةٍ، وَبِالثَّانِي نَحْوَ: (رُدَّ) وَ (قِيلَ) وَ (بِيعَ) فَإِنَّ أَصْلَهَا فُعْلًا ثُمَّ صَارَتْ بِمِنْزَلَةِ قُفْلٍ وَدِيكٍ فَوْجِبَ صِرْفُهَا، وَلَوْ سَمِيتَ بِضُرْبٍ مُخْفِقًا مِنْ ضُرْبَ اِنْصَرَفَ اِتْفَاقًا. وَلَوْ سَمِيتَ بِضُرْبٍ ثُمَّ خَفَقَتْهُ اِنْصَرَفَ أَيْضًا عَنْدِ سِيبُويَّهِ، وَخَالَقَهُ الْمَبْرُدُ لِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ عَارِضٌ، وَبِالثَّالِثِ نَحْوَ: (أَلْبُبَ) - بِالضَّمِّ - جَمْعُ لُبٍّ عَلَمًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَيَّنَ الْفَعْلَ بِالْفَكِّ. قَالَهُ أَبُو الْحَسَنِ، وَخُولَفَ لِوُجُودِ الْمُوازِنَةِ.

وَلَا يَؤْثِرُ وَزْنُ هُوَ بِالْأَسْمَاءِ أَوْلَىٰ، وَلَا وَزْنُ هُوَ فِيهِمَا عَلَىِ السَّوَاءِ، وَقَالَ عِيسَىٰ: إِلَّا أَنْ يَكُونَا مِنْقُولِينَ مِنَ الْفَعْلِ كَالْأَمْرِ مِنْ ضَارَبَ، وَتَضَارَبَ، وَدَخْرَجَ، أَعْلَامًا. وَاحْتَجَ بِقَوْلِهِ:

#### ٤٨٠ - أَنَا أَبْنُ جَلَّا وَطَلَاعَ الشَّنَّائِيَا

وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سُمِّيَ بِـ (جَلَّا) مِنْ قَوْلِكَ: (رَيْدُّ جَلَّا)؛ فِيهِ ضَمِيرٌ، وَهُوَ مِنْ بَابِ الْمُحَكَّيَاتِ، كَقَوْلِهِ:

نَبَّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ

وَأَنْ يَكُونَ لِيَسْ بَعْلَمُ، بَلْ صَفَةٌ لِمَحْذُوفٍ، أَيِّ: ابْنُ رَجُلٍ جَلَّا الْأَمْرَ.

السادس: العَلَمُ الْمُخْتَوْمُ بِأَلْفِ الْإِلْحَاقِ الْمَقْصُورَةِ، كَ (عَلْقَى)، وَ (أَرْطَى) عَلَمِينَ.

السابع: المعرفة المعدولة، وهي خمسة أنواع:

- أحدها: فعل في التوكيد، وهي: جَمْعٌ، وَكُتْبٌ، وَبُصْرٌ، وَبُتْنٌ، فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكّد، ومعدولة عن فَعَلَاوَات، فإن مُفرَّداتها: جَمْعَاء، وَكَتْبَاء، وَبَصْرَاء، وَبَتْنَاء، وإنما قياسُ فَعَلَاوَات إذا كان اسمًا أن يُجمع على فَعَلَاوَات كَسْحَرَاء وَصَحْرَاءوَات.

- الثاني: سَحْرٌ إذا أُريد به سَحْرٌ يوم بعينه، واستعمل ظرفًا مجرّدًا من ألل والإضافة، كـ(جِئْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحْرًا)؛ فإنه معرفة معدولة عن السَّحْر، وقال صدر الأفضل: مبني لتضمنه معنى اللام.

واختُرِز بالقيد الأول من المبهم، نحو: (بَحَثَنَاهُمْ بِسَحْرٍ) [القمر: ٣٤]، وبالثاني من لمعين المستعمل غير ظرف؛ فإنه يجب تعريفه بألل أو الإضافة، نحو: (طَابَ السَّحْرُ سَحْرُ لَيْلَتِنَا)، وبالثالث من نحو: (جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ السَّحْرَ، أو سَحْرَهُ).

- الثالث: فعل علماً لمذكور؛ إذا سُمعَ من نوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير علمية، نحو: (عُمر) و(رُثْرُوث) و(جُمْح)؛ فإنهم قدّرُوه مَعْدُولًا؛ لأنَّ العلمية لا تستقلّ بمَنْع الصرف مع أنَّ صيغة فعل قد كثُر فيها العدل، كـ(غُدَر)، وَفُسْق)، وَكـ(جَمْعٌ، وَكُتْبٌ)، وَكـ(أَخْرَ).

وأما (طُوى) فَمَنْ منع صرفه فالمعتبر فيه التأنيث باعتبار البقعة، لا العدل عن طَاوِ؛ لأنَّه قد أمكن غيره فلا وجْه لتكلفه، ويؤيّده أَنَّه يصرف باعتبار المكان.

- الرابع: فَعَالٌ عَلَمًا لِمَؤْنَثٍ، كـ(حَذَام)، وـ(قَطَام) في لُغَة تميم؛ فإنهم يمنعون صرفه، فقال سيبويه: للعلمية والعدل عن فاعلة، وقال المبرد: للعلمية والتأنيث نَعْنَوْيَ كـ(رَيْتَب)، فإن خُتِم بالراء كـ(سَفَارٍ) اسمًا لماء، وَكـ(وَبَار) اسمًا لقبيلة، بَنَوْهُ على الكسر، إلَّا قليلاً منهم، وقد اجتمعت اللغتان في قوله:

٤٨٠ - أَلَمْ تَرَوْ إِرَمًا وَعَادًا  
أُوذِي بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ  
وَمَرَّ دَهْرٌ غَلِيلٌ وَبَارٌ  
وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَئُونُ الْبَابَ كَلَهُ عَلَى الْكَسْرِ؛ تَشَبِّهَا لَهُ بِنَرَالٍ، كَقُولَهُ:

٤٨٠ - إِذَا قَالَتْ حَذَامٍ فَصَدَّقُوهَا فِيَانِ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٍ

- الخامس: (أَمْسٌ) مُرادًا به الْيَوْمُ الذي يليه يومك، ولم يُضَفْ، ولم يُقرَن بالألف واللام، ولم يقع ظرفًا، فإن بعضبني تميم تمنع صرفه مطلقاً؛ لأنَّه مَعْدُول عن الأَمْسِ، كَقُولَهُ:

٤٨٣ - لَقَدْ رَأَيْتَ عَجَبًا مِنْ أَمْسٍ

وَجَمِيعُهُمْ يَخْصُّ ذَلِكَ بِحَالَةِ الرَّفْعِ، كَقُولَهُ:

٤٨٤ - اغْتَصِمْ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنْ بَأْسٍ وَتَسَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسِ

وَالْحَجَازِيُّونَ يَبْيَثُونَهُ عَلَى الْكَسْرِ مُطْلِقاً، عَلَى تَقْدِيرِهِ مُضَمِّنَا مَعْنَى الْلَّامِ، قَالَ:

٤٨٥ - وَمَضِي بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ

وَالْقَوَافِيُّ مَجْرُورَةً.

فَإِنْ أَرَدْتَ بِأَمْسِ يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ الْمَاضِيَّةِ مُبْهَمًا، أَوْ عَرَفْتَهُ بِالْإِضَافَةِ، أَوْ بِالْأَدَاءِ فَهُوَ مُعَرَّبٌ إِجْمَاعًا، وَإِنْ اسْتَعْمَلْتَ الْمَجْرَدَ الْمَرَادُ بِهِ مَعِينٌ ظَرْفًا، فَهُوَ مَبْنَىٰ إِجْمَاعًا.



فصل: يَعْرِضُ الصرفُ لِغَيْرِ الْمَنْصُوفِ لِأَحَدِ أَرْبَعَةِ أَسْبَابٍ:

الأول: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ سَبَبَيِّهِ الْعِلْمِيَّةِ ثُمَّ يَنْكُرُ؛ تَقُولُ: (رَبُّ فَاطِمَةَ وَعَمْرَانَ وَعُمَرَ وَيَزِيدَ وَإِبْرَاهِيمَ وَمَعْدِيْ يَكَرِّبُ وَأَرْطَى).

وَيُسْتَشْتَنِيُّ مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ صَفَّةً قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ، كَ(أَحْمَرَ) وَ(سَكْرَانَ) فَسَبِيبُهُ يُبَقِّيُّهُ غَيْرَ مَنْصُوفٍ، وَخَالَفُهُ الْأَخْفَشُ فِي الْحَوَاشِيِّ، وَوَافَقَهُ فِي الْأَوْسَطِ.

الثاني: التَّصْغِيرُ الْمُزِيلُ لِأَحَدِ السَّبَبَيْنِ، كَ(حُمَيْدَ) وَ(عُمَيْرَ) فِي أَحْمَدَ وَعُمَرَ. وَعُكْسُ ذَلِكَ، نَحْوُ: (تَخْلِيءَ) عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ يَنْصُوفُ مُكَبِّرًا وَلَا يَنْصُوفُ مُصَغِّرًا؛ لِاستِكمَالِ الْعَلَتَيْنِ بِالتَّصْغِيرِ.

الثالث: إِرَادَةُ التَّنَاسُبِ، كِرَاءُ نَافِعَ وَالْكَسَائِيِّ: «سَلَاسِلًا» [الإِنْسَان: ٤]. وَ«قَوَارِيرًا» [الإِنْسَان: ١٥]، وَكِرَاءُ الْأَعْمَشِ: «وَلَا يَغُوثَا وَيَعُوقَا وَنَشَرَا» [نَوْح: ٢٣].

الرابع: الضرورةُ، كَقُولَهُ:

٤٨٦ - وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عَنَيْزَةَ

وَعَنْ بَعْضِهِمْ اطْرَادُ ذَلِكَ فِي لُغَةِ.

وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ، وَالْأَخْفَشُ وَالْفَارَسِيُّ لِلْمُضْطَرِّ أَنْ يَمْنَعَ صِرَافَ الْمَنْصُوفِ، وَأَبَاهُ سَائِرِ الْبَصَرِيِّينَ، وَاحْتُجَّ عَلَيْهِمْ، بِنَحْوِ قُولَهُ:

٤٨٧ - طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَابِ؛ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةَ الثُّفُوسِ عَدُوزَ

وَعَنْ ثَلْبِ أَجَازَ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ.



فصل: المنقوص المستحق لمنع الصرف؛ إن كان غير علم حُذفت ياؤه رفعاً وجرأ، ونُون باتفاق، كـ(جَوَارِ) وـ(أَعْيَم)، وكذا إن كان عَلَمَا كـ(قَاضِ)، عَلَم امْرَأَة، وكـ(بَيْرَمِي) عَلَمَا، خلافاً ليونس وعيسي والكسائي؛ فإنهما يُثبتون الياء ساكنة رفعاً ومفتوحة جَرَأَا كما في النصب، احتجاجاً بقوله:

٤٨٨ - قَدْ عَجِبْتُ مِنْيَ وَمِنْ يُعَنِّيلِيَا

وذلك عند الجمهور ضرورة، ك قوله في غير العلم:

٤٨٩ - وَلَكِنَّ عَبْدَاللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا



### هذا باب إعراب الفعل

رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاما للفراء، لا حلوله محل الاسم خلافاً للبصريين؛ لانتقاده نحو: (هلا تَفعُلُ).

وناصبه أربعة:

أحدها: (لن) وهي لنفي (سَيَفْعُلُ)، ولا تقتضي تأييد النفي ولا تأكيده، خلافاً للزمخشي، ولا تَقْعُ دُعَائِيَّة، خلافاً لابن السراج، وليس أصلها (لا) فأبدلت ألف نوناً، خلافاً للفراء، ولا (لا أَنْ) فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للسَّاكِنَيْنِ، خلافاً للخليل والكسائي.

الثاني: (كَيْ) المصدرية، فأما التعليلية فجارة والناصب بعدها (أَنْ) مُضْمَرَة، وقد تَظَهَرَ في الشعر، وتعين المصدرية إن سبقتها اللام، نحو: «لِكَيْنَلَا تَأْسَوْا» [الحديد: ٢٣]، والتعليقية إن تأخرت عنها اللام أو أَنْ، نحو قوله:

٤٩٠ - كَيْ لِتَفْضِيلِيَ رُقَيْةَ مَا      وَغَدْثِيَ غَيْرَ مُخْتَلِسٍ  
وقوله:

٤٩١ - ... كَيْمَا أَنْ تَغْرِي وَتَخْدَعَا

ويجوز الأمْرَانِ في نحو: «كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً» [الحشر: ٧]، قوله:

٤٩٢ - أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي



الثالث: (أن) في نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿وَالَّذِي أَطْمَعَ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾ [الشعراء: ٨٢]، وبعضُهم يُهملها حَمْلًا على (ما) أُخْتَهَا، أي: المُصدرية، كقراءة ابن مُحَيْصِن ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِيمَ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وكقوله:

٤٩٣ - أَنْ تَفْرَأَنْ عَلَى أَسْمَاءٍ وَيَحْكُمَا

وتأتي (أن) مُفسَّرةً، وزائدةً، ومُخففةً من أن؛ فلا تنصب المضارع.

فالْمُفسَّرَةُ هي: المَسْبُوقة بجملة فيها معنى القول دون حُرُوفه، نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنَّ أَصْبَعَ الْفَلَكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، ﴿وَانطَّقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنَّ آمَشُوا﴾ [ص: ٦]. والزائدة هي: التالية لـ (لَمَّا)، نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]، والواقعة بين الكاف و مجرورها، كقوله:

كَأَنْ ظَبْيَةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

أو بين القسم ولو؛ كقوله:

٤٩٤ - فَأُقْسِمُ أَنْ لَوِ الْتَّقَيْنَا وَأَنْتُمْ

والْمُخَفَّفةُ من أن هي: الواقعة بعد عِلْمٍ، نحو: ﴿عِلْمٌ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضٌ﴾ [المزمول: ٢٠]، ونحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَا يَرْجِعُ﴾ [طه: ٨٩]، أو بعد ظَنٌّ، نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَلَا تَكُونُ﴾ [المائدة: ٧١]، ويجوز في تالية الظن أن تكون ناصبةً، وهو الأرجح، ولذلك أجمعوا عليه في: ﴿أَوْحَسَ النَّاسُ أَنْ يُتَرَكُوا﴾ [العنكبوت: ٢]، واختلفوا في: ﴿وَحَسِبُوا أَلَا تكون فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١]، فَقَرَأَهُ غَيْرُ أَبِي عُمَرٍ وَالْأَخْوَيْنَ بالتنَصُّبِ.

\* \* \*

الرابع: (إِذْنٌ) وهي حرف جوابٍ وجاءٍ، وشرطُ إعمالها ثلاثة أمور:

أحدُها: أن تتصدّر، فإن وقعت حشوًا أهملت، كقوله:

٤٩٥ - وَأَمْكَنَتِنِي مِنْهَا إِذْنٌ لَا أَقِيلُهَا

وأما قوله:

٤٩٦ - إِنِّي إِذْنٌ أَهْلِكَ أَوْ أَطْبَرَأَا

ضرورةً، أو الخبرُ محفوظٌ، أي: إنني لا أستطيع ذلك.

وإن كان السابق عليها واواً أو فاءً جاز التنصُّبُ، وقد قرئ: ﴿وَإِذْنٌ لَا يَلْبُثُوا﴾ [الإسراء: ٧٦]، ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُوا﴾ [النساء: ٥٣]، والغالبُ الرفعُ، وبه قرأ السَّبُعة.

الثاني: أن يكون مستقبلًاً، فيجب الرفع في نحو: (إِذْنٌ تَضُدُّ) جوابًا لمن قال:

(أنا أحب زيداً).

الثالث: أن يتصل، أو يفصل بينهما القسم؛ كقوله:

٤٩٧ - إِذْنَ وَاللَّهِ نَزِمْتِ هُمْ بِحَرْبٍ

فصل: يُنصب المضارع بـ (أن) مضمرة وجوباً في خمسة مواضع:

أحدها: بعد اللام إن سبقت بكون ناقص ماضٍ منفي، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ يَظْلِمُهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، ﴿لَمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]؛ وتسمى هذه اللام لام جحود.

الثاني: بعد (أو) إذا صلح في موضعها (حتى)، نحو: (لأنْزَمْتَكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي)، وك قوله:

٤٩٨ - لَا سَتَّنْهِلْنَ الصَّاغِبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُتَّنِى

أو (إلا)، نحو: (لَا قَتَلْتَهُ أَوْ يُسْلِمَ)، قوله:

٤٩٩ - كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

الثالث: بعد (حتى) إن كان الفعل مستقبلاً باعتبار التكلم، نحو: ﴿فَقَاتَلُوا أَلَّى بَغَى حَتَّى تَفَرَّأَ﴾ [الحجرات: ٩]، أو باعتبار ما قبلها، نحو: ﴿وَزُلِّلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [نبقة: ٢١٤].

ويُرفع الفعل بعدها إن كان حالاً مسبباً فضلاً؛ نحو: (مرض زيد حتى لا يرجونه) ومنه: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، في قراءة نافع؛ لأنَّه مؤول بالحال، هي: حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك.

ويجب النصب في مثل: (لأسيَرَنَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ) و(ما سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا) و(أَسِرْتُ حَتَّى تَدْخُلَهَا) لانتفاء السببية؛ بخلاف (أيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا) فإنَّ السير ثابت، وإنما الشك في الفاعل، وفي نحو: (سَيِّرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا) لعدم الفضليَّة، وكذلك: (كَانَ سَيِّرِي أَمْسِ حَتَّى أَدْخُلَهَا) إن قدرت كان ناقصة، ولم تقدر الظرف خبراً.

الرابع والخامس: بعد فاء السببية وواو المعية، مسبوقيَّن بنفي أو طلب محضين، نحو: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ أَصْدِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفْوَزَ﴾ [النساء: ٧٣]، ﴿يَلَيْقَنَا نُرُدُّ وَلَا نَكَبِّ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿وَلَا تَطْعُوْ فِيهِ فَيَحْلَّ عَلَيْكُمْ عَذَابٌ﴾ [طه: ٨١]، قوله:

٥٠٠ - لَا تَنْهَى عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ

وقوله:

٥٠١ - يَا نَافِ سِيرِي عَنْقَا فَسِيرِخَا      إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِي خَ  
وقوله:

٥٠٤ - فَلَمْ أَذِعْ يَوْمَ إِنَّ أَنَّدَى

وقد اجتمع الطلب والنفي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدُ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾ [الأنعام: ٥٢] الآية؛ لأنَّ (فَتَطْرُدُهُمْ)؛ جوابُ النفي، و(فتكون) جوابُ التهوي.

واحتذر بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريراً، والمتأتلو بنفي.  
والمنتقض بـإلا، نحو: (أَلَمْ تَأْتِنِي فَأُخْسِنُ إِلَيْكَ) إذا لم تُرِد الاستفهام الحقيقي، ونحو:  
(مَا تَرَأَلْ تَأْتِنَا فَتُحَدِّثُنَا) و(مَا تَأْتِنَا إِلَّا وَتُحَدِّثُنَا).

ومن الطَّلْبِ بِاسْمِ الْفَعْلِ، وَبِمَا لَفْظُهُ الْخَبْرُ، وَسِيَائِتِي.

وبتقيد الفاء بالسَّبَبِيَّةِ واللَّوْاَوِ الْمُعَيَّيَّةِ مِنَ الْعَاطِفَتَيْنِ عَلَى صَرِيحِ الْفَعْلِ، وَمِنِ الْأَسْتَئْنَافِيَّتَيْنِ، نَحْوَ: ﴿وَلَا يُؤْدَنُ لَهُمْ فَيَعْنَدُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦]؛ فَإِنَّهَا لِلْعَطْفِ؛ وَقَوْلُهُ:

**٥٠٣ - أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبُّعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ**

فإنها للاستئناف؛ إذ العطف يقتضي الجزم، والسببية تقتضي النصب.

وتقول: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشَرَّبُ الْلَّبَنَ) بالرفع إذا نهيتها عن الأول فقط، فإن قدرت النهي عن الجمع نصبت، أو عن كلٍّ منها جزمت.

وإذا سقطت الفاء بعد الطلب وقصد معنى الجزء جُزم الفعل جواباً لشرط مُقدَّرٍ.  
لا للطلب لتضمنه معنى الشرط خلافاً لزاعمي ذلك، نحو: ﴿فُلْ تَعَاوَأْ أَتَلُ﴾ [الأنعام:  
١٥١]، بخلاف، نحو: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيَّا﴾ [يرثني] [مريم: ٦، ٥]، في قراءة:  
الرفع؛ فإنه قَدَّرَهُ صفة لوليّا لا جواباً لِهِبْ؛ كما قَدَّرَهُ مِنْ جَزَمْ.

وَشَرْطٌ غَيْرُ الْكَسَائِيِّ لصِحَّةِ الْجَزْمِ بَعْدِ النَّهْيِ صِحَّةٌ وَقَوْعٌ (إِنْ لَا) فِي مَوْضِعِهِ:  
فَمَنْ ثُمَّ جَازَ (لَا تَذَنُّ مِنَ الْأَسْدِ تَسْلِمْ) بِالْجَزْمِ، وَوُجُوبُ الرَّفْعِ فِي نَحْوِ: (لَا تَذَنُّ مِنَ  
الْأَسْدِ يَأْكُلُكَ)، وَأَمَّا (فَلَا يَقْرَبُ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا) فَالْجَزْمُ عَلَى الإِبْدَالِ لَا الْجَوابِ.

三

وَالْحَقُّ الْكَسَائِيُّ فِي جُوازِ النَّصْبِ بِالْأَمْرِ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَاهُ: مِنْ اسْمٍ فَعْلٌ، نَحْوُ (نَزَالٍ فَنُكَرِّمَكَ) أَوْ خَبْرٍ، نَحْوُ: (حَسْبُكَ حَدِيثٌ فِيَنَامَ النَّاسُ ) وَلَا خَلَافٌ فِي جُوازِ  
الْجُزْمِ بَعْدَهُمَا إِذَا سَقَطَتِ الْفَاءُ، كَقُولَةٍ:

٤٠٤ - مَكَانِكِ تُخْمَدِي أَوْ تَسْتَرِي حِجَّي

وقولهم : (اتقى الله أَمْرُؤٌ فَعَلَ خَيْرًا يُثْبِتُ عَلَيْهِ) ، أي : ليتّقى الله ولِيَفْعَلْ ، وأَلْحَقَ الفرَاءُ التَّرْجِي بالمعنى بدليل قراءة حفص : ﴿فَأَطْلَعَ﴾ [غافر: ٣٧] بالنصب .

\* \* \*

فصل : وينصب بـ (أنْ) مضمرة جوازاً بعد خمسة أيضاً :  
أحداها : اللام إذا لم يسبقها كونٌ ناقصٌ ماضٌ منفي ، ولم يقترن الفعل بلا ، نحو :  
﴿وَأَمْرَنَا لِسُلَيْمَانَ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١] ، ﴿وَأَمْرَتُ لِأَنَّ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢] .  
فإن سُبِقتَ بالكونِ المذكور وجُب إضمار (أنْ) كما مرّ .  
 وإن قُرِنَ الفعلُ بلا نافية أو مؤكدةً وجُب إظهارُها ، نحو : ﴿إِلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠] ، ﴿إِلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَب﴾ [الحديد: ٢٩] .  
والأربعة الباقية : أُو ، والواو ، والفاء ، وثُمَّ ؛ إذا كان العطفُ على اسم ليس في تأويل الفعل ، نحو : ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] في قراءة غير نافع بالنصب عطفاً على (وَحْيَا) ، قوله :

**٥٠٥ - وَلْبَسْ عَبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي**

قوله :

**٥٠٦ - لَوْلَا تَوَقَّعْ مُغْتَسَرْ فَأَرْضِيَهُ**

قوله :

**٥٠٧ - إِنِّي وَقْتَلْتُ سُلَيْكَأَثْمَمْ أَعْقِلَهُ**

وتقول : (الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ الدَّبَابُ ) ، بالرفع وجوباً ، لأنَّ الاسم في تأويل الفعل ؛ أي : الذي يطير .

ولا يُنصب بـ (أنْ) مضمرة في غير هذه المواقع العشرة إلاً شاداً كقول بعضهم : (تَسْمَعَ بِالْمُعَيْدِيَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ ) ، قوله آخر : (خُذِ الْلَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذُكَ ) ، وقراءة بعضهم : ﴿بَلْ نَقْذِفُ إِلَيْكُو عَلَى الْبَطْلِ فَيَدْمَعُهُ﴾ .

\* \* \*

فصل : وجازُ الفعل نوعان : جازم لفعل واحد ، وهو أربعة :  
(لا) الطلبية ، نهياً كانت ، نحو : ﴿لَا تُشْرِكُ بِاللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣] ، أو دُعاءً ، نحو :  
﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] ، وجُزْمُها فعل المتكلّم مبنيين للفاعل نادراً ، كقوله :  
**٥٠٨ - لَا أَغْرِقْنَ رَبَّا حُوراً مَدَامِعَهَا**

وقال:

٥٠٩ - إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمْشَقَ فَلَا نَعْدُ



ويكثر (لا أُخرج) و(لا تُخرج) لأن المنهي غير المتalking.

واللام الطلبية، أمراً كانت، نحو: **﴿لِيُنْفِقُ ذُو سَعَةٍ﴾** [الطلاق: ٧]، أو دعاء نحو: **﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾** [الزخرف: ٧٧]، وجزءها فعل المتكلّم مبنيّن للفاعل قليل، نحو: **﴿قُوْمُوا فَلَأُصْلِّ لَكُمْ﴾**، **﴿وَنَحْمِلُ خَطَابَكُمْ﴾** [العنكبوت: ١٢]، وأقل منه جزءها فعل الفاعل المخاطب، نحو: **﴿فِيَذِلَّكَ فَلَتَفَرُّ حَوَا﴾** [يونس: ٥٨]، في قراءة، ونحو: **﴿لِتَأْخُذُو مَصَافَكُمْ﴾**، والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر.

و(**لَمْ**) و(**لَمَا**) ويشتراكان في: الحرفيّة، والنفي، والجزم، والقلب للماضي.

وتنفرد (**لَمْ**) بمصاحبة الشرط، نحو: **﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾** [المائدة: ٦٧]، وبجواز انقطاع نفي منفيها، ومن ثم جاز (لم يكن ثم كان) وامتنع في: (**لَمَا**). وتنفرد (**لَمَا**) بجواز حذف مجزومها، كـ(**فَارَبْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَا**)، أي: ولم أدخلها، فأما قوله:

٥١٠ - يَوْمَ الأَعْزَابِ إِنْ وَصَلَتْ وَإِنْ لَمْ

فضّورة، ويتوقع ثبوته، نحو: **﴿لَمَا يَذْوَقُوا عَذَابًا﴾** [ص: ٨]، **﴿وَلَمَا يَدْخُلَ الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِكُمْ﴾** [الحجرات: ١٤]، ومن ثم امتنع (لما يجتمع الضدان).



وجازم لفعلين، وهو أربعة أنواع:  
حرف باتفاق، وهو (**إِنْ**).

حرف على الأصح، وهو (**إِذْ مَا**).

واسم باتفاق، وهو: **مَنْ**، **وَمَا**، **وَمَتَى**، **وَأَيْ**، **وَأَيْنَ**، **وَأَيَّانَ**، **وَأَنَى**، **وَحِينَما**.

واسم على الأصح، وهو (**مَهْمَما**).

وكلّ منهن يقتضي فعلين يسمى أولهما: شرطا، وثانيهما: جواباً وجزاء.  
ويكونان مضارعين، نحو: **﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعْدُ﴾** [الأنفال: ١٩]، وماضيين، نحو: **﴿وَإِنْ عَدْنَاهُ عَدْنَا﴾** [الإسراء: ٨]، وماضياً فمضارعاً، نحو: **﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرَثَ الْآخِرَةِ نَزَدُ لَهُ فِي حَرَثِهِ﴾** [الشورى: ٢٠]. وعكسه، وهو قليل، نحو: «مَنْ يَقْمُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غَيْرَ لَهُ»، ومنه: **﴿إِنْ شَاءَ نَزِلَ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَا يَهْ فَظَلَّتْ﴾** [الشعراء: ٤]، لأن تابع الجواب

جواب، ورد الناظم بهذين ونحوهما على الأكثرين؛ إذ خصوا هذا النوع بالضرورة.  
ورفع الجواب المسبوق بماضٍ أو بمضارع منفيٍ بـ(لم) قويٍّ، كقوله:  
٦١١ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةً يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِيٌّ وَلَا حَرِمٌ  
ونحو: (إِنْ لَمْ تَقْمِ أَقْوَمْ) ورفع الجواب في غير ذلك ضعيفٌ، كقوله:

وعليه قراءة طلحة بن سليمان: «أَيُّنَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ» [النساء: ٧٨].

三

فصل: وكل جواب يمتنع جعله شرطاً، فإن الفاء تجب فيه، وذلك الجملة الاسمية، نحو: ﴿وَإِن يَمْسِكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، والطلبية، نحو: ﴿إِن كُنْتُ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١]، وقد اجتمعنا في قوله: ﴿وَإِن يَخْذُلُكُمْ فَنَّ ذَا الَّذِي يَصْرُكُمْ مِّنْ بَعْدِهِ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، والتي فعلتها جامدة، نحو: ﴿إِن تَرَنَ أَنَّا أَقْلَمْ مِنَكُمْ وَوَلَدًا﴾ ٣٩ [فَعَسَى رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٩، ٤٠]، أو مَقْرُونٌ بِقَدْ، نحو: ﴿إِن يَسْرِقُ فَقَدْ سَرَقَ أَخْيَرَهُ﴾ [يوسف: ٧٧]، أو تَفَقِيسٌ، نحو: ﴿وَإِن خَفْتُمْ عَبْلَةَ فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمُ اللَّهُ﴾ [التوبه: ٢٨]، أو (لن)، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن تُكَفَّرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥]، أو (ما)، نحو: ﴿فَإِن تَوَلَّنَمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِّنْ أَجْرٍ﴾ [يونس: ٧٢]، وقد تمحض في الضرورة، قوله: ٥١٣ - مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

وَقُولَهُ:

٥١٤ - وَمَنْ لَا يَرْأَلْ يَنْقَادُ لِلْغَيِّ وَالصَّبَا سَيْلَفَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا  
وَيَجُوزُ أَنْ تُعْنِي (إِذَا) الْفُجَاهِيَّةُ عَنِ الْفَاءِ، إِنْ كَانَتِ الْأَدَاءَ (إِنْ) وَالْجَوابُ جَمْلَةً  
اسْمِيَّةُ غَيْرِ طَلَبِيَّةٍ، نَحْوُهُ: ﴿وَإِنْ تُصِبُّهُمْ سَيِّئَاتٌ بِمَا فَدَمْتَ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الرُّومُ: ٣٦].

卷之三

فصل: وإذا انقضت الجملتان، ثم جئت بمضارع مَقْرُون بالفاء أو الواو فلك  
جزْمُه بالعطف، ورفْعُه على الاستئناف، ونَصْبُه بأن مضَمرة وُجُوباً، وهو قليل، فرأى  
 العاصم وابن عامر: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاء﴾ [البقرة: ٢٨٤] بالرفع، وباقيهم بالجزم، وابن  
عباس بالتصب، وفَرِيء بهن أيضاً في قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِي لَهُ﴾  
[الأعراف: ١٨٦].

وإذا تَوَسَّطَ المضارعُ المقرُون بالفاء أو بالواو بين الجملتين، فالوَجْهُ الجُزْمُ،

ويجوز النصب، كقوله:

٥١٥ - وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَاهُ وَيَخْضَعْ نُؤُوهُ

\* \* \*

فصل: ويجوز حذف ما عُلم من شرط، إن كانت الأداة (إن) مفرونة بـ (لا)، كقوله:

٥١٦ - وَإِلَّا يَغْلُبْ مَفْرَقَكَ الْخَسَامُ

أي: وإن لا تُطلّقها يغلب.

وما عُلم من جواب، نحو: ﴿فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْنِيَ نَقْفَا﴾ [الأنعام: ٣٥] الآية.

ويجب حذف الجواب، إن كان الدال علىه ما تقدّم مما هو جواب في المعنى.  
نحو: (أنت ظالِّم إِنْ فَعَلْتَ) أو تأخر من جواب قسم سابق، نحو: ﴿لَيْنَ اجْتَمَعَتِ الْإِثْرَ وَالْجِنُونُ﴾ [الإسراء: ٨٨].

كما يجب إغفاءة جواب الشرط عن جواب قسم تأخر عنه، نحو: (إِنْ تَقْنُمَ وَاللهُ أَقْنُمْ).  
وإذا تقدّمَهُما ذو خبر، جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره، ولم يجب، خلافاً  
لابن مالك، نحو: (زَيْنَدَ وَاللهِ إِنْ يَقْنُمَ أَقْنُمْ)، ولا يجوز إن لم يتقدّمَهما، خلافاً له  
وللفراء، وقوله:

٥١٧ - لَيْنَ كَانَ مَا حُدِّثَتِهِ الْيَوْمَ صَادِقاً أَصْنُمْ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَ ضرورةً، أو اللام زائدة.

وحيث حُذف الجواب اشترط في غير الضرورة مُضيُّ الشرط؛ فلا يجوز (أنت  
ظالِّم إِنْ تَفْعَلْ) ولا (والله إِنْ تَقْنُمَ لَا قُوَّمَنَّ).

\* \* \*

## فصل في لو

ل (لو) ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون مصدرية؛ فترادف (أن) وأكثر وقوعها بعد (وَدَّ)، نحو: ﴿وَدُوا تَوْ تُدِهِنُ﴾ [القلم: ٩] أو (يَوْدُ)، نحو: ﴿يَوْدُ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمِّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]، ومن القليل قول قبيلة:

٥١٨ - مَا كَانَ ضَرَكَ لَوْ مَنَثَ، وَرَبِّيَّا مَنَّ الْفَتَنَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَثُ  
وإذا وليها الماضي بقي على ماضيه، أو المضارع تخلص للاستقبال، كما أنَّ (أن)  
المصدرية كذلك.

**٥١٩** - وَلُوْتَلْتَقِي أَصْدَأْنَا بَعْدَ مَوْتَنَا  
الثاني: أن تكون للتعليق في المستقبل؛ فترادف (إن) كقوله:

وإذا ولّها ماضٍ أُولَى بالمستقبل، نحو: ﴿وَلِيَحْشُ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوهُ﴾ [النساء: ٩]،  
أو مضارعٌ تخلص لل المستقبل، كما في (إن) الشرطية.

الثالث: أن تكون للتعليق في الماضي، وهو أغلب أقسام لَوْ، وتقتضي امتناع شرطها دائمًا، خلافاً للشلوبيين، لا جوابها، خلافاً للمعربين، ثم إن لم يكن لجوابها سببٌ غيره، لزمَ امتناعه، نحو: «وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْتُهُ إِلَيْهَا» [الأعراف: ١٧٦]، وكقولك: (لو كانت الشمس طالعةً كان النهار موجوداً) وإنما لم يلزم، نحو: (لو كانت الشمس طالعةً كان الضوء موجوداً)، ومنه: (لَوْ لَمْ يَخْفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ) وإذا ولَيَها مضارع أولٌ بـ الماضي، نحو: «لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَغَيْرُهُمْ» [الحجرات: ٧]. وتحتَّصُ (لو) مطلقاً بالفعل، ويجوز أن يليها قليلاً اسمُ معمول لفعل محدود يفسره ما بعده، كقوله:

٥٢٠ - أَخْلَائِي لَوْغَيْرُ الْجِمَامِ أَصَابَكُمْ

وكثيراً (أنَّ) وصلتها، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجـرات: ٥]، فقال سيبويه وجمهور البصريين: مبتدأ، ثم قيل: لا خبر له وقيل: له خبر ممحض، وقال نكوفيون والمبرد والزمخشري: فاعل بثبت مقدراً كما قال الجميع في (ما) وصلتها في (لا أَكُلُّهُ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا).

وجواب (لو) إما ماضٌ معنى، نحو: (لَوْ لَمْ يَخْفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ) أو وضعاً، وهو إما مثبتٌ فاقترانه باللام، نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَمًا﴾ [الواقعة: ٦٥]، أكثرُ من ترکها، نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]، وإما منفيٌ فالأمر بالعكس، نحو: ﴿لَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلْتُهُ﴾ [الأعراف: ١١٢]، وقوله:

٥٣١ - وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقَنَا

فَيْلٌ: وقد تُجَاب بجملة اسمية، نحو: ﴿لِمَتُوْبَةٍ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]؛  
 فَيْلٌ: الجملة مستأنفة، أو جواب لقسم مُقدَّر، وإن (لو) في الوجهين للتمني فلا جواب لها.



فصل في أمّا

وهي حرفٌ شرطٍ وتوكيد دائمًا، وتفصيل غالباً.

يدلُّ على الأول مجيء الفاء، بعدها.

وعلى الثالث استقراءً مواقعها، نحو: ﴿فَامَّا الْيَتَمْ فَلَا نَقْهَرُ﴾ [الضحى: ٩].  
﴿فَامَّا الَّذِينَ اسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، ﴿فَامَّا مَنْ أَعْطَى وَأَنْفَقَ﴾ [الليل: ٥]  
الآيات، ومنه: ﴿فَامَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رَبِيعٌ﴾ [آل عمران: ٧] الآية، وَقَسِيمُهُ في المعنى، قوله  
تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] الآية؛ فالوقف دونه، والمعنى: وأمَّ  
الراسخون فيقولون، وذلك على أن المراد بالمتشابه ما استأثر الله تعالى بعلمه.  
ومن تَخَلُّفِ التَّفْصِيلِ، قوله: (أَمَّا زَيْدٌ فَمِنْطَلِقُ).

وأمَّا الثاني فذكره الزمخشري فقال: أمَّا حرفٌ يعطي الكلامَ فضلاً توكيده، تقول:  
(زيد ذاهب) فإذا قَصَدْتَ أَنَّه لا مَحَالَة ذاهب، قلت: (أَمَّا زيد فذاهب) وزعمَ أن ذلك  
مستخرج من كلام سيبويه.

وهي نائبة عن أداة شرطٍ وجملته، ولهذا تُؤَوَّلُ بماهما يكن من شيءٍ، ولا بدَّ من  
فاء تالية لتاليها، إِلَّا إِنْ دَخَلْتَ عَلَى قَوْلٍ قَدْ طُرِحَ اسْتَغْنَاءً عَنْهُ بِالْمَقْوُلِ؛ فَيَجِبُ حَذْفُهُ  
معه، قوله تعالى: ﴿فَامَّا الَّذِينَ اسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، أي: فيقارِ  
لهم: أَكْفَرُهُمْ، وَلَا تُحَذِّفُ فِي غَيْرِ ذَلِكِ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ، قوله:

٥٢٣ - فَامَّا الْقِتَالُ لَا يَقْتَالُ لَدِينَكُمْ

أو نُدُورٍ، نحو: «أَمَّا بَعْدُ مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرُطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟».



## فصل في لَوْلَا وَلَوْمَا

ل (لَوْلَا) و (لَوْمَا) وجهان:

أحدهما: أن يَدْلِلَ على امتناع جوابهما لوجود تاليهما؛ فيختصان بالجمل  
الإسمية، نحو: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُمَا مُؤْمِنِيْكُم﴾ [سبأ: ٣١].

والثاني: أن يَدْلِلَ على التَّحْضِيضِ؛ فيختصان بالفعلية، نحو: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ  
الْمَلَئِكَة﴾ [الفرقان: ٢١]، ﴿لَوْ مَا تَأْتَنَا بِالْمَلَئِكَة﴾ [الحجر: ٧]، ويساويهما في التَّحْضِيضِ  
والاختصاص بالأفعال: هَلَّا، وَلَّا، وَلَّا، وقد يلي حرف التَّحْضِيضِ اسْمٌ مُعَلَّقٌ بِفَعْلٍ:  
إِمَّا ماضِمٌ، نحو: «فَهَلَّا بِكُرَا تُلَأِعِبُهَا وَتُلَأِعِبُكَ؟»، أي: فَهَلَّا تَزَوَّجْتَ بِكُرَا، وَمُظْهِرٍ  
مُؤَخِّرٍ؛ نحو: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُهُ قُلْتُم﴾ [النور: ١٦]؛ أي: هَلَّا قَلْتُم إِذْ سَمِعْتُمُهُ.



## باب الإخبار بالذى وفروعه، والألف واللام

ويسميه بعضهم باب السبك، وهو باب وضعه التحويون للتدريب في الأحكام النحوية، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية، والكلام فيه في فصلين:

### الفصل الأول: في بيان حقيقته

إذا قيل لك: كيف تخبر عن زيد من قولنا: (زيد منطلق) بالذى؟ فاعمد إلى ذلك الكلام فاعمل فيه أربعة أعمال؛ أحدها: أن تبتدئه بموصول مطابق لزيد في إفراده وتذكيره، وهو الذي، الثاني: أن تؤخر زيداً إلى آخر التركيب، الثالث: أن ترفعه على أنه خبر للذى، الرابع: أن تجعل في مكانه الذي نقلته عنه ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه؛ فتقول: (الذى هو منطلق زيد) فالذى: مبتدأ، (هو منطلق): مبتدأ وخبر، والجملة صلة للذى، والعائد منها الضمير الذي جعلته خلفاً عن زيد الذي هو الآن كمال الكلام.

وقد تبين بما شرحته أن زيداً مخبر به، لا عنه، وأن الذي بالعكس، وذلك خلاف ظاهر السؤال؛ فوجب تأويل كلامهم على معنى أخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بالذى.

وتقول في نحو: (بلغت من أخيك إلى العُمرين رسالَة) - إذا أخبرت عن التاء بالذى - (الذى بلغ من أخيك إلى العُمرين رسالَة أنا)، فإن أخبرت عن أخيك قلت: (اللَّذانَ بلغُتْ مِنْهُمَا إِلَى الْعُمَرِيْنَ رسالَةَ أَخْوَاهُكَ)، وعن العُمرين قلت: (الذِّيَنَ بَلَغَتْ مِنْ أَخَوِيْكَ إِلَيْهِمْ رسالَةَ الْعُمَرُوْنَ) أو عن الرسالة قلت: (التي بلغتها من أخيك إلى العُمرين رسالَة) فتُقدم الضمير وتصلُه؛ لأنَّه إذا أمكن الوصل، لم يجز العدول إلى الفصل، وحيثَيْد فيجوز حذفه؛ لأنَّه عائد متصل منصوب بالفعل.

### الفصل الثاني: في شروط ما يخبر عنه

اعلم أنَّ الإخبار إن كان بـ(الذى) أو أحد فروعه اشترط للخبر عنه سبعة شروط:

أحدها: أن يكون قابلاً للتأخير؛ فلا يُخبرُ عن (أيهم) من قولك: (أيهم في الدار) لأنك تقول حينئذ: الذي هو في الدار أيهم؛ فتزيل الاستفهام عن صدرِيَّته، وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام والشرط، وكم الخبرية، وما التعجبية، وضمير الشأن، لا يخبر عن شيء منها؛ لما ذكرنا.

وفي التسهيل لأن الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه التأخير؛ وذلك لأن الضمائر المتصلة كالناء من (فُمْت) يُخْبِر عنها مع أنها لا تتأخر، ولكن يتأخر خلفها، وهو الضمير المنفصل؛ فتقول: (الذِي قَامَ أَنَا).

الثاني: أن يكون قابلاً للتعریف؛ فلا يُخْبِر عن الحال والتمیز؛ لأنك لو قلت في (جاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا): الذي جاء زيد إيه ضاحك، لکنت قد نصبت الضمير على الحال، وذلك ممتنع؛ لأن الحال واجب التنکیر، وكذا القول في نحوه، وهذا القید لم یذكره في التسهيل.

الثالث: أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالأجنبي؛ فلا يُخْبِر عن الهاء من نحو: (زَيْدٌ ضَرَبْتُه)؛ لأنها لا یُسْتَغْنَى عنا بالأجنبي، كـ(عمرو) و(بكر). وإنما امتنع الإخبار عما هو كذلك لأنك لو أخبرت عنه، لقلت: (الذِي زَيْدٌ ضَرَبْتُه هُوَ) فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار، والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً ففصلته وأخْرَتْه، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ الذي هو زيد بقى الموصول بلا عائداً، وإن قدرته عائداً على الموصول، بقى الخبر بلا رابط.

الرابع: أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالمضمر؛ فلا يخبر عن الاسم المجرور بـ(حَتَّى) أو بـ(مُذْ) أو (مُنْذُ لَأَنَّهُ لَا يَجْرِنَ إِلَّا الظاهر)، والإخبار يستدعي إقامة ضمير مُقام المخبر عنه، كما تقدم، فإذا قيل: (سَرَّ أبا زَيْدٍ قُرْبُ مِنْ عَمْرُو الْكَرِيمِ) جاز الإخبار عن (زيد) وامتنع الإخبار عن الباقی؛ لأن الضمير لا يخلفهن: أمّا الأب، فلأن الضمير لا يضاف، وأمّا القرْبُ فلأن الضمير لا يتعلّق به جار ومجرور، ولا غيره، وأمّا (عمرو الكریم) فلأن الضمير، لا يوصف ولا يوصف به؛ نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معاً فأخْرَتْ ذلك وجعلت مكانه ضميراً جاز، فتقول في الإخبار عن المتضادين: (الذِي سَرَّهُ قُرْبُ مِنْ عَمْرُو الْكَرِيمِ أُبُو زَيْدٍ) وكذا الباقی.

الخامس: جواز وروده في الإثبات، فلا يُخْبِر عن (أَحَدٍ) من نحو: (ما جاءني أحد) لأنّه لو قيل: (الذِي مَا جاءني أَحَدٌ) لزم وقوع (أحد) في الإيجاب.

السادس: كونه في جملة خبرية، فلا يُخْبِر عن الاسم في مثل (اضرب زيداً) لأنّ الطلب لا يقع صلةً.

السابع: أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين، نحو: (زيد) من قولك: (قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرُو)، بخلاف: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَقَعَدَ عَمْرُو).



وإن كان الإخبار بالألف واللام، اشترط عشرة أمور: هذه السبعة، وثلاثة آخر،

وهي : أن يكون المخبر عنه من جملة فعلية ، وأن يكون فعلها متصرفاً ، وأن يكون مُقدّماً ؛ فلا يُخَبِّر بـأَنْ عن (زيد) من قولك : (زيد أخوك) ، ولا من قولك : (عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُولَ) ، ولا من قولك : (ما زَالَ زَيْدٌ عَالِمًا) .

ويُخَبِّر عن كُلٍّ من الفاعل والمفعول في نحو قولك : (وَقَى اللَّهُ الْبَطَلَ) ؛ فتقول : (الْوَاقِيُّ الْبَطَلُ اللَّهُ) و(الْوَاقِيُّ اللَّهُ الْبَطَلُ) ، ولا يجوز لك أن تمحف الهاء ؛ لأنَّ عائد الألف واللام لا يُمحف إلا في ضرورة الشعر ، كقوله :

مَا الْمُسْتَفِزُ الْهَوَى مَحْمُودٌ عَاقِبٌ

فصل : وإذا رَفَعْتَ صِلَةً (أَلْ) ضميراً راجعاً إلى نفس (أَلْ) استتر في الصلة ولم يبرز ؛ تقول في الإخبار عن التاء من (بَلَغْتُ) في المثال المتقدم (المُبَلَّغُ مِنْ أَخْوَيْكَ إِلَى الْعَمْرِينَ رِسَالَةً أَنَا) ففي (المبلغ) ضمير مستتر لأنَّه في المعنى لأَلْ ؛ لأنَّه خلف عن ضمير المتكلم ، و(أَلْ) للمتكلم ؛ لأنَّ خبراً ضمير المتكلم ، والمبتداً نفس الخبر .

وإن رَفَعْتَ صِلَةً (أَلْ) ضميراً لغير (أَلْ) وجب بُرُوزُه وانفصاله ، كما إذا أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال ؛ تقول في الإخبار عن الأخرين : (المُبَلَّغُ أَنَا مِنْهُمَا إِلَى الْعَمْرِينَ رِسَالَةً أَخْوَاكَ) وعن العمررين : (المُبَلَّغُ أَنَا مِنْ أَخْوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةُ الْعَمْرُونَ) وعن الرسالة : (المُبَلَّغُهَا أَنَا مِنْ أَخْوَيْكَ إِلَى الْعَمْرِينَ رِسَالَةً) وذلك لأنَّ التبليغ فعل المتكلم ، و(أَلْ) فيهن لغير المتكلم ؛ لأنَّها نفس الخبر الذي أَخْرَته .



### هذا باب العدد

اعلم أنَّ الواحد والاثنين يُخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين : أحدهما : أَنَّهُما يُذَكَّران مع المذكر ؛ فتقول : واحد ، وأثنان ، وَيُؤْنَثَانِ مع المؤنث ؛ فتقول : واحدة ، واثنتان ، والثلاثة وأخواتها تجري على العكس من ذلك ، تقول : ثلاثة رجال ، بالثَّاء ، وثلاث إماء ، بـتَرْكَها ، قال الله تعالى : ﴿سَحَرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنَيَةً أَيَّامٍ﴾ [الحاقة : ٧] .

والثاني : أَنَّهُما لا يُجْمِعُ بينهما وبين المعدود ، لا تقول : واحدُ رجل ، ولا اثنا رجُلَيْنِ ، لأنَّ قولك : (رجل) يُفيدُ الجنسية والوحدة ، وقولك : (رَجُلَانِ) يُفيدُ الجنسية وشَفْعُ الواحد ، فلا حاجة إلى الجمع بينهما ، وأما الباقي فلا تستفاد العِدَّة والجنس إلا من العدد والمعدود جميعاً ، وذلك لأنَّ قولك : (ثلاثة) يُفيد العِدَّة دون الجنس ، وقولك :

(رجال) يُفيد الجنس دون العدة، فإن قصدت الإفاداتين، جَمِعَتْ بين الكلمتين.



فصل: مُمِيزُ الْثَلَاثَةِ وَالْعَشْرَةِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كَانَ اسْمَ جِنْسٍ، كَـ(شَجَرٌ) وـ(تمْرٌ) أَوْ اسْمَ جَمْعٍ كـ(قَوْمٌ) وـ(رَهْطٌ) حُفِضَ بِمِنْ، تَقُولُ: (ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّمْرِ) وـ(عَشْرَةٌ مِنَ الْقَوْمِ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وَقَدْ يُحْفَضُ بِإِضَافَةِ الْعَدْدِ، نَحْوَ: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةٌ رَهْطٌ﴾ [النَّمَل: ٤٨]، وَفِي الْحَدِيثِ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوِي صَدَقَةٍ»، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

### ٥٣ - ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذُودٍ

وَإِنْ كَانَ جَمِيعاً حُفِضَ بِإِضَافَةِ الْعَدْدِ إِلَيْهِ، نَحْوَ: (ثَلَاثَةُ رِجَالٍ).

وَيُعْتَبَرُ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيَّتُ مَعَ اسْمِيِّ الْجَمْعِ وَالْجِنْسِ بِحَسْبِ حَالِهِمَا، فَيُعْطَى الْعَدْدُ عَكْسَ مَا يَسْتَحِقُهُ ضَمِيرُهُمَا، فَتَقُولُ: (ثَلَاثَةٌ مِنَ الْغَنَمِ) بِالْتَّاءِ، لَأَنَّكَ تَقُولُ: (غَنْمٌ كَثِيرٌ) بِالتَّذْكِيرِ، وـ(ثَلَاثٌ مِنَ الْبَطْ) بِتَرْكِ الْتَّاءِ، لَأَنَّكَ تَقُولُ: (بَطٌ كَثِيرٌ) بِالتَّأْنِيَّتِ، وـ(ثَلَاثَةٌ مِنَ الْبَقَرِ) أَوْ (ثَلَاثٌ) لَأَنَّ فِي الْبَقَرِ لِغْتَيْنِ، التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيَّتُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَّهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠] وَقُرِيءَ: ﴿تَشَابَهَتْ﴾.

وَيُعْتَبَرُانَ مَعَ الْجَمْعِ بِحَالِ مُفْرَدِهِ فَلَذِلِكَ تَقُولُ: (ثَلَاثَةُ إِصْطَبَلَاتٍ) وـ(ثَلَاثَةُ حَمَامَاتٍ) بِالْتَّاءِ فِيهِمَا اعْتِبَاراً بِالْإِصْطَبَلِ وَالْحَمَامِ، فَإِنَّهُمَا مَذْكُورَانِ، وَلَا تَقُولُ: (ثَلَاثٌ) بِتَرْكِهَا اعْتِبَاراً بِالْجَمْعِ، خَلْفًا لِلْبَغْدَادِيِّينَ.

وَلَا يُعْتَبَرُ مِنْ حَالِ الْوَاحِدِ حَالٌ لِفَظِهِ حَتَّى يُقَالُ: (ثَلَاثُ طَلَحَاتٍ) بِتَرْكِ الْتَّاءِ، وَلَا حَالٌ مَعْنَاهُ، حَتَّى يُقَالُ: (ثَلَاثُ أَشْخَصٍ) بِتَرْكِهَا تَرِيدُ نِسْوَةً، بَلْ يُنْتَظَرُ إِلَى مَا يَسْتَحِقُهُ الْمُفْرَدُ بِاعْتِبَارِ ضَمِيرِهِ؛ فَيُعْكِسُ حَكْمُهُ فِي الْعَدْدِ، فَكَمَا تَقُولُ: (طَلْحَةٌ حَضَرَ) وـ(هِنْدٌ شَخْصٌ جَمِيلٌ) بِالتَّذْكِيرِ فِيهِمَا تَقُولُ: (ثَلَاثَةُ طَلَحَاتٍ) وـ(ثَلَاثَةُ أَشْخَصٍ) بِالْتَّاءِ فِيهِمَا، فَأَمَّا قَوْلُهُ:

### ٥٤ - ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُغَصِّرٌ

فَضُرُورَةُ، وَالَّذِي سَهَّلَ ذَلِكَ قَوْلُهُ: (كَاعِبَانِ وَمُغَصِّرٌ) فَأَتَّصِلُ بِالْلَّفْظِ مَا يُعْضُدُ الْمَعْنَى الْمَرَادُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلِيسَ بِقِيَاسٍ، خَلْفًا لِلنَّاظِمِ.

وَإِذَا كَانَ الْمَعْدُودُ صَفَةً فَالْمُعْتَبَرُ حَالُ الْمَوْصُوفِ الْمَنْوِيُّ، لَا حَالَهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ عَشُرُ أَمْثَالُهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] أَيْ: عَشْرُ حَسَنَاتٍ أَمْثَالُهَا، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَقَلِيلٌ: (عَشْرَةُ)، لَأَنَّ الْمِثْلَ مَذْكُورٌ، وَتَقُولُ: (عِنْدِي ثَلَاثَةُ رَبْعَاتٍ) بِالْتَّاءِ إِنْ قَدِرْتَ رِجَالاً،

وبتركتها إن قدرت نساء، ولهذا يقولون: (ثلاثة دواب) بالباء إذا قصدوا ذكوراً؛ لأنَّ الدابة صفة في الأصل، فكأنهم قالوا: ثلاثة أحمرَة دواب، وسمع (ثلاث دواب ذكور) بترك الباء؛ لأنَّهم أجروا الدابة مجرِّي الجامد؛ فلا يجرؤونها على موصوف.



فصل: الأعداد التي تضاف للمعدود عشرة، وهي نوعان:

- أحدهما: الثلاثة والعشرة وما بينهما، وحق ما تضاف إليه أن يكون: جمعاً، مكسراً، من أبنية القلة، نحو: (ثلاثة أفلس) و(أربعة أغبى) **﴿سبعة أبحري﴾** [القمان: ٢٧]، وقد يختلف كلُّ واحدٍ من هذه الأمور الثلاثة.
- فيضاف للمفرد، وذلك إن كان مائة، نحو: (ثلاث مائة) و(تسْعَ مائة) وشدَّ في الضرورة، قوله:

### ٥٣٥ - ثَلَاثٌ مِئَيْنَ لِلْمُمْلُوكِ وَفَى بِهَا

ويضاف لجمع التصحيح في مسألتين:

- إحداهما: أن يُهمَل تكسير الكلمة، نحو: **﴿سبع سَمَوَاتٍ﴾** [البقرة: ٢٩]، و(خمسُ صَلَواتٍ) و**﴿سبع بَقَرَاتٍ﴾** [يوسف: ٤٣].
  - والثانية: أن يُجاور ما أهمل تكسيره، نحو: **﴿وَسَبْعَ سُبُلَكٍ﴾** [يوسف: ٤٣]، فإنه في التزييل مجاور لـ **﴿سبع بَقَرَاتٍ﴾** [يوسف: ٤٣].
- ويضاف لبناء الكثرة في مسألتين:

إحداهما: أن يُهمَل بناء القلة، نحو: (ثلاث جوار) و(أربعة رجال) و(خمسة دراهم).

والثانية: أن يكون له بناء قلة، ولكنه شاذ قياساً أو سمائعاً فينزلُ لذلك منزلة المعدوم؛ فال الأول نحو: **﴿ثَلَاثَةَ قُرُوعٍ﴾** [البقرة: ٢٢٨]، فإن جمْع قرع بالفتح على أفراء شاذ، والثاني نحو: (ثلاثة شُسُوع) فإن أشساعاً قليل الاستعمال.



- النوع الثاني: المائة والألف، وحقهما أن يضافا إلى مفرد، نحو: **﴿مائة جَلَدٌ﴾** [النور: ٢]، و**﴿أَلْفَ سَكَنٍ﴾** [البقرة: ٩٦].
- وقد تضاف المائة إلى جمع كقراءة الأخرين: **﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِينِينَ﴾**، وقد تميَّز بمفرد منصوب، كقوله:

### ٥٣٦ - إِذَا عَاشَ الْفَتَنَى مِائَتَيْنِ عَاماً



فصل: إذا تجاوزت العشرة جئت بكلمتين، الأولى: **النَّيْفُ**، وهو التسعة فمدونها، وحكمت لها في التذكير والتأنيث بما ثبت لها قبل ذلك؛ فأجريت الثلاثة والتسعه وما بينهما على خلاف القياس، وما دون ذلك على القياس، إلا أنك تأتي بأحدٍ وإحدى مكان واحد وواحدة، وتبني الجميع على الفتح، إلا (اثنين) و(اثنتين) فتعربُهما كالمعنى، وإنما (ثمانى) فلك فتح الياء وإسكانها، ويقل حذفها مع بقاء كسر النون ومع فتحها، والكلمة الثانية: (العشرة) وترجع بها إلى القياس التذكير مع المذكر، والتأنيث مع المؤنث، وتبنّيها على الفتح مطلقاً، وإذا كانت بالتاء سكت شينها في لغة الحجازيين وكسرتها في لغة تميم، وبعضهم يفتحها.

وقد تبيّن مما ذكرنا أنك تقول: (أَحَد عَشَرَ عَبْدًا) و(اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا) بتذكيرهما، و(ثَلَاثَة عَشَرَ عَبْدًا) بتأنيث الأول وتذكير الثاني، وتقول: (إِحدَى عَشَرَةَ أَمَةً) و(اثْنَتَ عَشَرَةَ جَارِيَةً) بتأنيثهما، و(ثَلَاثَ عَشَرَةَ جَارِيَةً) بتذكير الأول، و(تأنيث الثاني).

فإذا جاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التأنيث استوي لفظ المذكر والمؤنث؛ تقول: (عَشْرُونَ عَبْدًا) و(ثَلَاثُونَ أَمَةً).

وتمييز ذلك كله مفرد منصوب، نحو: «إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كُوكَبًا» [يوسف: ٤]، «إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا» [التوبه: ٣٦]، «وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَّنَهَا عِشْرِينَ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِيعَتَكَ لَيْلَةً» [الأعراف: ١٤٢]، «إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تَعْوِي وَسَعُونَ تَعْجَةً» [ص: ٢٢]، وأما قوله تعالى: «وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَ عَشَرَةَ أَسْبَاطًا» [الأعراف: ١٦٠]، ف(أسباطاً) بدل من (اثنتي عشرة) والتمييز محفوظ، أي: اثنتي عشرة فرقه، ولو كان (أسباطاً) تميزاً للذكر العددان؛ لأنَّ السينط مذكر، وزعم الناظم أنه تمييز، وأن ذكر (أمماً) رَجَحَ حكم التأنيث كما رَجَحَه ذكر (كاعبان ومعصر) في قوله:

ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُغَصِّرٍ



فصل: ويجوز في العدد المركب - غير (اثنتي عشر) و(اثنتي عشرة) - أن يضاف إلى مُستَحِقِ المعدود؛ فيستغنّى عن التمييز، نحو: (هَذِهِ أَحَد عَشَرَ زَيْدٍ) ويجب عند البصريين بقاء البناء في الجزأين.

وحكى سيبويه الإعراب في آخر الثاني كما في بعلبك، وقال: هي لغة رديئة.

وحكى الكوفيون وجهاً ثالثاً، وهو أن يضاف الأول إلى الثاني كما في عبدالله، نحو: (مَا فَعَلْتُ خَمْسَةَ عَشْرِكَ).

وأجازوا أيضاً هذا الوجه دون إضافة استدلاً بقوله:

٥٣٧ - كُلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ بِثَتَّ ثَمَانِي عَشْرَةً مِنْ حِجَّتِهِ



فصل: ويجوز أن تصوغ من اثنين وعشرة وما بينهما. اسم فاعل. كما تصوغه من فعل؛ فتقول: ثَانِ، وَثَالِثٌ، وَرَابِعٌ - إلى العاشر. كما تقول: ضارب وقاعد، ويجب فيه أبداً أن يُذَكَّر مع المذكَّر ويُؤَنَّث مع المؤنَّث، كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه، فأما ما دون الاثنين فإنه وضع على ذلك من أول الأمر، فقيل: واحد وواحدة.

ولك في أسم الفاعل المذكور أن تستعمله - بحسب المعنى الذي تريده - على سبعة أوجه:

أحدها: أن تستعمله مفرداً، ليفيد الاتصاف بمعناه مجردًا، فتقول: ثالث، ورابع،

قال:

٥٣٨ - لِسِتَّةٍ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعٌ

الثاني: أن تستعمله مع أصله. ليفيد أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير، فتقول: (خَامِسٌ خَمْسَةٌ)، أي: بعض جماعة من حضره في خمسة. ويجب حينئذ إضافته إلى أصله. كما يجب إضافة البعض إلى كله. قال الله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجْنَاهُنَّ كَفَرُوا ثَانِيَ أَثْنَيْنِ﴾ [التوبه: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ﴾ [المائدة: ٧٣]، وزعم الأخفش وقطرب والكسائي وثعلب أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني ونسبة إيه، كما يجوز في (ضارب زيد)، وزعم الناظم أن ذلك جائز في (ثان) فقط.

الثالث: أن تستعمله مع ما دون أصله ليفيد معنى التصيير؛ فتقول: (هَذَا رَابِعٌ ثَلَاثَةٌ)، أي: جاعل الثلاثة بنفسه أربعة، قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٌ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٌ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، ويجوز حينئذ إضافته وإعماله، كما يجوز الوجهان في جاعل ومصير ونحوهما، ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان؛ فلا يقال: (ثانٍ وَاحِدٍ) ولا (ثانٍ وَاحِدًا) وأجازه بعضهم، وحكاه عن العرب.

الرابع: أن تستعمله مع العشرة؛ ليفيد الاتصاف بمعناه مقيداً بمصاحبة العشرة، فتقول: (حَادِيَ عَشَرَ) بتذكيرهما، و(حَادِيَةَ عَشَرَةً) بتأنيشهما، وكذا تصنع في الباقي: تذكر اللفظين مع المذكَّر، وتؤثِّثهما مع المؤنَّث، فتقول: (الْجُزُءُ الْخَامِسُ عَشَرَ) و(الْمَقَامُ السَّادِسَةُ عَشَرَةً).

وحيث استعملت الواحد أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين، فإنك

تقلب فاءهما إلى مَوْطِنٍ لامهما، فتصيرها ياءً، فتقول: حادٍ وحادية.  
الخامس: أن تستعمله معها، ليفيد معنى ثانٍ اثنين، وهو انحصار العِدَّة فيما ذكر، ولك في هذه الحالة ثلاثة أُوْجُهٌ:

- أحدها - وهو الأصل -: أن تأتي بأربعة ألفاظ: أولها الوصف مركباً مع العشرة، والثالث ما اشتق منه الوصف مركباً أيضاً مع العشرة، وتضييف جملة التركيب الأول إلى جملة التركيب الثاني، فتقول: (ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ).

- الثاني : أن تمحى عشر من الأول استغناء به في الثاني، وتعرب الأول لزوال التركيب، تضييفه إلى التركيب الثاني.

- الثالث: أن تمحى العقد من الأول والنِّيَفَ من الثاني، ولك في هذا الوجه وجهان، أحدهما: أن تعربهما لزوال مقتضى البناء فيهما، فتجري الأول بمقتضى حكم العوامل وتجزّر الثاني بالإضافة، والوجه الثاني: أن تعرب الأول وتبني الثاني، حكاه الكسائي وابن السَّكِّيت وابن كَيْسَان، ووجهه أنه قَدْرَ ما حُذفَ من الثاني فبقي البناء بحاله، ولا يُقاس على هذا الوجه لقلته، وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محلَ الممحوظ من صاحبه، وهذا مردود؛ لأنَّه لا دليلٌ حينئذٍ على أنَ هذين الاسميين مُمْتَزَعَانِ من تركبيين، بخلاف ما إذا أعرَبَ الأول، ولم يذكر الناظم وابنه هذا الاستعمالَ الثالث، بل ذكرَا مكانه أَنْكَ تقتصر على التركيب الأول باقياً بناء صدره، وذكر أن بعض العرب يعربه، والتحرير ما قدمته.

السادس: أن تستعمله معها لإفاده معنى رابع ثلاثة؛ فتأتي أيضاً بأربعة ألفاظ، ولكن يكون الثالث منها دون ما اشتقَّ منه الوصف، فتقول: (رَابِعَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ) أجاز ذلك سيبويه، ومنعه بعضهم، وعلى الجواز ففيتعمّن بالإجماع أن يكون التركيب الثاني في موضع خفْضٍ، ولك أن تمحى العشرة من الأول، وليس لك مع ذلك أن تحذف النِّيَفَ من الثاني للإلباس.

السابع: أن تستعمله مع العشرين وأخواتها، فتقدمه، وتعطف عليه العقد بالواو.



### هذا باب كنایات العدد

وهي ثلاثة: كَمْ، وكَأْيٌ، وكَدَا.

أما (كَمْ) فتنقسم إلى: استفهامية بمعنى أيّ عَدَدٍ، وخبرية بمعنى كثير. ويشتراكان في خمسة أمور: كونهما كنایتين عن عدد مجهول الجنس والمقدار،

وكونهما مبنيين، وكون البناء على السكون، ولزوم التَّضْدِير، والاحتياج إلى التمييز.  
ويفترقان أيضاً في خمسة أمور أيضاً:

أحدها: (أن) كم الاستفهامية، تُمَيِّز بمنصوب مفرد، نحو: (كُمْ عَنْدَهُ مَلْكٌ)،  
ويجوز جرّه بـمِنْ مضمرة جوازاً إنْ جُرِّتْ كم بحرف، نحو: (بِكُمْ دِرْهَم اشْتَرَيْتُ  
ثُوبِكَ) وَتُمَيِّز الخبرية بمجرور مفرد أو مجموع، نحو: (كُمْ رِجَالٍ جَاءُوكَ) و(كم امْرَأَةٍ  
جَاءَتْكَ) والإفراد أكثر وأبلغ.

والثاني: أنَّ الخبرية، تختص بالماضي كـرُبَّ، لا يجوز (كم غلمان سَأَمْلَكُهُمْ)،  
كما لا يجوز (رُبَّ غلمان سَأَمْلَكُهُمْ) ويجوز (كُمْ عَنْدَهُ سَتَّشَرِيهِ).

والثالث: أن المتكلّم بها لا يستدعي جواباً من مخاطبه.

والرابع: أَنَّه يتوَجَّهُ إِلَيْهِ التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ.

والخامس: أَنَّ المبدل منها لا يقترب بـهَمْزَة الاستفهام، تقول: (كُمْ رِجَالٍ فِي  
الدَّارِ عِشْرُونَ بَلْ ثَلَاثُونَ)، ويقال: (كم مَالِكٌ أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ؟).

تبنيه: يروى قول الفرزدق:

٥٤٦ - كُمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدُعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

بـجَرَّ (عَمَّة) وـ(خَالَة) على أنَّ كم خبرية، وبنصبهما، فقيل: إنَّ تميمًا تجيز نصب  
مميز الخبرية مفرداً، وقيل: على الاستفهام التَّهَكْمِي، وعليهما فهـي: مبتدأ، وقد  
حلبت) خبر، والتاء للجماعة، لأنَّهما عمَّات وحالات وبرفعهما على الابتداء.  
وـ(حَلَبَتْ) خبر للعَمَّة، أو الخالة، وخبر الآخـرى ممحـوظ. وإلا لـقـيل: (قد حلبتـا)  
والتاء في (حلـبتـ) للـواحـدة؛ لأنـهما عـمـة واحـدة وخـالـة واحـدة. وـ(كمـ) تـنصـبـ علىـ  
المـصـدرـيـة أوـ الـظـرفـيـةـ، أيـ: كـمـ حـلـبـةـ أوـ وقتـاـ.



وأما (كـأـيـ) فـبـمـنـزـلـةـ (كمـ) الخبرـيـةـ: في إـفـادـةـ التـكـثـيرـ، وـفيـ لـزـومـ التـصـدـيرـ، وـفيـ  
انـجـرـارـ التـمـيـزـ، إـلـاـ أـنـ جـرـهـ بـمـنـ ظـاهـرـةـ لـاـ بـالـإـضـافـةـ، قـالـ اللهـ تـعـالـيـ: «وَكـأـيـ مـنـ دـآبـةـ  
لـاـ تـحـمـلـ رـزـقـهـاـ» [العنكبوت: ٦٠]، وقد يـنصـبـ كـقـولـهـ:

٥٤٧ - اطـرـدـ الـيـأسـ بـالـرـجـاـ فـكـأـيـ الـمـاـ حـمـ يـسـرـهـ بـغـدـ عـسـرـ

وأـمـاـ (كـذاـ) فـيـكـنـىـ بـهـ عـنـ العـدـ القـلـيلـ وـالـكـثـيرـ، وـيـجـبـ فـيـ تـمـيـزـهاـ النـصـبـ،  
وـلـيـسـ لـهـ الصـدـرـ؛ فـلـذـلـكـ تـقـولـ: (قـبـضـتـ كـذاـ وـكـذاـ دـرـهـماـ).



## هذا باب الحكاية

حكاية الجمل مطردة بعد القول، نحو: «فَالْإِنْ عَبْدُ اللَّهِ» [مريم: ٣٠]، ويجوز حكايتها على المعنى، فتقول في حكاية (زيد قائم): (فَالْعَمْرُو قَائِمٌ زِيدٌ) فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح.

وحكاية المفرد في غير الاستفهام شادة كقول بعضهم: (لَيْسَ بِقُرْشِيَا) ردًا على من قال: (إِنَّ فِي الدَّارِ قُرْشِيَا).

وأماماً في الاستفهام فإن كان المسئول عنه نكرة والسؤال بأي أو بمن حكى في لفظ: (أي)، وفي لفظ: (من) ما ثبت لتلك التكراة المسئول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وإفراد وتشية وجمع.

تقول لمن قال: (رَأَيْتُ رَجُلًا، وَامْرَأَةً، وَعَلَامَيْنِ، وَجَارِيَتَيْنِ، وَبَنِينَ، وَبَنَاتِ)؛ أيًا، وأيَّةً، وأيَّيْنِ، وأيَّاتِنِ، وأيَّيْنَ، وأيَّاتِ، وكذلك تقول في: (من)، إلا أنَّ بينهما فرقاً من أربعة أوجه:

أحدها: أنَّ أيَّاً عامَةً في السؤال، فيسأل بها عن العاقل كما مَثَلْنَا، وعن غيره كقول القائل: (رأيت حماراً) أو (حمارين) و(من) خاصة بالعقل.

الثاني: أنَّ الحكاية في (أي) عامَةٌ في الوقف والوصل. يقال: (جَاءَنِي رَجُلًا)، فتقول: (أيَّانِ) أو (أيَّانِ يَا هَذَا) والحكاية في (من) خاصة بالوقف، تقول: (منَانِ) بالوقف والإسكان. وإن وصلت قلت: (من يَا هَذَا) وبطلت الحكاية، فأماماً قوله:

٥٣١ - أَتَوْ أَنَارِي فَقُلْتُ: مَثَنُونَ أَنْثِمْ؟

فنادر في الشعر، ولا يُفاس عليه، خلافاً ليونس.

الثالث: أنَّ (أيَا) يُحْكَى فيها حركات الإعراب غير مُشَبَّعةٍ؛ فتقول: (أي) و(أيَا) و(أيَّ) ويجب في (من) الإشباع؛ فتقول: (مَثُونَ) و(منَانِ) و(منيِّ).

الرابع: أنَّ ما قبل تاء التأنيث في (أي) واجب الفتح، تقول: (أَيَّةً) و(أَيَّانِ) ويجوز الفتح والإسكان في (من)، تقول: (منَهُ) و(منَتْ) و(منَانِ) و(منَانِ) والأرجح الفتح في المفرد، والإسكان في التشية.

إنَّ كان المسئول عنه عَلَمًا لمن يَعْقِلُ، غير مقرُون بتابع، وأداة السؤال (من) غير مقرُون بعاطف، فالحجازيون: يُجيزون حكاية إعرابه، فيقولون: (من زيداً) لمن قال: (رأيت زيداً) و(من زيداً) بالخض لمن قال: (مررت بزيد) وتبطل الحكاية في نحو: (ومن زيد) لأجل العاطف، وفي نحو: (من غلام زيد) لانتفاء العلمية، وفي

نحو: (مَنْ زَيْدُ الْفَاضِلُ) لوجود التابع، ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابناً متصلةً بعلم كـ(رأيت زيد بن عمرو) أو علماً معطوفاً كـ(رأيت زيداً وعمراً) فتجوز فيهما الحكاية، على خلاف في الثانية.

هذا باب التأنيث

لَمَّا كَانَ التَّأْنِيْثُ فَرَعَ التَّذْكِيرُ احْتَاجَ لِعَلَمَةٍ، وَهِيَ إِمَّا تاءٌ مُحَرَّكَةٌ، وَتَخْتَصُ بِالْأَسْمَاءِ، كَ(قَائِمَة) أَوْ تاءٌ سَاكِنَةٌ، وَتَخْتَصُ بِالْأَفْعَالِ، كَ(قَامَتْ) وَإِمَّا أَلْفُ مُفَرِّدَةٍ، كَ(جُبْلٍ) أَوْ أَلْفُ قَبْلَهَا أَلْفٌ فَتَقْلِبُ هِيَ هِمْزَةٌ كَ(حَمْرَاء) وَيُخْتَصَانُ بِالْأَسْمَاءِ.  
وَقَدْ أَنْثَوْا أَسْمَاءَ كَثِيرَةً بِتاءً مُقْدَرَةً، وَيُسْتَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ بِالضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَيْهَا، نَحْوَ: «الَّتَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا» [الحج: ٧٢]، «حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْ زَارَهَا» [محمد: ٤]، «وَإِنْ جَنَحُوا لِسَلْيمٍ فَاجْنَحَ لَهَا» [الأنفال: ٦١]، وَبِالإِشَارةِ إِلَيْهَا، نَحْوَ: «هَذِهِ جَهَنَّمُ» [يس: ٦٣]، وَبِشُبُوتِهَا فِي تَصْغِيرِهِ، نَحْوَ: (عَيْنَتْهُ) وَ(أَدْيَنَتْهُ) أَوْ فَعْلَهُ، نَحْوَ: «وَلَمَّا فَصَّلَتِ الْعَيْنَ» [يوسف: ٩٤]، وَبِسَقْوَطِهَا مِنْ عَدَدِهِ، كَقُولَهُ:

٥٣٣ - وَهُنَّىٰ نَّلَاثٌ أَذْرُعٌ وَإِضْبَانٌ بَعْدُ

三

**فصل: الغالب في التاء أن تكون لفظاً صفة المؤنث من صفة المذكر، كـ(قائمة) وـ(قائم).**

ولا تدخل هذه التاء في خمسة أوزان:

أحدٰها: فَعُول بمعنىٍ فاعلٌ كـ(رَجُلٌ صَبُورٌ) وـ(امْرَأَةٌ صَبُورٌ)، ومنه: «وَمَا كَانَ أَمْكِنْ بِغَيْرِهِ» [مريم: ٢٨]، أصله بـغُويَا، ثُمَّ أَدْغَمَ، وـأَمَّا قَوْلُهُمْ: (امْرَأَةٌ مَلْوَلَةٌ) فالثَّاءُ للْمِبَالَةِ، بـدَلِيلٍ: (رَجُلٌ مَلْوَلَةٌ) وـأَمَّا (امْرَأَةٌ عَدُوَّةٌ) فـشاذُ مَحْمُولٌ عَلَى صَدِيقَةٍ، ولو كانَ فَعُولٌ بمعنىٍ مفعولٌ لـحَقْتِهِ الثَّاءُ، نحو: (جَمَلٌ رَكُوتٌ) وـ(نَاقَةٌ رَكُوبٌ).

والثاني: فَعِيل بمعنى مفعول، نحو: (رَجُلٌ جَرِيحٌ) و(امرأة جَرِيحٍ) وشذ (مِلْحَفَةٌ جديدة)، فإن كان (فعيل) بمعنى فاعل لحقته التاء، نحو: (امرأة رَجِيْمَة) و(ظَرِيفَة)، فإن

وَالشَّاهِدُ كَمْنَحَانٌ وَشَاهِدٌ (وَقَاتِلٌ)

والرابع: مفعلاً، كمعطى، وشَدَّ (امرأة مسكتة) وسمع (مسكت): علم القاء.

والخامس: مفعَلٌ كِمْعَشِّمٍ، وَمِدْعَسٍ .

\*\*\* \*\*\* \*\*\*

وتأتي التاء لفَضْلِ الواحد من الجنس كثيراً كتَمْرَة، ولعُكسه في جَبَأَة وَكَمَأَة. خَاصَّةً، وعوضاً من فاء كِعِدَة، أو من لام كَسَّة أو من زائد لمعنَى، كأشْعَثِي وأشَاعِثَة. أو من زائد لغير معنَى، كزِنْدِيق وزَنَادِقَة، وللتَّعْرِيب كِمَوازِجَة، وللمبالغة كِراوِيَة. ولتأكيدها كَسَّابَة، ولتأكيد التَّائِيَّة كَعَجَّة.

فصل: لكل واحدٍ من ألفي التَّائِيَّة أوزانٌ نادرة، ولا تتعرض لها في هذا المختصر، وأوزانٌ مشهورة.

فمشهورُ أوزانِ المقصورة آثنا عشرَ:

أحدُها: فَعَلَى - بضمِّ الأوَّل وفتحِ الثَّانِي - كَأْرَبَى للداهية، وَأَدْمَى وَشَعَبَى.

لموضعين، قال:

أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيبًا

وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها، ويَرِد عليه أَرَنَى - بالتون - لحبِّ يُجَبِّنُ به اللَّبن. وجَنَفَى لموضع، وجَعَبَى لعظامِ النَّمل.

وقد تبيَّن أنَّ عَدَ الناظم لفَعلَى في الأوزان المشهورة مشكل.

الثاني: فَعَلَى - بضمِّ الأوَّل وسكون الثَّانِي - أَسْمَا كَانَ كِبْهَمَى، أو صِفَةً، كَحْبَلَى وَطُولَى، أو مصدرًا كِرْجَعَى.

الثالث: فَعَلَى - بفتحتيْن - أَسْمَا كَانَ كِبَرَدَى لنهر بدمشق، أو مصدرًا، كِمَرَطَى لمشية، أو صفة كَحِيدَى.

الرابع: فَعَلَى - بفتح أوله وسكون ثانية - بشرط أن يكون إما جمعاً كَفَتْلَى وجَرْحَى، أو مصدرًا كَدَعْوَى، أو صفة كَسَكْرَى وسَيْفَى مُؤَنَّثَى سَكْرَان، وسَيْفَان للطويل.

فإن كان فَعلَى أَسْمَا كَأْرَطَى وَعَلْقَى ففي ألفه وجهان.

الخامس: فُعَالَى - بضم أوله - كَحَبَارَى وسُمَانَى لطائرتين، وفي الصحاح أنَّ الف حُبَارَى ليس للتأييَّة، وهو وهم، فإنه قد وافق على أنه ممنوع الصرف.

السادس: فُعَلَى - بضم أوله وتشديد ثانية مفتوحاً - كَسْمَهَى للباطل.

السابع: فَعَلَى - بكسر أوله وفتح ثانية وسكون ثالثة - كَسَبَطَرَى وَدَفَقَى لضربيْن من المشيِّ.

الثامن: فِعَلَى - بكسر أوله وسكون ثانية - إما مصدرًا كَذِكْرَى، أو جمعاً وذلك

(جِجْلَى) جمعاً للحَجَل - بفتحتين - أَسْمَا لطائر، و(ظِرْبَى) - بالظاء المشالة - جمعاً لظَرِبان - بفتح أوله وكسر ثانية - أَسْمَا لدويبة، ولا ثالث لهما في الجموع.  
التاسع: فِعَيلَى - بـكَسر أوله وثانية مشدداً - نحو: (جِئْشِي) و(خِلِيفَى) وحکى الكِسائي: هو من خَصِصَاء قومه - بالمد - وهو شاذ.

العاشر: فُعَلَى - بضم أوله وثانية وتشديد ثالثه - كُفُرَى، لوعاء الطَّلْع، و(خُذْرَى) و(بُذْرَى) من الحذر والتَّبَذير.

الحادي عشر: فُعَيْلَى - بضم أوله وفتح ثانية مشدداً - كُخْلَينِطَى للاختلاط، و(قَبِيْطَى) للناطف.

الثاني عشر: فُعَالَى - بضم أوله وتشديد ثانية - نحو: (شُقَارَى وَخُبَارَى) لنبيين، و(خُضَارَى) لطائر.

تبنيه: نحو: جُنَاحَى، وَخِلِيفَى، وَخُلَينِطَى، ليس من الأوزان المختصة بالمقصورة، بدليل: عَرَوَاء، وَفِحْرَاء، وَدُخَنَاء.



ومشهور أوزان الممدودة سَبْعَةَ عَشَرَ:  
أحدها: فَعَلَاءٌ - بفتح أوله وسُكُون ثانية - أَسْمَا كان كصحراء، أو مصدراً كرغباء، أو صفة كحمراء، و(ديمة هَطْلَاء) أو جمعاً في المعنى، كطرفاء.  
والثاني والثالث والرابع: أَفْعَلَاءٌ - بفتح العين - وَأَفْعَلَاءٌ - بكسرها - وَأَفْعَلَاءٌ - بضمها - كقولهم: يوم الأَرْبِعَاء، سمع فيه الأوزان الثلاثة.  
الخامس: فَعَلَلَاءٌ - كعقرباء لمكان.

السادس: فِعَالَاءٌ - بكسر الفاء - كقصاصاء للقصاص.

السابع: فُعَلَلَاءٌ - بضم الأول والثالث - كفُرْفُصاء.

الثامن: فَاعُولَاءٌ - بضم الثالث - كعاشوراء.

التاسع: فَاعِلَاءٌ - بكسر الثالث - كفاصيعاء، لأحد جَحَرَة اليربوع.

العاشر: فِعْلِيَاءٌ - بكسر الأول وسكون الثاني - نحو: كِبْرِيَاءٌ.

الحادي عشر: مَفْعُولَاءٌ، كمشيوخاء.

الثاني عشر: فَعَالَاءٌ - بفتح أوله وثانية - نحو: بَرَاسَاءٌ، بمعنى الناس، يقال: ما أدرى أي البرَّاسَاء هو، وبِرَاكَاءٌ، بمعنى البرُوكِ.

الثالث عشر: فَعِيلَاءٌ - بفتح أوله وكسر ثانية - نحو: فَرِيَاءٌ وَكَرِيَاءٌ، نوعان من البُسْرِ.

الرابع عشر: فَعُولَاءٌ - بفتح أوله وضم ثانية - نحو: دَبُوقَاءٌ.

الخامس عشر: فَعَلَاءٌ - بفتحتين - كَخْفَقَاء لِمُوْضِعٍ، قاله ابن الناظم، وإنما هو بالجيم والثون والفاء، ولا نظير له إِلَّا دَائِنَ لِلأَمَةِ، وَقَرَمَاء لِمُوْضِعٍ، وعلى هذا فعدُ الناظم لذلك في المشهور مشكلاً، وفي المحكم أَنَّ جَنَفَى بالجيم والثون والفاء والقَضَرِ مُوْضِعٍ، وَأَنَّه بالمد أيضاً مُوْضِعٍ.

السادس عشر: فَعَلَاءٌ - بكسر أوله وفتح ثانية - نحو: سِيرَاءٌ.

السابع عشر: فُعَلَاءٌ - بضم أوله وفتح ثانية - كُخِيلَاءٌ.

## هذا باب المقصور والممدود

قَصْرُ الْأَسْمَاءِ وَمَدُّهَا ضربان، قياسيٌّ: وهو وظيفة النحوِي، وسماعيٌّ: وهو وظيفة اللغوِي، وقد وَضَعُوا في ذلك كتاباً.

وضابطُ الباب عند النحويين أَنَّ الاسم المعتل بالألف ثلاثة أقسام: أحدها: ما لَه نظيرٌ من الصحيح يجب فتح ما قبل آخره، وهذا النوع مقصور بقياس، وله أمثلة:

منها: كونه مَصْدَرْ فَعِلَ اللازم، نحو: جَوَيْ جَوَى، وَهَوَيْ هَوَى، وَعَمِيْ عَمَى، فإنَّ نظيرها من الصحيح فَرَحَ فَرَحاً، وأَشَرَ أَشَراً.

قال ابن عُضفور وغيره: وَشَدَ الغراء بالمد مَصْدَرْ غَرِيْ، وأنشدوا:

٥٣٣ - إِذَا قُلْتَ مَهْلَأَ غَارَتِ العَيْنُ بِالبُكَى غِرَاءَ وَمَدَّهَا مَدَامِعُ نُهَلَ

وفيما قالوه نظر، لأنَّ أبا عبيدة حكى غاريَت بين الشيئين غراء، أي: وَالْيُتُ، ثم أنسنده، وعلى هذا: فالمد قياسي، كما سيأتي، لأنَّ غاريَت غراءً مثل قاتلت قاتلاً، وغاريَت: فَاعْلَتْ من غريَتْ به، وأنشد (أسُلُو) بدل: (مهلاً) و(فاضت) بدل: (غارَتْ) و(حفل) بدل: (نهل).

ومنها: فَعَلٌ - بكسر أوله وفتح ثانية - جمعاً لِفُعْلَةٍ - بكسر أوله وسكون ثانية - نحو: فِرْيَة وَفِرْيَ، وَمِرْيَة وَمِرْيَ، فإنَّ نظيره: قِرْبَة وَقِرْبٌ.

ومنها: فُعَلٌ - بضم أوله وفتح ثانية - جمعاً لِفُعْلَةٍ - بضم أوله وسكون ثانية - نحو: دُمِيَّة وَدُمِيَّ، وَمُدِيَّة وَمُدِيَّ، وَزُبِيَّة وَزُبِيَّ، وَكُسْوَة وَكُسَّيَّ، فإنَّ نظيره: حُجَّة وَحُجَّجَ، وَقُرْبَة وَقُرْبٌ.

ومنها: اسم مفعول ما زاد على ثلاثة، نحو: مُغَطَّى وَمُسْتَدْعَى، فإنَّ نظيره مُكْرَم وَمُسْتَخْرَجٌ.



الثاني: أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف، وهذا النوع ممدود بقياس ، وله أمثلة :

ومنها: أن يكون الاسم مصدرًا لأفعال أو لفعل أوله همزة وصل. كأعطى إعطاء، وارتَأى ارتئاء، واستقصى استقصاء، فإن نظير ذلك أكرم إكراماً، وأكتسب اكتساباً. واستخرج استخراجاً.

ومنها: أن يكون مفرداً لأفعاله، نحو: كِسَاءٌ وأكْسِيَّةٌ. ورِدَاءٌ وأزْدِيَّةٌ. فإن نظيره حِمَارٌ وأحْمِرَةٌ، وسِلَاحٌ وأسْلِحَةٌ، ومن ثم قال الأخفش: أَرْجِيَّةٌ وأقْفِيَّةٌ من كلام المولدين؛ لأنَّ رَحْيَ وَقَفَى مقصوران. وأما قوله:

### ٥٣٤ - فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أَنْدِيَةٍ

والفرد نَدَى - بالقصر - فضرورة. وقيل: جُمع نَدَى على نِداء، كجمل وجمال، ثم جُمع نِداء على أندية، ويُبَعَّدُ أَنَّه لَم يُسْمَعْ نِداء جماعاً.

ومنها: أن يكون مصدرًا لفعل - بالتحفيظ - دالاً على صوت، كالرُّغَاء والثُّغَاء، فإن نظيرة الصُّرَاخ، أو على دَاء، نحو: الْمُشَاء، فإن نظيره الدُّوَار، والزُّكَام.

الثالث: أن يكون لا نظير له؛ فهذا إنما يُذَرَّك قصره ومدُّه بالسماع.

فمن المقصور سمعاً: الفتى واجد الفتيان، والسنَا الضوء، والثرى التراب، والحجاج العقل.

ومن المدد سمعاً: الفتاء لحداثة السن، والسناء للشرف، والثراء لكثرة المال، والحداء للتعل.



أجمعوا على [جواز] قصر المدد للضرورة، كقوله:

### ٥٣٥ - لَا بُدَّ مِنْ صَنْعًا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ

وقوله:

### ٥٣٦ - وَأَهْلُ الْوَفَا مِنْ حَادِثٍ وَقَدِيمٍ

واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة، فأجازه الكوفيون متمسكين، بنحو قوله:

وَمَنَعُهُ الْبَصَرِيُّونَ، وَقَدَرُوا الْغِنَاءَ فِي الْبَيْتِ مَصْدِرًا لِغَائِثٍ لَغَائِثٍ، وَهُوَ تَعَسُّفٌ.



### هذا باب كيفية التثنية

الاسم على خمسة أنواع:

أحدها: الصحيح، كرجل وامرأة.

الثاني: المُنَزَّل منزلة الصحيح، كظبي وذلو.

الثالث: المعتل المنقوص، كالقاضي.

وهذه الأنواع الثلاثة يجب أن لا تُغيّر في التثنية؛ تقول: (رَجُلَانِ، وَامْرَأَانِ، وَظَبَيَانِ، وَذَلْوَانِ، وَالقَاضِيَانِ) وَشَدٌّ فِي أَلْيَةٍ وَخُصْيَةٍ: أَلْيَانِ وَخُصْيَانِ، وَقِيلٌ: هَمَا تَشْنِيَةً أَلْيَ وَخُصْيِ.

الرابع: المعتل المقصور، وهو نوعان:

أحدهما: ما يجب قلب ألفه ياءً، وذلك في ثلاثة مسائل؛ إحداها: أن تتجاوز ألفه ثلاثة أحرف، كحبلَيْ وحبْلَيَانِ، ومثلَيْ وملْهَيَانِ. وَشَدُّ قولهم: في تثنية فهقرى، وخوزلى: قهقرانِ، وخوزلانِ، بالحذف. الثانية: أن تكون ثلاثة مُبَدَّلة من ياء كفَشَى، قال الله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ الْسِّجْنَ فَتَيَانٌ﴾ [يوسف: ٣٦]، وَشَدُّ في حمَى حمَوانِ، بالواو. الثالثة: أن تكون غير مُبَدَّلة، وقد أميلت كمتى، لو سَمِيتَ بها قلت في تثنيتها: متَيَانِ.

والثاني: ما يجب قلب ألفه واواً، وذلك في مسائلتين؛ الأولى: أن تكون مُبَدَّلة من الواو، كعضاً، وقفًا، ومناً، وهو لُغَة في المَنْ الذي يُورَنُ به، قال:

وَشَدُّ قولهم في رضاً: رضيَانِ، بالياء مع آنه من الرضوان. الثانية: أن تكون غير مُبَدَّلة، ولم تُمَلِّ، نحو: لَدَى وَإِذَا، تقول، إذا سَمِيتَ بهما، ثم ثنيتهما، لَدَوانِ، وإِذَوانِ.



الخامس: الممدود، وهو أربعة أنواع:

أحداً: ما يجب سلامه همزته، وهو ما همزته أصلية كفراً ووضاءً، تقول:  
فَرَاءُانْ وَوُضَاءُانْ، وَالْفَرَاءُ: الْتَّائِكُ، وَالْوُضَاءُ: الْوَضِيُّ الوجه.

الثاني: ما يجب تغيير همزته بقلبها واواً، وهو ما همزته بدلاً من ألف التأنيث،  
كَحْمَرَاءُ وَحَمْرَاؤَانْ، وزعم السيرافي أنه إذا كان قبل ألفه واواً وجَب تصحيح الهمزة،  
لئلا يجتمع واواًان ليس بينهما إلا ألف؛ فتقول في عشواء: عَشْوَاءُانْ، بالهمز، وجَرَّوز  
الكافيون، في ذلك، الوجهين.

وَشَدُّ حَمْرَائِانْ، بقلب الهمزة ياءً وقرفصان وختسان وعاشران، بحذف الألف  
والهمزة معاً.

الثالث: ما يتراجح فيه التصحيح على الإعلال، وهو ما همزته بدلاً من أصل،  
نحو: كِسَاءُ وَحَيَاءُ، أصلهما كِسَاءُ وَحَيَاءُ، وَشَدُّ كِسَاءِيَانْ.

الرابع: ما يتراجح فيه الإعلال على التصحيح، وهو ما همزته بدلاً من حرف  
الإلحاق، كعُلَباءُ وَقُوبَاءُ، أصلهما عِلَباءُ وَقُوبَاءُ، باء زائدة فيهما للتتحققهما بقرطاس  
وقُرَنَاس، ثم أبدلت الياء همزة، وزعم الأخفش، وتبعه الجُزولي أنَّ الأرجح في هذا  
الباب أيضاً التصحيح، وسيبويه إنما قال: إنَّ القلب في عُلَباءَ أكثر منه في كِسَاءِ.



### هذا باب كيفية جمع الاسم المذكر السالم

ويسمى الجمع الذي على هجاءين، والجمع الذي على حد المثنى، لأنَّه أعرَب  
بحرفين، وَسِلِّمَ فيه بناء الواحد، وَحَتَّمَ بنون زائدة تمحى للإضافة.

اعلم أنه يمحى لهذا الجمع ياء المنقوص وكسرتها، فتقول: (القاضون)  
و(الداعون) وألف المقصور دون فتحتها، فتقول: (الموسون)، وفي التنزيل: ﴿وَأَنْتُمُ  
الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، ﴿وَإِنَّمَا عِنْدَنَا لِمَنْ أَمْسَكَنَا﴾ [ص: ٤٧]، ويعطى الممدود  
حكمه في الثنوية، فتقول في وضاء: وَضَاءُونَ، بالتصحيح، وفي حمراء علماء لمذكر:  
حَمْرَاؤُونَ بالواو، ويجوز الوجهان في نحو: عِلَباءُ وَكِسَاءُ علمين لمذكرين.



### هذا باب كيفية جمع الاسم المؤنث السالم

يسِّلِّمَ في هذا الجمع ما سِلِّمَ في الثنوية، فتقول في جمع هنْدٍ: (هنْدات) كما تقول

في تثنيتها: (هِنْدَان) إِلَّا مَا خُتِمَ بِتَاءِ التَّأْنِيْثِ، فَإِنَّ تَاءَهُ تُحَذَّفُ فِي الْجَمْعِ، وَتَسْلِمُ فِي التَّثْنِيَةِ، تَقُولُ فِي جَمْعِ مُسْلِمَةٍ: (مُسْلِمَاتٌ) وَفِي تثنيتها: (مُسْلِمَاتَانِ) وَيَتَغَيَّرُ فِيهِ مَا تَغَيَّرَ فِي التَّثْنِيَةِ، تَقُولُ: (حُبْلَيَاتٌ) بِالْيَاءِ، وَ(صَحْرَاوَاتٌ) بِالْوَاءِ، كَمَا تَقُولُ فِي تثنיהםا: (حُبْلَيَانِ) وَ(صَحْرَاوَانِ) إِذَا كَانَ مَا قَبْلُ التَّاءِ حَرْفٌ عَلَّةٌ، أَجْرَيْتُ عَلَيْهِ بَعْدَ حَذْفِ التَّاءِ مَا يَسْتَحِقُهُ، لَوْ كَانَ آخَرُهُ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ، فَتَقُولُ فِي نَحْوِهِ: ظَبْيَةٌ وَغَزْوَةٌ: (ظَبَيَّاتٌ) وَ(غَزَوَاتٌ) بِسَلَامَةِ الْيَاءِ وَالْوَاءِ، وَفِي نَحْوِهِ: مُضطَفَفَةٌ وَقَنَاهُ: (مُضطَفَفَيَاتٌ) وَ(قَنَيَاتٌ) بِقَلْبِ الْأَلْفِ يَاءٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُكَرِّهُوْ فَيَنْتَكُم﴾ [النور: ٣٣]، وَفِي نَحْوِ قَنَاهُ: (قَنَوَاتٌ) بِالْوَاءِ، وَفِي نَحْوِهِ: نَبَاءَةٌ: (نَبَاءَاتٌ)، وَ(نَبَاوَاتٌ)، وَفِي نَحْوِ قُرَاءَةٍ: (قُرَاءَاتٌ) بِالْهَمْزَةِ لَا غَيْرَ.



فصل: إذا كان المجموع بالألف والتاء اسمًا، ثلاثيًّا، ساكن العين، غير معتلها، ولا مدغمهما، فإن كانت فاءً مفتوحة لزم فتح عينه، نحو: سَجْدَةٌ وَدَعْدَةٌ، تَقُولُ: (سَجَدَاتٌ) وَ(دَعَدَاتٌ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسَرَتِ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٥٣٩ - بِاللَّهِ يَا ظَبَيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا

وَأَمَّا قَوْلُهُ:

٥٤٠ - وَحَمَلْتُ رَفَرَاتِ الضَّحَى فَأَطْقَتُهَا وَمَا لِي بِرَزَفَرَاتِ الْعَشِّيِّ يَدَانِ

فَضُرُورَةٌ حَسَنَةٌ؛ لَأَنَّ الْعَيْنَ، قَدْ تَسْكُنُ لِلنَّفْرَةِ، مَعَ الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ، كَقَوْلِهِ:

٥٤١ - يَا غَمْرُو يَا ابْنَ الْأَكْرَمِيْنَ نَسْبَا

وَإِنْ كَانَ مَضْمُومَ الْفَاءِ - نَحْوُهُ: حُطْوَةٌ وَجُمْلَةٌ - أَوْ مَكْسُورَهَا - نَحْوُهُ: كِسْرَةٌ وَهِنْدٌ - جَازَ لَكَ فِي عَيْنِهِ الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ مَطْلِقًا، وَالْإِتَّابُ إِنْ لَمْ تَكُنِ الْفَاءُ مَضْمُومَةٌ وَاللَّامُ يَاءٌ كَدُمْيَةٌ وَزُبْيَةٌ، وَلَا مَكْسُورَةٌ وَاللَّامُ وَاوٌ كَذِرْوَةٌ وَرِشْوَةٌ. وَشَدَّ جِرَوَاتٍ - بِالْكَسْرِ - .



وَيَمْتَنِعُ التَّغَيِّيرُ فِي خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا: نَحْوُهُ: زَيْنَبَاتٌ وَسُعَادَاتٌ؛ لَأَنَّهُمَا رِبَاعِيَانِ لَا ثَلَاثِيَانِ.

الثَّانِي: نَحْوُهُ: ضَخْمَاتٌ وَعَبْلَاتٌ؛ لَأَنَّهُمَا وَضْفَانِ لَا اسْمَانِ . وَشَدَّ كَهَلَاتٍ - بِالْفَتْحِ - وَلَا يَنْقَاسُ، خَلْفًا لِقُطْرَبِ.

الثَّالِثُ: نَحْوُهُ: شَجَرَاتٌ، وَثَمَرَاتٌ، وَنَمِرَاتٌ؛ لَأَنَّهُنْ مُحَرَّكَاتُ الْوَسْطِ . نَعَمْ

يجوز الإسكان في نحو: سَمُّرات وَنِيرات، كما كان جائزًا في المفرد. لا أن ذلك حكم تجددًّا حالة الجمع.

الرابع: نحو: جَوْزَات وَبَيْضَات، لاعتلال العين، قال الله تعالى: ﴿فِي رُوضَاتِ الْجَنَّاتِ﴾ [الشورى: ٢٢]، وَهُذِيلٌ تحرّك نحو ذلك، وعليه قراءة بعضهم: ﴿ثَلَاثُ عَوَرَتِ لَكُم﴾ [النور: ٥٨]، وقول الشاعر:

٥٤٢ - أَخُو بَيْضَاتِ رَائِحَ مُتَأَوِّبٌ

وانتفق جميع العرب الفتح في عَيَّرات - جمع عَيْرٍ - وهي الإبل التي تحمل المِيرَةَ، وهو شاذ في القياس، لأنَّه كَبِيعَةٌ وبيعات، فحُقُّهُ الإسكان.

الخامس: نحو: حَجَّات وَحِجَّات، لإدغام عينه، فلو حُرِّكَ آنفَكَ إدغامه، فكان يُثقل [فتضيع] فائدة الإدغام.

\* \* \*

### هذا باب جمع التكسير

وهو: ما تغيرت فيه صيغة الواحد، إما بزيادة كصِئْرٌ وَصِئْرَانِ، أو بنقص كتَخْمَةٌ وَتُخَمْ، أو بتبدل شَكْلٌ كأسَدٌ وَأَسْدٌ، أو بزيادة وتبدل شَكْلٌ كرِجَالٌ، أو بنقص وتبدل شَكْلٌ، كرُسُلٌ، أو بهنٌ كغُلْمانٌ.

وله سبعة وعشرون بناءً: منها أربعة موضوعة للعدد القليل، وهو من الثلاثة إلى العشرة، وهي أَفْعُلُ، كأَكْلُبُ، وَأَفْعَالُ، كأَحْمَالٍ، وَأَفْعَلَةُ، كأَحْمَرَةٌ، وَفِعْلَةُ، كصِبْيَةٌ، وثلاثة وعشرون للعدد الكثير، وهو ما تجاوز العشرة، وسيأتي.

وقد يُستغنِي بعض أبنية القلة عن بناء الكثرة كأَرْجُلٌ وَأَعْنَاقٌ وَأَفْئِدَةٌ، وقد يعكس كرِجَالٌ وَقُلُوبٌ وَصِرْدَانٌ، وليس منه ما مثَّلَ به النَّاظِمُ وابنه من قولهم في جمع صفة - وهي الصَّخْرَةُ الْمَلْسَأَةُ - صُفْيَيْ، لقولهم: أَصْفَاءُ، حَكَاهُ الْجَوَهْرِيُّ وَغَيْرُهُ.

● الأول: من أبنية القلة: أَفْعُلُ - بضم العين - وهو جمع لنوتين: أحدهما: فَعْلُ، أَسْمَا، صحيح العين، سواءً صحت لامه أم اعتلت بالياء أم بالواو، نحو: كَلْبٌ، وَظَبْيٌ، وَجَرْوٌ، بخلاف، نحو: ضَخْمٌ فإنه صفة، وإنما قالوا: أَعْبُدُ لغْلَةً الاسمية، وبخلاف، نحو: سَوْطٌ وَبَيْتٌ لاعتلال العين، وَشَدٌّ قياساً أَعْيُنٌ، وقياساً وسماعاً أَثْوَبُ وَأَسْيَفُ، قال:

٥٤٣ - لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْوَبَا

وقال:

## ٥٤٤ - كَائِنُهُمْ أَسْيُفٌ بِيَضْ يَمَانِيَّةٌ

الثاني: الاسم، الرباعي، المؤنث، الذي قبل آخره مدة، كعناق، وذراع، وعَقَاب، ويدين، وشَدَّ في نحو: شهاب وغراب من المذكر.



● الثاني: أفعال، وهو لاسم ثلاثي، لا يستحق فعل، إما لأنه على فعل، ولكنه معتل العين، نحو: ثوب وسيف، أو لأنّه على غير فعل، نحو: جمل، ونمر، وعُضُد، وحمل، وعنب، وإبل، وفُقل، وعُنق، ولكنّ الغالب في فعل - بضم الأول وفتح الثاني - أن يجيء على فعلان - كصرد، وجُرَذ، ونُغر، وحُرَز - وشَدَّ نحو: أرطاب، كما شَدَّ في فعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها، نحو: أحمال، وأفراخ، وأزناد، قال الله تعالى: ﴿وَأَوْلَتُ الْأَحْمَالِ﴾. وقال الحطيئة:

## ٥٤٥ - مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاخٍ بِنِي مَرَخٍ

وقال آخر:

## ٥٤٦ - وَزَنْدُكَ أَثْبَتُ أَرْنَادِهَا

● الثالث: أفعاله. وهو لاسم، مذكر، رباعي، - بمدّة قبل الآخر - نحو: طعام، وحمار، وغَرَاب، وزَغِيف، وعَمود.

والتأميم في فعال - بالفتح - وفعال - بالكسر - مضئفي اللام أو معتلتها. فالأول: كبات وزمام، والثاني: كقباء وإناء.



● الرابع: فعلة - بكسر أوله وسكون ثانية - وهو محفوظ [في] نحو: ولد وفتى، نحو: شيخ وثور، نحو: شئي، نحو: غزال، نحو: غلام، نحو: صبي، وخصي، ولعدم اطراده قال أبو بكر: هو اسم جمع، لا جمع.



والأول: من أبنية الكثرة: فعل - بضم أوله وسكون ثانية - وهو جمع لشيئين: - أحدهما: أفعُل مقابل فعلاً، كأحمر، أو ممتنعة مقابلته لها لمانع خلقي، نحو: أكمَر، وآدر، بخلاف، نحو: آلى لكبير الألية؛ فإن المانع من الآباء تخلُّف الاستعمال.

- والثاني: فَعْلَاءُ مقابلة أَفْعَل، كَحْمَرَاءُ، أَوْ مِمْتَنَعَةً مقابلتها لِهِ لِمَانِعٍ خَلْقِيَّ كَرْتَقَاءُ وَعَفْلَاءُ، بِالْعَيْنِ - بِخَلْفِ - نَحْوٌ: عَجْزَاءُ لِكَبِيرَةِ الْعِجزِ.



الثاني: فُعُلٌ - بضمتين - وهو مطرد في شيئاً: في وصف على فَعُول بمعنى فاعل كَصَبُورٍ وَغَفُورٍ، وفي اسم، رباعي، بمدّ قيل لام غير معتلة مطلقاً، أو غير مضاعفة إن كانت المدّأ أَلْفَا، نحو: قَذَالٌ وَأَتَانَ، ونحو: حِمَارٌ وَذِرَاعٌ، ونحو: قَرَادٌ وَكُرَاعٌ، ونحو: قَضِيبٌ وَكَثِيبٌ، ونحو: عَمُودٌ وَقَلْوَصٌ، ونحو: سَرِيرٌ وَذَلُولٌ. وخرج، نحو: كِسَاءٌ وَقَبَاءٌ، لأجل اعتلال اللام، ونحو: هِلَالٌ وَسِنَانٌ، لأجل تضعيتها مع الألف، وشَدٌّ عِنَانٌ وَعُنْنُ، وَحِجَاجٌ وَحُجُجٌ، ويحفظ في نحو: ثَمَرٌ، وَخَشِينٌ، وَنَذِيرٌ، وَصَحِيفَةٌ.

الثالث: فُعَلٌ - بضم أوله وفتح ثانية - وهو مطرد في شيئاً: في اسم على فَعْلَة كَفُرْيَة وَغُرْفَة وَمُدْنَيَة وَحُجَّة وَمَدَّة، وفي الفُعْلَى أَنْثى أَفْعَل كَالْكُبْرَى وَالصُّغْرَى، بخلاف حُبْلَى، وشَدٌّ في نحو: بُهْمَةٌ، ونحو: رُؤْيَا، نحو: نَوْبَةٌ، ونحو: بَدْرَةٌ، وَلِحْيَةٌ، وَتُخْمَةٌ.



الرابع: فِعَلٌ - بكسر أوله - وفتح ثانية - وهو لاسم على فَعْلَة كَحِجَّة، وَكِسْرَة، وَفِرْيَة، وهي الْكِذْبَة، ويحفظ في فَعْلَة، نحو: حَاجَةٌ، ونحو: ذِكْرٌ، وَفَضْعَةٌ، وَذِرْبَةٌ، وَهِذْمٌ.

الخامس: فَعْلَة - بضم أوله وفتح ثانية - وهو مطرد في وصف لعاقل على فاعل معتل اللام كَرَامٌ وَقَاضٍ وَغَازٍ.

السادس: فَعْلَة - بفتحتين - وهو شائع في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام، نحو: كَامِلٌ وَسَاحِرٌ وَسَافِرٌ وَبَارٌ.



السابع: فَعْلَى - بفتح أوله وسكون ثانية - وهو لـمَا دَلَّ على آفة من فَعِيل وَصْفَا للمفعول كَجَرِيحٍ وَأَسِيرٍ، وَحُمَّلَ عليه ستة أَوْزَانَ مَمَّا دَلَّ على آفة: من فَعِيل وَصْفَا للفاعل كَمَرِيسٍ، وَفَعِيلٌ كَزَمِينٌ، وَفَاعِلٌ كَهَالِكٌ، وَفَيْعِيلٌ كَمَيْتٌ، وَأَفْعَلٌ كَأَحْمَقٌ، وَفَعْلَانٌ كَسْكَرَانٌ.



الثامن: فِعَلَةٌ - بـكسر أوله وفتح ثانية - وهو كثير في فُعل أَسْمَاً - بضم الفاء - نحو: قُرْط وَدْرُج وَكُوز وَدُبٌ، وقليل في اسم على فَعل - بفتح الفاء - نحو: غَرْد، أو بـكسرها - نحو: قِرْد، وَقَلْ أَيضاً في نحو: ذَكَرٍ وَهَادِرٍ.



التاسع: فُعل - بضم أوله وتشديد ثانية مفتوحة - وهو لوصف على فاعل أو فاعلة صحيح اللام، كضارب وصائم، ومؤنثهما وَنَدَرَ في نحو: غَازٍ وَعَافٍ، كما نَدَرَ في نحو: حَرِيدَة وَنَفَسَاء وَرَجُل أَعْزَل.



العاشر: فِعالٌ - بضم أوله وتشديد ثانية - وهو لوصف على فاعل صحيح اللام، كصائم وقائم وقاريءٍ، قيل: وَنَدَرَ في فاعلة، كقوله: ٥٤٧ - وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ والظاهر أنَّ الضمير للأبصار لا للنساء، فهو جمع صاد لا صادَة، وفي المعتل، كغُزَاء، وسُرَاءٍ.



الحادي عشر: فِعالٌ - بـكسر أوله - وهو لثلاثة عشر وزناً:  
الأول والثاني: فَعل وَفَعلَة، اسمين أو وصفين، نحو: كَعْبٌ وَقَصْعَةٌ وَصَعْبٌ  
وَخَذْلَةٌ، وَنَدَرَ في يائِي الفاء، نحو: يَعْرِ، أو العين، نحو: ضَيْفٌ وَضَيْعَةٌ.  
الثالث والرابع: فَعل وَفَعلَة غير معتلي اللام ولا مضعفيها، كَجَمَلٌ وَجَبَلٌ، وَرَقَبةٌ  
وَثَمَرَةٌ.

الخامس والسادس: فِعل كَذِئْبٌ وَبِئْرٌ، وَفَعلٌ، كَدْهَنٌ وَرُمْحٌ.  
السابع والثامن: فَعِيلٌ بمعنى فاعل ومؤنثه، كَطَرِيفٌ وَكَرِيمٌ وَشَرِيفٌ، ومؤنثاتها.  
والخمسة الباقيَة: فَعْلَانٌ صفة وَمُؤَنَّثَه فَعْلَى وَفَعْلَانَة، فَعْلَانٌ صفة وَأَنَّثَه فَعْلَانَة،  
كَغَضْبَانٌ وَغَضْبَى، وَنَدْمَانٌ وَنَدْمَانَة، وَخُمْصَانٌ وَخُمْصَانَة.  
والترزوا في فَعِيلٌ وَأَنَّثَه إِذَا كَانَا وَأَوَيَّيِ العَيْنَيْنِ صحيح اللامين، كَطَوِيلٌ  
وَطَوِيلَةٌ: أَنْ لَا يُجْمَعَا إِلَّا عَلَى فِعالٍ.  
ويحفظ فِعال في نحو: رَاعٍ وَقَائِمٌ وَآمٌ، ومؤنثاتهن وأَعْجَفٌ وَجَوَادٌ وَخَيْرٌ وَبَطْحَاءٌ  
وَقَلُوصٌ.



الثاني عشر: فُعول - بضمتين - ويطرد في أربعة؛ أحدها: اسم على فعل، نحو: كَبِد وَوَاعِل، وهو فيه كاللازم، وجاء في نحو: نَمَر، نُمُور على القياس ونُمُر، قال:  
٥٤٨ - فِيهَا عَيَّا إِيلُ أَسْوِد وَنُمُر

وقد يكون مقصورةً من نُمُور للضرورة، وقالوا: أنمار.

والثلاثة الباقية الأسم الثلاثي الساكن العين: مفتوح الفاء، نحو: كَعْب وَفَلْس، ومكسورها، نحو: حَمْل وَضِرْس، ومضمومها، نحو: جُنْد وَبُرْد، إِلَّا في ثلاثة؛ أحدها: معتل العين كُحُوت، والثاني: معتل اللام، كَمْدِي، وَشَدَّ في نُؤَيِّ نُؤِيٌّ، قال:  
٥٤٩ - خَلَاثٌ إِلَّا أَيَاصِرَ أَوْ نُؤَيَا

الثالث: المضاعف، كـ(مُدَد) وَشَدَّ في حُضْن - بالحاء المهملة، وهو الوَرْس - حُصُوص، ويحفظ في فَعْل، كَأَسَد، وَشَجَن، وَنَدَب، وَذَكَر.



الثالث عشر: فَعْلَان - بكسر أوله وسكون ثانية - ويطرد أيضاً في أربعة: اسم على فُعال، كَعْلَام وَغَرَاب، أو على فَعْل، كَصَرَد وَجَرَذ، أو فَعْل وَاوِيَ العين، كُحُوت وَكُوز، أو فَعْل، كَتَاج وَسَاج وَخَال وَجَارِ وَنَارِ وَقَاعِ، وَقَلَّ في نحو: صِنْو وَخَرب، وَغَرَال وَصُوار، وَحَائِط وَظَلِيم، وَخَرُوف.



الرابع عشر: فَعْلَان - بضم أوله وسكون ثانية - ويكثر في ثلاثة: في اسم على فَعْل، كَظَهَر وَبَطْن، أو فَعْل صحيح العين، كَذَكَر وَجَذَع، أو فَعِيل، كَفَضِيب وَرَغِيف وَكَثِيب، وَقَلَّ في نحو: رَاكِب وَأَسْوَد وَرُقَاق.



الخامس عشر: فُعَلَاء - بضم أوله وفتح ثانية - ويطرد في فَعِيل بمعنى فاعل، غير مضاعف، ولا معتل اللام، كَظَرِيف، وَكَرِيم، وَبَخِيل، وكثير في فاعل دَالاً على معنى، كالغريرة، كَعَاقِل وَصَالِح وَشَاعِر، وَشَدَّ فُعَلَاء في نحو: جَبَان وَخَلِيفَة وَسَمْعِ وَوَدُود.



السادس عشر: - أَفْعَلَاء، بكسر ثالثه - وهو نائب عن فُعَلَاء، في المضاعف، كَشِيد وَعَزِيز، وفي المعتل، كَوَلِي وَغَنِي، وَشَدَّ في نحو: نَصِيب، وَصَدِيق وَهَيْنِ.



السابع عشر: فَوَاعِل، وَيَطْرُدُ فِي سَبْعَةِ، فِي فَاعِلَةِ اسْمًا أَوْ صَفَةً، كـ﴿نَاصِيَّةٌ كَتِيَّةٌ خَاطِئَةٌ﴾ [العلق: ١٦]، وَفِي اسْمٍ عَلَى فَوْعَلٍ، كجَوْهَرٍ وَكُوَثَرٍ، أَوْ فَوْعَلَةٍ، كصَوْمَعَةٍ وَزَوْبَعَةٍ، أَوْ فَاعِلٍ - بِالْفَتْحِ - كخَاتَمٍ وَقَالِبٍ، أَوْ فَاعِلَاءَ - بِالْكَسْرِ - نَحْوُ قَاصِعٍ وَرَاهِطَاءٍ، أَوْ فَاعِلٍ، كجَائِزٍ وَكَاهِلٍ، أَوْ فِي وَصْفٍ عَلَى فَاعِلٍ لِمَؤْنَثٍ، كحَائِضٍ وَطَالِقٍ، أَوْ لِغَيْرِ عَاقِلٍ، كصَاهِلٍ وَشَاهِيقٍ، وَشَذْ فَوَارِسٍ وَنَوَّاكسٍ وَسَوَابِقٍ وَهَوَالِكٍ.

الثامن عشر: فَعَائِل، وَيَطْرُدُ فِي كُلِّ رِبَاعِيٍّ، مَؤْنَثٍ، ثَالِثَهُ مَدَّهُ، سَوَاءَ كَانَ تَأْنِيَّهُ بِالثَّاءِ، كسَحَابَةٍ وَصَحِيفَةٍ وَحَلْوَةٍ، أَوْ بِالْمَعْنَى، كشَمَالٍ وَعَجْوَزٍ وَسَعِيدٍ، عَلَمَ امْرَأَةً.



التاسع عشر: فَعَالِيٌّ - بِفَتْحِ أَوْلَهُ وَكَسْرِ رَابِعِهِ - وَيَطْرُدُ فِي سَبْعَةِ، فَعْلَاهُ، كَمَوْمَاهٌ. وَفَعْلَاهُ، كسِعْلَاهُ، وَفَعْلَيَّةٌ، كهْبِرِيَّةٌ، وَفَعْلُوَةٌ، كعَرْفَوَةٌ، وَمَا حُذِفَ أَوْلُ زَائِدَيْهِ مِنْ نَحْوِهِ: حَبَّطَى وَقَلْنَسُوَةٌ، وَفَعْلَاهُ اسْمًا، كصَحْرَاءٍ، أَوْ صَفَةً لَا مَذَكُورٌ لَهَا، كعَذْرَاءٍ، وَذُو الْأَلْفِ الْمَقْصُورَةِ لِتَأْنِيَّهُ، كجُبْلَى، أَوْ إِلْحَاقٍ، كذِفَرٍ.

تمامُ العشرين: فَعَالِيٌّ - بِفَتْحِ أَوْلَهُ وَرَابِعِهِ - وَيُشارِكُ الْفَعَالِيٌّ - بِالْكَسْرِ - فِي صَحْرَاءِ وَمَا ذَكَرَ بَعْدِهِ، وَلَيْسَ لِفَعَالِيٍّ مَا يَنْفَرِدُ بِهِ عَنِ الْفَعَالِيِّ إِلَّا وَصَفْهُ.



الحادي والعشرون: فَعَالِيٌّ - بِالْتَّشْدِيدِ - وَيَطْرُدُ فِي كُلِّ ثَلَاثَيْ آخِرِهِ يَاءَ مَشَدَّدَةٍ غَيْرِ مَتَجَدَّدَةٍ لِلتَّسْبِ، كبُخْتَيَّيْ وَكُرْسِيَّيْ وَفُمْرِيَّ، بِخَلْفِ، نَحْوُ مِصْرِيَّ وَبَصْرِيَّ، وَأَمَّا أَنَاسِيُّ: فَجَمْعُ إِنْسَانٍ لَا إِنْسِيَّ، وَأَصْلُهُ أَنَاسِينُ، فَأَبْدَلُوا النُّونَ يَاءً، كَمَا قَالُوا: ظَرِبَانٌ وَظَرَابِيَّ.



الثاني والعشرون: فَعَالِل، وَيَطْرُدُ فِي أَرْبَعَةِ، وَهِيَ: الرِّبَاعِيُّ وَالْخَمَاسِيُّ مَجَرَدَيْنِ وَمَزِيدًا فِيهِمَا؛ فَالْأَوْلُ: كجَعْفَرٍ وَزِبْرِجٍ، وَالثَّانِيُّ: كسَفَرْجَلٍ وَجَحْمَرَشٍ، وَيُجَبُ حَذْفُ خَامِسِهِ؛ فَتَقُولُ: سَفَارِجٍ وَجَحَّامِرٍ، وَأَنْتَ بِالْخِيَارِ فِي حَذْفِ الرَّابِعِ أَوِ الْخَامِسِ إِنْ كَانَ الرَّابِعُ مُشَبِّهًًا لِلْحُرُوفِ الَّتِي تَزَادُ: إِمَّا بِكُونِهِ بِلْفَظِ أَحَدِهَا، كخَدَرَنَقٍ، أَوْ بِكُونِهِ مِنْ مَخْرَجِهِ، كفَرَزْدَقٍ، فِإِنَّ الدَّالَّ مِنْ مَخْرَجِ الثَّاءِ، وَالثَّالِثُ نَحْوُ مُدَخْرَجٍ وَمُتَدَخِّرٍ. وَالرَّابِعُ نَحْوُ قَرْطَبُوسٍ وَخَنْدَرِيسٍ، وَيُجَبُ حَذْفُ زَائِدِ هَذِينِ التَّوْعِينِ، إِلَّا إِذَا كَانَ لِيَدِ قَبِيلِ الْآخِرِ، فَيُثَبَّتُ، ثُمَّ إِنْ كَانَ يَاءً صُحْحًّا، نَحْوُ قِنْدِيلٍ، أَوْ وَاوَّاً أَوْ أَلْفَأَ قَلْبَا يَاءَيْنِ. نَحْوُ عُضْفُورٍ وَسِرْدَاحٍ.



الثالث والعشرون: شبه فَعَالِلُ، ويَطِرِدُ في مزيد الثلاثي غير ما تقدم.  
ولا تمحف زيادته إن كانت واحدة، كأَفْكَلُ وَمَسْجِدٌ وَجُوْهِرٌ وَصَيْرَفُ وَعَلْقَى،  
ويمحف ما زاد عليها؛ فَتُمحفُ زيادة من نحو: مُنْطَلِقُ، واثنتان من نحو: مُسْتَخْرِجُ،  
ومُتَذَكَّرُ، ويتعين إبقاء الفاضل، كاليمم مطلقاً، فتقول في مُنْطَلِقٍ: مَطَالِقُ، لَا نَطَالِقُ،  
وفي مُسْتَدِعٍ: مَدَاعُ، لَا سَدَاعُ، ولا تَدَاعُ، خلافاً للمبرد في نحو: مُفْعَثِسُ، فإنَّه  
يقول: قَعَاسِسُ، ترجحاً لمماثل الأصل، وكالهمزة والياء المصدرتين، كأَنْدَدُ وَيَلَّدَ،  
تقول: أَلَادُ وَيَلَادُ.

وإذا كان حذف إحدى الزِّيادات مُعانياً عن حذف الأخرى بدون العكس تعين  
حذف المعني حذفها، كياء حَيْزَبُونُ، تقول: حَرَابِينَ - بحذف الياء، وقلب الواو ياء،  
لا حَيَازِينَ - بحذف الواو - لأن ذلك مُخْرِجٌ إلى أن تمحف الياء، وتقول: حَرَابِينَ؛ إذ  
لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف، أو سطتها ساكن، إلا وهو معتل.  
فإن تكافأت الزياداتان، فالحاذف مُخيَّر، نحو: نوني سَرَندَي وَعَلَندَي وألفيهما،  
تقول: سَرَانِدُ أو سَرَادُ، وَعَلَانِدُ أو عَلَادُ.



### هذا باب التصغير

وله ثلاثة أبنية: فُعَيْلُ، وفُعَيْعِيلُ، كَفْلَيْسُ، ودُرَيْهِمُ، ودُنَيْنِيرُ.  
وذلك لأنَّه لا بدَّ في كل تصغير من ثلاثة أعمال: ضمُّ الأول، وفتح الثاني،  
واحتلال ياء ساكنة ثالثة، ثم إن كان المصغر ثالثياً، اقتصر على ذلك وهي بنية فَعَيْلُ،  
كَفْلَيْسُ ورُجَيْلُ، ومن ثَمَّ لم يكن، نحو: زُمَيْلُ، وَلُغَيْزَى تصغيراً، لأنَّ الثاني غير  
مفتوح، والياء غير ثالثة، وإن كان متجاوزاً للثلاثة، احتاج إلى عمل رابع، وهو كسرُ  
ما بعد ياء التَّصغير، ثم إن لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين قبل الآخر، فهي  
بنية فُعَيْعِيلُ، كقولك في جعفر: جُعَيْفِرُ، وإن كان بعده حرف لين قبل الآخر، فهي  
بنية فُعَيْعِيلُ، لأنَّ اللَّيْنَ الموجود قبل آخر المكبَّر، إن كان ياء، سلمت في التَّصغير،  
لمناسبتها للكسرة، كَقِنْدِيلُ وَقُنْدِيلُ، وإن كان وَاوَآ، أو ألفاً، قلباً ياءين لسكنهما،  
وإنكسار ما قبلهما، كعُضْفُورُ وَعَصَيْفِيرُ، ومِضَبَاحُ وَمُضَبِّيحُ.

ويتوصل في هذا الباب إلى مثالٍ: فُعَيْلُ وفُعَيْعِيلُ بما يتوصل به في باب الجمع  
إلى مثالٍ: فَعَالِلُ وَفَعَالِلُ؛ فتقول في تصغير: سَفَرْجَلُ وَفَرْزَدْقُ وَمُسْتَخْرِجُ، وَأَنْدَدُ،

ويَلِنْدَدْ وَحِيْزَبُونْ: سُفِيرِجْ، وَفَرِيزِدْ أو فَرِيزْقْ، وَمُخِيرِجْ، وَأَلِيدْ، وَيَلِنْدْ، وَحُزَيْبِينْ.  
وتقول في سَرَنْدَى وَعَلِنْدَى: سُرِينْدْ وَعُلِينْدْ أو سُرِينْدْ وَعُلِينْدْ.

ويجوز لك في بابي التكسير والتصغير: أن تعارض مما حذفته ياء ساكنة قبل الآخر، إن لم تكن موجودة، فتقول: سُفِيرِجْ وَسَفَارِيجْ، بالتشعيب، وتقول في تكسير أَخْرِجَامْ وَتصغيره: حَرَاجِيمْ وَحُرَاجِيمْ، ولا يمكن التشعيب، لاشتغال محله بالياء المقلبة عن الألف.

وما جاء في البابين مُخالِفاً لما شرحته فيهما، فخارج عن القياس، مثاله في التكسير: جمِعُهم مكاناً على أَمْكُنْ، وَرَهْطاً وَكُرَاعَا: على أَرَاهِطْ، وَأَكَارَعْ، وباطلاً وَحدِيثَا: على أَبَاطِيلْ، وَأَحَادِيثْ، ومثاله في التصغير، تصغيرهم مغِربَاً وَعِشَاءً: على مُغِيْرِبَانْ وَعِشَيَّانْ، وَإِسَانَا وَلَيْلَةً: على أُنْسِيَانْ وَلِيَلِيَّةْ، وَرَجُلَاً: على رُوَيْجِلْ، وَصِبْيَةً وَغَلْمَةً وَبَنُونْ: على أَصَبْيَةً وَأَغَيْلَمَةً وَأَبَيْتُونْ، وَعَشِيشَةً: على عَشِيشَيَّةْ.

فصل: واعلم أنه يُستثنى من قولنا: (يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة)  
أَرْبَعَ مَسَائِلْ:

إحداها: ما قبل علامة التأنيث، وهي نوعان: تاء، كشجرة، وألف كحبلى.

الثانية: ما قبل المدّة الرائدة قبل ألف التأنيث، كحمراء.

الثالثة: ما قبل ألف أفعال، كأجمال وأفراس.

الرابعة: ما قبل ألف فعلان الذي لا يجمع على فعالين، كسكنان وعشمان.

فهذه المسائل الأربع، يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحاً، أي: باقياً على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير، تقول: شَجَرَةً، وَحَبَيْلَى، وَحُمَيْرَاء، وأَجَيْمَالْ، وَأَفَيْرَاسْ، وَسُكَيْرَانْ، وَعَيْمَانْ، وتقول في سرحان وسلطان: سُرِينْجِينْ وَسُلَيْطِينْ؛ لأنَّهم جمعوهما على سراحين وسلامين.



فصل: وَيُسْتَثْنى أَيْضًا من قولنا: (يُتوَصَّلُ إِلَى مَثَلٍ فُعَيْلٍ وَفُعَيْعِيلٍ) بما يُتوصل به من الحذف إلى مثال مفأعلى ومفأعيل ثمانية مسائل، جاءت في الظاهر، على غير ذلك، لكونها مختومة بشيء، قدر انفصاله عن البنية، وقدر التصغير وارداً على ما قبل ذلك الشيء، وذلك ما وقع بعد أربعة أحرف، من ألف التأنيث ممدودة، كقرفصاء، أو تاء، كحظللة، أو علامة نسب، كعبقرى، أو ألف ونون زائدتين، كزاغران، وجُلْجُلَانْ، أو علامة ثنائية، كمسليمين، أو علامة جمع تصحيح للمذكر، كجعفررين، أو للمؤنث، كمسليمات، وكذلك عجز المضاف، كامرء القيس، وعجز المركب، كبعلك.

فهذه كلّها ثابتة في التَّصغير؛ لتقديرها منفصلة، وتقدير التَّصغير واقعاً على ما قبلها، وأمّا في التَّكسير، فإنك تحذف، فتقول: قَرَافِصُ، وَحَنَاظِلُ، وَعَبَاقِرُ، وَجَلَاجِلُ، ولو ساغ تكسير الباقي، لوجب الحذف، إلا أنَّ المضاف يُكسَرُ بلا حذف، كما في التَّصغير، تقول: أَمَارِيَءُ القيسُ، كما تقول: أَمَيْرِيَءُ القيسُ؛ لأنَّهما كلمتان، كلٌّ منها ذات إعراب يَخْصُّها؛ فكان ينبغي للنَّاظم أن لا يستثنِيه.

فصل: وتبثت ألف التأنيث المقصورة، إن كانت رابعة، كُحْبَلَى، وتحذف إن كانت سادسة، كُلْعَيْزَى، أو سابعة، كَبَرْدَرَايَا. وكذا الخامسة إن لم يتقدّمها مَدَّة، كَقَرْفَرَى، فإن تقدّمتها مَدَّة، حذفت أيّهما شئت، كُحَبَّارَى وَقُرَيْثَا، تقول: حُبَّيْرَى أو حُبَّيْرَى، وَقُرَيْثَا أو قَرِيْثَ.



فصل: وإن كان ثاني المصغر ليناً منقلباً عن لين، رَدَدْتَه إلى أصله؛ فتردّ ثاني، نحو: (قيمة، وديمة، وميزان، وباب) إلى الواو، وَيُرَدُّ ثاني، نحو: (مُوقِنُ، وموسِرُ، ونَابُ) إلى الياء؛ بخلاف ثاني، نحو: (مُتَعَدُّ) فإنه غير لين؛ فيقال: مُتَيْعِدُ، لا مُوَيْعِدُ، خلافاً للزجاج والفارسي، وبخلاف ثاني، نحو: (آدم) فإنه عن غير لين، فتقلب واواً، كالألف الزائدة من نحو: ضَارِبُ والمجهولة الأصل، كصَابُ، وقالوا في عِيدٍ: عَيْنَدُ، شذوذًا، كراهيَةً، للتَّباسه بتَصغير عُودٍ، وهذا الحكم ثابتٌ في التَّكسير الذي يتغيّر فيه الأول، كموَازين، وأبُواب، وأئِياب، وأعوَادٍ؛ بخلاف، نحو: قِيمٍ وَدِيمٍ.



فصل: وإذا صُغِرَ ما حُذِفَ أحد أصوله، وجب رَدُّ محدوْفِه إن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين، نحو: كُلُّ وَخُذُ وَمُدُّ، أَعْلَامًا؛ وَسَهِ وَيَدِ وَجِرِ؛ تقول: أَكِيلُ وأَحِيدُ، بَرَدُ الفاء، وَمُنِيدُ وَسُتَّيْهَةُ، بَرَدُ العين، وَيُدَيَّةُ وَحُرَيْجُ، بَرَدُ اللَّامُ.

وإذا سُمِّيَ بما وُضِعَ ثُنَائِيَاً فإن كان ثانيةً صحيحاً، نحو: هَلْ وَبَلْ، لم يُزَدْ عليه شيءٌ حتى يُصَغِّرَ؛ فيجب أن يضعف، أو يُزَادْ عليه ياء؛ فيقال: هَلَيْلُ أو هُلَيْ، وإن كان معتلاً وجوب التَّضييف قبل التَّصغير، فيقال في لُونِ وَكَيْنِ وَمَا أَعْلَامَا: لَوْ وَكَيْ - بالتشديد - وَمَاء - بالمد - وذلك لأنك زِدْتَ على الألف ألفاً؛ فالتفى ألفان، فأبدلت الثانية همزة، فإذا صغرت أعطيت حكم دَوْ وَحَيْ وَمَاء؛ فتقول: لُويْ، كما تقول: دُويْ، وأصلهما: لُويْنُو وَدُويْنُو، وتقول: كُيْيَ - بثلاث ياءات - كما تقول: حُيَيْيَ، وتقول: مُويْيَ، كما تقول في تصغير الماء المشروب: مُويْه، إلا أنَّ هذا لامه هاء فَرُدَّ إليها.



فصل : وتصغير التّرخيم ، أن تعمد إلى ذي الزّيادة الصالحة للبقاء فتحذفها ، ثم توقع التّصغير على أصوله ، ومن ثم لا يتأتى في نحو : جَعْفَر ، وسَفَرْجَل ، لتجزدهما ، ولا في نحو : مُتَدَّرِّج وَمُحْرَنْجٌ؛ لامتناع بقاء الزيادة فيهما ، لإخلالها بالزنّة ، ولم يكن له إلا صيغتان ، وهما : فُعِيلٌ : كَحْمِيدٌ في أَحْمَدٍ وَحَمِيدٍ وَمَحْمُودٌ وَحَمْدُونَ وَحَمْدَانٌ ، وفُعِيلٌ كَفُرِيْطِسْ ، لا فُعِيلٌ ؛ لآنَه ذو زيادة .



فصل : وتلحق تاءُ التأنيث تصغيراً ما لا يلبس من مؤنث عارٍ منها ، ثلاثيَّة في الأصل وفي الحال ، نحو : (دار وسِنْ وعَيْنَ وآدُنْ) ، أو الأصل دون الحال ، نحو : (يَدِ) ، وكذا إذ عَرَضَتْ ثلاثيَّة بسبب التّصغير ، كسماء مُطلقاً ، وحَمْراء وَحْبَلٌ مُصغرين تصغير التّرخيم . بخلاف ، نحو : شَجَر وَبَقَر ، فلا تلحقهما التاءُ فيمن أنتهمَا ، لئلا يلتبسَا بالمفرد ، وبخلاف . نحو : خَمْس وَسِتٌ ، لئلا يلتبسَا بالعدد المذكُور ، وبخلاف ، نحو : زَيْنَب وَسُعَاد . لتجاوزهما للثلاثة ، وشدَّ تَرْكُ التاءِ في تصغير حَرْب وَعَرَب وَدَرْع وَنَعْل وَنَحْوَهُنَّ ، مع ثلاثيَّتهنَّ ، وعدم اللبس ، واجتلابهَا في تصغير وَرَاء وَأَمَام وَفَدَام ، مع زيادتهانَّ على الثلاثة .



فصل : ولا يصغر من غير المتمكن إلا أربعة : أفعُلُ في التّعجُب ، والمركب المجزي ، كَبَعْلَبَكَ وَسِبَيْوَيْهِ ، في لُغَةِ مَنْ بَنَاهُمَا ، وأمَّا مَنْ أعرَبَهُمَا فَلَا إِشْكَال . وتصغيرُهُما تصغير المتمكن ، نحو : ما أَحْيَسْتَهُ وَبِعَيْلَكَ وَسِبَيْوَيْهِ ، واسم الإشارة ، وسمع ذلك منه في خمس كلمات ، وهي : ذَا ، وَتَاءُ ، وَذَانُ ، وَتَانُ ، وَأُولَاءُ ، والاسم الموصول ، وسمع ذلك منه أيضاً في خمس كلمات ، وهي : الذي ، والتي ، وتشبيههما . وجمع الذي ، وَيُوَافِقُنَ تصغير المتمكن في ثلاثة أمور : اجتلاب الياء الساكنة ، والتزام كون ما قبلها مفتوحاً ، ولزوم تكميل ما نقص منها عن الثلاثة ، ويخالفنه في ثلاثة أيضاً : بقاء أولها على حركته الأصلية ، وزيادة ألفِ في الآخر عوضاً من ضمّ الأول . وذلك في غير المختوم بزيادة تثنية أو جمع ، وأن الياء قد تقع ثانية ، وذلك في : (ذَا وَتَانِ) ؛ تقول : ذَيَا وَتَيَا ، والأصل : ذَيَا وَتَيَا فحذفت الياء الأولى ، وذَيَان وَتَيَان ، وتقول : أُولَيَا - بالقصر في لُغَةِ مَنْ قَصَرَ ، وبالمد في لُغَةِ مَنْ مَدَ - . وتقول : اللَّذِيَا ، وَاللَّتَّيَا ، وَاللَّذِيَانِ ، وَاللَّتَّيَانِ ، واللَّذِيُّونَ ، وإذا أردت تصغير (اللاتي) ، صغرت التي فقلت : اللَّتَّيَا ، ثم جمعت بالألف والتاء ، فقلت : اللَّتَّيَاتِ ؛ واستغنو بذلك عن تصغير اللاتي واللاتي على الأصح . ولا يُصَغِّرُ (ذى) اتفاقاً ، للإلباس ، ولا (تي) ، للاستغناء بتصغير تا ، خلافاً لابن مالك .



## هذا باب النسب

إذا أردت النسب إلى شيء فلا بد لك من عملين في آخره، أحدهما: أن تزيد عليه ياء مشددة، تصير حرف إغرابي، والثاني: أن تكسره؛ فتقول في النسب إلى دمشق: دِمَشْقِيٌّ.

وتحذف لهذه الياء أمور في الآخر، وأمور متصلة بالآخر:

أما التي في الآخر فستة:

- أحدها: الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، سواء كانت زائدتين، أو كانت إحداهما زائدة والأخرى أصلية.

فالأول: نحو: كُرْسِي وشافعي؛ فتقول في النسب إليهما: كُرْسِي وشافعي، فيتحدد لفظ المنسوب، ولفظ المنسوب إليه، ولكن يختلف التقدير، ولهذا كان بخطائي - علماً لرجل - غير منصرف؛ فإذا نسب إليه انصرف.

والثاني: نحو: مَرْمُوي أصله: مَرْمُوْي، ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة، وأدغمت الياء في الياء، فإذا نسبت إليه قلت: مَرْمُي. وبعض العرب يحذف الأولى لزيادتها وينبغي الثانية، لأصالتها، ويقلبه ألفاً، ثم يقلب ألفاً واواً، فيقول: مَرْمُوي. وإن وقعت الياء المشددة بعد حرفين، حذفت الأولى فقط، وقلبت الثانية ألفاً ثم ألفاً واواً؛ فتقول في أمية: أُموي.

وإن وقعت بعد حرف، لم تحذف واحدة منهما، بل تفتح الأولى، وتردها إلى الواو وإن كان أصلها الواو، وتقلب الثانية واواً، فتقول في طيء وحي: طَوَوِي وَحَيَوِي.

- الثاني: تاء التأنيث، تقول في مَكَّة: مَكَّيٌّ، وَقَوْلُ المتكلمين، في ذات: ذاتي، وَقَوْلُ العامة في الخليفة: خَلِيفتي، لحن، وصوابهما: دَوَوِي، وخَلِيفي.

● الثالث: ألف إن كانت متجاوزة للأربعة، أو أربعة متخرجاً ثانياً كلامتها؛ فالأول: يقع في ألف التأنيث، كحباري، وألف الإلحاق، كحبركي، فإنه مُلحق بسقرارجل، والألف المنقلبة عن أصل كمضطفي. والثاني: لا يقع إلا في ألف التأنيث، كجمزى. وأما الساكن ثانياً كلامتها، فيجوز فيها القلب والمحذف، والأرجح في التي للتأنيث، كحبلى: المحذف، وفي التي للإلحاق كعلقى، والمنقلبة عن أصل، كملهمى القلب، والقلب في نحو: ملهمى خير منه في نحو: علقى، والمحذف بالعكس.

● الرابع: ياء المنقوص المتجاوزة أربعة، كمعتدٍ ومستعمل، فاما الرابعة، كفاض، فكألف المقصور الرابعة في نحو: مسْعَى وملْهَى، ولكن الحذف أرجح. وليس في الثالث من ألف المقصور، كفتى وغضى، وياء المنقوص كعم وشج إلا القلب واوا، وحيث قلبتا الياء واوا، فلا بد من تقدم فتح ما قبلها.

ويجب قلب الكسرة فتحة في فعل، كتمير، و فعل، كدليل، و فعل، كإيل.

● الخامس والسادس: علامه التشية، وعلامة جمع تصحيح المذكر، فتقول في زيدان وزيدون: علمين معربين بالحروف: زيدٍ؛ فاما قبل التسمية، فإنما يُنسب إلى مفردهما، ومن أجرى زيدان علماً مجرى سلمان وقال:

٥٥٠ - ألا يَا دِيَارَ الْحَمِيِّ بِالسَّبْعَانِ

قال: زيداني ومن أجرى زيدون - علماً - مجرى غسلين، قال: زيديني، ومن أجرى هارون ومجرى عزبون، أو ألمه الواو وفتح النون، قال: زيدوني؛ فنحو: تمرات إن كان باقياً على جمعيته، فالنسبة إلى مفرده، فيقال: تمري بالاسكان، وإن كان علماً، فمن حكى إعرابه، نسب إليه على لفظه، ومن منع صرفه، نزل تاءه منزلة تاء مكة، وألفه منزلة ألف جمري، فحذفهما وقال: تمري، وبالفتح. وأما نحو: ضخمات، ففي ألفه: القلب، والحدف؛ لأنها كألف حبلٍ، وليس في ألف، نحو: مسلمات وسراقات إلا الحذف.



واما الأمور المتصلة بالأخر فستة أيضاً:

الأول: الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى؛ فيقال في طيب وهين: طيني وهيني، بحذف الياء الثانية، بخلاف، نحو: هبيخ، لافتتاح الياء، وبخلاف، نحو: مهينيم، لافتتاح الياء المكسورة من الآخر بالياء الساكنة ض.

وكان القياس أن يقال في طيء: طيني، ولكنهما بعد الحذف قلبا الياء الباقيه ألفاً، على غير قياس، فقالوا: طائي.

الثاني: ياء فعيلة، كخينفة وصحيفة، تُحذف منه تاء التأنيث أولاً، ثم تُحذف الياء، ثم تقلب الكسرة فتحة؛ فتقول: خفيفي وصحيفي، وشد قولهم في السليقة: سليقي، وفي عميرة كلب: عميري.

ولا يجوز حذف الياء في نحو: طويلة، لأن العين معتلة، فكان يلزم قلبها ألفاً، لتحرّكها وتحرك ما بعدها وافتتاح ما قبلها، فيكثر التغيير، ولا في نحو: جليلة؛ لأن العين مضعفة، فيلتقي بعد الحذف مثلاً فيثقل.

الثالث: ياء فعيلة، كجهينة وقريبة، تمحض تاء التأنيث أولاً، ثم تمحض الياء، فتقول: جهني وقرطي، وشد قولهم في ردينة: رديني، ولا يجوز ذلك في نحو: قليلة، لأن العين مضعفة.

الرابع: واو فعولة، كشئوة، تمحض تاء التأنيث، ثم تمحض الواو، ثم تقلب الضمة فتحة، فتقول: شئي، ولا يجوز ذلك في قعولة، لاعتلال العين، ولا في نحو: ملولة، لأجل التضييف.

الخامس: ياء فعيل المعتل اللام، نحو: غني وعلي، تمحض الياء الأولى، ثم تقلب الكسرة فتحة، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً، ثم تقلب ألفاً واواً، فتقول: غنوي وعلوي.

السادس: ياء فعيل المعتل اللام، نحو: قصي، تمحض الياء الأولى، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً، ثم تقلب ألفاً واواً، فتقول: قصوي.

وهذان النوعان مفهومان مما تقدم، ولكنهما إنما ذكران هناك استطراداً، وهذا موضوعهما.

فإن كان فعيل وفعيل صحيحي اللام، لم يمحض منهما شيء، وشد قولهم في ثقيف وقريش: ثقفي وقرشي.

فصل: حكم همزة الممدود في النسب، كحكمها في الثنوية، فإن كانت للتأنيث، قلبت واواً، كصحراوي أو أصلاً سلمت، نحو: قرائي، أو للإلحاق، أو بدلاً من أصل فالوجهان، فتقول: كسانى وكساوى، وعلباوى وعلبائى.



فصل: يُناسب إلى صدر المركب إن كان التركيب إسنادياً، كتابعٍ وبرقي، في تابط شرّاً، وبرق نحره، أو مزجياً، كبعليٌ ومعدويٌ أو معدويٌ، في بعلبك ومعد يكرب، أو إضافياً، كامرئي، [أ] ومرئي، في أمرىء القيس، إلا إن كان كئية، كأبي بكر وأم كلثوم، أو معرفاً صدره بعجزه - كابن عمر وابن الزبير -، فإنك تشتب إلى عجزه؛ فتقول: بكري وكلىومي وعمري، وربما الحق بهما ما خيف فيه لبسٍ، كقولهم في عبد الأشهل: أشهلي، وفي عبد مناف: منافي.

فصل: وإذا نسبت إلى ما حذفت لامه، ردتها وجوباً في مسألتين: إحداهما: أن تكون العين معتلة، كشاة، أصلها شوهة، بدليل قولهم: شيه، فتقول: شاهي، وأبو الحسن يقول: شوهي، لأنه يرد الكلمة بعد رد ممحوظها إلى سكونها الأصلي.

الثانية: أن تكون اللام قد ردت في الثنوية، كأب، وأبوان، أو في جمع تصحيح، كسننة وسنوات أو سنهات، فتقول: أبي وسنوي أو سنهي، وتقول في دو وذات:

ذَوِيُّ، لأُمرين، اعتلاٰل العين، وَرَدُ اللام في تشنية ذات، نحو: ﴿ذَوَاٰنَا أَفَنَانٌ﴾ [الرحمن: ٤٨]، وتقول في أخت: أخوي، كما تقول في آخر. وتقول في بنت: بنوي، كما تقول في ابن، إذا ردت مخدوفه، لقولهم: أخوات وبئات، بحذف التاء والرد في صيغة المذكر الأصلية، وسُرُّه أنَّ الصيغة كلها للثانية، فوجب ردها إلى صيغة المذكر، كما وجب حذف التاء في مكّي وبصري ومسلمات، ويونس يقول فيهما: أختي وبئتي، محتاجاً بأن التاء لغير الثانية، لأنَّ [ما] قبلها ساكن صحيح، ولأنَّها لا تبدل في الوقف هاء، وذلك مُسلم، ولكتهم عاملوا صيغتهما معاملة تاء الثانية، بدليل مسألة الجمع.

ويجوز رد اللام وتركها، فيما عدا ذلك، نحو: يد، ودم، وشفة، تقول: يَدِيُّ أو يَدِيَّ، وَدَمِيُّ، أو دَمِيَّ، وشَفَهِيُّ أو شَفَهِيَّ، قاله الجوهرى وغيره، وقول ابن الخباز: (إنه لم يسمع إلا شفهي بالرد)، لا يدفع ما قلناه، إن سلمناه؛ فإن المسألة قياسية، لا سماعية، ومن قال: (إن لامها واو)، فإنه يقول إذا رد: شَفَوْيَّ، والصواب: ما قَدَمناه، بدليل: شَافَهْتُ وَالشَفَاهُ.

وتقول في ابن واسم: أُبْنِيَّ وَأَسْمِيَّ، فإن ردت اللام قلت: بَنِيَّ وَسَمِيَّ، بإسقاط الهمزة؛ لئلا يُجمع بين العَوْض والمَعْوَض منه.

وإذا نسبت إلى ما حُذفت فاءُه، أو عينه رَدَّتْهُما وُجُوبًا في مسألة واحدة، وهي: أن تكون اللام معتلةً، كيرى علماً، وكشيه، فتقول في يرى: يَرَئِي، بفتحتين فكسرة على قول سيبويه في إبقاء الحركة بعد الرد، وذلك لأنَّه يصير يَرأَى، بوزن جَمَرَى، فيجب حيتنز حذف الألف، وقياس أبي الحسن يَرَئِي أو يَرأُوى، كما تقول: مَلْهِيُّ وَمَلْهَوْيَّ، وتقول في شيبة على قول سيبويه: وَشَوِيَّ، وذلك، لأنَّك لما ردت الواو صار الوشى، بكسرين كإِيل، فقلبت الثانية فتحةً كما تفعل في إِيل، فانقلبت الياء ألفاً، ثم الألف واواً، وعلى قول أبي الحسن: وَشِيٌّ.

ويمنع الرد في غير ذلك، فتقول في سَهِ وَعِدَةٍ وأصلُهما سَتَهُ وَوَعْدٌ، بدليل أستاه والوَعْد: سِهِيَّ لَا سَتَهِيَّ، وعِدِيَّ لَا وَعِدِيٌّ؛ لأنَّ لامهما صحيحة.

وإذا سميت بثنائي الوضع معتلًّا الثاني: ضعفته قبل النسب، فتقول في لَوْ وَكَيْ علمين: لَوْ وَكَيْ، بالتشديد فيهما، وتقول في (لا) علماً: لَأَ، بالمد؛ فإذا نسبت إليهن، قلت: لَوْيَّ، وَكَيْوَيَّ، ولايَّ أو لاوَيَّ، كما تقول في النسب إلى الدُّوَّ والحَيِّ والكساء: دَوْيَّ، وَحَيْوَيَّ، وَكِسَائِيَّ، أو كِسَاوِيَّ.

فصل: وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة، على لفظها، إن أشبَهَت الواحد بكونها اسم جمع، كقوميٍّ ورهطٍ، أو اسم جنسٍ كشجريٍّ، أو جمعٍ تكسيرٍ لا واحد له، كأبابيلٍ، أو جاريًّا مجرًى العلم كأنصارٍ، وأما نحو: كلاب وأنمار علمين،

فليس مما نحن فيه، لأنّه واحد، فائتبُ إلَيْهِ على لفظه، من غير شُبُهَةٍ.  
وفي غير ذلك يُرَدُ المكسَرُ إلى مفرده، ثم ينسب إليه؛ فتقول في النسب إلى  
فرائض، وقبائل، وحُمْرٌ: فَرَضِيٌّ وَقَبْلِيٌّ، بفتح أولهما وثانيهما، وأحمرٍ وحُمْرَاوِيٍّ.

فصل: وقد يستغني عن ياءِ التَّسْبِبِ بِصَوْغِ الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ عَلَى فَعَالٍ، وذلك  
غالبٌ في الْجِرَفِ، كَبَزَارٍ وَنَجَارٍ وَعَوَاجٍ وَعَطَارٍ، وشَدَّ قوله:

٥٥٩ - وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِثَبَالٍ

أي: بِذِي نَبْلٍ، وحملَ عليه قومٌ: «وَمَا رَبَّكَ بِظَلَّمٍ لِلْعَيْدِ» [فصلت: ٤٦]، أو  
على فَاعِلٍ، أو على فَعِيلٍ، بمعنى ذي كذا؛ فالاَول: كَتَامِرٍ، وَلَابِنٍ وَطَاعِيمٍ وَكَاسِ،  
والثَّانِي: كَطَعِيمٍ وَلَبِنٍ وَنَهِرٍ، قال:

٥٥٤ - لَيْسَ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنْتِي نَهِرٌ



فصل: وما خرج عما قَرَرْنَاهُ في هذا الباب فَشَادٌ، كقولهم: أَمْوِيٌّ، بالفتح،  
وِبِضْرِيٌّ، بالكسر، وَدُهْرِيٌّ، للشيخ الكبير بالضم، وَمَرْوَزِيٌّ، بزيادة الزاي، وَبَدْوِيٌّ،  
بحذف الألف، وَجَلْوَلِيٌّ وَحَرْوَرِيٌّ، بحذف الألف والهمزة.



### هذا باب الوقف

إذا وَقَفْتَ عَلَى مُنَوَّنٍ، فَأَزْجَحُ اللِّغَاتِ وَأَكْثُرُهَا أَنْ يُحْذَفَ تنوينُهُ بعد الضمة  
والكسرة، كـ (هَذَا زَيْدُ)، وـ (مَرْزُتُ بِزِيْدٍ)، وأن يُبَدَّلَ أَلْفًا بعد الفتحة: إعرابيةً كانت،  
كـ (رَأَيْتُ زَيْدًا)، أو بنائية، كـ (إِيَاهَا) وـ (وَيْهَا). وَشَبَهُوا (إِذْنُـ) بالمنون المنصوب؛  
فأبدلوا نونها في الوقف أَلْفًا، هذا قول الجمهور، وزعم بعضهم أنَّ الوقف عليها  
بالنون، واختاره ابن عصفور، وإجماع القراء السبعة على خلافه.

وإذا وَقِفَ عَلَى هَاءِ الضمير فإن كانت مفتوحةً، ثبتت صِلْتُهَا، وهي الألف،  
كـ (رَأَيْتُهَا)، وـ (مَرْزُتُ بِهَا)، وإن كانت مضمومةً، أو مكسورةً، حذفت صِلْتُهَا، وهي  
الواو والياء، كـ (رَأَيْتُهُ)، وـ (مَرْزُتُ بِهِ) إِلَّا في الضرورة، فيجوز إثباتها، كقوله:

٥٥٣ - وَمَهْمَمٌ مُغْبَرٌ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

وقوله:

٥٥٤ - تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إِلَى مَلِكِ أَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

وإذا وقف على المنقوص، وجب إثبات يائه في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكون محفوظ الفاء، كما إذا سميت بمضارع وفَيْ أو وَعَيْ، فإنك تقول: (هَذَا يَفِي) و(هَذَا يَعْيِي) بالإثبات؛ لأنَّ أصلهما يَوْفِي ويَوْعِي فحذفت فاؤهما، فلو حذفت لامهما، لكان إجحافاً.

الثانية: أن يكون محفوظ العين، نحو: مُرِّ، اسم فاعل من أَرَى، وأصله: مُرْئَيٌّ، بوزن مُرْعِيٌّ؛ فنُقلت حركة عينه - وهي الهمزة - إلى الراء، ثم أُسقطت، ولم يجز حذف الياء في الوقف لما ذكرنا.

الثالثة: أن يكون منصوباً: مُتَوَّنَاً كأن، نحو: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيَا﴾ [آل عمران: ١٩٣]، أو غير مُتَوَّنٍ، نحو: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَّغْتَ الْتَّرَاقَ﴾ [القيمة: ٢٦].

فإن كان مرفوعاً، أو مجروراً، جاز إثبات يائه وحذفها، ولكن الأرجح في المتنون الحذف، نحو: (هَذَا قَاضٌ)، و(مَرْزُتُ بِقَاضٍ)، وقرأ ابن كثير: «ولكل قوم هادي» [الرعد: ٧]، «وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي» [الرعد: ١١]، والأرجح في غير المتنون الإثبات، كـ (هَذَا القاضِي)، و(مَرْزُتُ بِالقاضِي).



فصل: ولنك في الوقف على المحرّك الذي ليس هاء التأنيث خمسة أوجه:

أحدها: أن تقف بالسكون، وهو الأصل، ويعتبر ذلك في الوقف على تاء التأنيث.

والثاني: أن تقف بالرَّوْم، وهو إخفاء الصوت بالحركة، ويجوز في الحركات كلها، خلافاً للفراء في مئعه إيماء في الفتحة، وأكثر القراء على اختيار قوله.

والثالث: أن تقف بالإشمام، ويختص بالمضموم، وحقيقةه: الإشارة بالشفتين إلى الحركة بعيداً الإسكان، من غير تصويب؛ فإنما يدركه البصير دون الأعمى.

والرابع: أن تقف بتضييف الحرف الموقوف عليه، نحو: (هَذَا خَالِدٌ)، و(هُوَ يَجْعَلُ)، وهو لغة سعدية، وشرطه خمسة أمور، وهي: أن لا يكون الموقوف عليه همزة، كخطأ ورشأ، ولا ياء، كالقاضي، ولا واواً، كيذعُو، ولا ألفاً، كيخشى، ولا تاليًّا لسكون، كزيد وعمره.

والخامس: أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله، كقراءة بعضهم: «وَقَوَاصُوا بالصَّبِرِ» [العرس: ٣]، وقوله:

٥٥٥ - أَنَا ابْنُ مَاوِيَةَ إِذْ جَدَ النَّئَرُ

وشرطه خمسة أمور [أيضاً] وهي: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، وأن يكون ذلك الساكن لا يتعدّر تحريكه ولا يستثقل، وأن لا تكون الحركة فتحة، وأن لا يؤدّي النقلُ إلى بناء لا نظير له؛ فلا يجوز النقل في نحو: (هذا جَعْفَر) لتحرك ما قبله، ولا في نحو: (إِنْسَان) و(يَشْدَدْ) و(يَقُولْ) و(يَبِيعْ) لأنَّ الألف والمدغم، لا يقبلان الحركة، والواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها، تُستثقل الحركة عليهما، ولا في نحو: (سَمِعْتُ الْعِلْمَ) لأنَّ الحركة فتحة، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش، ولا في نحو: (هَذَا عِلْمٌ) لأنَّه ليس في العربية فِعلٌ - بكسر أوله وضم ثانية -.

ويختص الشرطان الأخيران بغير المهموز، فيجوز النقل في نحو: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾ [التمل: ٢٥]، وإن كانت الحركة فتحةً، وفي نحو: (هذا رِدْءٌ)، وإن أدى النقل إلى صيغة (فِعْلٍ)، ومن لم يثبت في أوزان الاسم فُعل - بضمّة فكسرة - وزعم أن الدليل منقولٌ عن الفعل لم يجز في نحو: (يَقْعُلُ) النَّقْلُ، ويجزه في نحو: (بِطْءٌ) لأنَّ مهموز.

卷之三

٥٥٦ - وَاللَّهُ أَنْجَاهُ بِكَفَيْنِ مَسْلَمَتْ  
كَانَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَتْ  
مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتْ  
وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُذَعِّنِي أَمَّتْ

فصل: ومن خصائص الوقف احتلاله السكت، ولها ثلاثة مواضع:

أحداها: الفعل المعل بحذف آخره، سواء كان الحذف للجزم، نحو: (لَمْ يَغُزْهُ)  
و(لَمْ يَخْشِهِ)، و(لَمْ يَرْمِهِ)، ومنه: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، أو لأجل البناء، نحو:  
(اغْزُهُ)، و(اخْشَهُ)، و(ارْمِهُ)، ومنه: ﴿فِهَدَنَاهُمْ أَفْتَدَهُمْ﴾ [الأనعام: ٩٠]، والهاء في ذلك  
كله جائزة، لا واجبة، إلا في مسألة واحدة، وهي أن يكون الفعل قد بقي على حرف  
واحد كالأمر من (وَعَى يَعْيَى)، فإِنَّك تقول: (عِدْهُ): قال النَّاظِمُ: (وَكَذَا إِذَا بَقِيَ عَلَى

حرفين، أحدهما: زائد، نحو: يَعْهُ). اهـ. وهذا مردود بِإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مريم: ٢٠]، ﴿وَمَنْ تَقَ﴾ [غافر: ٩]، بترك الهاء.

الثاني: (ما) الاستفهامية المجرورة، وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جرّت، نحو: عَمَّ، وَفِيمَ، وَمَجِيءَ مَجْتَهُ، فرقاً بينهما وبين (ما) الخبرية في مثل: (سألت عَمَّا سَأَلْتَ عَنْهُ إِذَا وَقَفْتَ عَلَيْهَا، أَلْحَقْتَهَا الْهَاءَ حَفْظاً لِلْفُتْحَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْأَلْفِ)، وَوَجَبَتْ إِنْ كَانَ الْخَاطِضُ اسْمًا، كقولك في: (مجيءَ مَجْتَهُ) و(اقتضاء ما اقتضى): مَجِيءَ مَهْ، وَاقْتِضَاءَ مَهْ، وترجحـتـ إنـ كانـ حـرـفاـ، نحو: ﴿عَمَ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النـبـاـ ١ـ]، وبـهـا قـرـأـ الـبـزـيـ.

الثالث: كـلـ مـبـنيـ عـلـىـ حـرـكـةـ بـنـاءـ دـائـمـاـ، وـلـمـ يـشـبـهـ الـمـعـرـبـ، وـذـلـكـ، كـيـاءـ الـمـتـكـلـمـ، وـكـهـيـ، وـهـوـ فـيـمـ فـتـحـهـنـ، وـفـيـ التـنـزـيلـ: ﴿مَا هِيَه﴾ [القارعة: ١٠]، و﴿مَالِيَه﴾ [الحاقة: ٢٨]، و﴿شَطَاطِنِيَه﴾ [الحاقة: ٢٩]، وقال الشاعر:

٥٥٧ - فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَ

ولا تدخل في نحو: ( جاءَ زَيْدُ ) ، لأنَّهُ مُغْرِبٌ ، ولا في نحو: ( اضْرِبْ ) ، و( لم يضرِبْ ) لأنَّهُ ساكنٌ ، ولا في نحو: ( لا رَجُلٌ ) و( يا زَيْدُ ) و( مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدُ ) لأنَّ بناءـهـ عـارـضـ ، وـشـدـ قولـهـ :

٥٥٨ - أَرْمَضْ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلَهُ

فـلـحـقـتـ ماـ بـنـيـ بنـاءـ عـارـضاـ؛ـ فـإـنـ (ـعـلـ)ـ منـ بـابـ (ـقـبـلـ وـيـعـدـ)ـ قالـهـ الفـارـسيـ والنـاظـمـ،ـ وـفـيـ بـحـثـ مـذـكـورـ فـيـ بـابـ الإـضـافـةـ،ـ وـلـاـ فـيـ الـفـعـلـ الـمـاضـيـ،ـ كـ (ـضـربـ).ـ وـ(ـقـدـ)ـ؛ـ لـمـ شـابـهـهـ لـلـمـضـارـعـ فـيـ وـقـوـعـهـ صـفـةـ وـصـلـةـ،ـ وـخـبـراـ،ـ وـحـالـاـ،ـ وـشـرـطاـ.

\* \* \*

مسألة: قد يعطـيـ الوـصـلـ حـكـمـ الـوـقـفـ،ـ وـذـلـكـ قـلـيلـ فـيـ الـكـلـامـ،ـ كـثـيرـ فـيـ الشـعـرـ:ـ فـمـنـ الـأـوـلـ قـرـاءـةـ غـيـرـ حـمـزةـ وـالـكـسـائـيـ:ـ ﴿لَمْ يَتَسَنَّهُ وَأَنْظُرْ﴾ [البـقـرةـ:ـ ٢٥٩ـ]ـ،ـ ﴿فِهـدـنـهـ أَقْتَدـهـ قـلـ﴾ [الـأـنـعـامـ:ـ ٩٠ـ]ـ،ـ بـإـبـاثـاتـ هـاءـ السـكـتـ فـيـ الدـرـجـ،ـ وـمـنـ الـثـانـيـ قولـهـ:

٥٥٩ - مـثـلـ السـحـرـيـقـ وـأـفـقـ السـقـصـبـاـ

أصلـهـ:ـ الـقـصـبــ -ـ بـتـخـفـيفـ الـباءـ -ـ فـقـدـرـ الـوـقـفـ عـلـيـهـاـ،ـ فـشـدـدـهـاـ،ـ عـلـىـ حدـ قولـهـ فيـ الـوـقـفـ:ـ (ـهـذـاـ خـالـدـ)ـ بـالـتـشـدـيدـ،ـ ثـمـ أـنـىـ بـحـرـفـ الـإـطـلاقـ،ـ وـهـوـ الـأـلـفـ،ـ وـبـقـيـ تـضـعـيفـ الـباءـ.

\* \* \*

## هذا باب الإِمَالَة

وهي: أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة؛ فإن كان بعدها ألف ذهبَت إلى جهة الياء، كالفتى، وإنما الفتحة وحدها، كنْعَمَة وبسَحَرٍ.  
وللإِمَالَة أسباب تقتضيها، وموانع تعارض تلك الأسباب، وموانع لهذه الموانع تَحُول بينها وبين المنع.

أما الأسباب فثمانية:

أحدها: كونُ الْأَلْف مبدلَة من ياء متطرفة، مثالُه في الأسماء: الفتى، والهدى، ومثاله في الأفعال: هَدَى واشْتَرَى، ولا يُمَال، نحو: ناب مع أن الفه عن ياء، بدليل قولهم: أنياب؛ لعدم التطرف، وإنما أميل، نحو: فَتَاهَ ونَوَاهُ، لأنَّ تاء التأنيث في تقدير الانفصال.

الثاني: كونُ الياء تَخْلُفُها في بعض التَّصَارِيف كألف مَلْهَى، وأَرْطَى، وحُبْلَى، وغَزَا، فهذه وشبهها ثُمَالٌ؛ لقولهم في التثنية: مَلْهَيَان، وأَرْطَيَان، وحُبْلَيَان، وفي الجمع حُبْلَيَات، وفي البناء للمفعول: غُزِيَ، وعلى هذا، فيشكل قولُ الناظم: إِنَّ إِمَالَة أَلْف (تلا) في: ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا ثَلَّهَا﴾ [الشمس: ٢]، لمناسبة إِمَالَة أَلْف ﴿جَلَّهَا﴾ [الشمس: ٣]، قوله وقولُ ابْنِهِ: إِنَّ إِمَالَة أَلْف ﴿سَجَنَ﴾ [الضحى: ٢]، لمناسبة إِمَالَة ﴿فَلَّ﴾ [الضحى: ٣]، بل إِمَالَتهما لقولك: قُلِّيَ، وسُجِّيَ.

ويُستثنى من ذلك ما رُجُوعُه إلى الياء مختص بلغة شاذة، أو بسبب مجازة الألف لحرف زائد؛ فالأول: كرجوع أَلْف (عَصَمَ)، و(قَفَّا) إلى الياء في قول هُذِيل، إذا أضافوهما إلى ياء المتكلّم: عَصَمَيْ وَقَفَّيْ، والثاني: كرجوعها إليها إذا صُغْرَا، فقيل: عَصَمَيْ وَقَفَّيْ، أو جُمِعاً على فُعُول، فقيل: عَصَمَيْ وَقَفَّيْ.

الثالث: كونُ الْأَلْف مبدلَة من عين فعل يُؤول عند إسناده إلى التاء إلى قولك: فِلتُ - بكسر الفاء - سواء كانت تلك الألف منقلبة عن ياء، نحو: باع وكال، وهاب، أم عن واو مكسورة، كخاف، وكَاد، ومات في لُغَةِ مَنْ قال: مِتْ بالكسير، بخلاف، نحو: قَالَ، وطَالَ، وماتَ في لُغَةِ الضمِّ.

الرابع: وقوع الْأَلْف قبل الياء، كباعيته وسايرته، وقد أهمله الناظم والأكثرُون.

الخامس: وقوعها بعد الياء، متصلة، كبيَان، أو منفصلة بحرف كشِيَان وجادت يداه، أو بحريفين أحدهما الهاء، نحو: دخلت بيتها.

السادس: وقوع الْأَلْف قبل الكسرة، نحو: عَالِمٌ وَكَاتِبٌ.

السابع: وقوعها بعدها منفصلة: إِمَّا بحرف، نحو: كَتَابٌ وسَلَاحٌ، أو بحريفين،

أحدهما: هاء، نحو: ي يريد أن يضربها، أو ساكن، نحو: شِمْلَال، وسِرْدَاح أو بهذين وبالهاء، نحو: دِرْهَمَاك.

الثامن: إرادة التناسب، وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف في كلمتها، أو في كلمة قارنتها قد أميلتا لسبب؛ فالأول: كرأيت عماداً، وقرأت كتاباً، والثاني: كقراءة أبي عمرو والأخوين: «وَالضَّحَى» [الضحى: ١]، بالإمالة مع أنَّ ألفها عن واو الضَّحْوَة لمناسبة «سَجَاجِي» [الضحى: ٢]، و«فَقَنِي» [الضحى: ٣]، وما بعدهما.



وأما الموانع فثمانية أيضاً، وهي: الراء، وأحرف الاستعلاء السبعة، وهي: الخاء، والغين المعجمتان، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف.

وشرطُ المنع بالراء أمران: كونُهَا غِير مكسورة، واتصالُهَا بالألف: إما قبلها، نحو: فِرَاش، ورَاشِد، أو بعدها، نحو: هَذَا حَمَار، ورَأيْتْ حَمَاراً، وبعضُهم يجعل المؤخرة المفصولة بحرف، نحو: (هذا كافر) كالمتصلة.

وشرطُ الاستعلاء المتقدم على الألف أن يتصل بها، نحو: صَالِح، وضَامِن، وطَالِب، وظَالِم، وغَالِب، وحَالِد، وقَاسِم، أو ينفصل بحرف، نحو: غَنَائِم، إلا إن كان مكسوراً، نحو: طِلَاب، وغِلَاب، وحِيَام، وصِيَام؛ فإنَّ أهل الإمالة يميلونه، وكذلك الساكن بعد كسرة، نحو: مِصْبَاح، وإِصْلَاح، وِمِطْوَاع، وِمِقْلَة - وهي التي لا يعيش لها ولد - ومن العرب مَنْ لا ينزل هذا منزلة المكسور.

وشرطُ المؤخر عنها كونه: إما متصلة، كساخِر، وحَاطِب، وحَاظِل، ونَاقِف، أو منفصل بحرف، كنَاقَ، ونَافِخ، ونَاعِق، وبَالِغ، أو بحرفين، كمواثِيق ومناشِيط، وبعضُهم يميل هذا لتراثي الاستعلاء.

وشرطُ الإمالة التي يكُفُّها المانع: أن لا يكون سببها كسرة مقدرة ولا ياء مقدرة؛ فإنَّ السبب المقدر هنا لكونه موجوداً في نفس الألف أقوى من الظاهر؛ لأنَّ إما متقدم عليها أو متأخر عنها، فمن ثَمَّ أميل، نحو: خاف وطاب وحاق وزاغ.



مسألة: يُؤثِّر مانع الإمالة إن كان منفصلاً، ولا يؤثِّر سببها إلاً متصلة؛ فلا يُمال نحو: (أَتَى قَاسِم) لوجود القاف، ولا (لزِيد مال) لانفصال السبب.

هذا ملخص كلام الناظم وابنه، وعليهما اعتراف من وجهين:

أحدهما: أنَّهما مَثَلًا بـ (أَتَى قَاسِم) مع اعترافهما بأنَّ الياء المقدرة لا يؤثِّر فيها المانع، والاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثِّر، والمثال الجيد (كتاب قاسم).

والثاني: أن نصوص التحوين مخالفة لما ذكرنا من الحكمين.

قال ابن عصفور في مُقرّبه - بعد أن ذكر أسباب الإمالة - ما نصه: وسواء كانت الكسرة متصلة أم منفصلة، نحو: (لزید مال) إِلَّا أن إِمَالَة الممتصلة كائنة ما كانت أقوى. وقال أيضاً: وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلاً عن الكلمة لم يمنع الإمالة إِلَّا فيما أميل لكسرة عارضة، نحو: (بِمَال قَاسِمٍ) أو فيما أميل من الألفات التي هي صلاتُ الضمائر، نحو: (أَرَادَ أَنْ يَعْرُفَهَا قَبْلَهُ). انتهى. ولو لا ما في شرح الكافية لحملت قوله في النظم:  
**وَالْكَفُّ فَإِذْ يُوجَبُهُ مَا يَنْفَصِلُ**

على هاتين الصورتين؛ لأنشعار (قد يفعل) في عرف المصنفين بالتلليل.



وأما مانع المانع فهو الراء المكسورة المجاورة؛ فإنها تمنع المستعلي والراء أن يمنعها، ولهذا، أميل **وَعَلَى أَنْصَرِهِمْ** [البقرة: ٧]، و**إِذْ هُمَا فِي الْفَكَارِ** [التوبه: ٤٠]، مع وجود الصاد والغين، و**إِنَّ كِتَبَ الْأَئِمَّةِ** [المطففين: ١٨]، مع وجود الراء المفتوحة، و**دَارُ الْقَرَارِ** [غافر: ٣٩]، مع وجودهما، وبعضهم يجعل المنفصلة بحرف الممتصلة، سمع سيبويه الإمالة في قوله:

**٥٦٠ - عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِيرٍ**



فصل: تُمال الفتاحة قبل حرف مِنْ ثلاثة:

أحدها: الألف، وقد مضت، وَشَرَطْها أن لا تكون في حرف، ولا في اسم يُشبهه؛ فلا تُمال (إِلَّا) لأجل الكسرة، ولا نحو: (عَلَى) للرجوع إلى الياء في نحو: (عَلَيْكَ) و(عَلَيْهِ) ولا (إِلَى) لاجتماع الأمرين فيها. ويستثنى من ذلك: (ها) و(نا) خاصة؛ فإنهم طردوا الإمالة فيهما فقالوا: (مَرَّ بِنَا وَبِهَا) و(نَظَرَ إِلَيْنَا وَإِلَيْهَا). وأمّا إِمَالَتِهم (أَنَّى) و(مَتَى) و(بَلَى) و(لَا) في قولهم: (أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا) فَشَاذٌ من وجهين: عدم التمكن، وانتفاء السبب.

والثاني: الراء، بشرط كونها مكسورة، وكون الفتاحة في غير ياء، وكونهما متصلتين، نحو: (مِنَ الْكَبِيرِ) أو منفصلتين بساكن غير ياء، نحو: (مِنْ عَمْرَو) بخلاف، نحو: (أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الْغَيْرِ)، ومن قبح السَّيِّرِ، ومن غَيْرِكَ) واشتراط النَّاظِمَ تَطْرُفَ الرَّاء مردود بنص سيبويه على إِمَالَتِهم فتحة الطاء من قولك: (رَأَيْتُ خَبَطَ رِيَاحَ).

والثالث: هاء التائيث، وإنما يكون هذا في الوقف خاصة، كرَحْمَةً ونِعْمَةً؛ لأنهم شبهوا هاء التائيث بألفه لاتفاقهما: في المخرج، والمعنى، والزيادة، والتطرف،

والاختصاص بالأسماء، وعن الكسائي إمالة هاء السكت أيضاً نحو: ﴿كِتَبَهُ﴾ [الحافة: ٢٥] والصحيح المنع، خلافاً لشلب وابن الأنباري.

## هذا باب التّصريف

وهو: تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي؛ فال الأول: كتغيير المفرد إلى الثنوية والجمع، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف. والثاني: كتغيير قول وغزو إلى قال وغزا، ولهذين التغييرين أحكام كالصحة والإعلال، وتسمى تلك الأحكام علماً التصريف، ولا يدخل التصريف في الحروف، ولا فيما أشبهاها وهي الأسماء المُتوغلة في البناء والأفعال الجامدة؛ فلذلك لا يدخل فيما كان على حرف أو حرفين؛ إذ لا يكون كذلك إلا الحرف كباء الجر ولا مه، وقد وبألف، وما أشبه الحرف كباء قمت، و(نا) من (قمنا)، وأما ما وضع على أكثر من حرفين ثم حذف بعضه فيدخله التصريف، نحو: يَدِ وَدِ في الأسماء، ونحو: (قِ زَيْدًا) و(قُمْ) و(بَعْ) في الأفعال.



فصل: ينقسم الاسم إلى مجرد من الزوائد، وأقله الثلاثي كرجل، وغايته الخامسية كسفرجل، وما بينهما الرباعي كجعفر، وإلى مزيد فيه وغايته سبعة كاستخراج، وأمثلته في قول سيبويه لا تليق بهذا المختصر.

وبنوية الثلاثي أحد عشر، والقسمة تقتضي اثنى عشر؛ لأن الأول: واجب الحركة، والحركات ثلاث، والثاني: يكون محركاً وساكناً؛ فإذا ضربت ثلاثة أحوال الأول في أربعة أحوال الثاني خرج من ذلك اثنا عشر، وأمثلتها: فَلْسُ، فَرَسُ، كَفْ، عَضْدُ، حِبْرُ، عَنْبُ، إِبْلُ، قَفْلُ، صُرَدُ، دَئِلُ، عُنْقُ، والمهمل منها، فَعْلُ.

وأما قراءة أبي السمّال: «والسماء ذات الحِبْك» [الذاريات: ٧]، بكسر الحاء وضم الباء، فقيل: لم تثبت، وقيل: أتبع الحاء للناء من ذات، والأصل «الْحِبْك» بضمتيين، وقيل: على التداخل في حRFي الكلمة، إذ يقال: حُبْك - بضمتيين - وَحِبْك - بكسرتين. وزعم قوم إهمال فعل أيضاً، وأجابوا عن دليل ورأيهم بأنهما منقولان من الفعل واحتاج المثبتون بوعيل لغة في الوعيل، وإنما أهمل أو قل لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول.

والرباعي المجرد مفتوح الأول والثالث كجعفر، ومكسورهما كزبرج، وضمومهما كدملاج، ومكسور الأول مفتوح الثاني، كقطخل، ومكسور الأول مفتوح الثالث، كدرهم.

وزاد الأخفش والكوفيون مضموم الأول مفتوح الثالث كجذب، والمحتر أنَّه

فرع من مضمومهما، ولم يُسمع في شيء إلاً وسمع فيه الضم، كجُحْدَب، وطُحْلَب، وجُرْشَع، ولم يسمع في بُرْثِنٍ وَبُرْجُد وَغُرْفُط إلاً الضم.

وللخمسي المجرد أربعة، أمثلتها: سَفَرْجَل، جَحْمَرِشْ، قِرْطَغْب، قَذْعِمْ.

فجملة الأوزان المتفق عليها عشرون، وما خرج عما ذكرناه من الأسماء العربية الوضع، فهو مُفرَّغ عنها؛ إما بزيادة كمنطلق ومُحرَّجٌ، أو بنقص أصل، كيدٍ وَدَمْ، أو بنقص حرف زائد، ك(عُلَيْط) أصله عَلَابِطٌ؛ بدليل أنهم نطقوا به، وأنهم لا يوَالون بين أربع محرّكات، أو بتغيير شكل، كتغيير مضموم الأول والثالث: بفتح ثالثه في نحو: جُحْدَب، وبكسر أوله في نحو: حُرْفُع، وكتغيير مكسورهما بضم ثالثه في زَئْر، وأما سَرَخْسُ وَبَلَخْشُ فأعجميان.

\* \* \*

فصل: وينقسم الفعل إلى مجرّد، وأقله ثلاثة كضرب، وأكثره أربعة، كدُخْرَج.

والى مزيد فيه، وغايته: ستة، كاستُخْرَج، وأوزانه كثيرة.

وأوزانُ الثلاثي ثلاثة: كضرب وعلم وظرف، وأما نحو: ضرب، بضم أوله وكسر ثانيه - فمن قال: (إنه وزن أصلي) مستدلاً بأن، نحو: جُنَّ وَبِهَتْ وَطُلَّ دَمَهُ، وأهْدِرَ، وأولع بكتها، وعني بحاجتي، بمعنى اعتنى بها، ورُهِي علينا، بمعنى تكبير لم تستعمل إلا مبنية للمفعول - عدة رابعاً، ومن قال: (إنه فرع من فعل الفاعل) مستدلاً بترك الإدغام في نحو: سُوِيرَ، لم يعده.

وللرابعية وزنٌ واحدٌ كدُخْرَج، ويأتي في دُخْرَج - بالضم - الخلاف في فعل المفعول.

\* \* \*

## فصل: في كيفية الوزن، ويسْمَى التصنيف

تقابل الأصول بالفاء، فالعين، فاللام، مُعطاة ما لموزونها من تحرك وسكن، فيقال في فَلْس: فَعْل، وفي ضَرَب: فَعْل، وكذلك في قَامَ وَشَدَّ، لأنَّ أصلهما: قَوَمَ وَشَدَّ، وفي عَلِمَ: فَعْل، وكذلك في هَابَ وَمَنَّ، وفي ظَرْفَ: فَعْل، وكذلك في طَالَ وَحَبَّ.

فإن بقي من أصول الكلمة شيء زدت لاماً ثانية في الرابعي، فقلت في جعفر: فَعَلَل، وثانية وثالثة في الخماسي، فقلت في جَحْمَرِش: فَعَلَلِل.

ويقابل الزائد بلفظه، فيقال في أَكْرَمَ، وَبَيْنَطَرَ، وَجَهْوَرَ: أَفْعَلَ وَفَيْعَلَ وَفَعَوَلَ، وفي افتَدَرَ: افْتَعَلَ، وكذلك في اضْطَبَرَ وَادَّكَرَ، لأنَّ الأصل: اضْتَبَرَ وَادَّكَرَ، وفي استُخْرَجَ: استَفْعَلَ.

إلا أن الزائد إذا كان تكراراً لأصل فإنه يقابل عند الجمهور بما قبل به ذلك الأصل، كقولك في حلتٍ، وسخنون، وأعدون: فعليل، وفعلول، وافعول.

وإذا كان في الموزون تحويل، أو حذف، أتيت بمثله في الميزان، فتقول في ناء: قل، لأنَّه من نائِي، وفي الحادي: عالَف؛ لأنَّه من الوحدة، وتقول في يَهُبْ: يَعُلُّ، وفي بُغْ: فِلْ، وفي قاضِي: فَاعِي.

\* \* \*

## فصل فيما تعرف به الأصول والزوائد

قال الناظم رحمة الله:

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلَى، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الرَّازِيدُ مِثْلُ ثَा احْتُذِي  
وفي التعريفين نظر، أما الأول: فلأن الواو من (كوب)، والنون من (قرنفل)  
زوائدتان كما سترفه مع أنهما لا يسقطان.

وأما الثاني: فلأن الفاء من (وعد) والعين من (قال) واللام من (غزا) أصول مع سقوطهن في: (يعد) و(قل) و(لم يغز).

وتحrir القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال: اعلم أنه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية الكلمة على أصلين، ثم الزائد نوعان، تكرار لأصل، وغيره.

فالأول: لا يختص بأحرف بعينها، وشرطه أن يماثل اللام كجليبت وجليباب أو العين: إما مع الاتصال كقتل، أو مع الانفصال بزائد كعقتل، أو تماثل الفاء والعين كمرميريس، أو العين واللام كضم خم، وأما الذي يماثل الفاء وحدها كقرقب، وسندس، أو العين المفصولة بأصل كحدرد - فأصلي.

وإذا بني الرباعي من حرفين فإن لم يصح إسقاط ثالثه فالجميع أصل كسمسم، وإن صح كملمة ولمَّه، فقال الكوفيون: ذلك الثالث زائد مبدل من حرف مماثل للثاني، وقال الزجاج: زائد غير مبدل من شيء، وقال بقية البصريين: أصل.

والنوع الثاني: مختص بأحرف عشرة جمعها الناظم في بيت واحد أربع مرات فقال:

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ، تَلَأَ يَوْمَ أُنْسِهِ      نِهَايَةٌ مَسْؤُلٌ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ  
فتزداد الألف بشرط أن تصحب أكثر من أصلين، كضارب، وعماد، وغضبي  
وسلامي، بخلاف، نحو: قال وغزا.

وتزداد الواو والياء بثلاثة شروط؛ أحدها: ما ذكر في الألف. والثاني: أن لا تكون الكلمة من باب سمسم، والثالث: أن لا تتصدر الواو مطلقاً، ولا الياء قبل أربعة أصول في غير مضارع، وذلك نحو: صَيْرَف، وَجَوْهَر، وَقَضِيب، وَعَجُوز، وَحِذْرَيَة، وَعَرْقُوَة، بخلاف، نحو: بَيْت، وَسُوط، وَيُؤْيُّ، وَوَعْوَة، وَوَرَنْتُلُ، وَيَسْتَعُور.

وتزداد الميم بثلاثة شروط أيضاً، وهي: أن تتصدر، ويتأخر عنها ثلاثة أصول فقط، وأن لا تلزم في الاشتقاق، وذلك نحو: مَسْجِد وَمَثِيج، بخلاف، نحو: ضِرْغَام، وَمَهْد، وَمَرْزَجُوش، وَمَرْعِيز، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: (ثُوبٌ مُمَرْعَزٌ) فأثبتوها في الاشتقاق.

وتزداد الهمزة المصدرة بالشَّرطين الأوَّلين، نحو: أَفَكَلْ وَأَفْضَلْ، بخلاف، نحو: كُنَّابِيلْ، وَأَكَلْ، وَإِسْطَبْلْ.

وتزداد المتطرفة بشرطين، وهما: أن تسبقهما ألف، وأن تُسبِّق تلك الألف بأكثر من أصلين، نحو: حَمْرَاء وَعِلْبَاء وَقُرْفُصَاء، بخلاف، نحو: مَاء وَشَاء وَبَنَاء وَأَبْنَاء.

وتزداد النون متأخرة بالشرطين، نحو: عُثْمَان وَغَضْبَان، بخلاف، نحو: أَمَان وَسِنَان.

وتزداد متوسطة بثلاثة شروط: أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية، وأن تكون ساكنة، وأن تكون غير مدغمة، وذلك، كَغَضَنْفَر، وَعَقْنَقَلْ، وَقَرَنْفَلْ، وَحَبَنْطَى، وَوَرَنْتُلْ، بخلاف عَنْبَرْ، وَغُرْبَقْ، وَعَجَنْسْ.

وتزداد مُصدَّرة في المضارع.

وتزداد التاء في التائית كقائمة، والمضارع كتقوم، والمطاوع كتعلّم، وتَدْخُرْج والاسْتِفْعَال والتَّفْعَل والافتِعال وفروعهن.

وتزداد السين في الاستفعال، وأهملها الناظم وابنه.

وزيادة الهاء واللام قليلة كأمهات وأهْرَاق، وطَيْسَل للكثير، بدليل سقوطها في الأُمُومة والإراقة والطَّيْس.

وأمّا تمثيل الناظم وابنه وكثير من النحوين للهاء، نحو: (لَمْ تَرَهُ) وللام بـ(ذلك) وـ(تلك) فمردود؛ لأنَّ كلاً من هاء السكت ولام بعد كلمة برأسها، وليس جزءاً من غيرها.

وما خلا من هذه القيود حُكم بأسالته، إلَّا إن قامت حُجَّة على الزيادة، فذلك حُكم بزيادة همزَتِي شَمَائِل واحْبَنْطَى، وميمي دُلَامِص وابْنُم، ونوني حَنْظَل وَسُبْنُل، وتنائي مَلَكُوت وَعَفْرِيت، وسيئِي قُدْمُوس وَأَسْطَاع، لسقوطها في الشَّمُول والخَبَط والدلاصة والبنيوة والملك والعَفْر - بفتح أوله وهو التَّراب - والقِدَم والطَّاعة، وفي قولهم: (حَظِيلَتِ الإِبلُ) إذا آذاها أكل الحَنْظَل، وـ(أَسْبَلَ الزَّرْع). وبزيادة نوني نَرْجِس

وْهُنَدِلَعْ، وَتَاءِي تَنْضُبْ وَتُخَيْبْ لَا نَفَاءَ فَعَلِلْ وَفُعَلِلْ وَفَعَلِلْ وَفُعَلِلْ.



## فصل في زيادة همزة الوصل

وهي: همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج.

ولا تكون في مضارع مطلقاً، ولا في حرف غير أَلْ، ولا في ماضٍ ثلاثي كأَمَرَ وأَخَذَ، ولا رباعي، كأَكْرَمَ وَأَعْطَى، بل في الخماسي كانطلق، والسداسي كاستخرج، وفي أمرهما، وأمر الثلاثي كاضرب، ولا في اسم إِلَّا في مصادر الخماسي والسداسي كالانطلاق والاستخراج.

قالوا: وفي عشرة أسماء محفوظة، وهي: اسْمُ، وَاسْتُ، وَابْنُ، وَابْنَةُ، وَامْرُؤَ، وَامْرَأَةُ، وَاثْنَانُ، وَاثْنَانَ، وَأَيْمَنُ المخصوص بالقسم؛ وينبغي أن يزيدوا (أَلْ) الموصولة؛ وَإِيمُ لغة في أَيْمَنَ، فإن قالوا: هي أَيْمَن فحذفت اللام، قلنا: وابنُم هو ابن فزيدت الميم.

مسألة: لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبع حالات، وجوب الفتح في المبدوء بها أَلْ، ووجوب الضم في نحو: أَنْطَلِقْ وَاسْتَخْرِجْ مبنيين للمفعول، وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل، نحو: أَقْتُلْ، أَكْتُبْ، بخلاف امْشُوا افْضُوا، ورُجْحَانُ الضم على الكسر فيما عَرَضَ جعل ضمة عينه كسرة من نحو: اغْزِيَ، قاله ابن الناظم، وفي تكملة أبي عليّ أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاص ضم الهمزة، وفي التسهيل همزة الوصل تشم قبل الضمة المُشَمَّةُ، ورُجْحَانُ الفتح على الكسر في أَيْمَنَ وَابْنُمَ، ورجحانُ الكسر على الضم في الكلمة اسم، وجوازُ الضم والكسر والإشمام في نحو: اختارَ وَأَنْقَادَ مبنيين للمفعول، ووجوب الكسر فيما بقي، وهو الأصل.

مسألة: لا تحذف همزة الوصل المفتوحة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كما حذفت الهمزة المكسورة، نحو: ﴿أَتَخَذْتُهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [ص: ٦٣]، ﴿أَشَغَفَرَتْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، وهو الأصل؛ لثلا يلتبس الاستفهام بالخبر، ولا تُحَقَّقَ، لأنَّ همزة الوصل لا تثبت في الدرج إِلَّا ضرورة، كقوله:

٥٦١ - أَلَا لَا أَرَى اثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً

بل الوجه أن تُبدل ألفاً، وقد تُسَهَّل مع القصر، تقول: (الْحَسَنُ عِنْدَكَ) و(أَيْمُنُ اللَّهِ يَمِينُكَ) بالمد على الإبدال راجحاً، وبالتسهيل مرجوهاً، ومنه قوله:

٥٦٢ - أَلَّا خَحَقَ إِنْ دَارُ السَّرَّابِ تَبَاعَدَتْ

وقد قرئ بها في نحو: ﴿إِلَّا كَرِينٌ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ﴿أَلْقَنَ﴾ [يونس: ٩١].



## هذا باب الإبدال

الأحرف التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعاً لغير إدغام تسعة، يجمعها (هدأت موطياً) وخرج بقولنا: (شائعاً) نحو قولهم في: (أصيلان): تصغير أصيل على غير قياس، وفي: (اضطجع)، وفي نحو: (علني) في الوقف: أصيالاً والطَّبَعُ، وَعَلَجُ، قال:

٥٦٣ - وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًاً أَسَائِلُهَا

وقال:

٥٦٤ - مَالَ إِلَى أَرْطَاءِ حِفْيٍ فَالْطَّبَعُ

وقال:

٥٦٥ - خَالِي عَوَيْفٌ وَأَبُو عَلِيجٌ

وتسمى هذه اللغة عججحة قضاة.

ومعنى (هدأت) سكنت، و(موطياً) من أوطأته جعلته وطيناً؛ فالباء فيه بدل من الهمزة.

وذكره الهاء زيادة على ما في التسهيل؛ إذ جمعها فيه، في: (طويت دائماً)، ثم إنه لم يتكلم هنا عليها مع عده إياها، ووجهه أن إبدالها من غيرها إنما يطرد في الوقف على نحو: رَحْمَة وِنِعْمَة، وذلك مذكور في باب الوقف، وأماماً إبدالها من غير التاء فمسنون كقولهم: هِيَاك، وَلَهِنَّكَ قَائِمٌ، وَهَرَدْتُ الشَّيءَ، وَهَرَخْتُ الدَّابَةَ.



## فصل في إبدال الهمزة

تبدل من الواو والباء في أربع مسائل:  
إحداها: أن تتطرف إحداهما بعد ألف زائدة، نحو: كِسَاء وسَمَاء وَدُعَاء، ونحو:

بناء وظباء وفباء، بخلاف، نحو: قاولَ وبَأيْعَ وَإِدَاؤَة وَهِدَايَة، ونحو: غَزُو وَظَبْيَ، ونحو: واو وآي.

وتشاركهما في ذلك الألف في نحو: حمراء، فإن أصلها حَمْرَى كَسْكُرَى، فزيدت ألف قبل الآخر للمد كألف كتاب وغلام، فأبدلت الثانية همزة.

الثانية: أن تقع إحداهما عيناً لاسم فاعلٍ أعلَت فيه، نحو: قائل وبائع، بخلاف، نحو: عَيْنَ، فهو عاين، وعَوْرَ فهو عاورٌ.

الثالثة: أن تقع إحداهما بعد ألف مفاعِل، وقد كانت مدة زائدة في الواحد، نحو: عجائز وصحائف، بخلاف قسورة وقساور، ومعيشة ومعايش، وشدّ مُصيبة ومصائب، ومتاراة ومنائر.

ويشارك الواو والياء في هذه المسألة الألف، نحو: قِلَادَة وقلائد، ورسالة ورسائل.

الرابعة: أن تقع إحداهما ثانٍ حرفين لَيْتَينِ بينهما ألف مفاعِل، سواء كان الليلان ياءين كيائاف جمع نَيْف، أو واوين، كأوائل: جمع أَوَّل، أو مختلفين كسيائد جمع سَيِّد إذ أصله سَيُود، وأمّا قوله:

٥٦٦ - وَكَحَلَ الْعَيْنَتَيْنِ بِالْعَوَّارِ

فأصله بالعواoir؛ لأنّه جمع عَوَّار وهو الرّمَد، فهو مفاعيل، كطواويس، لمفاعيل؛ فلذلك صَحُّح، وعكسه قول الآخر:

فِيهَا عَيَّا ءَيَّا ءَيَّلُ أَسْوِد وَنَمْرُزٌ

فأبدل الهمزة من ياء مفاعيل؛ لأنّ أصله مفاعِل، لأنّ عيائيل جمع عَيَّل - بكسر الياء - واحد العيال، والياء زائدة للإشباع مثلها في قوله:

٥٦٧ - ... تَئِقَادُ الصَّيَّارِيفِ

فلذلك أعلَّ.

وهنا مسألة خاصة بالواو، اعلم أنه إذا اجتمع واوين وكانت الأولى: مُضَدَّة، والثانية: إما متحركة، أو ساكنة متأصلة في الواوية، أبدلت الواو الأولى همزة؛ فالأولى نحو: جمع وَاصِلَة وَوَاقِيَة، تقول: أَوَاصِلْ وَأَوَاقِيْ، وأصلهما: وَوَاصِلْ وَوَوَاقِيْ، والثانية نحو: الأولى أنشى الأول، أصلها وُولى بواوين، أو لاهما: فاء مضمومة، والثانية: عين ساكنة، بخلاف، نحو: وَوَفِي وَوَوْرِي، فإنّ الثانية ساكنة منقلبة عن ألف «فَاعَلْ»، وبخلاف، نحو: الْوُولَى بواوين مُخْفِفًا من الْوُولَى بواو مضمومة فهمزة، وهي أنشى

الأوَّلُ، أَفْعَلَ مِنْ وَأَلْ إِذَا لَجَأَ، وَخَرَجَ بَاشْتَرَاطِ التَّصْدِيرِ، نَحْوُهُ: هَوَوِيٌّ وَنَوَوِيٌّ،  
الْمُنْسُوبُ إِلَى هَوَى وَنَوَى.



## فصل في عكس ذلك

وهو إبدال الواو والياء من الهمزة، ويقع ذلك في بابين:  
أحدهما: باب الجمع الذي على مَفَاعِلَ، وذلك إذا وقعت الهمزة بعد ألفه،  
وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع، وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واواً.  
وخرج باشتراط العروض، نحو: المَرَأَةُ وَالْمَرَائِي؛ فإن الهمزة موجودة في المفرد  
لأنَّ المَرَأَةُ مِفْعَلَةٌ من الرُّؤْيَةِ، فلا تُغَيِّرُ في الجمع، وخرج باشتراط اعتلال اللام، نحو:  
صَحَافَ وَعَجَائِزَ وَرَسَائِلٍ؛ فلا تغيير للهمزة في شيءٍ من ذلك أيضاً.

وأما ما حَصَلَ فيه ما شرطناه فيجب فيه عملاً: قلب كسرة الهمزة فتحة، ثم  
قلبها ياء في ثلاثة مسائل، وهي: أن تكون لام الواحد همزة، أو ياء أصلية، أو منقلبة  
عن واواً. وواواً في مسألة واحدة، وهي: أن تكون لام الواحد واواً ظاهرة.

مثال ما لامه همزة خطأياً، أصلها خطأيء - باء مكسورة هي ياء خطئه وهمزة  
بعدها هي لامها - ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صحائف، فصار خطأئه  
- بهمزتين - ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء، لما سيأتي من أنَّ الهمزة المتطرفة بعد همزة  
تبدل ياء، وإن لم تكن بعد مكسورة، مما ظُلِّكَ بها بعد المكسورة؟ ثم قلبت كسرة  
الأولى فتحةً للتشخيص؛ إذ كانوا قد يفعلون ذلك فيما لامه صحيحة، نحو: مَدَارِي  
وعَذَارِي في المَدَارِي والعَذَارِي، قال:

**٥٦٨ - وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارِي مَطِيَّتِي**

قال:

**٥٦٩ - تَضِلُّ الْمَدَارِي فِي مُثَنَّى وَمُرْسَلٍ**

فَفَعَلَ ذَلِكَ هُنَا أَوْلَى، ثم قلبت الياء ألفاً، لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، فصار  
خطأءاً - بآلفين بينهما همزة - والهمزة تشبه الألف، فاجتمع شِبْهُ ثلَاثِ الْفَاتِ، فأُبَدِّلَت  
الهمزة ياء؛ فصار خطأياً بعد خمسة أعمال.

ومثال ما لامه ياء أصلية قضايى، أصلها قضايى - باءين الأولى: ياء فَعِيلَة،  
والثانية: لام قَضِيَّة - ثم أبدلت الأولى همزة كما في صحائف، ثم قلبت كسرة الهمزة  
فتحةً. ثم قلبت الياء ألفاً، ثم قلبت الهمزة ياء، فصار قضايى بعد أربعة أعمال.

ومثالٌ ما لامه واو قلبت في المفرد ياء مطية؛ فإنَّ أصلها مطيوة فعيلَة من المطا، وهو الظُّهُر، ثم أبدلت الواو ياء، ثم أدغمت الياء فيها، وذلك على حد الإبدال والإدغام في سينود وميُوت؛ إذ قيل فيه: سيد وميٌت، وجمعها مطايا، وأصلها مطايُو، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة، كما في الغاري والداعي، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في صحائف، ثم أبدلت الكسرة فتحة، ثم الياء ألفاً، ثم الهمزة ياء؛ فصار مطايا بعد خمسة أعمال.

ومثالٌ ما لامه واو سلمت في الواحد: هِراوة وَهَراوى، وذلك آنًا قلبتنا ألف هِراوة في الجمع همزة على حد القلب في رسالة ورسائل، ثم أبدلنا الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة، ثم فتحنا الكسرة فانقلبت الياء ألفاً، ثم قلبتنا الهمزة واواً؛ فصار هِراوى بعد خمسة أعمال أيضًا.



## الباب الثاني باب الهمزتين الملقيتين في الكلمة

والذي يُبَدِّلُ منهما أبداً هو الثانية، لا الأولى؛ لأنَّ إفراط التقليل بالثانية حصلَ، فلا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة، أو بالعكس، أو يكونا متحركتين.

فإن كانت الأولى: متحركة، والثانية: ساكنة، أبدلت الثانية حرف علة من جنس حركة الأولى، فتبديل ألفاً بعد الفتحة، نحو: آمنتُ، ومنه قول عائشة رضي الله تعالى عنها: «وكان يأْمُرُني أَنْ آتِرَ» وهو بهمزة فألف، وعوامُ المحدثين يحرفونه فيقرؤونه بـألف وـباء مشددة، ولا وجْه له؛ لأنَّه افتتعل من الإزار فـفـاءـه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة، وبـيـاءـه بعد الكسرة، نحو: إيمان. وـشـدـتـ قـرـاءـةـ بعضـهـمـ: «إِثْلَافِهِمْ» [قريش: ٢]؛ بالتحقيق، وـوـاـواـ بعدـ الضـمـةـ، نحو: أـوـتـمـنـ، وـأـجـازـ الـكـسـائـيـ أنـ يـبـتـدـأـ (أـوـتـمـنـ) بـهـمـزـتـينـ، نـقـلـهـ عـنـهـ اـبـنـ الـأـنـبـارـيـ فـيـ كـتـابـ الـوـقـفـ وـالـابـتـدـاءـ وـرـدـهـ.

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة؛ فإنَّ كانتا في موضع العين؛ أُدغمت الأولى في الثانية، نحو: سـَـأـلـ وـلـأـلـ وـرـأـسـ. وإن كانتا في موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقاً؛ فـتـقـولـ فـيـ مـثـالـ قـمـطـرـ مـنـ قـرـأـ: قـرـأـيـ، وـفـيـ مـثـالـ سـَـفـرـ حـلـ مـنـهـ: قـرـأـيـ - بـهـمـزـتـينـ بـيـنـهـمـ يـاءـ مـبـدـلـةـ مـنـ هـمـزـةـ.

وإن كانتا متحركتين، فإنَّ كانتا في الطرف أو كانت الثانية مكسورة أبدلت ياء

مطلقاً، وإن لم تُكُن طَرَفاً وكانت مضمومة؛ أبدلت واواً مطلقاً.  
وإن كانت مفتوحة، فإن افتح ما قبلها أو انضم أبدلت واواً، وإن انكسر أبدلت  
ياءً.

وأمثلة المتطرفة أن تبني من قرأ مثل: جَعْفَرٌ أو زِبْرِجُ أو بُزْنِنُ، وأمثلة المكسورة  
أن تبني من أمَّ مثل أَضْبَعُ - بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها والباء فيهن مكسورة -  
فتقول في الأول: أَمِّمُ - بهمزتين مفتوحة فساكنة - تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة  
الثانية قبلها لتنتمكن من إدغامها في الميم الثانية، ثم تبدل الهمزة ياءً، وكذا تفعل في  
الباقي أيضاً وذلك واجب، وأما قراءة ابن عامر والkovifin: «أَمَّة» [القصص: ٥]  
بالتحقيق، فمِمَّا يُوقَفُ عنده ولا يتتجاوز، وأمثلة المضمومة: أَوْبُ، جمع أَبُّ وهو  
المرْعَى، وأن يُبَنِّي من أمَّ مثل إِضْبَعُ - بكسر الهمزة وضم الباء - أو مثل أَبْلُمُ؛ فتقول:  
إِومُ - بهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وواو مضمومة - وأصل الأول: أَبْلُتُ على  
وزن أَفْلُسُ، وأصل الثاني والثالث: إِئْمُمُ وَأَمْمُ؛ فنقلوا فيهن، ثم أبدلوا الهمزة واواً،  
وأدغموا أحد المثلين في الآخر ومثال المفتوحة بعد مفتوحة أَوَادِم جمع آدم، ومثال  
المفتوحة بعد المضمومة أَوَيْدِم تصغير آدم، ومثال المفتوحة بعد مكسورة أن تبني من أمَّ  
على وزن إِضْبَعُ - بكسر الهمزة وفتح الباء -.

وإذا كانت الهمزة الأولى من المتحركتين همزة مضارعة نحو: أَؤُمُّ وَأَئِنُّ مضارعي  
أَمْمَتُ وَأَنْتُ جاز في الثانية التَّحْقِيقُ تشبيهاً لهمزة المتكلّم لدلالتها على معنى بهمزة  
الاستفهام، نحو: «إِنَّذَرْتُهُمْ» [البقرة: ٦].



## فصل في إيدال الياء من أختيها الألف والواو

أما إيدالها من الألف ففي مسائلتين:  
إحداهما: أن ينكسر ما قبلها؛ كقولك في مِضَبَاحٍ، وفي مِفْتَاحٍ  
مَفَاتِيحٍ، وكذلك تصغيرهما.

الثانية: أن تقع قبلها ياء تصغير، كقولك في غُلَامٍ: غُلَيْمٌ.

وأما إيدالها من الواو فهي عَشْر مَسَائل:

إحداها: أن تقع بعد كسرة، وهي إما طَرَفٌ كَرَضِيٌّ وَقَوِيٌّ وَعَفِيٌّ وَالْعَازِي  
وَالْدَّاعِي، أو قبل تاء التأنيث كَشْجِيَّة، وَأَكْسِيَّة، وَغَازِيَّة، وَغُرَيْقِيَّة في تصغير عَرْقُوَة،  
وَشَدَّ سَوَاسِوَة في جمع سواء، ومَقَاتِوَة بمعنى خُدَّامٍ، أو قَبْلَ الْأَلْفِ والنون الزائدتين،  
كقولك في مثال قَطِرَانٌ من الغزو: غَرِيَانٌ.

الثانية: أن تقع عيناً لمصدر فعل أَعْلَتْ فيه ويُكُون قبلها كسرة، وبعدها ألف، كصيام وانقياد، واعتياض، بخلاف، نحو: سِوارٍ، وسِواكٌ؛ لانتفاء المصدرية، ونحو: لَوْذَ لِرَوَادًا وجَاؤَرْ جِوَارًا، لصحة عين الفعل، وحال حِوَالاً، وعَادَ المريض عِوَادًا، لعدم الألف، ورَاحَ رَوَاحًا لعدم الكسرة.

وقل الإعلال فيه نحو قوله تعالى: «جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيمًا وَأَرْزُقُوهُمْ» [النساء: ٥]، وقوله تعالى: «جَعَلَ اللَّهُ الْكَبِيْرَ الْحَرَامَ قِيمًا لِلنَّاسِ» [المائدة: ٩٧]، في قراءة نافع وابن عامر في النساء، وفي قراءة ابن عامر في المائدة.

وشَدَّ التَّصْحِيحَ مع استيفاء الشروط في قولهم: نارت الظَّبَيْة نَوَارًا، بمعنى نَفَرَتْ، ولم يُسمَعْ له نظير.

الثالثة: أن تقع عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة. وهي في الواحد: إِمَّا مُعَلَّة، نحو: دَارِ وَدِيَارٍ، وَحِيلَة وَحِيلٍ، وَدِيمَة وَدِيمٍ، وَقِيمَة وَقِيمٍ، وَقَامَة وَقَيمٍ؛ وشذ حاجة وَحِوجَ، وإِمَّا شبيهة بالمعلة، وهي الساكنة. وشرط القلب في هذه أن يكون بعدها في الجمع ألف، كَسُوتٍ وسِيَاطٍ، وَخُوضٍ وَحِيَاضٍ، وَرَؤْضٍ وَرِيَاضٍ؛ فإن فقدت صحت الواو، نحو: كُوز وَكِوَازَة وَعَوْد - بفتح أوله؛ للمسن من الإبل - وعِوَدَة؛ وشذ قولهم: ثَيَرَة وَثُصَحَّحَ الواو إن تحركت في الواحد، نحو: طَوِيل وَطِوالٌ؛ وشَدَّ قوله: ٥٧٠ - وَأَنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

قيل: ومنه ﴿الصَّدِيقَتُ الْجَيَادُ﴾ [ص: ٣١]، وقيل: جمع جَيْد، لا جَوَاد. أو أَعْلَتْ لامه كجمع رَيَان وَجَوْ - بتشديد الواو - فيقال: رِوَاء وَجَوَاء، بتصحيح العين، لئلا يتواتي إعلالان، وكذلك ما أشبههما، وهذا الموضع ليس محرراً في الخلاصة ولا في غيرها من كتب الناظم، فتأمله.

الرابعة: أن تقع طَرَفاً رابعة فصاعداً؛ تقول: عَطَوْتُ وَزَكَوْتُ؛ فإذا جئت بالهمزة أو التَّضَعِيف قلت: أَعْطَيْتُ وَزَكَيْتُ. وتقول في اسم المفعول: مُعْطَيَان وَمُزَكَّيَانِ، حمول الماضي على المضارع، واسم المفعول على اسم الفاعل، فإنَّ كلاً منها آخره كسرة. وسأل سيبويه الخليل عن وجه إعلال، نحو: تَغَازَّيْنَا وَتَدَاعَيْنَا؛ مع أنَّ المضارع لا كسر قبل آخره، فأجاب بأنَّ الإعلال ثبت قبل مجيء التاء في أوله - وهو غَازَّيْنَا وَدَاعَيْنَا - حملًا على نَغَازِي وَنَدَاعِي، ثم استصحب معها.

الخامسة: أن تلي كسرة، وهي ساكنة مفردة، نحو: مِيزَان وَمِيقَاتٍ، بخلاف، نحو: صِوان وَسِوار وَاجْلِوَاد وَاعْلَوَاطٌ.

السادسة: أن تكون لاماً لفُعلٍ - بالضم صفة، نحو: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾ [الصفات: ٦]، وقولك: للمتقين الْدَّرَجَة الْعُلْيَا، وأما قول الحجازيين: (الْقُضُوِيُّ) فشاذ

قياساً فصيح استعمالاً، تُبَهْ به على الأصل، كما في استحْوَذَ والقوَد. فإن كانت فُعلَى اسمًا لم تغير، كقوله:

### ٥٧١ - أَدَارَ بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً

السابعة: أن تلتقي هي والباء في الكلمة؛ والسابق منها ساكنٌ متصل ذاتاً وسكوناً، ويجب حينئذٍ إدغام الباء في الباء، مثل ذلك فيما تقدمت فيه الباء سيد وميّت، أصلهما: سَيُودٌ وَمَيُوتٌ؛ ومثاله فيما تقدمت الواو طَيٌّ وَلَيٌ مصدرأً طَوِيتُ وَلَوِيتُ، وأصلهما: طَوِيٌّ وَلَوِيٌّ.

ويجب التصحح إن كانا من كلمتين، نحو: (يَدْعُو يَاسِر) و(يَرْمِي وَاعِد) أو كان السابق منها متحركاً، نحو: طويلٌ وَغَيْرُه، أو عارض الذات، نحو: رُؤبة مخفف رُؤية، أو عارض السكون، نحو: قُويٌّ فإنَّ أصله الكسر، ثم إنه سُكُن للتحقيق، كما يقال في علم: عَلَمْ.

وشذ عما ذكرنا ثلاثة أنواع: نوع أَعْلَى، ولم يستوف الشروط القراءة بعضهم: «إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّيَا تَعْبُرُونَ» [يوسف: ٤٣]، بالإبدال والإدغام، ونوع صَحْح مع استيفائها، نحو: ضَيْوَنْ وَأَيْوَمْ، وَعَوَى الكلب عَوْيَةً، وَرَجَاء بن حَيْوَةً، ونوع أَبْدَلَت في الباء واواً وأدغمت الواو فيها، نحو: عَوَّةٌ وَنَهْوٌ عن المنكر.

واطَّرد في تصغير ما يكُسِّرُ على مفَاعِل - نحو: جَذَولٌ وَأَسْوَد للحيَة - الإعلال والتصحح.

الثامنة: أن تكون لام مفعولٍ الذي ماضيه على فَعِيلَ - بكسر العين - نحو: رَضِيَه فهو مَرْضِيٌّ وَقَوِيٌّ على زيد فهو مَقْوِيٌّ عليه، وشَدَّ القراءة بعضهم: «مَرْضُوَةً» [الفجر: ٢٨]، فإن كانت عين الفعل مفتوحةً وجوب التَّصْحِح، نحو: مَعْزُوٌّ، وَمَدْعُوٌّ، والإعلال شاذ؛ كقوله:

### ٥٧٢ - أَنَا اللَّيْتُ مَغْدِيًّا غَلَيَّ وَعَادِيَا

والنَّاسِعَة: أن تكون لام فُعُول جمعاً، نحو: عَصَا وَعُصِيَّ وَفَفَيَ وَدَلُو وَدُلِيَّ، والتَّصْحِح شاذ؛ قالوا: أَبُو، وَأَخُو، وَنُحُو جمعاً لِنَحْوِه وهو الجهة، وَنُجُو - بالجيم - جمعاً لِنَجْوِه، وهو السَّحَاب الذي هَرَاقَ ماءه، وَبَهْوٌ وهو المصدر وَبَهْوٌ.

إن كان فُعُول مفرداً وجوب التَّصْحِح، نحو: «وَعَنَّتْ عُنُواً كَبِيرًا» [الفرقان: ٢١]، «لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ» [القصص: ٨٣]، وتقول: نَمَا الْمَالُ نُمُوا، وَسَمَا زَيْدٌ سُمُوا وقد يُعلَّ نَحْو: عَنَّا الشِّيخُ عَتَيَا، وَقَسَا قَلْبُه قَسَيَا.

العاشرة: أن تكون عيناً لفَعِيلَ جمعاً صحيحاً اللام كصَيْمٍ وَنَيْمٍ؛ والأكثر فيه التَّصْحِح؛ تقول: صَوْمٌ وَنُوْمٌ، ويجب إن اعتلت اللام، لئلا يتواتي إعلالان وذلك

كشُوئي وغُوي جمعي شاوي وغاوي، أو فصلت من العين، نحو: صُوام ونُوام، لبعدها حيئنِي من الطرف، وشد قوله:

٥٧٣ - فَمَا أَرَقَ النَّيَامِ إِلَّا كَلَمْهَا

## فصل في إبدال الواو من اختيارها الألف والياء

أما إبدالها من الألف ففي مسألة واحدة، وهي أن ينضم ما قبلها، نحو: بُويغ وضُورب، وفي التنزيل: ﴿مَا وُرِيَ عَنْهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]. وأما إبدالها من الياء ففي أربع مسائل:

إحداها: أن تكون ساكنةً مفردة في غير جمع، نحو: مُوقِن وموسِر، ويجب سلامتها إن تحركت، نحو: هِيام، أو أدمجت كحِيَض، أو كانت في جمع ويجب في هذه قلب الضمة كسرة كهيم وبِيضاً في جمع أَفْعَلَ أو فَعَلَاءً.

الثانية: أن تقع بعد ضمة وهي إما لامٌ فِعلٌ كنهُوا الرَّجل وقضُوا بمعنى ما أَنْهَاهُ، أي: أعقله، وما أَفْضَاهُ، أو لامٌ اسم مختوم ببناء بنيت الكلمة عليها كأن تبني من الرمي مثل مقدرة فإنك تقول: مَرْمُوَة، بخَلَاف، نحو: تَوَانَى تَوَازِيَة؛ فإن أصله قبل دخول الثناء تَوَانِيَا بالضم كتَكَاسَلَ تَكَاسِلَا، فأبدلت ضمته كسرة لتسليم الياء من القلب، ثم طرأت الثناء لِإفادَة الْوَحْدَة وبقي الإعلال بحاله، أو لامٌ اسم مختوم بالألف والنون كأن تبني من الرمي على وزن سَبْعَان اسم الموضع الذي يقول فيه ابن الأحمر:

أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيَّ بِالسَّبْعَانِ

فإنك تقول: رَمْوَانِ.

الثالثة: أن تكون لاماً لفَعْلَى، - بفتح الفاء - اسمًا لا صفة، نحو: تَقْوَى وشَرْوَى وفَتْوَى، قال الناظم وابنه: وَشَدَ سَعْيَا لِمَكَانٍ، وَرَيَا لِلرَّائِحةِ، وَطَعْنَا لِوَلَدِ الْبَقَرَةِ الْوَحْشِيَّةِ، انتهى؛ فاما الأول: فيحتمل أنه منقول من صفة كَحْزِيَا وصَدِيَا مؤنثي خَرْيَانَ وصَدِيَانَ، وأما الثاني: فقال التَّحْوِيُون: صفة غلبت عليها الإسمية، والأصل: رائحة رَيَا، أي: مملوءة طِيباً، وأما الثالث: فالأَكْثُرُ فيه ضم الطاء؛ فلعلهم استصحبوا التَّصْحِيح حين فتحوا للتخفيف.

الرابعة: أن تكون عيناً لفَعْلَى - بالضم - اسمًا كَطُوبَى مصدرًا لطاب، أو اسمًا للجنة، أو صفة جارية مجرى الأسماء وهي فُعلَى أَفْعَلَ، كالطُوبَى والكُوسَى والخُورَى مؤنثات أَطْيَبَ وآكِيسَ وآخِيرَ، والذي يدل على أنها جارية مجرى الأسماء أنَّ أَفعَلَ التفضيل يجمع على أفعال، فيقال: الأفضل والأكابر، كما يقال في جمع أَفْكَلِ: أَفَاكِلَ.

فإن كان فعلًا صفةً محضًا وجب قلب صمته كسرة، ولم يسمع من ذلك إلا **قسمة ضيئل** [الدجم: ٢٢]، أي: جائرة: ومشية حيّكى، أي: يتحرك فيها المنكبان هذا كلام النحوين.

وقال الناظم وابنه: يجوز في عين فُعلَى صفةً أن تسلم الضمة فتقلب الياء واواً، وأن تبدل الضمة كسرةً فتسسلم الياء؛ فتقول: الْطَّوَبِيُّ والطَّبِيُّ، والكُوسَيُّ والكَيْسِيُّ، والضُّوَقَيُّ والضَّيْقَيُّ.



## فصل في إبدال الألف من اختيّها الواو والياء

وذلك مشروط بعشرة شروط:

**الأول:** أن يتحرّكا؛ فلذلك صحّتا في القول والبّيُّع لسكنهما.

والثاني: أن تكون حركتهما أصلية، ولذلك صحتا في جيل وتوأم مخففي: جيأل وتوأم.

والثالث: أن ينفتح ما قبلهما، ولذلك صحتا في العوض والجيل وال سور.

والرابع: أن تكون الفتحة مُتَّصلَة، أي: في كلمتيهما، ولذلك صَحَّتا في ضرب واحد، وضرب ياسر.

والخامس: أَن يَتَحَرَّكَ مَا بعدهما إِنْ كَانَتَا عَيْنَيْنِ، وَأَنْ لَا يَلِيهِمَا أَلْفُ وَلَا يَاءٌ مُشَدَّدةٌ إِنْ كَانَتَا لَامَيْنِ، وَلِذَلِكَ صَحَّتِ الْعَيْنِ فِي بَيَانِ وَطَوْبِيلِ وَخَوْرَقَ، وَاللَّامُ فِي رَمَيَا وَغَزَوَا وَفَتَيَانِ وَعَصَوَانِ وَعَلَوِيِّ وَفَتَوِيِّ، وَأَعْلَتِ الْعَيْنِ فِي قَامَ، وَبَاعَ وَبَاعِ وَنَابُ لِتَحْرُكِ مَا بعدها، وَاللَّامُ فِي عَزَّا وَدَعَا وَرَمَى وَبَكَى؛ إِذْ لَيْسُ بعدها أَلْفٌ وَلَا يَاءٌ مُشَدَّدةٌ، وَكَذَلِكَ فِي يَخْشُونَ وَيَمْحَوْنَ، وَأَصْلَهُمَا يَخْشِيُونَ وَيَمْحَوْنَ؛ فَقَلْبَتَا الْفَيْنِ، ثُمَّ حَذَفْتَا لِلساكِنَيْنِ.

والسادس: أن لا تكون إحداهما عيناً لفعل الذي الوصف منه على فعل، نحو:  
هيفٌ فهو أهيفٌ، وعورٌ فهو أغورٌ.

والسابع: أن لا تكون عيناً لمصدر هذا الفعل كالهيف.

والثامن: أن لا تكون الواو عيناً لافتئل الدال على معنى التّفَاعُلِ، أي: التشارك في الفاعلية والمفعولية، نحو: اجتَهَرُوا واشْتَهَرُوا فإنه في معنى تجاوَرُوا وتشاورُوا. فأمّا الياء فلا يُشترط فيها ذلك: لقربها من الألف، ولهذا أعلت في استَافوا مع أنَّ معناه تَسَايَقُوا.

والناتساع: أن لا تكون إحداهما متألّة بحرف يستحقّ هذا الإعلال؛ فإن كانت

كذلك، صحت وأعللت الثانية، نحو: الحَيَا، والهَوَى والحوَى مصدر: حَوِيَ إذا اسْوَدَّ. وربما عكسوا فأعللوا الأولى وصححوا الثانية، نحو: آية في أسهل الأقوال.  
فإن قلت: لنا أسهل منه، قول بعضهم: إنها فعلة كثيرة؛ فإن الإعلال حينئذ على القياس، وأماماً إذا قيل: إن أصلها آية - بفتح الياء الأولى - أو آية - بسكونها - آية فاعلة؛ فإنه يلزم إعلال الأول دون الثاني، وإعلال الساكن، وحذف العين لغير مُوجِبٍ.

قلت: ويلزم على الأول تقديم الإعلال على الإدغام، والمعروف العكس، بدليل إيدال همزة آية ياء لا ألفاً، فتأمله.

والعاشر: أن لا يكون عيناً، لما آخره زيادة تختص بالأسماء؛ فلذلك صحتا في نحو: الجَوَلَان والهَيَمَان والصَّورَى والْحَيَدَى. وشَدُّ الإعلال في ماهان وداران.



## فصل في إيدال التاء من الواو والياء

إذا كانت الواو والياء فاء للافتعال أبدلت تاء وأدغمت في تاء الافتعال، وما تصرف منها، نحو: اتَّصلَ واتَّعَدَ، من الوصل والوعد، وائَّسرَ من اليسرِ، قال:  
٥٧٤ - فَإِنْ تَتَعِذِّنِي أَتَعِذُكَ بِمِثْلِهَا

وقال:

٥٧٥ - فَإِنَّ الْقَوَافِي تَتَلِّجَنَ مَوَالِجا

وتقول في افتَّعلَ من الإزارِ (إيتَّرَ)، ولا يجوز إيدالُ الياء تاء وإدغامها في التاء؛ لأنَّ هذه الياء بدل من همزة، وليس أصلية، وشَدُّ قولهم في افتَّعلَ من الأكل: (أتَّكلَ)، وقولُ الجوهرِي في اتَّخذ: (إِنَّ افْتَّعلَ من الْأَخْذ) وَهُمْ، وإنما التاء أصل، وهو من تَخِدُ، كاتِبٌ من تَبَعَ.



## فصل في إيدال الطاء

تُبدَّل وجوباً من تاء الافتعال الذي فاءه صاد أو ضاد أو ظاء، وتسمى آخرُ الإطباق، تقول في افتَّعلَ من صَبَرَ: اضطَبَرَ، ولا تدغم؛ لأنَّ الصَّفِيرِي لا يدغم إلا في مثله، ومن ضَرَبَ: اضطَرَبَ، ولا تدغم؛ لأنَّ الضاد حرف مستطيل، ومن

طَهْرٌ: اطْطَهَرَ، ثم يجب الإدغام، لاجتماع المثلثين في الكلمة، وأولهما ساكن ومن ظَلَمَ: اظْطَلَمَ، ثم لك ثلاثة أوجه: الإظهار، والإدغام مع إيدال الأول من جنسِ الثاني، ومع عَكْسِهِ، وقد روي بهن قوله:

٥٧٦ - هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا، وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيَظْلِمُ

### فصل في إيدال الدال

تُبدل وجوباً من تاء الافتعال الذي فاءه دالٌ أو ذالٌ أو زايٌ، تقول في افتئل من دَانَ: إِذَدَانَ، ثم تُدغمُ لما ذكرناه في اطْهَرَ، ومن رَجَرَ ازْدَجَرَ، ولا تدغمُ لما ذكرناه في اضْطَبَرَ، ومن ذَكَرَ: إِذْدَكَرَ، ثم تُبدل المعجمة مهملة وتدمج، وبعضُهم يعكس، وقد قرئ شاداً: «فَهَلْ مِنْ مُذَكَّرٍ» [القمر: ١٥]، بالمعجمة.



### فصل في إيدال الميم

أبدلت وجوباً من الواو في فَمْ، وأصله فَوَهُ، بدليل أَفْوَاه، فمحذفوا الهاء تخفيفاً، ثم أبدلوا الميم من الواو، فإن أُضِيفَ رُجِعَ بِهِ إلى الأصل، فقيل: فُوكَ وربما بقي الإيدال، نحو: «لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ».

ومن النون بشرطين، سكونها ووقوعها قبل الباء، سواء كانا في الكلمة أو كلامتين، نحو: «أَبْعَثَ» [الشمس: ١٢]، و«مَنْ بَعَثَنَا» [بس: ٥٢]، وشذوذًا في نحو قوله:

٥٧٧ - وَكَفْكِ الْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ

وأصله: (البنان)، وجاء عكس ذلك في قولهم: (أَسْوَدُ قَاتِنْ) وأصله: قاتم.

هذا باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل  
إلى الساكن الصحيح قبله

وذلك في أربع مسائل:

إحداها: أن يكون الحرف المعتل عيناً لفعل.

ويجب بعد النقل في المسائل الأربع أن يبقى الحرف المعتل إن جانس الحركة المنقوله، نحو: يَقُولُ وَيَبِيعُ، أصلهما يَقُولُ مثل: يَقْتُلُ، وَيَبِيعُ مثل: يَضْرِبُ، وأن تقلبه حرفًا يناسب تلك الحركة إن لم يُجانسها، نحو: يَخَافُ وَيُخِيفُ، أصلهما: يَخُوفُ كَيْذَهُبُ وَيُخُوفُ كَيْكِرُمُ.

ويمتنع التَّقْلِيل إنْ كان السَّاكن معتلاً، نحو: بَائِعٌ، وَعَوْقٌ وَبَيْنٌ، أوْ كان فَعْلَ تَعْجُبٍ، نحو: مَا أَبْيَنَهُ، وَأَبْيَنْ بِهِ، وَمَا أَفْوَمَهُ، وَأَفْوَمْ بِهِ، أوْ ضَعَفاً، نحو: أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ، أوْ مَعْتَلَ اللَّامِ، نحو: أَهْوَى وَأَحْيَا.

**المسألة الثانية:** الاسم المُشَبِّه للمضارع في وزنه دون زيادته، أو في زيادته دون وزنه؛ فال الأول: كَمَقَامٍ، أَصْلَه مَقْوَمٌ - على مثال مَذَهَبٍ - فَقُلُّوا وَقُلُّوا، والثاني: كَانَ تَبْنِي من الْبَيْعِ أو من القول أَسْمَاءً على مثال تَحْلِيَءٍ - بَكْسَرِ التَّاءِ وَهَمْزَةُ بَعْدِ اللَّامِ - فَإِنَّكَ تَقُولُ تَبِيعٌ - بَكْسَرَتِينِ بَعْدِهِمَا يَاءُ سَاكِنَةٍ - وَتَقِيلٌ، كَذَلِكَ، وَهَذِهِ الْيَاءُ مُنْقَلِّبَةُ عَنِ الْوَاوِ لِسُكُونِهَا بَعْدِ الْكَسْرَةِ.

فإن أَشْبَهَهُ فِي الْوَزْنِ وَالْزِيَادَةِ مَعَاهُ، أَوْ بَايَنَهُ فِيهِمَا مَعَاهُ، وجَبَ التَّصْحِيحُ: فال الأول نحو: أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ، وأَمَّا نحو: (يَزِيد) عِلْمًا فَمُنْقَلَّ إِلَيِ الْعِلْمِيَّةِ بَعْدَ أَنْ أَعْلَمَ إِذْ كَانَ فِعْلًا، والثاني نحو: مِخْيَطٌ، هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَقَالَ النَّاظِمُ وَابْنُهُ: وَكَانَ حَقَّ مِخْيَطَ أَنْ يُعَلَّمَ؛ لَأَنَّ زِيادَتَهُ خَاصَّةٌ بِالْأَسْمَاءِ، وَهُوَ مُشَبِّهٌ لِتَعْلِمَ، أَيْ: بَكْسَرُ حَرْفِ الْمُضَارِعَةِ فِي لُغَةِ قَوْمٍ، لَكِنَّهُ حَمَلَ عَلَى مِخْيَاطٍ لِشَبَهِهِ بِهِ لِفَظًا وَمَعْنَى، اِنْتَهَى. وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ لَوْ صَحَّ مَا قَالَ لِلْزَمَّ أَنْ لَا يُعَلَّمَ تَحْلِيَءٍ؛ لَأَنَّهُ يَكُونُ مُشَبِّهًًا لِتَحْسِيبٍ فِي وزنِهِ وَزِيادَتِهِ. ثُمَّ لَوْ سُلِّمَ أَنَّ الإِعْلَالَ كَانَ لَازِمًا لِمَا ذُكِرَ لَمْ يَلْزِمُ الْجَمِيعَ، بَلْ مَنْ يَكْسِرُ حَرْفَ الْمُضَارِعَةِ فَقَطْ.

**المسألة الثالثة:** المصدر المُوازِنُ لِإِفْعَالِ أوِ اسْتِفْعَالِ، نحو: إِقْوَامٌ وَاسْتِقْوَامٌ، ويجب بعد القلب حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، والصَّحِيحُ أَنَّهَا الثَّانِيَّةُ؛ لِزِيادَتِهَا، وَقُرْبِهَا مِنَ الْطَّرَفِ. ثُمَّ يُؤْتَى بِالْتَّاءِ عَوْضًا، فَيُقَالُ: إِقْامَةٌ، وَاسْتِقْامَةٌ. وقد تحذف، نحو: ﴿وَإِقْامٌ الْصَّلَاة﴾ [النور: ٣٧].

**المسألة الرابعة:** صيغة مَفْعُولٍ، ويجب بعد التَّقْلِيل في ذوات الْوَاوِ، حَذْفُ إِحدى الْوَاوَيْنِ، والصَّحِيحُ أَنَّهَا الثَّانِيَّةُ لِمَا ذَكَرْنَا، ويجب أَيْضًا في ذوات الْيَاءِ الْحَذْفُ، وَقَلْبُ الضَّمَّةِ كَسْرَةٍ؛ لِئَلَّا تَنْقُلِبِ الْيَاءُ وَأَوْا فَتَلْتَبِسِ ذَوَاتِ الْيَاءِ بِذَوَاتِ الْوَاوِ، مَثَلُ الْوَاوِيَّ مَقْوُلٌ وَمَصْوُغٌ، وَالْيَائِيَّ مَبِيعٌ وَمَدِينٌ.

وبَنِو تَمِيمٍ تُصَحِّحُ الْيَائِيَّ، فَيُقَوْلُونَ: مَبِيعٌ وَمَخْيُوطٌ، قَالَ:

٥٧٨ - وَكَانَهَا تَفَاحَةً مَطْبُوْبَةً

وقال:

٥٧٩ - وَإِخَالُ أَنْذَلَ سَيِّدُ مَعْنَيَّوْنَ

وربما صحق بعض العرب شيئاً من ذوات الواو، سمع ثوب مصوونٌ، وفرسٌ مقوودٌ.



## هذا باب الحذف

وفيه ثلاثة مسائل:

إحداها: تتعلق بالحرف الزائد، وذلك أن الفعل إذا كان على وزن أفعال فإنَّ الهمزة تُحذفُ من أمثلة مضارعه ومثاليه وضفه، أعني وصفي الفاعل والمفعول، تقول: أَكْرِمُ، وَنُكْرِمُ، وَيُكْرِمُ، وَتُكْرِمُ، وَمُكْرِمُ، وَشَدَّ قوله:

٥٨٠ - فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَآنٍ يُؤْكِرَمًا

المسألة الثانية: تتعلق بفاء الفعل، وذلك أنَّ الفعل إذا كان ثلاثةً واوبي الفاء مفتوح العين فإنَّ فاءه تحذف في أمثلة المضارع، وفي الأمر، وفي المصدر المبني على فعلة - بكسر الفاء - ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف، تقول: يَعْدُ وَتَعْدُ وَنَعْدُ وَأَعْدُ، ويا زيد عد عدة، وأما الوجهة فاسم بمعنى الجهة لا للتوجّه، وقد ترك تاء المصدر شذوذًا، كقوله:

٥٨١ - وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

المسألة الثالثة: تتعلق بعين الفعل، وذلك أنَّ الفعل إذا كان ثلاثةً مكسور العين، وعيته ولا مه من جنس واحد، فإنَّه يستعمل في حالة إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه: تماماً، ومحذوف العين بعد نقل حركتها، ومع ترك النقل، وذلك نحو: ظلَّ، تقول: (ظللتُ، وظلتُ، وظلتُ)، وفي ظللين، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَظَلَّتْ تَفْكَهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥].

وإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً واتصل بنون نسوة، جاز الوجهان الأولان، نحو: يَقْرِزَنَ، وَيَقْرِنَ، وَأَقْرِزَنَ، وَقِرْنَ.

ولا يجوز في نحو: ﴿قُلْ إِنْ ضَلَّتْ﴾ [سبأ: ٥٠]، ولا في نحو: ﴿فَيَظَلَّنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهَرِهِ﴾ [الشورى: ٣٣]، إلا الإتمام، لأن العين مفتوحة، وقرأ نافع وعاصم: ﴿وَقَرْنَ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، بالفتح، وهو قليل لأنه مفتوح، ولأن المشهور قَرَزَتُ في المكان - بالفتح - أَقْرَ - بالكسر - وأما عكسه ففي قَرِزَتُ عيناً أَقْرَ.



## هذا باب الإدغام

يجب إدغام أول المثلين المتحركتين بأحد عشر شرطاً: أحدها: أن يكونا في كلمة كشد ومل وحب، أصلهن شد بالفتح، وممل بالكسر، وحب بالضم، فإن كانا في كلمتين، مثل: (جعل لك)، كان الإدغام جائزًا لا وجباً.

الثاني: أن لا يتصدر أولهما كما في دَنِ.

الثالث: أن لا يتصل أولهما بمدغم، كجُسّس، جمع جاس.

الرابع: أن لا يكونا في وزن ملحق، سواء كان الملحق أحد المثلين، كفرد ومهدد، أو غيرهما كهيلل، أو كليهما، نحو: افعُسْس، فإنها ملحقة بجعفر، ودحرج، واحرنجم.

الخامس والسادس والسابع والثامن: أن لا يكونا في اسم على فعل بفتحتين كطلل ومدد، أو فعل بضمتين، كذلل وجدد جمع جديده، أو فعل بكسر أوله وفتح ثانية كِلَمَم، وكِلَلِ أو فعل بضم أوله وفتح ثانية كُلَّر وجدد جمع جُدَّة، وهي الطريقة في الجبل.

وفي هذه الأنواع السبعة الأخيرة يمتنع الإدغام.

والثلاثة الباقيه أن لا تكون حركة ثانيهما عارضة، نحو: أخْصَصَ أبِي، وَاكْفُ الشَّرَّ، أصلهما: أخْصَصْ، وَاكْفُ - بسكون الآخر - ثم نقلت حركة الهمزة إلى الصاد، وحُركت الفاء لالتقاء الساكنين، وأن لا يكون المثلان ياءين، لازماً تحريك ثانيهما، نحو: حَيَّيْ، وَعَيَّيْ، ولا تاءين في افتعل، كاسْتَرَ واقتَلَ.

وفي هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام والفك، قال تعالى: ﴿وَيَحِيَ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْنَةٍ﴾ [الأفال: ٤٢]، ويقرأ أيضاً: ﴿مَنْ حَيَّ﴾، وتقول: استَرَ واقتَلَ، وإذا أردت الإدغام نقلت حركة الأولى إلى الفاء وأسقطت الهمزة للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغمت؛ فتقول في الماضي: سَتَرَ وقتلَ، وفي المضارع يَسْتَرَ ويقتلَ، بفتح أولهما، وفي المصدر سِتَّاراً وقِتَلاً، بكسر أولهما.

ويجوز الوجهان أيضاً في ثلاث مسائل آخر:

إحداهن: أولى التاءين الزائدتين في أول المضارع، نحو: تَتَجلِّي وَتَتَدَكَّرُ. وذكر الناظم في شرح الكافية، وتبعه ابنه، أنك إذا أدغمت اجتلت همزة الوصل، ولم يخلق الله همزة الوصل في أول المضارع، وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء، وبذلك قرأ البزي رحمه الله تعالى في الوصل، نحو: ﴿وَلَا تَيَمِّمُوا﴾ [البقرة:

[٢٦٧]، ﴿وَلَا تَبْرَحُ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، و﴿كُنْتُ تَمَنَّوْ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، فإن أردت التخفيف في الابتداء حذف إحدى التاءين، وهي الثانية، لا الأولى خلافاً لهشام، وذلك جائز في الوصل أيضاً، قال الله تعالى: ﴿نَارًا تَأْطَلَ﴾ [الليل: ١٤]، ﴿وَلَقَدْ كُنْتُ تَمَنَّوْ الْمَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٤٣].

وقد يجيء هذا الحذف في التون، ومنه على الأظهر قراءة ابن عاصم: ﴿وَكَذَلِكَ نُجِيَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنياء: ٨٨]، وأصله: نُنجي - بفتح التون الثانية - وقيل: الأصل: نُنجي - بسكونها - فأدغمت كإجاصة وإجابة، وإدغام التون في الجيم لا يكاد يعرف، وقيل: هو من نجا ينجو، ثم ضعفت عينه وأُسند لضمير المصدر ولو كان كذلك لفتحت الياء لأنَّه فعل ماض.

الثانية والثالثة: أن تكون الكلمة فعلاً مضارعاً مجزوماً، أو فعل أمر، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنِ دِينِهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فيقرأ بالفك وهو لغة أهل الحجاز، والإدغام وهو لغة تميم، قال الله تعالى: ﴿وَاعْضُضْ مِنْ صَوْنِكَ﴾ [لقمان: ١٩] وقال الشاعر:

### ٥٨٣ - فَعُضَّ الظَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نَمِيرٍ

والترزم الإدغام في هُلُمَ، لثقلها بالتركيب، ومن ثم التزموا في آخرها الفتح، ولم يجيزوا فيه ما أجازوه في آخر، نحو: رُدَّ وَشُدَّ من الضم للاتابع؛ والكسر على أصل التقاء الساكنين.

ويجب الفك في أفعال في التعجب، نحو: أَسْدِدْ بِيَاضِ وُجُوهِ الْمَتَقِينَ؛ وَأَخِبِّ إلى الله تعالى بالمحسنين.

وإذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب فك الإدغام في لغة غير بكر بن وائل، نحو: حَلَّتْ، و﴿قُلْ إِنْ ضَلَّتْ﴾ [سبأ: ٥]، ﴿وَشَدَّدَنَا أَسْرَهُمْ﴾ [الإنسان: ٢٨].

وقد يفك الإدغام في غير ذلك شذوذًا؛ نحو: لَحِحَتْ عَيْنُهُ . وأَلَّ السَّقَاءُ، أو في ضرورة، كقوله:

### ٥٨٤ - الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجْلِ الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوَهُوبِ الْمُجْزِلِ





# فهرس الشواهد الواردة في كتاب «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» لابن هشام

رقم الشاهد

الشاهد

## حرف الهمزة

٣٩	أبوه منذر ماء السماء	أنا ابن مزيقيا عمرو وجدي
٩٦	من لد شولاً فإلى إتلائها	.....
١٣٦	للامتشابهان ولا سواء	وأعلم أن تسلیماً وتركاً
٢٥٤	ولو توالت زمر الأعداء	لا أقعد الجبن عن الهيجاء
٣٠٨	بين بصرى وطعنة نجلاء	ريما ضربة بسيف صقيل
٣٨٥	رد، التحية نطقاً أو بإيماء	نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت
٤٠٧	ولا للما بهم أبداً دواء	فلا والله لا يلفى لما بي
٤٦٤	عاييت لو ينفعني العيء	يا عنز هذا شجر وماء
٥٢٦	فقد ذهب اللذادة والفتاء	إذا عاش الفتى مائتين عاماً
٥٣٧	فلا فقر يدوم ولا غناء	سيغبني الذي أغناك عنني
٥٥٣	كأن لون أرضه سماؤه	ومهمه مغبرة أرجاؤه

## حرف الباء الموحدة

أقلني اللوم عاذل والعتابا  
١      وقولي إن أصبت لقد أصابا

١٣	لا يزالون ضاربيين القباب	رب حي عرنودس ذي طلال
١٥	فما هي إلا لمحه وتغيب	على أحوذيين استقلت عشية
٧٣	ترضى من اللحم بعظم الرقبه	أم الحليس لعجوز شهر به
٧٥	عليٌ ولكن ملء عين حبيبها	أهابك إجلالاً، وما بك قدرة
٨٩	فالعيش إن حم لي عيش من العجب	باتت فؤادي ذات الحال سالبة
٩٢	على كان المسمومة العراب	سراة بنني أبي بكر تسامي
١٠٢	وما صاحب الحاجات إلا معذبا	وما الدهر إلا منجناً بأهله
١١٢	بمغن فتيلأ عن سواد بن قارب	وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة
١١٥	فإنك مما أحدثت بالمجرب	فإن تنا عنها حقبة لا تلاقها
١١٩	من الأكوار مرتعها قريب	وقد جعلت قلوص بنني سهيل
١٢١	تكلمني أحجاره وملاعبه	وأسقيه حتى كاد مما أبشه
١٢٤	يكون وراءه فرج قريب	عسى الكرب الذي أمسيت فيه
١٢٦	حين قال الوشاة هند غضوب	كرب القلب من جواه يذوب
١٤٠	فإن لنا الأم النجيبة والأب	فمن يك لم ينجب أبوه وأمه
١٤٢	فإنني وقيار بها الغريب	فمن يك أمسى بالمدينة رحله
١٥٠	كأن وريديه رشاء خلب	كأن وريديه رشاء خلب
١٥٦	فيه نلذ ولا لذات للشيب	إن الشباب الذي مجده عواقبه
١٦١	لا أم لي إن كان ذاك ولا أب	هذا لعمركم الصغار بعينه
١٧٥	إنما الشيخ من يدب دببا	زعمتني شيخاً، ولست بشيخ
١٨٩	أني وجدت ملوك الشيمة الأدب	كذاك أدبت حتى صار من خلقني
١٩١	ترى حبهم عاراً علي وتحسب	بأي كتاب ألم بأية سنة
١٩٢	تقول هزيز الريح مرت بآثاب	إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه
١٩٩	وأراف مستكفى وأسمح واهب	وأنت أرانني الله أمنع عاصم
٢٠٨	القحنهاغر السحائب	نتائج الريح محاسناً
٢١٢	فإن الحوادث أودي بها	فإما تريننيولي لمة
٢٢٥	يسؤك، وإن يكشف غرامك تدرب	وقالت: متى يدخل عليك ويتعلل
٢٢٨	ما دام معنياً بذكر قلبه	وإنما يرضي المنينب ريه
٢٣٤	عدلت بهم طهية والخشابا	أشعلبة الفوارس ألم رياحا

رقم الشاهد	الشاهد
٢٣٦	لدن بهز الكف يعسل متنه
٢٤٤	تعفق بالأرطى لها وأرادها
٢٤٨	على حين أهلي الناس جل أمورهم
٢٥٠	أعبدأ حل في شعبي غريباً
٢٦٢	ومالي إلا آل أحمد شيعة
٢٧٩	أصح مصيخاً لمن أبدى نصيحته
٢٩١	خلبي الذنابات شمalaً كثباً
٢٩٣	ربه فتية دعوت إلى ما
٢٩٤	تخيرن من أزمان يوم حليمة
٢٩٦	لدوا للموت وابنوا للخراب
٣١٠	أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد
٣٤١	فلئن لقيتك خاليين لتعلمن
٣٤٢	صريع غوان شاقهن وشقنه
٣٥٩	ما إن رأينا للهوى من طب
٣٩١	نجوت وقد بل المرادي سيفه
٣٨٨	كان صغرى وكبرى من فقاقعها
٤٠٢	لكنه شاقه أن قيل ذا رجب
٤٠٣	فإياك إياك المراء؛ فإنه
٤٠٨	فأصبح لا يسألنه عن بما به
٤١٠	أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا
٤١٥	كهز الرديني تحت العجاج
٤٤٨	يبكيك ناء بعيد الدار مفترب
٤٥٠	الا يا قوم للعجب العجيب
٤٥١	أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة
٤٦٠	وا، بأبي أنت وفوك الأشتب
٤٩٧	إذن والله نرميهم بحرب
٥٠٦	لولا توقع معتر فأرضيه
٥١٩	ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا
٥٢٠	أخلاي لو غير الحمام أصابكم

٥٢٢	ولكن سيراً في عراض المواكب	فاما القتال لا قتال لديكم
٥٣٤	لا يبصر الكلب في ظلمائها الطنبـا	في ليلة من جمادى ذات أندية
٥٤١	يا عمرو يا بن الأكرمين نسبـا	.....
٥٤٢	حتى اكتسى الرأس قناعاً أشيبـا	لكل دهر قد لبست أثوابـا
٥٥٩	مثل الحرير وافق القصـبا	كأنه السيل إذا اسلـحـا
٥٦٠	بمنهم رجون الربـاب سكوبـا	عسى الله يغـني عن بلاد ابن قادرـا
٥٧٨	وكأنها تفاحة مطـيـبة	.....
٥٨٢	فلا كعبـاً بلـغـت ولا كلـابـا	فغضـ الـ طـرـفـ إـنـكـ مـنـ نـمـيرـ

### حرف التاء المثلثة

٥١	وبيـري ذـو حـفـرت وـذـو طـويـت	فـإـنـ المـاءـ مـاءـ أـبـيـ وجـديـ
٦٦	مقالـةـ لـهـبـيـ إـذـاـ الطـيـرـ مـرـتـ	خـبـيرـ بـنـوـ لـهـبـ؛ـ فـلـاـ تـكـ مـلـغـيـاـ
١٦٨	فـيـرـأـبـ ماـ أـثـأـتـ يـدـ الـغـفـلـاتـ	أـلـاـ عـمـرـ وـلـىـ مـسـطـاعـ رـجـوعـهـ
١٧٢	حـتـىـ أـلـمـتـ بـنـاـ يـوـمـاـ مـلـمـاتـ	قـدـ كـنـتـ أـحـجـوـ أـبـاـ عـمـروـ أـخـاـ ثـقةـ
١٨٨	وـلـاـ مـوـجـعـاتـ الـقـلـبـ حـتـىـ تـوـلتـ	وـمـاـ كـنـتـ أـدـرـيـ قـبـلـ عـزـةـ مـاـ الـبـكـىـ
١٩٦	إـذـاـ أـنـاـ لـمـ أـطـعـنـ إـذـاـ الـخـيـلـ كـرـتـ	عـلـامـ تـقـولـ الرـمـحـ يـثـقـلـ عـاتـقـيـ
٢٣١	لـيـتـ شـبـابـاـ بـوـعـ فـاشـتـرـيـتـ	لـيـتـ،ـ وـهـلـ يـنـفـعـ شـيـئـاـ لـيـتـ؟ـ
٣١١	تـرـفـعـنـ ثـوـبـيـ شـمـالـاتـ	رـبـماـ أـوـفـيـتـ فـيـ عـلـمـ
٣٤٠	فـيـ النـائـبـاتـ وـإـلـمـامـ الـمـلـمـاتـ	كـلـاـ أـخـيـ وـخـلـيـلـيـ وـاجـديـ عـضـداـ
٤٣١	أـنـتـ الـذـيـ طـلـقـتـ عـامـ جـعـنـاـ	يـاـ أـبـجـرـ بـنـ أـبـجـرـ يـاـ أـنـتـاـ
٥٢٧	بـنـتـ ثـمـانـيـ عـشـرـةـ مـنـ حـجـتـهـ	كـلـفـ مـنـ عـنـائـهـ وـشـفـوتـهـ
٥٥٦	مـنـ بـعـدـ مـاـ وـبـعـدـ مـاـ وـبـعـدـ مـتـ	وـالـلـهـ أـنـجـاكـ بـكـفـيـ مـسـلـمـتـ
	وـكـادـتـ الـحرـةـ أـنـ تـدـعـىـ أـمـتـ	كـانـتـ نـفـوسـ الـقـوـمـ عـنـدـ الـغـلـصـمـتـ

### حرف الجيم

٣٢	ولـجـتـ وـكـنـتـ أـوـلـهـمـ وـلـوـجاـ	فـيـاـ لـيـتـيـ إـذـاـ مـاـ كـانـ ذـاـكـمـ
٢٨٧	مـتـىـ لـجـجـ خـضـرـ لـهـنـ نـئـبـجـ	شـرـبـنـ بـمـاءـ الـبـحـرـ ثـمـ تـرـفـعـتـ

٣٥٤	ما زال يوقن من يؤمك بالغنى وسائله المحتاج
٤٢٦	يا ليتنى علقت غير حارج قبل الصباح ذات خلق بارج
٥٦٥	أم صبّي قد حبّا أو دارج خالي عويف وأبو علچ المطعمان الضيف في العش

### حرف الحاء المهملة

٤٥	نحن قتلنا الملك الججاجا
١٠٧	من صد عن نيرانها
٢٠٤	ليبك يزيد ضارع لخصومة
٣٩١	إذا سايرت أسماء يوماً ظعينة
٤٥٩	أخاك أخاك؛ إن من لا أخاله
٥٠١	يا ناق سيري عنقاً فسيحا
٥٠٤	وقولي كلما جشأت وجاشت:
٥٤٢	أخو بيضات رائح متأوب
	رحون الذون صبحوا الصباها
	فأنا ابن قيس لا براح
	ومختبط مما تطيح الطوائح
	فأسماء من تلك الظعينة أملح
	كساع إلى الهيجا بغیر سلاح
	إلى سليمان فنستريحا
	مكانك تحمي أو تستريح
	رفيق بمسح المنكبين سبور

### حرف الدال المهملة

٤	أقائلن أحضرروا الشهودا
١٢	لعبن بنا شيباً وشيبتنا مردا
٢٠	بما لاقت لبونبني زياد
٢٩	أنالهماه قفو أكرم والد
٣٣	أرى ما ترين أو بخيلاً مخلدا
٣٧	ليس الإمام بالشحيح الملحد
٣٨	ظلماً علينا لهم فديد
٧١	بنوهن أبناء الرجال الأبعد
٨٤	أخاك إذا لم تلفه لك من جدا
٨٧	على السن خيراً لا يزال يزيد
٨٨	بما كان إياهم عطية عودا
	أريت إن جاءت به أملاودا
	دعاني من نجد؛ فإن سنينه
	ألم يأتيك والأنباء تنمي
	لوجهك في الإحسان بسط وبهجة
	أريني جواداً مات هزاً لعلني
	قدني من نصر الخبيبين قد
	نبئت أخوالى ببني يزيد
	بنونا بنو أبناءنا وبيناتنا
	وما كل من يبدي البشاشة كائناً
	ورج الفتى للخير ما إن رأيته
	قنافذ هداجون حول بيوتهم

٩٠	كليلة ذي العائر الأرمد	وبات وباتت له ليلة
١١٤	فلما دعاني لم يجدني بقعد	دعاني أخي والخيل بيمني وبينه
١٢٢	إذا نحن جاوزنا حفيير زياد	وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده
١٢٧	إذا غدا حشو ريطه وبرود	كادت النفس أن تفيف عليه
١٢٩	يقيناً لرهن بالذى أنا كائد	أموت أسى يوم الرجم وإنني
١٣١	وتعدو دون غاضرة العوادي	فإنك موشك ألا تراها
١٣٢	تشكى فاتي نحوها فأعودها	فقلت عساها نار كأس وعلها
١٣٨	إلى حمامتنا أو نصفه فقد	قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا
١٤٧	حلت عليك عقوبة المتعمد	شلت يمينك إن قتلت لمسلمًا
١٥٩	وقال ألا لا من سبيل إلى هند	فقام يذود الناس عنها بسيفه
١٧١	فإن اغتاباطاً بالوفاء حميد	دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط
١٧٧	فعردت فيمن كان عنها معرداً	ظننتك إن ثبت لظى الحرب صالحًا
١٨٠	يسومك ما لا يستطيع من الوجود	إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى
٢٠١	أجنداً يحملن أم حديداً؟	مال للجمال مشيهما وئيداً
٢٠٣	من الوجود شيء قلت بل أعظم الوجود	تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه
٢٢٩	ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى	لم يعن بالعلياء إلا سيداً
٢٤٥	جهاراً فكن في الغيب أحفظ للود	إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
٢٥٨	علفتها تبناً وماء بارداً	لما حططت الرحيل عنها وارداً
٢٦٠	عاف تغير إلا النؤي والوتد	وبالصريمة منهم منزل خلق
٢٧٣	بذكركم حتى كأنكم عندي	تسليت طرأ عنكم بعد بينكم
٢٩٥	ملكاً أجار لمسلم ومعاهد	وملك ما بين العراق ويشرب
٣٠٧	وليداً وكهلاً حين ثبت وأمرداً	وما زلت أبغى المال مذ أنا يافع
٣٧٥	جحاش الكرملين لها فديد	أتاني أنهم مزقون عرضي
٤٠٠	مهفهفة لها فرع وجيد	ورب أسللة الخدين بكر
٤٠٤	أخذت على موائقاً وعهوداً	لا لا أبوح بحب بشنة؛ إنها
٤٣٥	سرادق المجد عليك ممدود	يا حكم بن المنذر بن الجارود
٤٣٦	بأجود منك يا عمر الجوادا	فما كعب بن مامدة وابن أروى
٤٤٢	أنت خلْفتني لدهر شديد	يا بن أمري ويا شقيق نفسي
٤٤٧	لأناس عتوهم في ازدياد	يا لقومي ويا لأمثال قومي

٤٦٥	أقوت وطال عليها سالف الأمد	يا دار مية بالعلیاء فالسند
٤٧٢	قديماً، ويقطط الزناد من الزند	ومن عضة ما ينبتن شکيرها
٤٧٧	ولا تعبد الشيطان، والله فاعبدها	إياك والموتى لا تقربنها
٤٩٣	مني السلام وألا تشعرا أحداً	أن تقرآن على أسماء ويحكما
٥٣٨	عصاً في رأسها منوا حديد	وقد أعددت للعذال عندي
٥٤٦	وزنك أثبّت أزناها	ووجدت إذا اصطلحوا خيرهم
٥٤٧	وقد أراهن عنني غير صداد	أبصارهن إلى الشبان مائلة
٥٦٣	عيت جواباً، وما بالربع من أحد	وقفت فيها أصلأً لا أسائلها
٥٨١	وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا	إن الخليط أجدوا البين فانجردوا
٢١	ألا يجاورنَا إلَّا ديار	وما علينا إذا ما كنت جارتنا
٢٣	إِيَّاهُمُ الْأَرْضَ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ	بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت
٢٧	إذا لم تزل لاكتساب الحمد مبتداً	بلغت صنع امرئ بر إخالكه
٢٨	عن العهد، والإنسان قد يتغير	لئن كان إيه لقدر حال بعدها
٣٦	حاشاي، إني مسلم معذور	في فتية جعلوا الصليب إلههم
٤٠	ما مسها من نقب ولا دبر	أقسم بالله أبو حفص عمر
٤١	سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو	وما اهتز عرش الله من أجل هالك
٤٧	علينا اللاء قد مهدوا الحجورا	فما آباءنا بأمن منه
٤٨	لعلى إلى من قد هويت أطير	أسرب القطا هل من يغير جناحه
٥٧	فما لدى غيره نفع ولا ضر	ما الله موليك فضل فاحمدنه به
٥٨	ولو أتيح له صفو بلا كدر	ما المستفز الهوى محمود عاقبة
٥٩	أبناء يعصر حين اضطرها القدر	لا تركن إلى الأمر الذي ركنت
٦٢	ولقد نهيتك عن بنات الأوبر	ولقد جنيدك أكمؤاً وعساقاً
٦٣	صادت وطبت النفس يا قيس عن عمرو	رأيتك لما أن عرفت وجوهنا
٦٨	سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا	ألا ليت شعري هل إلى أم جحدر
٨٢	ولا زال منهلاً بجرعائك القطر	ألا يا اسلامي يا دار مي على البلى
٨٣	وكونك إيه عليك يسير	ببذل وحلم ساد في قومه الفتى
١٠٤	إذ هم قريش، وإذا ما مثلهم بشر	فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
١٠٩	يبغي جوارك حين لات مجبر	لهفي عليك للهفة من خائف
١١٦	وهل ينكر المعروف في الناس والأجر	ولكن أجرأ لو فعلت بهين

وكم مثلها فارقتها وهي تصفر ١١٨  
 ثوبى فأنهض نهض الشارب السكر ١٢٠  
 إذا لسلام ذوى أحبابها عمرا ١٥٤  
 وأنتم ذنابى لا يدين ولا صدر ١٦٢  
 إذا هو بالمجدى ارتدى وتأزرا ١٦٥  
 فبالغ بلطف في التحيل والمكر ١٦٩  
 ومن ذا الذي ياعز لا يتغير ١٧٦  
 عشية لاقينا جذام وحميرا ١٧٨  
 وفي الأراجيز خلت اللؤم والخورا ١٨٥  
 وضعت بها عنه الولية بالهجر ١٩٤  
 حصين عبيطات السدايف والخمر ٢٠٥  
 وإن كان الله نسب وخير ٢١٠  
 كما أتى ربه موسى على قدر ٢١٩  
 وهل يعذب إلا الله بالنار ٢٢٢  
 كما انتفض العصفور بلله القطر ٢٥٣  
 ومن تكونوا ناصريه ينتصر ٢٥٥  
 وأنك لا خل لدى ولا خمر ٢٥٦  
 عدا الشمطاء والطفل الصغير ٢٦٦  
 لدикكم، فلم يعدم ولاء ولا نصرا ٢٧٥  
 فآفة الطالب أن يضجرا ٢٨٠  
 هل: أبرحت ربا وأبرحت جارا ٢٨٤  
 وداعي المنون ينادي جهاراً ٢٨٦  
 أقوين من حجاج ومن دهر ٣٠٠  
 فسما فأدرك خمسة الأشجار ٢٠٦  
 وعناجيج بينهن المهاجر ٣١٢  
 وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا ٣٢٥  
 وحدى، وأخشى الرياح والمطرا ٣٢٧  
 فلبى فلبي يدي مسورا ٣٣١  
 فما شربوا بعداً على لذة خمرة ٣٤٦

فأبانت إلى فهم، وما كدت آئياً  
 وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني  
 لو لم تكن غطfan لا ذنب لها  
 بأي بلاء يا نمير بن عامر  
 فلا أب وابناً مثل مروان وابنه  
 تعلم شفاء النفس قهر عدوها  
 وقد زعمت أني تغيرت بعدها  
 وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة  
 أبالأرجيز يا بن اللؤم توعدني  
 إذا قلت إني أتب أهل بلدة  
 غداة أحلت لابن أصرم طعنة  
 وأحرقهم وأهونهم عليهم  
 جاء الخلافة أو كانت له قدراً  
 نبئتهم عذبوا بالنار جارهم  
 وإنني لتعزوني لذكراك هزة  
 من أمكم لرغبة فيكم جبر  
 أفي الحق أن مغرم بك هائم  
 أبحنا حيهم قتلاً وأسراً  
 بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة  
 اطلب ولا تضجر من مطلب  
 أقول لها حين جد الرحيب  
 أنفساً تطيب بنيل المني  
 لمن الديار بقنة الحجر  
 ما زال مذ عقدت يداه إزاره  
 ربما الجامل المؤبل فيهم  
 إنارة العقل مكسوف بطوع هوى  
 والذئب أخشاه إن مررت به  
 دعوت لما نابني مسورة  
 ونحن قتلنا الأسد أسد شنوة

٣٥١	ونار توقد بالليل نارا	أكل امرئ تحسبين أمرا
٣٧٣	إذا عدمو زاداً فإنك عاقر	ضروب بنصل السيف سوق سمانها
٣٧٤	هلاً، وأخرى منها تشبه البدراء	فتاتان أما منهما فشببها
٣٧٧	غفر ذنبهم غير فخر	ثم زادوا أنهم في قومهم
٣٨١	حميداً، وإن يستغن يوماً فأجدر	فذلك إن يلق المنية يلقيها
٣٨٤	إلا وكان لمرتاع لها وزرا	نعم امرا هرم، لم تعر نائبة
٣٩٢	وإنما العزة للكثير	ولست بالأكثر منهم حصى
٣٩٦	سم العداوة وآفة الجزر	لا يبعدن قومي الذين هم
	والطيبون معاقد الأزر	النازلون بكل معترك
٤١٩	شعث ابن سهم أم شعث ابن منقر	لعمرك ما أدرني وإن كنت داريأ
٤٢٢	أيماء إلى جنة أيماء إلى نار	يا ليتما أمسنا شالت نعمتها
٤٢٣	لكن وقائعه في الحرب تنتظر	إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره
٤٢٨	وإن النبغي فوق ذلك مظهرا	بلغنا السماء مجدا وسناؤنا
٤٣٠	وقدمت فيه بأمر الله يا عمرا	حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له
٤٥٢	سيري وإشفافي على بعيري	جاري لا تستنكري عذيري
٤٥٤	إن الحوادث ملقي ومنتظر	يا اسم صبراً على ما كان من حدث
٤٥٦	طريف بن مال ليلة الجوع والخصر	لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره
٤٥٨	وأبرز ببرزة حيث اضطرك القدر	خل الطريق لمن يبني المنار به
٤٧٢	ومن عضة ما ينبتن شكيرها	إذا مات منهم سيد سرق ابنه
٤٨١	أودي بها الليل والنهار	ألسن تروا إرماً وعدا
	فهل كانت جهرة وبار	ومر دهر على وبار
٤٨٧	بشبيب غائلة النفوس غدور	طلب الأزراق بالكتائب إذ هوت
٤٩٦	إنني إذن أهلك أو أطيرا	لا تتركني فيهم شطيرا
٤٩٩	فما انقادت الآمال إلا لصابر.	لأستهلن الصعب أو أدرك المنى
٥٠٧	كالثور يضرب لما عافت البقر	إن وقتلي سليكاً ثم أعقله
٥٠٨	كأن أبكارها نعاج دوار	لا أعرفن ربرباً حوراً مدامعها
٥١٢	مطبعة من يأتها لا يضرها	فقلت: تحمل فوق طوقك، إنها
٥٢٤	ثلاث شخصوص كاعبان ومعصر	فكان مجني دون من كنت أتفقى
٥٢٩	فدعاء قد حلبت على عشراري	كم عمة لك يا جرير وخالة

٥٣٠	آلم أحالم يسره بعد عشر	اطرد اليأس بالرجا فكأيْ
٥٣٥	ولو تحنى كل عود ودبر	لا بد من صنعا وإن طال السفر
٥٣٩	ليلاي منكن أم ليلى من البشر	بإله يا ظبيات القاع قلن لنا
٥٤٤	عضب مضاربها باق بها الأثر	كأنهم أسيف بيض يمانية
٥٤٥	زغب الحواصل لا ماء ولا شجر	ماذا تقول لأفراح بذى مرخ
٥٤٨	في أشب الغيطان ملتف الحظر	حفت بأطواب جبال وسمرا
	فيها عيائيل أسود ونمر	
٥٥٢	لا أدلج الليل ولكن أبتكر	لست بليلي ولكنني نهر
٥٥٤	إلى ملك أعشوا إلى ضوء ناره	تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله
٥٥٥	وجاءت الخيل أثافي زمر	أنا ابن ماوية إذ جد النقر
٥٦٢	أو انبت حبل أن قلبك طائر	أللحق إن دار الرباب تباعدت
٥٦٦	وكحل العينين بالعواور	حنى عظامي وأراه شاغري
٥٧٥	تضائق عنها أن تولجها الإبر	فإن القوافي تتلجن موالجاً

### حرف السين المهملة

٣١	إذ ذهب القوم الكرام ليسي	عددت قومي كعديد الطيس
١٤٥	في بلدة ليس بها أنيس	يا ليتنى وأنت يا لميس
٢٣٧	والحب يأكله في القرية السوس	آليت حب العراق الدهر أطعمه
٢٤٠	أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس	فأين إلى أين النجاة ببلغتي
٢٦١	إلا يعافير إلا العيس	وبلدة ليس بها أنيس
٣٢٩	دواليك، حتى كلنا غير لابس	إذا شق ببرد شق بالبرد مثله
٣٧٤	هلالاً، وأخرى منهمما تشبه الشمس	فتاتان إما منها فشبيهة
٤٥٣	ترجو الحباء، وربها لم ييأس	يا مرو إن مطيتي محبوسة
٤٨٣	عجائزاً مثل السعالى خمسا	لقد رأيت عجباً مذ أمسا
٤٨٤	وتناس الذى تضمن أمس	اعتصم بالرجاء إن عن بأس
٤٨٥	ومضى بفصل قضائه أمس	اليوم أعلم ما يجيء به
٤٩٠	وعدتني غير مختلس	كي لتقضيني رقية ما

### حرف الصاد المهملة

فإن تتعذرني أتعذر بمثلها ٥٧٤ وسوف أزيد الباقيات القوارصا

### حرف الضاد المعجمة

٨٥	أحبك حتى يغمض الجفن مغمض
٣٢٤	طول الليالي أسرعت في نقضي طوين طولي وطويون عرضي
٣٢٨	ضربياً هذاذيك وطعنناً وخضاً يمضي إلى عاصي العروق النحضا

### حرف الطاء المهملة

حتى إذا جن الظلام واختلط جاؤوا بمندق هل رأيت الذئب قط ٣٩٤

### حرف الظاء المعجمة

يداك يد خيرها يرجى وأخرى لأعدائها أغائظه ٧٩

### حرف العين المهملة

٣٠	بكل الذي يهوى نديمي مولع	تمل الندامى ما عداني؛ فإنني
٦٤	إذا لم تكونا لي على من أقاطع	خليلي ما واف بعهدي أنتما
٦٩	فإن فؤادي عندك الدهر أجمع	فإن يك جثماتي بأرض سواكم
٩٧	فإن قومي لم تأكلهم الضبع	أبا خراشة أما أنت ذا نفر
١٢٣	إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا	ولو سئل الناس التراب لاوشكوا
١٢٨	وقد كربت أعناقها أن تقطعا	سقاها ذوو الأحلام سجلأ على الظما
١٥٧	ولكن لوراد المنون تتابع	تعز فلا إلفين بالعيش متua
١٦٤	اتسع الخرق على الرافق	لا نسب الـ يوم ولا خلة
٢١٥	والظاعنون إلى، ثم تصدعوا	فبكى بناتي شجohen وزوجتي
٢٣٥	أشارت كليب بالأكف الأصابع	إذا قيل أي الناس شر قبيلة

٢٤٢	نَ إِذَا هُمْ لَمْ حَوْا شَعَاعَهُ	بِعَكَاظِ يَعْشِي النَّاظِرِي
٢٤٩	فَمَا نَيْلُ الْخَلْوَدِ بِمُسْتَطِعَهُ	فَصَبِرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبِرًا
٢٦٢	إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ	فَإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً
٢٨٩	يَرَادُ الْفَتَى كَيْمًا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ	إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضْرًا؛ فَإِنَّمَا
٢٩٠	لِسَانَكَ كَيْمًا أَنْ تَغْرِي وَتَخْدُعَا	فَقَالَتْ: أَكَلَ النَّاسُ أَصْبَحَتْ مَانِحًا
٣٣٣	لَهُ وَلَدٌ مِّنْهَا فَذَاكَ الْمَذْرُعُ	إِذَا باهْلِي تَحْتَهُ حَنْظُلِيَّةٌ
٣٣٤	إِلَيْهِ، فَهَلَا نَفْسٌ لِّيلَى شَفِيعَهَا	وَنَبَيَّتْ لِيلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ
٣٣٥	فَقَلَتْ: أَلَمْ تَصْحُّ وَالشَّيْبُ وَازْعُ	عَلَى حِينِ عَاتَبَتِ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا
٣٦٣	عِنْدِ الرَّفَادِ، وَعَبْرَةٌ لَا تَقْلُعُ	أَوْدِي بْنِي وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً
٣٦٤	فَتَخْرُمُوا، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ	سَبَقُوا هَوَيًّا وَأَعْنَقُوا الْهَوَاهِمُ
٣٦٧	وَبَعْدِ عَطَائِكَ الْمَائِهِ الرَّتَاعِ	أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِ الْمَوْتِ عَنِي
٣٩٩	فَلَمْ أَعْطِ شَيْئًا وَلَمْ أَمْنَعُ	وَقَدْ كُنْتَ فِي الْحَرِّ ذَا تَدْرَا
٤١١	عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقِبَهُ وَقَوْعَاهُ	أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشَرٌ
٤١٧	أَمْوَاتِي نَاءٌ أَمْ هُوَ الْآنُ وَاقِعٌ	وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا
٤٢١	مَا بَيْنِ مَلْجَمِ مَهْرَهُ أَوْ سَافِعٍ	قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ
٤٤٣	يَا بَنَةَ عَمٍّ لَا تَلُومِي وَاهْجِعِي	.....
٤٤٦	إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لَكَاعُ	أَطْوَفَ مَا أَطْوَفْ ثُمَّ آوَيْ
٤٧٦	تَرَكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ	لَا تَهْمِنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ
٤٩٢	فَتَرَكَهَا شَنَاً بِبَيْدَاءِ بَلْقَعُ	أَرَدْتَ لَكِمَا أَنْ تَطِيرَ بِقَرْبِتِي
٥٢٨	لَسْتَةِ أَعْوَامٍ، وَذَا الْعَامِ سَابِعٌ	تَوَهَّمْتَ آيَاتِ لَهَا فَعَرَفْتَهَا
٥٣٢	وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَذْرَعٍ وَأَصْبَعٌ	أَرْمَيْتُ عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعَ أَجْمَعٌ
٥٦٤	مَالٌ إِلَى أَرْطَاهُ حَقْفٌ فَالْطَّجَعُ	لِمَا رَأَى أَلَا دَعَهُ وَلَا شَبَعَ

### حرف الفاء

٦	صَهْبَاءُ خَرْطُومًا عَقَارًا قَرْقَفَا	خَالِطٌ مِنْ سَلْمٍ خَيَاشِيمٍ وَفَا
٧٦	أَذْوَنْسَبُ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ؟	فَقَالَتْ: حَنَانُ، مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا؟
١٠١	وَلَا صَرِيفٌ، وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزْفُ	بَنِي غَدَانَةٌ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ
١٠٥	وَمَا كُلَّ مِنْ وَافِي مِنْيَ أَنَا عَارِفٌ	وَقَالُوا تَعْرَفُهَا الْمَنَازِلُ مِنْ مِنْيَ

رقم الشاهد	الشاهد
------------	--------

١٣٩ يدا أبي العباس والصيوفا  
٣٤٤ فما عطفت مولى عليه العواطف  
٣٥٧ كما تضمن ماء المزنة الرضف  
٤٧٥ أبداً، وقتلبني قتيبة شافي  
٥٠٥ أحب إلي من لبس الشفوف  
٥٦٧ نفي الدرهم تنقاد الصياريف

إن الربيع الجود والخريفا  
ومن قبل نادى كل مولى قرابة  
تسقي امتياحاً ندى المسواك ريقتها  
من نشقفن منهم فليس بآيب  
ولبس عباءة وتقر عيني  
تنفي يداها الحصى في كل هاجرة

## حرف القاف

٥٢ ذوات ينْهَضن بغير سائق  
٥٥ أمنت، وهذا تحملين طليق  
١٢٥ في بعض غراته يوافقها  
١٤٣ بغاة ما بقينا في شقاق  
١٦٤ اتسع الخرق على الراتق  
٢٠٠ ستجزى بما نسعي فتسعد أو تشقي  
٢٤٧ بله الأكف كأنهالم تخلق  
٣٩٨ قرع القوافيز أفواه الأباريق  
٤١٤ فيبدو، وتأرات يجم فيغرق  
٥٠٣ وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق؟  
٥١٨ من الفتى وهو المغيبظ المحنق  
٥٧١ فماء الهوى يرفض أو يتفرق

جمعتها من أينق موارق  
عدس مالعبد عليك إمارة  
يوشك من فر من منيته  
ولا فاعللموا أنا وأنتم  
لا نسب اليوم ولا خلة  
حذار فقد نبئت إنك للذى  
تذر الجمامجم ضاحياً هاماتها  
أفنى تلادي وما جمعت من نشب  
وإنسان عيني يحرر الماء تارة  
ألم تسأل الرابع القواء فيننطق  
ما كان ضرك لو مننت، وربما  
أدراً بحزوى هجت للعين عبرة

## حرف الكاف

٥ آثرك الله به إيشاركا  
١٧٤ وإلا فهوبني امرأ هالكا  
٢٣٢ تختبط الشوك ولا تشك  
٣٢٦ لم يك شيء يا إلهي قبلكا  
٤٦٣ إني رأيت الناس يحمدونكا

والله أسماك سما مباركأ  
فقلت: أجرني أبا مالك  
حوكى على نيرين إذ تحاك  
وكنت إذ كنت إلهي وحدك  
يا أيها المائج دلوى دونكA

## حرف اللام

- ٣ ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل  
 ١٨ بيشرب، أدنى دارها نظر عالي  
 ١٩ شديداً بأعباء الخلافة كاهله  
 ٢٤ يدافع عن أصحابهم أنا أو مثلي  
 ٤٣ قتلا الملوك وفكك الأغلالا  
 ٤٦ وحلت مكاناً لم يكن حل من قبل  
 ٤٩ وهل يعمن من كان في العصر الحالي  
 ٥٠ فسلم على أيهم أفضل  
 ٥٣ أنحب فيقضى أم ضلال وباطل  
 ٧٢ عليهم وهل إلا عليك المعول  
 ٧٧ فلولا الغمد يمسكه لسالا  
 ٨٠ ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى  
 ٩١ إذا تهب شمائل بليل  
 ٩٥ جنوده ضاق عنها السهل والجبل  
 ٩٨ لزم الرحالة أن تميل مميلا  
 ١٠٠ ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل  
 ١١٠ جاء منها بطائف الأحوال  
 ١٣٠ فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل  
 ١٤١ ولكن عمي الطيب الأصل وال الحال  
 ١٤٨ وأنت هناك تكون الثمالة  
 ١٤٩ قبل أن يسألوا بأعظم سؤل  
 ١٦٠ لا ناقة لي في هذا ولا جمل  
 ١٦٦ إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالى  
 ١٧٠ وإلا تضيعها فإنك قاتله  
 ١٧٩ رباحاً، إذا ما المرء أصبح ثاقلا  
 ١٨٢ تجافى الليل وانخرزل انخرزالا
- ما أنت بالحكم الترضي حكومته  
 تنورتها من أذرعات وأهلها  
 رأيت الوليد بن الزيزيد مباركاً  
 أنا الذائد الحامي الذمار وإنما  
 أبني كلبيب إن عمّي اللذا  
 محا حبها حب الألى كن قبلها  
 إلا عم صباحاً أيها الطلل البالى  
 إذا مالقيت ببني مالك  
 إلا تسألان المرء ماذا يحاول  
 فيما رب هل إلا بك النصر يرجى  
 يذيب الرعب منه كل عصب  
 فقلت: يمين الله أبرح قاعداً  
 أنت تكون ماجد نبيل  
 لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكاً  
 أزمان قومي والجماعة كالذى  
 فلست بآتىه ولا أستطيعه  
 لات هنا ذكرى جبيرة أم من  
 أبني إن أباك كارب يومه  
 وما قصرت بي في التسامي خؤولة  
 بأنك ربىع وغيث مريرع  
 علموا أن يؤملون فجادوا  
 وما هجرتك حتى قلت معلنة:  
 إلا اصطبار لسلمى أم لها جلد  
 فقلت: تعلم أن للصيد غرة  
 حسبت التقى والجود خير تجارة  
 أراهم رفقتى حتى إذا ما

١٨٤	فصروا مثل كعصف مأكول	ولعبت طير بهم أبابيل
١٩٠	وما إخال لدinya منك تنويL	أرجو وأمل أن تدنوا مودتها
٢٠٧	ل أهلي فكلهم يعذل	يلومونني في اشتراء النخب
٢١١	ولا أرض أبقل إيقالها	فلا مزنة ودقت ودقها
٢١٦	ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل	ولما أبى إلا جماحاً فؤاده
٢١٨	وتغرس إلا في منابتها النخل	وهل ينبت الخطى إلا وشيجه
٢٢٠	جزء الكلاب العاويات وقد فعل	جزى ربه عنى عدي بن حاتم
٢٢١	ولا جفا قط إلا جبا بطلأ	ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم
٢٢٤	غيري، وعلق أخرى غيرها الرجل	علقتها عرضاً، وعلقت رجلاً
٢٢٦	وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله	فيما لك من ذي حاجة حيل دونها
٢٣٨	فلم أتخد إلا فناءك موئلا	عهدت مغيثاً مغنياً من أجرته
٢٣٩	وهيهات خل بالحقيقة نواصله	فهيئات هيئات العقيق ومن به
٢٤٣	لغير جمل من خليلي مهملا	جفوني ولم أجف الأخلاء؛ إنني
٢٥١	منه وحرف الساقى، كطيّ المحمل	ما إن يمس الأرض إلا منكب
٢٥٢	لدى الستر إلا لبسة المتفضل	فجئت وقد نضت لنوم ثيابها
٢٥٧	مكان الكليتين من الطحال	فكونوا أنتم وبني أبيكم
٢٦٤	إلا رسيمه وإلا رمله	مالك من شيخك إلا عمله
٢٦٧	وكل نعيم لا محالة زائل	ألا كل شيء ما خلا الله باطل
٢٦٩	يلوح كأنه خلل	لمية موحشاً طلل
٢٧٢	لنفسك العذر في إعادها الأملا؟	يا صاح هل حم عيش باقياً فترى
٢٧٤	لدى وكرها العناب والحشف البالي	كأن قلوب الطير رطباً ويبساً
٢٧٨	على أثرينا ذيل مرط مرحل	خرجت بها أمشي تجر وراءنا
٢٨٢	رب العباد إليه الوجه والعمل	أستغفر الله ذنبأ لست ممحصيه
٢٩٢	كه ولا كهن إلا حاظلا	فلا ترى بعلاً ولا حلائلاً
٢٩٧	بصيرون في طعن الأباهر والكلى	ويركب يوم الروع منا فوارس
٣٠٥	تصل، وعن قيض بزيزاء مجهل	غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها
٣١٢	فالهيتها عن ذي تمائم محول	فمثلك حبلى قد طرفت ومرضع
٣١٤	علي بأنواع الهموم ليبتلي	وليل كموح البحر أرخى سدوله
٣١٦	كدت أقضى الحياة من جلله	رسم دار وقفـت في طلـله

٣١٧	سهدأ، إذا ما نام ليل الهوجل	فأئت به حوش الفؤاد مبطناً
٣٢٠	بما جاوز الآمال ملأسر والقتل	لقد ظفر الزوار أقفيمة العدى
٣٢١	مني، وإن لم أرج منك نوالا	الود أنت المستحقة صفوه
٣٣٩	وكلا ذلك وجه وقبل	إن للخير وللشر مدى
٣٤٨	على أيّنا تعدو المنية أول	لعمرك ما أدرى وإنني لأوجل
٣٤٩	وأتيت نحوبني كليب من عل	ولقد سدت عليك كل ثنية
٣٥٠	كجلمود صخر حطه السيل من عل	مكر مفر مقبل مدبر معاً
٣٥٣	فسقناهم سوق البغاث الأجادل	عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رأفة
٣٥٥	كناحت يوماً صخرة بعسيل	فرشني بخير لا أكونن ومدحتي
٣٥٦	إذ نجلاه؛ فنعم مانجلا	أنجب أيام والداه به
٣٥٨	يهودي يقارب أو يزيل	كما خط الكتاب بكف يوماً
٣٦٥	يحال الفرار يراخي الأجل	ضعيف النكایة أعداءه
٣٧١	فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل	كتاطح صخرة يوماً ليوهنها
٣٧٢	وليس بولاج الخوالف أعقلا	أخا الحرب لباساً إليها جلالها
٣٨٢	وآخر إذا حالت بآن أتحولا	أقيم بدار الحزم ما دام حزمها
٣٨٣	زهير حساماً مفرداً من حمائل	فنعم ابن أخت القوم غير مكذب
٣٨٧	ولا حبذا الجاهم العاذل	ألا حبذا عاذري في الهاوى
٣٩٠	فظل فؤادي في هواك مضلا	دنوت وقد خلناك كالبدر أجلا
٣٩١	غداً بجنببي بارد ظليل	تروحي أجدر أن تقيلي
٣٩٥	على ربعين مسلوب وبال	بكينت وما بكى رجل حزين
٣٩٨	وشعثاً مراضيع مثل السعالى	ويأوي إلى نسوة عطل
٤١٢	إنما يجزي الفتى ليس الجمل	وإذا أقرضت قرضاً فاجزه
٤١٣	بسقط اللوى بين الدخول فحومل	قفنا نبك من ذكري حبيب ومنزل
٤٢٤	عقاب تنوفي لا عقاب القواعل	كأن دثاراً حلقت بلبنونه
٤٢٥	مالم يكن وائب له لينا	ورجاً الأخيطل من سفاهة رأيه
٤٢٧	أبو حجر إلا ليال قلائل	فما كان بين الخير لو جاء سالمـا
٤٤٤	في لجة أمسك فلاناً عن فل	تضل منه إبلي بالهوجل
٤٥٥	وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملـي	أفاطم مهلاً بعض هذا التدلـل
٤٦٢	وهيهات خل بالعقيق نواصـله	فهيـهـات هيـهـات العـقـيقـ ومنـ بهـ

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي  
يميناً لأبغض كل امرئ  
قالت فطيمة: حل شعرك مدحه  
ذرني وعلمي بالأمور وشيمتي  
ويوم دخلت الخدر خدر عنيدة  
لئن عاد لي عبدالعزيز بمثلها  
ولو نعطى الخيار لما افترقنا  
ثلاثة أنفس وثلاث ذود  
إذا قلت مهلاً غارت العين بالبكى  
وليس بذى رمح فيطعننى به  
يا رب يوم لي لا أظلله  
ألا لا أرى اثنين أحسن شيء  
ويوم عقرت للعذارى مطيني  
غدائره مستشرزات إلى العلا  
تبين لي أن القماء ذلة  
الحمد لله العلي الأجلل

٤٦٦      بصبح، وما الإصباح منك بأمثل  
٤٦٧      يزخرف قوله ولا يفعل  
٤٧١      أفيعد كندة تمدحن قبيلا  
٤٧٩      فما طائر يوماً عليك بأخيلا  
٤٨٦      فقالت: لك الويلات؛ إنك مرجل  
٤٩٥      وأمكنتني منها إذن لا أقيلها  
٥٢١      ولكن لا خيار مع الليالي  
٥٢٣      لقد جار الزمن على عيالي  
٥٣٣      غراء، ومدتها مدامع نهل  
٥٥١      وليس بذى سيف وليس بنبال  
٥٥٧      أرمض من تحت وأضحي من عليه  
٥٦١      على حدثان الدهر مني ومن جمل  
٥٦٨      فيا عجبًا من كورها المتحمل  
٥٦٩      تضل العقادص في مثنى ومرسل  
٥٧٠      وأن أعزاء الرجال طيالها  
٥٨٣      الواسع الفضل الوهوب المجزل

حروف المد

وَمَن يُشَابِهْ أَبَهْ فَمَا ظَلَمْ  
إِلَّا يُزِيدُهُمْ حِبَا إِلَيْهِ هُمْ  
عَلَى ذَكَرِ فِيمَا بَيْنَنَا مُسْتَدِيمُهَا  
وَالْعِيشُ بَعْدَ أُولَئِكَ الْأَيَامِ  
لَقِيلٌ فَخَرَلَهُمْ صَمِيمٌ  
وَلَا يَحْدُدُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ  
وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَهُ اللَّهُ عَلَقْمٌ  
لِذَاتِهِ بَادِكَارٌ الْمَوْتُ وَالْهَرَمُ  
وَجِيرَانٌ لَنَا كَانُوا كَرَامٌ  
إِنْ ظَالَمًا أَبْدًا وَإِنْ مُظْلِومًا

٩٩ فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم  
 ١٠٣ ولكن إذا أدعوهـم فـهم هـم  
 ١١٧ أـلا لـيت ذـا العـيش الـلـذـى بـدـائـم  
 ١٣٤ إـذا أـنـه عـبـد القـفـا وـالـلـهـازـم  
 ١٥١ كـأنـ ظـبـية تـعـطـو إـلـى وـارـقـ السـلـمـ  
 ١٥٣ بـ؛ فـمـحـذـورـها كـأنـ قدـ أـلـماـ  
 ١٦٢ وـمـافـاهـوا بـه أـبـداـ مـقـيمـ  
 ١٦٧ وـأـذـنـت بـمـشـيـبـ بـعـدـهـ هـرمـ  
 ١٧٣ وـلـكـنـماـ الـمـولـى شـرـيكـكـ فيـ الـعـدـمـ  
 ١٨١ أـشـكـوـ إـلـيـكـمـ حـمـوةـ الـأـلـمـ  
 ١٨٦ يـسـودـانـناـ إـنـ أـيـسـرـتـ غـنـمـاهـماـ  
 ١٨٧ إـنـ الـمـنـابـاـ لاـ تـطـيـشـ سـهـامـهاـ  
 ١٩٢ مـنـيـ بـمـنـزـلـةـ الـمـحـبـ الـمـكـرـمـ  
 ١٩٧ شـمـلـيـ بـهـمـ، أـمـاـ تـقـولـ الـبـعـدـ مـحـتـومـاـ  
 ٢٠٧ لـأـهـلـيـ فـكـلـهـمـ أـلـوـمـ  
 ٢٠٩ وـقـدـ أـسـلـمـاهـ مـبـعـدـ وـحـمـيـمـ  
 ٢١٣ عـلـىـ بـابـ اـسـتـهـاـ صـلـبـ وـشـامـ  
 ٢١٤ فـيـ حـرـبـنـاـ إـلـاـ بـنـاتـ الـعـمـ  
 ٢١٧ فـمـاـ زـادـ إـلـاـ ضـعـفـ مـاـ بـيـ كـلـامـهاـ  
 ٢٢٢ عـشـيـةـ آـنـاءـ الـدـيـارـ وـشـامـهاـ  
 ٢٢٧ فـمـاـ يـكـلـمـ إـلـاـ حـيـنـ يـبـتـسمـ  
 ٢٣٠ كـرـامـاـ مـوـالـيـهـاـ لـئـامـاـ صـمـيمـهاـ  
 ٢٤١ وـعـزـةـ مـمـطـولـ مـعـنـىـ غـرـيمـهاـ  
 ٢٧١ يـوـمـ الـوـغـىـ مـتـخـوـفـاـ لـحـمـامـ  
 ٢٨١ فـمـاـ لـكـ بـعـدـ الشـيـبـ صـبـاـ مـتـيـمـاـ؟  
 ٢٨٢ زـعـماـ، لـعـمـرـ أـبـيـكـ لـيـسـ بـمـزـعـمـ  
 ٢٨٥ فـنـعـمـ الـمـرـءـ مـنـ رـجـلـ تـهـامـ  
 ٢٨٨ بـشـيـءـ أـنـ أـمـكـمـ شـرـيمـ  
 ٣٠٣ يـضـحـكـنـ عنـ كـالـبـرـدـ الـمـنـهـمـ

إـذـاـ لـمـ تـكـ الـمـرـأـةـ أـبـدـتـ وـسـامـةـ  
 وـمـاـ خـذـلـ قـوـمـيـ فـأـخـضـعـ لـلـعـدـىـ  
 يـقـولـ إـذـاـ أـقـلـولـىـ عـلـيـهـاـ وـأـقـرـدـتـ:  
 وـكـنـتـ أـرـىـ زـيـداـ كـمـاـ قـيـلـ سـيـداـ  
 وـيـوـمـاـ تـوـافـيـنـاـ بـوـجـهـ مـقـسـمـ  
 لـاـ يـهـولـنـكـ اـصـطـلـاءـ لـظـىـ الـحـرـ  
 فـلـاـ لـغـوـ وـلـاـ تـأـثـيـمـ فـيـهـاـ  
 أـلـاـ اـرـعـوـاءـ لـمـنـ وـلـتـ شـبـيـبـتـهـ  
 فـلـاـ تـعـدـ الـمـوـلـىـ شـرـيـكـكـ فـيـ الـغـنـىـ  
 مـاـ خـلـتـنـيـ زـلـتـ بـعـدـكـ ضـمـنـاـ  
 هـمـاـ سـيـدـانـاـ يـزـعـمـانـ، وـإـنـماـ  
 وـلـقـدـ عـلـمـتـ لـتـأـيـنـ مـنـيـتـيـ  
 وـلـقـدـ نـزـلـتـ فـلـاـ تـظـنـيـ غـيرـهـ  
 أـبـعـدـ بـعـدـ تـقـولـ الدـارـ جـامـعـةـ  
 يـلـوـمـونـنـيـ فـيـ اـشـتـراءـ النـخـيـ  
 تـولـىـ قـتـالـ الـمـارـقـينـ بـنـفـسـهـ  
 لـقـدـ وـلـدـ الـأـخـيـ طـلـ أـمـ سـوـءـ  
 مـاـ بـرـئـتـ مـنـ رـيـبـةـ وـذـمـ  
 تـزـوـدـتـ مـنـ لـلـلـىـ بـتـكـلـيمـ سـاعـةـ  
 فـلـمـ يـدـرـ إـلـاـ اللـهـ مـاـ هـيـجـتـ لـنـاـ  
 يـغـضـيـ حـيـاءـ وـيـغـضـيـ مـنـ مـهـابـتـهـ  
 وـنـبـئـتـ عـبـدـ اللـهـ بـالـجـوـ أـصـبـحـتـ  
 قـضـىـ كـلـ ذـيـ دـيـنـ فـوـفـىـ غـرـيمـهـ  
 لـاـ يـرـكـنـ أـحـدـ إـلـىـ الـإـحـجـامـ  
 عـهـدـتـكـ مـاـ تـصـبـوـ وـفـيـكـ شـبـيـبـةـ  
 عـلـقـتـهـاـ عـرـضاـ وـأـقـتـلـ قـوـمـهـاـ  
 تـخـيـرـهـ فـلـمـ يـعـدـلـ سـوـاهـ  
 لـعـلـ اللـهـ فـضـلـكـمـ عـلـيـنـاـ  
 بـيـضـ ثـلـاثـ كـنـعـاجـ جـمـ

٣٠٤	من عن يميني تارة وأمامي	فلقد أراني للرماج دريئه
٣٠٩	كما الناس مجروم عليه وجارم	وننصر مولانا، ونعلم أنه
٣١٩	شفاء، وهن الشافيات الحوائمه	أبأنا بهم قتل، وما في دمائهم
٣٢٣	إلى الوشاة وإن كانوا ذوي رحم	ليس الأخلاء بالمصغي مسامعهم
٣٣٢	ببيض المواضي حيث لي العمائم	ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم
٣٣٦	على حين يستصبين كل حليم	لأجتنب منهن قلبي تحلماً
٣٤٢	وإن كانت مودتكم لماما	فريشي منكم وهواي معكم
٣٤٥	أكاد أغص بالماء الحمي	فساغ لي الشراب وكنت قبلًا
٣٤٧	لعناً يشن عليه من قدام	لعن الإله تعلة بن مسافر
٣٥٢	بمثل أو أنفع من ويل الديم	علقت آمالي فتمت النعم
٣٦٠	فيإن نكاحها مطر حرام	فإن يكن النكاح أحل شيء
٣٦٢	زيد حمار دق باللحام	كان برذون أبا عاصام
٣٦٦	أهدي السلام تحية ظلم	أظلوم إن مصابكم رجالاً
٣٦٩	طلب المعقب حقه المظلوم	حتى تهجر في الرواح وهاجها
٣٧٦	والنادرين إذا لم ألفهما دمي	الشاتمي عرضي ولم أشتمنهما
٣٨٠	ربيعة خيراً، ما أعف وأكرما	جزى الله عنني والجزاء بفضله
٣٨٦	منه إلا صفحة أول مام	حب بالزور الذي لا يرى
٣٩٨	يفضلها في حسب وميسم	لو قلت ما في قومها لم تيثم
٤٠٥	يرين من أجاره قد ضيما	إن إن الكرييم يحلم مالم
٤١٨	فقلت: أهي سرت أم عادني حلم	فقمت للطيف مرتعًا فأرقني
٤٢٠	هنا لك أم في جنة أم جهنم	وليت سليمي في المنام ضجيعي
٤٣٣	بمثلك هذا لوعة وغرام	إذا همت عيني لها قال صاحبي:
٤٣٧	وليس عليك يا مطر السلام	سلام الله يا مطر عليها
٤٣٩	أقول: يا الله يا الله ما	إني إذا ما حدث ألمًا
٤٥٧	وأضحت منك شاسعة أماما	ألا أضحت حبالكم رماما
٤٦٨	فما التخلی عن الإخوان من شيء	يا صاح إما تجدني غير ذي جدة
٤٦٩	كما عهدتك في أيام ذي سلم	هلا تمن بوعد غير مخلفة
٤٧٠	لكي تعلمي أني أمرؤ بك هائم	فليتك يوم الملتقى ترييني
٤٧٣	إذا نال مما كنت تجمع مغنمًا	قليلًا به ما يحمنك وارت

٤٧٤	شيخاً على كرسيه معهما	يحسه الجاهل مالم يعلما
٤٨٢	فإن القول ما قالـت حذام	إذا قالت حذام فصدقـوها
٤٩٤	لـكان لكم يوم من الشر مظلـم	فأقسمـ أن لو التقينا وأنـتم
٤٩٩	كسرـت كعوبها أو تستـقيـما	وكـنت إذا غـمزـت قـناـة قـوم
٥٠٠	عارـ عليكـ إذا فعلـتـ عـظـيمـ	لا تـنهـ عن خـلقـ وـتـأـتيـ مـثـلهـ
٥٠٩	لـهاـ أـبـداـ ما دـامـ فيـهاـ الـجـراـضـ	إـذاـ ماـ خـرجـناـ منـ دـمـشـقـ فـلـاـ نـعـدـ
٥١٠	يـوـمـ الأـعـازـبـ إـنـ وـصـلـتـ إـنـ لـمـ	احـفـظـ وـدـيـعـتـكـ التـيـ اـسـتـوـدـعـتـهـاـ
٥١١	يـقـولـ لاـ غـائـبـ مـالـيـ وـلـاـ حـرـمـ	إـنـ أـتـاهـ خـلـيلـ يـوـمـ مـسـأـلةـ
٥١٤	سيـلـفـىـ عـلـىـ طـوـلـ السـلـامـ نـادـمـاـ	وـمـنـ لـاـ يـزـلـ يـنـقادـ لـلـغـيـ وـالـصـباـ
٥١٥	وـلـاـ يـخـشـ ظـلـمـاـ مـاـ أـقـامـ وـلـاـ هـضـمـاـ	وـمـنـ يـقـتـرـبـ مـنـاـ وـيـخـضـعـ نـؤـوهـ
٥١٦	وـإـلاـ يـعـلـ مـفـرـقـكـ الـحـسـامـ	فـطـلـقـهـاـ فـلـسـتـ لـهـاـ بـكـفـءـ
٥٢٥	رـدـائـيـ وـجـلتـ عـنـ وـجوـهـ الـأـهـاتـمـ	ثـلـاثـ مـئـينـ لـلـمـلـوـكـ وـفـىـ بـهـاـ
٥٣١	فـقـالـواـ الـجـنـ،ـ قـلـتـ:ـ عـمـواـ ظـلـاماـ	أـتـواـ نـارـيـ فـقـلـتـ:ـ مـنـونـ أـنـتـمـ؟ـ
٥٣٦	وـأـهـلـ الـوـفـاـ مـنـ حـادـثـ وـقـدـيـمـ	فـهـمـ مـثـلـ النـاسـ الـذـيـ يـعـرـفـونـهـ
٥٧٣	فـمـاـ أـرـقـ النـيـامـ إـلـاـ كـلـامـهـاـ	أـلـاـ طـرـقـتـنـاـ مـيـةـ بـنـةـ مـنـذـرـ
٥٧٦	عـفـواـ،ـ وـيـظـلـمـ أـحـيـانـاـ فـيـظـلـمـ	هـوـ الـجـوـادـ الـذـيـ يـعـطـيـكـ نـائـلـهـ
٥٧٧	وـكـفـكـ الـمـخـضـبـ الـبـنـامـ	يـاـ هـالـ ذـاتـ الـمـنـطـقـ التـمـتـامـ
٥٨٠	فـإـنـهـ أـهـلـ لـأـنـ بـؤـكـرـمـاـ	

## حرف النون

٢	كان فـقـيرـاـ مـعـدـمـاـ؟ـ قـالـ:ـ وـإـنـ	قالـتـ بـنـاتـ الـعـمـ:ـ يـاـ سـلـمـىـ وـإـنـ
١٠	وـاعـتـرـتـنـيـ الـهـمـومـ بـالـمـاطـرـونـ	طـالـ لـيـلـيـ وـبـتـ كـالـمـجـنـونـ
١١	أـبـأـ بـرـأـ،ـ وـنـحـنـ لـهـ بـنـيـنـ	وـكـانـ لـنـاـ أـبـوـ حـسـنـ عـلـيـ
١٤	وـقـدـ جـاؤـتـ حـدـ الـأـرـبـعـينـ	وـمـاـذـاـ تـبـتـغـيـ الـشـعـرـاءـ مـنـيـ
١٦	وـمـنـ خـرـيـنـ أـشـبـهـاـ ظـبـيـانـاـ	أـعـرـفـ مـنـهـاـ الـجـيدـ وـالـعـيـنـانـاـ
١٧	وـأـنـكـرـنـاـ زـعـانـفـ آـخـرـيـنـ	عـرـفـنـاـ جـعـفـرـاـ وـبـنـيـ أـبـيـهـ
٢٥	لـقـدـ كـانـ حـبـيـكـ حـقاـ يـقـيـنـاـ	لـئـنـ كـانـ حـبـكـ لـيـ كـاذـبـاـ
٢٦	أـرـجـاءـ صـدـرـكـ بـالـأـضـغـانـ وـالـإـحنـ	أـخـيـ حـسـبـتـكـ إـيـاهـ وـقـدـ مـلـئـتـ

٣٥	لست من قيس ولا قيس مني	أيها السائل عنهم وعندي ألا إن قلبي لدى الظاعنين
٥٤	حزين فمن ذا يعزي الحزين	ومن حسد يجوز على قومي أفاطن قوم سلمى أو نوا ظعنا
٦٠	وأي الدهر ذو لم يحسدوني	قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت لولا اصطبار لأودي كل ذي مقة
٦٥	إن يظعنوا فعجب عيش من قطنا	عندى اصطبار وأما أني جزع تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى
٦٧	بكنه ذلك عدنان وقططان	صاحب شمر، ولا تزل ذاكر المو
٧٠	لما استقلت مطايها لللظعن	إن هو مستولياً على أحد
٧٤	يوم النوى فلوجد كاد يبريني	ولي نفس تنازعنى إذا ما
٧٨	وكل امرئ والموت يلتقيان	فوالله ما فارقتكم قالياً لكم
٨٢	ت فنسيانه ضلال مبين	خليلي هل طب؟ فإني وأنتما
١١١	إلا على أضعف المجانين	أنا ابن أباء الضيم من آل الملك
١٣٣	أقول لها: لعلى أو عسانى	وصدر مشرق اللون
١٣٧	ولكنما يقضى فسوف يكون	أشاء ما شئت، حتى لا أزال لما
١٤٤	وإن لم تبوحا بالهوى دنfan	يحشر الناس لا بنين ولا آ
١٤٦	وإن مالك كانت كرام المعادن	تخذت غرزاً إثراهم دليلاً
١٥٢	كأن ثدياه حفان	أما الرحيل فدون بعد غد
١٥٥	لا أنت شائية من شأننا شاني	أجهماً تقول ببني لؤي
١٥٨	باء إلا وقد عرتهم شؤون	إذا ما الغانيات برزن يوماً
١٨٣	وفروا في الحجاز ليعجزونى	ولم يبق سوى العدوا
١٩٥	فمتى تقول الدار تجمعنا	نجيت يا رب نوحأ واستجبت له
١٩٨	ل عمر أبيك أم متဂاهلينا؟	لاه ابن عمك، لا أفضلت في حسب
٢٥٩	وزججن الحواجب والعيونا	قفنا بك من ذكري حبيب وعرفان
٢٦٥	ن دناهم كما دانوا	ألا رب مولد وليس له أب
٢٧٠	في فلك ما خر في اليم مشحونا	يا رب غابطنا لو كان يطلبكم
٢٩٩	عني، ولا أنت ديانى فتخزونى	إن يغنى عنى المستوطنا عدن
٣٠٩	وربع عفت آياته منذ أزمان	إنك لو دعوتني ودوني
٣٠٢	وذى ولد لم يلد أبوان	
٣١٨	لاقى مباعدة منكم وحرمانا	
٣٢٢	فإنني لست يوماً عنهما بغى	
٣٣٠	зорاء ذات متربع بيون	

لقلت لبیه لمن یدعونى



حرف الهاء

- |     |                         |                             |
|-----|-------------------------|-----------------------------|
| ٩   | قد بلغا في المجد غايتها | إن أباها وأباها             |
| ٢٥٨ | حتى شتت همالة عينها     | علفتها تبناً وما باردا      |
| ٢٧٧ | فرزت وعاد سلوانا هواها  | عهدت سعاد ذات معنى          |
| ٢٩٨ | لعمر الله أعجبني رضاها  | إذا رضيت على بنو قشير       |
| ٣١٥ | بل مهمه قطعت إثر مهمه   | .....                       |
| ٤١٦ | والزاد، حتى نعله ألقاها | القى الصحيفة كي يخفف رحله   |
| ٤٦١ | هي المنى لو أننا لتناها | واها لسلمى ثم واهما واهما   |
| ٥٥٧ | فما إن يقال له من هو    | إذا ما ترعرع فيينا الس glam |

## حرف اليماء

٧ فحسبى من ذو عنده ما كفانيا  
 ١٠٦ فما كل حين من توالي مواليا  
 ١٠٨ ولا وزر مما قضى الله واقيا  
 ١٣٥ أني أبو ذيالك الصبى  
 ٢٠٢ إلى قطرى لا إخالك راضيا  
 ٢٠٦ أولى فأولى لك ذا واقيه  
 ٢٣٣ وأكرومة الحبيين خلو كما هيا  
 ٢٤٦ يظنان كل الظن أن لا تلاقيا  
 ٢٧٦ زيارة بيت الله رجلان حافيا  
 ٣٣٨ ونحن إذا متنا أشد تغانيا  
 ٣٧٨ كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا  
 ٤٣٢ أدين إلهًا غيرك الله ثانينا  
 ٤٣٤ نداماي من نجران أن لا تلاقيا  
 ٤٧٨ فراغ القطا لاقين أجدل بازيا  
 ٤٨٨ لما رأتنى خلقاً مقلوليا  
 ٤٨٩ ولكن عبدالله مولى مواليا  
 ٥١٧ أصم في نهار القيظ للشمس باديا  
 ٥٧٢ أنا الليث معدياً على وعاديا

فإذا كرام موسرون لقيتهم  
 بأهبة حزم لذ، وإن كنت آمناً  
 تعز فلا شيء على الأرض باقياً  
 أو تحلفي بربك العلي  
 فإن كان لا يرضيك حتى تردنى  
 ألفيتا عيناك عند القفا  
 وقائلة خولان فانكح فتاته  
 وقد يجمع الله الشتتين بعد ما  
 على إذا ما جئت ليلى بخفية  
 كلانا غنى عن أخيه حياته  
 عميرة ودع إن تجهزت غادياً  
 رضيت بك اللهم ربأ؛ فلن أرى  
 فيما راكباً إما عرضت فبلغن  
 كأن العقiliين يوم لقيتهم  
 قد عجبت مني ومن يعيلىا  
 فلو كان عبدالله مولى هجوطه  
 لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً  
 لقد علمت عرسى مليكة أنني





## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	ترجمة المؤلف .....
٧	هذا باب شرح الكلام، وشرح ما يتألف الكلام منه .....
١١	هذا باب شرح المعرفة والمبني .....
١٧	هذا باب التكراة والمعرفة .....
٢٢	هذا باب العلم .....
٢٤	هذا باب أسماء الإشارة .....
٢٥	هذا باب الموصول .....
٣٠	هذا باب المعرفة بالأدلة .....
٣١	هذا باب المبتدأ والخبر .....
٣٧	هذا باب الأفعال الدالة على المبتدأ والخبر .....
٤٤	هذا باب أفعال المقاربة .....
٤٧	هذا باب الأَخْرُفُ الثَّمَانِيَّةُ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ .....
٥٤	هذا باب «لا» العاملة عمل إن .....
٥٨	هذا باب الأفعال الدالة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر، فتنصبهما مفعولين .....
٦٣	هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة .....
٦٤	هذا باب الفاعل .....
٧٠	هذا باب النائب عن الفاعل .....
٧٣	هذا باب الاشتغال .....

٧٦	هذا باب التَّعْدِي وَاللُّزُوم ..
٧٩	هذا باب التنازع في العمل ..
٨١	هذا باب المفعول المطلق ..
٨٤	هذا باب المفعول به ..
٨٥	هذا باب المفعول فيه، وهو المسمى ظَرْفًا:
٨٨	هذا باب المفعول معه ..
٨٩	هذا باب المستثنى ..
٩٤	هذا باب الحال ..
١٠١	هذا باب التمييز ..
١٠٣	هذا باب حروف الجر ..
١١١	هذا باب الإضافة ..
١٢٢	فصل: في أحكام المضاف للباء ..
١٢٤	هذا باب إعمال المصدر، واسمه ..
١٢٥	هذا باب إعمال اسم الفاعل ..
١٢٧	هذا باب إعمال اسم المفعول ..
١٢٨	هذا باب أبنية مصادر الثلاثي ..
١٢٩	هذا باب مصادر غير الثلاثي ..
١٣٠	هذا باب أبنية أسماء الفاعلين: والصفات المشبهات بها ..
١٣١	هذا باب أبنية أسماء المفعولين ..
١٣١	هذا باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّي إلى واحد ..
١٣٣	هذا باب التَّعْجِب ..
١٣٦	هذا باب نعم وبئس ..
١٣٨	هذا باب أ فعل التفضيل ..
١٤٠	هذا باب النعت ..
١٤٤	هذا باب التوكيد ..
١٤٦	هذا باب العطف ..
١٤٧	هذا باب عطف النسق ..

١٥٣	هذا باب البدل .....
١٥٦	هذا باب النداء: وفيه فصول .....
١٥٦	الفصل الأول: في الأُخْرُف التي يُنَبِّهُ بها المنادى، وأحكامها .....
١٥٧	الفصل الثاني: في أقسام المنادى، وأحكامه .....
١٥٩	الفصل الثالث: في أقسام تابع المنادى المبني وأحكامه .....
١٦٠	الفصل الرابع: في المنادى المضاف للباء .....
١٦١	هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء .....
١٦٢	هذا باب الاستغاثة .....
١٦٢	هذا باب التذكرة .....
١٦٣	هذا باب الترخيص .....
١٦٦	هذا باب المنصوب على الاختصاص .....
١٦٦	هذا باب التحذير .....
١٦٧	هذا باب الإغراء .....
١٦٧	هذا باب أسماء الأفعال .....
١٦٩	هذا باب أسماء الأصوات .....
١٧٠	هذا باب نوني التوكيد .....
١٧١	فصل في حكم آخر المؤكّد .....
١٧٣	هذا باب ما لا ينصرف .....
١٧٩	هذا باب إعراب الفِعل .....
١٨٦	فصل في لو .....
١٨٧	فصل في أما .....
١٨٨	فصل في لولا ولوما .....
١٨٩	باب الأخبار بالذى وفروعه، والألف واللام .....
١٨٩	الفصل الأول: في بيان حقيقته .....
١٨٩	الفصل الثاني: في شروط ما يخبر عنه .....
١٩١	هذا باب العدد .....
١٩٧	هذا باب كنایات العدد .....

١٩٨	هذا باب الحكاية . . . . .
١٩٩	هذا باب التأنيث . . . . .
٢٠٢	هذا باب المقصور والممدود . . . . .
٢٠٤	هذا باب كيفية التثنية . . . . .
٢٠٥	هذا باب كيفية جمع الاسم المذكر السالم . . . . .
٢٠٥	هذا باب كيفية جمع الاسم المؤنث السالم . . . . .
٢٠٧	هذا باب جمع التكسير . . . . .
٢١٣	هذا باب التصغير . . . . .
٢١٧	هذا باب النسب . . . . .
٢٢١	هذا باب الوقف . . . . .
٢٢٥	هذا باب الإملاء . . . . .
٢٢٨	هذا باب التصريف . . . . .
٢٢٩	فصل في كيفية الوزن، ويسمى التمثيل . . . . .
٢٣٠	فصل فيما نعرف به الأصول والزوائد . . . . .
٢٣٢	فصل في زيادة همزة الوصل . . . . .
٢٣٣	هذا باب الإبدال . . . . .
٢٣٥	فصل في عكس ذلك . . . . .
٢٣٦	الباب الثاني: باب الهمزتين الملتقتين في الكلمة . . . . .
٢٣٧	فصل في إيدال الياء من أختيها الألف والواو . . . . .
٢٤٠	فصل في إيدال الواو من أختيها الألف والباء . . . . .
٢٤١	فصل في إيدال الألف من أختيها الواو والباء . . . . .
٢٤٢	فصل في إيدال الناء من الواو والباء . . . . .
٢٤٢	فصل في إيدال الطاء . . . . .
٢٤٣	فصل في إيدال الدال . . . . .
٢٤٣	فصل في إيدال الميم . . . . .
٢٤٣	هذا باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتدل إلى الساكن الصحيح قبله . . . . .
٢٤٥	هذا باب الحذف . . . . .

٢٤٦	.....	هذا باب الإدغام
٢٤٩	.....	فهرس الشواهد
٢٧٣	.....	فهرس الموضوعات

